محمد علي

بقلم

كريم ثابت

مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر

محمد علي

بقلم
كريم ثابت

مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر



محمد علي الكبير

تقدمة الكتاب

إلى مقام جلالة الملك فاروق الأول المعظم

مولاي :

ليس الغرض من هذا الكتاب المتواضع بمجهوده ، الجليل بموضوعه ، سوى أن يزداد كل مصري علماً بمآثر أسرتكم على وادي النيل ، وأن يطلع على صفحات جديدة تزيده تمجيداً للبناء الذى وضع جدكم الأكبر أساسه ، ودعم جلالة والدكم العظيم أركانه ، وتريدون أنتم يا مولاي إكماله بعون الله وتأييده ، وبما فطرتم عليه من حب لمصر ولشعبها الملتف حول عرشكم ، المتفاني في حبكم

وإن في تفضلكم ، يا مولاي ، بقبول تقدمة هذا الكتاب إلى سدتكم العلية شرفاً أعتز به وأفخر

أبقاكم الله راعياً للأدب وأهله ، وحامياً للعلم ورجاله ، وحقق لمصر في عهدكم ما يخفق به قلبكم العظيم من آمال

الخادم المطيع

كريم ثابت

تمهيد

كنت أزور أخيراً صديقي الصاغ عبد الرحمن زكي أمين المتحف الحربي فقال هل تعلم ما هو عدد الكتب التى وضعت في اللغات الأجنبية عن محمد علي باشا الكبير. قلت : لا . قال : إذن فانظر إلى هذه القائمة . فنظرت إليها فإذا بها تحتوي على أسماء عشرات وعشرات من الكتب في سيرة مؤسس مصر الحديثة وفعاله وإصلاحاته . فقال صديقي : وما هو عدد الكتب التي عندنا بالعربية في الموضوع عينه . . . ما هو عدد الكتب التي عندنا في سيرة محمد علي من يوم مولده إلى يوم وفاته والأمور التي يجب علينا أن نعرفها عنه ؟ . . .

وعزمت من تلك الليلة على أن أضع كتاباً عن « محمد علي »

*
* *

ولكن ماذا يتضمن هذا الكتاب ؟

إن معظم ما كتب عن محمد علي « بالعربية » يكاد يكون متقارباً متشابهاً ويكاد معظم ما نوّه به عنه حتى الآن يكون متماثلاً ، وتكاد المصادر التي رُجع إليها في ما روي عنه تكون واحدة . . . وهي كتب كلوت بك ومنجان وفولابل بالفرنسوية وسانت جون وسكوت بالإنجليزية ... والجبرتي بالعربية ... وبعض الكتب والمصادر الأخرى .

غير أن هناك عشرات من الكتب الأخرى باللغات الأجنبية لم تمتد إليها يد وهناك ما قد يكون أهم من أكثرها . هناك التقارير التي كان القناصل الأجانب

يرسلونها إلى دولهم في عهد محمد علي . فقد كانت تلك التقارير بمثابة سجل يومي لسيرة محمد علي . ولم يكن القناصل يدرون وهم يكتبونها أنها ستنشر يوماً ما فكانوا صريحين فيها الصراحة كلها . ومتى ذكرنا أن أصحابها كانوا على اتصال دائم بمحمد علي وأنهم كانوا يدونون بانتظام ما يدور بينهم و بينه أدركنا ما لتقاريرهم من شأن تاريخي عظيم وهي علاوة على أنها تميط اللثام عن أمور مجهولة كثيرة تتضمن آراء محمد علي نفسه في كل حدث كان يحدث في الداخل أو في الخارج و يتصل بمصر عن قرب أو عن بعد . فهذه التقارير هي في الواقع خير ما يُرجع إليه إذا أُريد استيفاء درس عهد محمد علي . فالكتب التي وضعها عنه بعض معاصريه الأجانب لا تبرز إلاّ جانباً يسيراً من جوانب عظمته إذا قوبلت بما أبرزته تقارير القناصل . أما المؤرخ الوطني الشهير الذي كان معاصراً لمحمد علي وهو الجبرتي فقد توفي سنة ١٨٢١ وقد عاش محمد علي حتى سنة ١٨٤٩ فهب أن ماخلفه الجبرتي عنه كان كافياً فإن مذكراته تنتهي قبل وفاة محمد علي بثمان وعشرين سنة ومع أن ما كتبه الجبرتي في مذكراته يساعد على جلاء نقط تاريخية وهامة لا يمكننا أن نعتمد عليه وحده ولا سيما انه لم يكن متصلاً بمحمد علي اتصالاً يمكنه من الإحاطة بما كان العاهل الكبير يعمله أو يفكر في عمله

وقدر المغفور له الملك فؤاد ما لتقارير القناصل التي نحن في صددها من مقام وشأن تاريخي عظيمين كما تقدم فتولت الجمعية الجغرافية الملكية نشرها برعاية جلالته وعلى نفقته الخاصة وعهدت في ذلك إلى نخبة من كبار الأجانب المشتغلين بالبحوث التاريخية فأخرجت مجموعة كبيرة من الأسفار النفيسة عن ذلك العهد الحافل بجلائل الأعمال والمأثور عن الملك فؤاد انه قال غير مرة انه يرجو أن يستفيد المؤرخون من هذه المطبوعات في المستقبل في ما يكتبونه عن جده الأكبر وعصره المجيد.

ومن بواعث الأسف انه لم يستعن أحد بهذه المراجع التاريخية الجليلة على وضع شيء جديد باللغة العربية عن محمد علي مع ان الجديد فيها كثير . ولا أريد أن أدعي انني أديت هـذه المهمة على خير وجه فكل ما عملته هو انني قرأت ما نشرته الجمعية الجغرافية واستخرجت منه ما اعتقدت انه يجدر بكل واحد منا أن يعرفه عن محمد علي علاوة على ما يعرفه مما نشر عنه حتى الآن . بيد أن في الأسفار التى أتحفتنا بها الجمعية الجغرافية مجالاً لعمل مؤرخين كثيرين يتفرغون لدرس عهد محمد علي من سائر نواحيه

و بعد ما استخرجت من هذه المراجع ما استوقف نظري ورأيته ملائماً لبحثي أكملته بما طالعته في كتب أفرنجية متعددة يرى القارئ بيانها في آخر هذا الكتاب واستعنت على استيفاء البحث الذي رأيت أن أقدمه إلى قراء العربية ببعض الـكتب التي ألفها كتاب ومؤرخون مصريون وشرقيون كان لهم فضل السبق في الـكتابة في هذا الموضوع . وقد تجنبت بقدر الإمكان أن أكرر ما جاء في كتبهم إلا حيث لم أجد مندوحة عن التكرار لوصل الحوادث بعضها ببعض وتوخيت الاسترسال في البيانات التي أعتقد أنها جديدة إما بما تنطوي عليه من معلومات جديدة أو بما تلقيه من ضوء جديد على نقط قديمة وحوادث معروفة

ومن هذا كله تألف هذا الـكتاب العظيم بموضوعه المتواضع بمجهوده و إني لا أطمع في أن يجيء خالياً من نقص ففي مثل هذه البحوث تتعدد الآراء وتتباين وجهات النظر ولـكني أرجو أن يبعث هذا النقص كتاباً آخرين على إكمال هذه البداية فإن الجانب الأكبر من سيرة محمد علي لا يزال في حاجة إلى بحوث كثيرة تشمل كل ناحية فيها بالإسهاب الذي تستحقه

وقد راعيت في بسط البيانات والمعلومات التى احتوى عليها هذا الـكتاب أن أصوغها في قالب تاريخي لا يشوهه إسراف في البيان ولا تشوبه مبالغة في التعليق

ومع اني حرصت على التنويه بما أعتقد انه يجدر بكل منا أن يعرفه عن مؤسس مصر الحديثة حرصت في الوقت نفسه على تجنب كل غلو قد يقلل من قيمة الحقائق التي أوردتها

وراعيت كذلك البساطة عينها في الأسلوب ليكون أسلوباً يفهمه الطالب الناشئ ولا ينكره المثقف المفكر فإن سيرة رجل كمحمد علي ليست وقفاً على جماعة دون أخرى بل فيها ما يستهوي التلميذ الصغير ويبهر القائد الكبير ويحير السياسي الخطير

وإذا كنت قد أوردت اسمه في أكثر صفحات الكتاب خلواً من كل لقب فلأنه هو كان يباهي بأنه لم يردفه بلقب ما قط

ويطيب لي في هذا المقام أن أنوه بالجهود التي بذلها قبلي حضرة صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون والشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن الرافعي بك والمغفور له أمين سامي باشا والأستاذ محمد رفعت والصاغ عبد الرحمن زكي والأستاذ احمد عزت عبد الكريم والمغفور له محمد مسعود بك وعزيز خانكي بك والأستاذ جميل خانكي والأستاذ أسد رستم في ما كتبوه عن محمد علي بالعربية والأستاذ شفيق غربال بك في ما كتبه عنه باللغة الإنجليزية . ولا شك في أن المؤلف الكبير الذي وضعه الدكتور محمد صبري بالفرنسية عن الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي جدير بكل تقدير

ومن الإنصاف والاعتراف بالجميل أن أذكر بالخير الكثير العلماء الأجانب الذين استعانت بهم الجمعية الجغرافية على إخراج مجموعتها من عهد محمد علي وقد أوردنا أسماءهم مع أسماء مؤلفاتهم في آخر الكتاب فحسبنا الإشارة إليهم هنا

والله أسأل أن يمدّ في حياة حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول ليكمل البناء الذي شرع فيه جده الأكبر ووطد دعائمه والده العظيم

« ان محمد على ليس مديناً بكل ما أدركه لجاه فى النسب ،
ولا لثروة ورثها – لا لأحد ، بل لنفسه ، وحده »

محمد على

اتفق أغلب المؤرخين على أن محمد علي ولد في قوله[1] في سنة ١٧٦٩ ، وهناك من يقول أن ولادته كانت في سنة ١٧٧٠[2] وعلى كل حال يتعذر على الباحث أن يعين تاريخ مولده تعييناً قاطعاً لعدم وجود مرجع يعوّل عليه فيرجع إليه ولم يكن مألوفاً في السلطنة العثمانية في ذلك الزمان أن يعرف المرء السنة التي رأى النور فيها على وجه التحقيق[3] وهذا علاوة على أننا لم نجد في ما اطلعنا عليه من أحاديث محمد علي نفسه ما يساعد على جلاء هذه النقطة في سيرته

والواقع أن المعروف عن عهده في قوله نزر يسير وقد فطن إلى ذلك أمير أوربي زار مصر في عصره وهو البرنس « بوكلر موسكو[4] » فإنه بينما كان جالساً يوماً في حضرته أخذ محمد علي يحدثه عن نشأته وعهده الأول وعن كيفية قبضه على مقاليد السلطة والحكم في مصر فقال له البرنس بوكلر موسكو أنه مما يؤسف له أنه لم يكن يقص تلك الذكريات على بعض الأوربيين ليحفظوها للتاريخ فقال له

(١) كانت بعض ولايات تركيا الأوروبية تسمى في تلك الأيام « بالروملي » بدلا من مقدونيا اسمها القديم . وكانت رتبة واليها بكلر بك أي بيك البكوات وتتبعها خمس ولايات (باشالك) . وعلى مسافة ١٢٨ كيلومتراً شرقي سلانيك و ٣٢٠ كيلومتراً غربي الآستانة ترى صخرة قائمة موغلة في البحر على شكل الجواد وفوقها مدينة تملكها الجنويون والبنادقة زماناً طويلا . . . تلك هي بلدة لا كوال (الحصان) أو قولة (مصر في القرن التاسع عشر — ص٢٩٩)

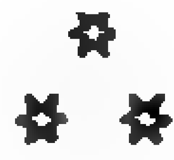
(٢) بورخارت ج ١ ص ١٩٤

(٣) بلانا ص ٨٠ واودوار ص ٥٩

(٤) زار البرنس بوكلر موسكو مصر في سنة ١٨٣٧ ونشر كتابه عن « مصر تحت حكم محمدعلي » في سنة ١٨٤٤ وقد نقلنا هذا الحديث عن الطبعة الانجليزية من الكتاب ص ٣١٧

محمد علي « ولماذا أفعل ذلك ؟ أني لا أحب هذا الجزء من حياتي ! وماذا يستفيد العالم من تفاصيل لا نهاية لها عن نضال وشقاء ودهاء وسفك دماء — هذه الأشياء التي اضطررت إليها اضطراراً . . . فمن يتلذذ بتفاصيل كهذه ؟ . . . . ويكفي أن تعلم الأجيال المقبلة أن محمد علي ليس مديناً بكل ما أدركه لجاه في النسب ولا لثروة ورثها — لا لأحد بل لنفسه وحده »

ومضى في حديثه فقال : « إن سيرتي لا تبدأ إلاّ من اليوم الذي استطعت فيه أن أنهض بهذه البلاد من سبات الأجيال التي تعاقبت عليها وأن آخذ بيدها نحو حياة جديدة »



وكان والده يدعى « ابراهيم أغا » وكان رئيساً للحرس المنوط به حراسة الطرق والشائع أنه توفي ومحمد علي لا يزال حدثاً . ولكن يفهم من حديث له مع البرنس بوكلر موسكو أنه كان في الخامسة عشرة على الأقل لما حرمه الموت من والده وان يكن الذائع غير ذلك[1]

قال محمد علي للبرنس بوكلر موسكو في حديثه الذى نشير إليه هنا : « وعجيب أنني الوحيد الذى ظل حياً من سبعة عشر ولداً[2] رزقهم والداي وقد توفي تسعة

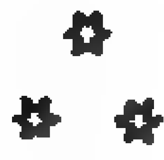
(١) بوكلر موسكو ص ٣١٩

(٢) في حديث آخر معزو إلى محمد علي أنهم كانوا عشرة أولاد لا سبعة عشر . ففي ٢٥ نوفبر سنة ١٨٢٦ كتب المستر باركر قنصل انجلترا في مصر الى وزارة الخارجية البريطانية يصف مقابلته الأولى لمحمد علي ومما قاله في كتابه : [ودامت المقابلة أكثر من نصف ساعة قص عليّ فيها محمد علي القصة التالية فقال : « ولدت في قرية من بلاد الأرناؤود وكان لأبي عشرة أولاد غيري ماتوا كلهم الآن ولكنهم لما كانوا أحياء لم يكن أحد منهم يخالفني في شيء . وقد تركت بلدي شاباً ولكن أهلي كانوا يستشيرونني في كل أمر وأتيت الى هذه البلاد وأنا لا أملك شيئاً ولما كنت في رتبة بكباشي جاء مورد الخيام ليعطي كل بكباشي خيمة وكانوا كلهم أقدم مني ويحق لهم التقدم عليّ ولكن مورد الخيام قال لهم تنحوا كلكم لأن هذا الشاب محمد علي

منهم وهم في المهد فبعث ذلك والدي على تنشئتي تنشئة رغدة هنية فلم ألبث أن ترعرعت رقيق العود فأخذ أصحابي يسخرون مني وكثيراً ما سمعتهم يقولون : « ماذا سيكون مصير محمد علي . . . فإنه لا يمتلك شيئاً وليس أهلاً لأن يعمل شيئاً » . فكان لترديدهم هذا الكلام وقع عظيم في نفسي فلما بلغت الخامسة عشرة عزمت على إصلاح حالي والتغلب على الكيفية التى ربيت عليها فأخذت أصوم أياماً برمتها لأروض جسمي وأعوده الجوع وأمسك عن النوم ليالي طويلة لأبث في نفسي روح التجلد والصبر على المجهود والعناء »

وفي رواية أخرى عزاها المسيو « ادوارد جوان » إلى محمد علي انه كان يسمع رفاقه في الطفولة يقولون : « إذا فقد والده فمن ذا الذي يعوله وماذا يكون مصيره وهو لا يملك شيئاً ولا يصلح لشيء[١] »

فيؤخذ من هذه الرواية ومن رواية البرنس بوكلر موسكو أن والده كان حيًّا لما كان هو في الخامسة عشرة من عمره



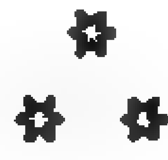
وكأنما أراد أن ينشئ تأثيراً جديداً في نفوس إخوانه من ذلك الحين فطفق ينازلهم في الحركات والتمرينات الرياضية ولا يلجأ إلى الراحة إلاَّ بعد ما يسلم الجميع بأنهم تعبوا وأنهم لا يستطيعون المضي في المباراة . ودعاهم يوماً إلى امتحان قوتهم في الجذف من الشاطئ إلى جزيرة صغيرة عينها لهم فما كادوا يبتعدون عن

مقدم عليكم فأعطاني خيمتي أولا وأرتقيت رويداً رويداً بمعونة الله الى أن بلغت هذا المقام ». قال ذلك وانتصب في مجلسه ونظر من نافذة الى جانبه تطل على بحيرة مريوط . ثم نظر الى البراءة في يد الترجمان وقال نعم بلغت هذا المقام وليس لي معلم]

(١) جوان : ص ٣٢٠

الشاطئ قليلاً حتى هبت عاصفة شديدة فعجزوا كلهم عن الاستمرار في الجذف ما غداه فإنه ظل يجذف بقوة ونشاط إلى أن بلغ الجزيرة ومن ذلك اليوم ارتضوه زعيماً عليهم

قال : « ولما أدركت الجزيرة وجدت جلد يدي قد سلخ ولكني كنت مصمماً على تحقيق أمنيتي مهما يشتد ألمي وبهذه الطريقة مضيت في تنمية قواي البدنية والعقلية إلى أن سنحت لي الفرصة بعد ذلك في دائرة عمل أكبر وأوسع لأبرهن على شجاعتي في حوادث كثيرة حدثت في قريتنا[1] »



ولما توفي والده كفله عم له وكان يدعى « طوسون اغا » والشائع كذلك أنه لم يعتم أن توفي بعد أبيه بفترة قصيرة من الزمان فشمله حاكم « قوله » برعايته وزوجه من ابنة صديق له[2] كانت في بسطة من العيش فاستعان بمالها على مزاولة تجارة الدخان

ونقول « الشائع » لأنه جاء في حديث روى البرنس « بوكلر موسكو » أن محمد علي أفضى إليه به أنه لما كان في التاسعة عشرة من عمره اشتد عبث القرصان اليونانيين بالمناطق القريبة من قوله فصدر أمر إلى عمه بأن يتولى البحث عنهم على رأس قوة من الجند ويقضي على عبثهم فذهب إلى الحاكم وشكا إليه قائلاً أن أشغاله ومصالحه تخرب إذا انقطع عنهـا لأنه ليس في العائلة من يستطيع الاعتماد عليه فيها وأن صحته لا تؤهله لهذه المهمة وأنه يؤثر في هذه

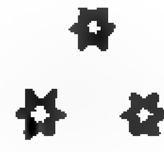
---

(١) بوكلر موسكو : ص ٣١٨

(٢) في بعض الروايات أنها كانت ابنة الحاكم نفسه ولكن هذا خطأ .

الحالة أن يرشح لها ابن شقيقه — أي محمد علي — ولا سيما أنه شاب مقدام ومتدرب على الكر والفر . . . وبعد حديث طويل فاز بإقناع الحاكم[١]

قال محمد علي : « أما أنا فلم يكن في وسعي أن أشتهي خيراً من ذلك فما كاد الأمر يصدر إليّ بالشروع في مهمتي حتى خرجت حالاً للبحث عن القرصان فهداني حسن الحظ إلى مقرهم وبعد ما تعقبتهم مدة غير طويلة وفقت إلى اعتقالهم بسفينتهم وهم أحياء فكوفئت على ذلك بأن عينت ضابطاً في الأسطول العثماني برتبة يوزباشي وكنت يومئذ في العشرين من عمري . غير أن ترقيتي السريعة أثارت حسد كثيرين ويغلب على ظني أن عمي كان واحداً منهم فأرسلني بعد ذلك بمدة قصيرة إلى مصر[٢] »



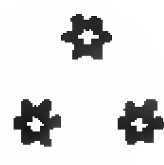
وفي رواية أخرى أنه بلغ محمد علي ذات يوم أن سكان قرية من القرى التابعة لمركز قوله امتنعوا عن دفع الضرائب التي تجبى منهم وأن رجال الحكومة يلقون صعوبة في حملهم على احترام القوانين والخضوع لها فذهب إلى الحاكم وعرض عليه خدماته قائلاً أنه الكفيل باعادة المتمردين إلى رشدهم فتردد هذا أولاً ثم أجابه إلى طلبه ووضع بعض رجاله تحت تصرفه وأطلق يده في العمل

وما كاد محمد علي يحصل على السلطة التي طلبها حتى أخذ يعد عدته للضرب على أيدي المتمردين قبل أن يصل نبأ مهمته إليهم لئلا ينازل أشقياؤهم رجاله في بقعة يكونون أعلم منهم بمسالكها وشعبها أو لئلا يفلت زعماؤهم ورجالهم إلى مكان حصين تاركين الشيوخ وحدهم في القرى فكان لا بد له والحالة هذه من التذرع بالحيطة التامة منعاً لتسرب أخبار خططه إلى غير رجاله

(١) بوكلر موسكو : ص ٣١٩
(٢) بوكلر موسكو : ص ٣١٩

وفي اليوم الذي قرر فيه أن يضرب ضربته الأولى دخل فجأة قرية من القرى التي شق سكانها عصا الطاعة على الحكومة واتجه رأساً إلى مسجدها وعكف على الصلاة وأرسل في الوقت عينه بعض رجاله يدعون أربعة من كبار القرية إلى مقابلته بحجة أنه يريد محادثتهم في عمل هام فجازت عليهم الحيلة ولم يفطنوا إلى الخطر المحدق بهم فلبوا الدعوة مسرعين ولما وصلوا إلى قرب الجامع أمر بالقبض عليهم وكبلهم بالحديد وساقهم إلى قوله فهاج الأهالي لهذه المعاملة وماجوا و بدأوا يصيحون و يصخبون مهددين متوعدين فالتفت إليهم وقال أنه يعدم الأسرى الأربعة في الحال إذا مسوه أو مسوا أحد رجاله بسوء وأنه لا يطلق سراح أسراه إلا إذا دفعوا الأموال المطلوبة منهم فلم يروا مندوحة عن دفعها ومن ذلك اليوم لم يجسر أحد على الامتناع عن تأدية ما عليه للحكومة(١)

واغتبط الحاكم بالنتيجة التي أسفرت عنها مناورة محمد علي وازداد إعجاباً بشجاعته وذكائه وسعة حيلته فعينه مساعداً لقائد الحرس في قصره و بعد حين توفي القائد فأحله محله



وقبل أن نبتعد كثيراً عن عهد مزاولة محمد علي لتجارة الدخان في قوله تجدر بنا الإشارة إلى رواية اتفق عليها المؤرخون وهي أنه كان في قوله يومئذ تاجر فرنسوي اسمه « ليون » كان يشتغل وكيلاً لمحل تجاري في مرسيليا فالتقى به صدفة فمال إليه لذكائه ونشاطه وتطوع لتلقينه مبادئ التجارة وأسرارها وكان في الوقت عينه يحدثه عن مجد الشعب الفرنسوي ومدنيته وعن العوامل التي تحقق عظمة

(١) جوان : ص ٣٢١ و ٣٢٢

الشعوب ورفاهيتها فكان الفتى محمد علي يصغى إلى أحاديثه بشغف عظيم ويكثر من التردد عليه ليزيد معلوماته عن أحوال الشعوب الراقية [١]

ولما أصبح محمد علي والياً على مصر لم ينس صديقه القديم وما أخذه عنه فكتب إليه يدعوه إلى القدوم إلى مصر لإصلاح حاله وكان قد بلغه أنه عاد إلى بلاده بعد ما بارت تجارته فابتهج الرجل بهذه الدعوة ولكن المنية فاجأته في اليوم الذي كان مقرراً الإبحار فيه إلى مصر فحزن عليه محمد علي حزناً شديداً وأرسل إلى شقيقته أربع مئة جنيه على سبيل المساعدة

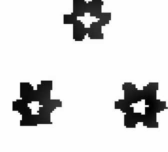
ولم تصرفه المدة التي قضاها في مزاولة تجارة الدخان عن الاهتمام بتعزيز قواه البدنية فكان يندر أن ينقضي يوم من دون أن يعتلي صهوة جواده ساعات برمتها حتى أصبح مواطنوه يشهدون له بأنه أمهر فارس في منطقتهم وظل الناس يشهدون له بذلك حتى بعد ما ناهز السبعين من عمره فإنه كان يعرض قواته العسكرية يوماً في الجيزة بحضور جماعة من ضيوفه الأجانب فلما مر الفرسان أمامهم استوقفوا أنظارهم بمهارتهم وحسن نظامهم وهندامهم فقال لهم: « وأنا كذلك كنت فارساً ماهراً في وقت ما » . فقال له المسيو دي لسبس [٢] : « لقد تجلى لنا هذا يا صاحب السمو بأجلى مظاهره من أيام إذ رأيناكم تعدون بجوادكم في ساحة القلعة عدواً أقلقنا » . فابتسم وقال : « لا . لا . هذا كان لعب أطفال فأنا الآن قد أصبحت شيخاً وأترك مثل هذا للشبان الذين في سنكم » [٣]

---

(١) يقال أن التاجر « ليون » أسعف أسرة محمد علي بمبلغ من المال في ظرف شدة. (مارميه : ص ٣٨٧)

(٢) وكان قنصلا لفرنسا في القاهرة في ذلك الحين وهو والد فردينان دي لسبس الذي اقترن اسمه بمشروع قنال السويس

(٣) بوكلر موسكو : ص ٢٠٢ و ٢٠٣



ورزق محمد علي من زوجته الأولى كريمة توفيت في ريعان الشباب . ثم رزق منها إبراهيم باشا فطوسون باشا فإسماعيل باشا فنازلي هانم . أما سائر أنجاله فرزقهم من زوجات غيرها

وأشاع بعضهم في أيامه لأغراض خاصة أن زوجته الأولى كانت أرملة لمّا تزوجها وأن إبراهيم باشا نجلها من زوجها الأول ولم ترزق به من محمد علي . غير أن المحققين من المؤرخين أدحضوا هذه الإشاعة ونفوها نفياً باتاً مؤكدين أن إبراهيم باشا هو نجل محمد علي باشا و إن تكن زوجته أرملة . و يقول «فونتانيه»(١) إن الذي أشاع هذه الإشاعة هو « دروفتي » قنصل فرنسا في مصر ليثأر لنفسه من إهانة أنزلها به إبراهيم باشا في سنة ١٨٠٧ . وحقق « باركر » قنصل انجلترا في مصر هذا الموضوع تحقيقاً دقيقاً ، وفي أول أبريل سنة ١٨٣٠ كتب يقول : « ومن الأغلاط الشائعة ما يزعمه بعضهم وهو أن إبراهيم باشا ليس ابن محمد علي وحسب المرء أن ينظر إلى الاثنين فيجد الشبه التام بينهما ولا سيا في قصر الذراعين »

وسنرى في صفحات هذا الكتاب أدلة كثيرة لا تترك مجالاً للشك في أن إبراهيم كان نجل محمد علي ومنها قول محمد علي لقنصل فرنسا في إحدى المناسبات الخطيرة : « أليس إبراهيم ابني العزيز فإذا رضي بشيء رضيت أنا به و إذا رأيت إمضاءه على وثيقة ما أضع إمضائي إلى جنب إمضائه »(٢) .

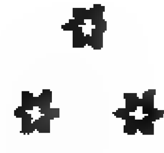
ولما عاد إبراهيم من حرب الوهابيين ظافراً ودخل القاهرة دخول الغزاة الفاتحين

---

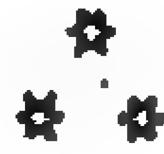
(١) فونتانيه : جزء ١ ص ٢٤

(٢) سيجد القارىء تفصيل الظروف التي قال فيها محمد علي هذه العبارة في الفصل الذي أفردناه لمشروع حملة الجزائر

ألم يتوار محمد علي عن الأنظار خلف نافذة في أحد الجوامع يَرى منها موكب إبراهيم ولا يُرى كي لا يقاسمه مجد ذلك اليوم ! فهل كان يمكن أن يكون هذا الشعور غير شعور الوالد الفخور بولده ؟



ويقول السر تشارلس موري في الكتيب الذي وضعه عن محمد علي : إنه لما كانت أمه حاملاً به ذهبت يوماً إلى عرافة ذاع صيتها في قوله وسألتها عما يخبئه الزمان لمولودها الجديد فتنبأت لها بأن ولدها سيرقى ذروة المجد والعظمة ويبلغ مرتبة الحكام والملوك فاغتبطت بهذه النبوءة(١) ولما ترعرع ابنها لم تكف عن ترديدها له فأثرت فيه تأثيراً عظيماً وتولد فيه شعور الطموح إلى المجد ثم لم يلبث أن أحس بدافع يدفعه إلى سلوك الطريق المؤدي إليه فأخذ يرقب الفرصة بفارغ صبر إلى أن سنحت له فتحينها بمهارة وشجاعة كما سيجيء الكلام في الفصول التالية



وظل محمد علي في خدمة حاكم قوله حتى اليوم الذي خشيت فيه الدولة عاقبة تقدم الفرنسويين في مصر وقررت دفع عاديتهم عنها فبدأت تعد الجيش الذي ترسله إليها لهذا الغرض وصدر الأمر إلى كل منطقة بأن تقدم عدداً من الرجال وتعين على بلدة « قوله » أن تقدم فصيلة مؤلفة من ٣٠٠ مقاتل بسلاحها وعددها

وبعد ما أتم حاكم « قوله » إعداد الفصيلة أراد أن يبالغ في اظهار ولائه للسلطان فعين نجله وكان اسمه « علي أغا » قائداً لها واختار محمد علي مساعداً له ومستشاراً

---

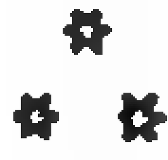
(١) وصفت الروائية الألمانية «ملباخ» هذه النبوءة وصفاً جميلا في رواية تاريخية وضعتها عن محمد علي

ولا يزال المنزل الذي ولد فيه محمد علي فى « قوله » قائماً[1] وهو بيت صغير مبني بالحجر الأبيض وله سقف من القرميد ويتألف من دورين منخفضين وللدور العلوي منهما عدة نوافذ غطي بعض منها بالمشربية كالنوافذ التي تشاهد في البيوت الشرقية الإسلامية القديمة

وللبيت في أحد جوانبه باب من الخشب لا يزال على حالته الأصلية وتعلوه لوحة كتب عليها بالعربية والفرنسوية واليونانية إنه بيت المغفور له محمد علي باشا والي مصر

وقد أصلحت الحكومة اليونانية الأزقة التي تؤدي إلى هذا البيت والمحيطة به وأنشأت في وسط المدينة ميداناً كبيراً سمي ميدان محمد علي باشا

ولوالديه قبران كبيران معروفان في « قوله » وقد بنيت فوق كل منهما قباب كقباب الأضرحة ويحيط بمدفن الوالد سور من الحديد والحجر يفصله عن المباني التي حوله .



وفي سنة ١٩٣٢ عهدت الحكومة اليونانية إلى المسيو ديمترياديس المثال اليوناني الشهير في صنع تمثال لمحمد علي لينصب في « قوله »

وجاء المسيو ديمترياديس إلى مصر في شهر يونيو من تلك السنة وتشرف بمقابلة المغفور له الملك فؤاد وعرض عليه النموذج الذي أعده لتمثال جده العظيم فأبدى عليه جلالته ملاحظات تاريخية فوعد المثال بتعديل أنموذجه بما يطابق هذه الملاحظات

وفي سنة ١٩٣٣ تم صنع هذا التمثال فنصبته الحكومة اليونانية في مكانه

(١) زار الصحافي المصري الأستاذ عبد المنعم حسن هـذا البيت فى « قوله » ووصفه وصفاً جيلا

ولكنها أرجأت الاحتفال بازاحة الستار عنه إلى أن يزور الملك فؤاد اليونان زيارة رسمية فيعرج على « قوله » ويزيح الستار عن التمثال بيده الكريمة

وأذيع في أواسط سنة ١٩٣٤ أن الملك فؤاداً عين شهر اكتوبر موعداً لزيارة اليونان غير أن الرحلة ألغيت في اللحظة الأخيرة لمرض جلالته وهو المرض الذي ظل يتفاقم بعد ذلك إلى أن أختاره الله إلى جواره فغادر هذه الدنيا قبل أن يحقق أمنية يعرف كثيرون أنها كانت من أعز أمانيه

« ان حسن الطالع أشبه شيء بالعاصفة فانها تسير السفينة
نحو الميناء بسرعة ولكن اذا لم يكن الربان ماهراً
تحطمت السفينة بسهولة »

محمد على

ليس هناك ما يعين بكيفية قاطعة السنة التي جاء فيها محمد علي إلى مصر غير أن المؤرخين الذين يعول على معلوماتهم في ما كتبوه عنه وأقدمهم الفرنسوي منجان[1] ، متفقون على أنها كانت سنة ١٨٠١

وما كاد يصل إلى مصر حتى اختلى به يوماً علي أغا وصارحه بأنه لا يأنس من نفسه ميلاً إلى حياة الجندية وأنه عوّل على أن يتخلى له عن قيادة القوة التي هو قائدها لاعتقاده أنه خير من ينزل له عنها

وعلى أثر جلاء الفرنسويين عن مصر ذهب حسين قبطان باشا قائد العمارة التركية في الإسكندرية إلى خسرو باشا المعيّن والياً على مصر من لدن السلطان وقدم له محمد علي مطرياً كفاءته منوهاً بما أبداه في معركة الرحمانية من شجاعة في منازلة الفرنسويين ومؤكداً له أنه يستطيع أن يعتمد عليه

وكان خسرو باشا مديناً لقبطان باشا بالمنصب الذي قلده فاطمأن إلى النصيحة التي أسداها إليه واصطفى محمد علي فلم ينقض على معرفته له غير وقت قصير حتى أتيح له أن يمتحن مواهبه فرقاه إلى رتبة « لواء » فغدا ثاني القواد الألبانيين في المقام . أما الأول فكان طاهر باشا المعروف بطاهر باشا الأرناؤودي

ولم يلبث محمد علي أن أدرك أن خسرو باشا مع تفوقه في فن قطع الرقاب كان ضعيف المشيئة سهل الانقياد

---

(١) منجان : ج ١ ص ٩٧ و «موريه» — وهو الذي جمع بنفسه ما أستطاع جمعه في أيام محمد علي عن حوادثه الأولى — يؤيد هذا الرأي في الجزء الأول من كتابه ص ٦٩

ويمكننا أن نقول إنه من ذلك الحين أخذ محمد علي يمني النفس بالآمال الواسعة

وإذا لم يكن هناك ما يدل على أنه منى النفس يومئذ بقلب خسرو باشا ليحل محله في إدارة الحكم في مصر فمما لا ريب فيه أنه مناها بأن يصبح صاحب النفوذ العسكري الأول في البلاد

ومع هذا فمطامعه في أن تؤول إليه مقاليد الحكم لم تلبث أن أمست جزءا من آماله كما سيجيء الكلام

ولكن طاهراً باشا كان رجلاً طموحاً من جهته كذلك وكان يرقب الظرف الملائم لينقلب على خسرو باشا فلما كان شهر ابريل سنة ١٨٠٣ أيقن أن الجنود ممتعضون من معاملة خسرو لهم وناقمون عليه لتأخره في دفع مرتباتهم فرأى أن الفرصة مواتية للتخلص منه فيخلو له الجو فهاجمه في سرايه على رأس قواته الألبانية . وشعر خسرو بأن القوة التي يمكن الاعتماد عليها لا تكفيه لمقاومة المعتدين عليه فلجأ إلى المنصورة أولاً ثم إلى دمياط (مايو سنة ١٨٠٣)

ولم يمد محمد علي يد المساعدة لخسرو باشا لسببين : الأول أنه حدث في شهر نوفمبر من السنة التي قبلها (١٨٠٢) أن تغلب أحد زعماء المماليك وهو البرديسي بك على قوة تركية نازلت رجاله بالقرب من دمنهور وكان محمد علي مكلفاً نجدة يوسف بك قائد تلك القوة التركية فلم يدركها إلا بعد فوات الأوان فزعم يوسف بك أن محمد علي تعمد هذا الابطاء وشاع يومئذ أن محمد علي لقي مصرعه فقد خطر لخسرو باشا فعلاً أن يتخلص منه فدعاه إلى موافاته في سرايه ليلاً غير أن محمد علي أدرك أن وراء الأكمة ما وراءها فرد عليه بأنه سيوافيه في الصباح على رأس رجاله

أما السبب الثاني الذي بعث محمد علي على التخلي عن خسرو باشا فهو شعوره بأن الجنود الترك والأهلين غير راضين عنه وأن الجنود الألبانيين يشاطرونهم هذا الشعور

ويشاء القدر أن يلقى طاهر باشا حتفه بعد التجاء خسرو باشا إلى دمياط باثنين وعشرين يوماً (٢٥ مايو سنة ١٩٠٣) بيد ضابطين تركيين وكان قد أطلق على نفسه لقب قائمقام على القاهرة

وبمصرع طاهر باشا أصبح محمد علي القائد الأول للجنود الألبانيين في مصر فازداد إيمانه بحسن طالعه وهو إيمان عززته حوادث شتى حدثت له فيما بعد وسننوه بها في محلها

والتفت محمد علي يومئذ يميناً ويساراً فرأى أنه لم تبق في مصر قوة يجب عليه أن يحسب حسابها سوى قوة المماليك وإن يكن محمد الألفي بك أحد كبار زعمائهم قد هجرهم ورحل مع الإنجليز عند جلائهم عن مصر بدورهم بعد الفرنسويين فقرر أن يخطب ود المماليك وتنفيذاً لهذه السياسة فتح لهم أبواب القاهرة

وظن خسرو باشا عندئذ أن الوقت ملائم له ليحاول العودة إلى القاهرة واسترداد السلطة التي كانت له فيها فتألبت عليه قوات محمد علي مؤتلفة مع قوات المماليك وتغلبت على رجاله واقتادته أسيراً فاعتقل في القاهرة (آخر يوليو ١٨٠٣)

في تلك الأثناء عين الباب العالي رجلاً يدعى علي باشا والياً على مصر خلفاً لخسرو باشا فنزل الاسكندرية في ٨ يوليو سنة ١٨٠٣ وحاول أن يصل إلى القاهرة بطريق النيل فقبض عليه رجال البرديسي وقتلوه

وخيل يومئذ إلى بعض الأجانب المقيمين في مصر أن المماليك بقيادة بكواتهم والألبانيين بقيادة محمد علي سيؤلفون جبهة واحدة تقف في وجه الباب العالي وذهب بعضهم إلى الاعتقاد أن هذه الجبهة قد تؤلف حكومة ثنائية وكان الفريقان قد أذاعا منشورات على الشعب معاً فساعد ذلك على نشوء هذا الاعتقاد في بعض الأجانب كما تقدم.

ولكن المماليك أرادوا أن يطمئنوا نهائيًا من ناحية الترك بعقد صلح مع الباب العالي يطلق يدهم في شؤون مصر فينفردوا بالحكم

ولا شك أن سعيهم هذا لم يخف على محمد علي فعقد النية على التخلص من هذا الحلف في أول فرصة تسنح له

ولم تلبث هذه الفرصة أن سنحت له . . . .

ألم يكن رجلاً سعيد الطالع . . . .

ففي ١٢ فبراير سنة ١٨٠٤ عاد محمد الألفي بك إلى مصر على سفينة حربية إنجليزية أنزلته على شاطئ أبي قير. وكان الإنجليز يأملون أن يساعدهم نجاحه على بسط نفوذهم على السواحل المصرية[1] . غير أنه ما كاد سائر زعماء المماليك — وفي طليعتهم البرديسي بك — يدرون بعودته حتى قطعوا عليه الطريق وهو قادم بالنيل إلى القاهرة فلم ينج منهم إلا بشق النفس واحتمى في ضيافة أحد المشايخ العرب في الشرقية

ولمح محمد علي في هذا التصدع في صفوف المماليك فرصة مواتية له ينبغي عليه أن يستغلها ليضعف نفوذهم فعمد الى توسيع شقة الخلاف بينهم بتظاهره باستمرار تأييد عثمان البرديسي في مناوأته لألفي بك

---

(١) يقول الأستاذ شفيق غربال في كتابه « The Beginning of the Egyptian Question and the Rise of Mehemed Ali »
إن الانجليز كانوا متضايقين من زيارة الألفي بك للندن وأن الحكومة البريطانية كتبت يومئذ الى سفيرها في الآستانة تكلفه إبلاغ الباب العالي أن انجلترا مصممة على أن لا تصغي الى أي اقتراح يقترحه الألفي ويكون فيه مساس بمصالح تركيا وحقوقها في مصر . . . واستطرد الأستاذ شفيق غربال من ذلك الى ما يفهم منه أن الألفي بك هو الذى أراد أن يوهم أنصاره بأن انجلترا تؤيده وذلك لكي يقوي عزائمهم (غربال : ص ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١)

وكان المسيو ماتيو دي لسبس قنصل فرنسا في مصر يومئذ قد بدأ يفطن إلى حقيقة المطامع التى تجيش في صدر محمد علي ويسعى للتقرب منه

وفي ٥ مارس (١٨٠٤) كتب المسيو دي لسبس إلى « تليران » وزير خارجية فرنسا يقول إنه اجتمع بمحمد علي وسأله عن مصير الأمور في مصر وعما ينويه فكان رده أن الألبانيين ينتظرون مرتباتهم وأنه في اللحظة التي يقبضون فيها مبلغاً من المال سيقدمون على مفاجأة داوية تحيي حسن العلاقات بينهم وبين الباب العالي وتقضي على المماليك

وقال المسيو دي لسبس : وهنا صارحني محمد علي بقوله : « وكيف يمكننا الاعتماد على المماليك وقد ارتكبوا شر الخيانات ضد أخيهم وزميلهم وصديقهم (إشارة إلى ما بدر منهم نحو ألفي بك) فماذا يمكننا أن ننتظر منهم ونحن أعداؤهم الطبيعيون »

كتب المسيو دي لسبس هذا الكلام إلى وزير خارجية بلاده في ٥ مارس ١٨٠٤ أي بعد ٢١ يوماً من نزول ألفي بك في أبي قير وفي هذا ما يؤيد أن محمد علي كان مصمماً على التخلص منهم من بادئ الأمر ولا سيما بعد ما شعر في وقت ما بأنهم يريدون تحسين سياستهم مع تركيا على حسابه

والآن رأى بعضهم يخون بعضاً . . . . رأى البرديسي بك وإبراهيم بك يحاولان الإجهاز على ألفي بك . . . « أخيهم وزميلهم وصديقهم » كما قال المسيو دي لسبس . . . فكيف كان يسعه بعد ذلك أن يطمئن إليهم . . . بل كيف يسعه أن لا يفكر في القضاء عليهم وإنقاذ البلاد من عبثهم وفسادهم ومن الفتن التي أشعلوا نارها وما برحوا يشعلونها

وما كاد محمد علي ينتهي من تنظيم حركته الجديدة حتى أحاط رجاله بمنزل

عثمان بك البرديسي وابراهيم بك (١١ مارس ١٨٠٤) وشرعوا في منازلة المماليك فانكشف النزال عن اندحار هؤلاء ولم ينج ابراهيم بك والبرديسي بك بنفسيهما إلا مثخنين فلجآ إلى الصعيد

وأوفد محمد علي رجاله إلى القلعة ففكوا اعتقال خسرو باشا

وهنا كان محمد علي يستطيع أن يستأثر بالحكم في داخل القاهرة وأن ينادي بنفسه والياً فيضع السلطان أمام الأمر الواقع فاما أن يعترف به وفي هذه الحالة يظل مقيماً على ولائه له و إما أن لا يعترف به وفي هذه الحالة يشق عصا الطاعة عليه

ولكنه بدلاً من أن يسلك هـذا السبيل تلا فرماناً من السلطان بتعيين خورشيد باشا حاكم الاسكندرية والياً على مصر وأرسل إليه قوة من جنوده الألبانيين ليبلغوه هذا النبأ الهام . وكان خورشيد باشا في الاسكندرية

قال المسيو دي لسبس لوزير خارجية فرنسا بتاريخ ١٦ مارس ١٨٠٤ : « ويخيل إليّ أن خورشيد باشا اشترك في تدبير الخطة التي نفذها محمد علي وأنا عائد الآن من عنده — من عند خورشيد باشا — وقد أيد لي النبأ قائلاً أنه سيرحل إلى القاهرة في حراسة ٥٠٠ جندي ألباني وفي هذه اللحظة تطلق حصون الاسكندرية مدافعها ليعلم الشعب أن خورشيد باشا أصبح والي مصر وأن مصر عادت إلى الخضوع لأحكام الباب العالي وسلطانه »

ويفسر بعض المؤرخين والباحثين المسلك الذي سلكه محمد علي بعد طرده المماليك من القاهرة بأنه أراد أن يكون وصوله إلى كرسي الولاية وصولاً « شرعياً » أي برضاء السلطان وموافقته

ولكن لماذا لا يكون هناك تفسير آخر لمسلكه يومئذ فيقال إنه أراد أن يهادن الباب العالي ريثما يتم له القضاء على شوكة المماليك

إن الخطة التي جرى عليها بعد ذلك ترجح هذا التفسير الثاني

وسواء أكان الاحتمال الأول هو الصحيح أو الاحتمال الثاني ففي الحالتين كانت مشيئته أقوى من فعل نشوة الانتصار فاحتفظ بسلامة التقدير وحكمة التدبير وظل الرجل البعيد النظر والقائد الذي يعرف كيف ينتظر إلى أن تأزف الساعة فيضرب ضربته لينتصر :

وقد جاء سير الحوادث محققاً لصحة حدسه

فإن الاندحار الذى مني به المماليك في القاهرة كان خطوة كبيرة في سبيل شل قوتهم ولكنها لم تشل كلها بل كانت أبعد من أن تشل بهذه السرعة . . . وبهذه السهولة . . . فجمعوا جموعهم في الوجه القبلي وأخذوا ينظمون أنفسهم حتى كادوا يحاصرون القاهرة حصاراً اقتصاديًّا — إن لم يكونوا قد حاصروها فعلاً — فلم يكن لمحمد علي مندوحة عن مطاردتهم في الجهات التي اعتصموا بها فظل يقاتلهم إلى أن جاء فيضان النيل فاضطرهم إلى النزوح إلى جهات أبعد

ولو كان خورشيد باشا حاكماً رشيداً لانتهز تلك الفرصة ليوطد قدميه في القاهرة بنشر ألوية الأمن على ربوعها ولكنه عوضاً عن أن يفعل ذلك ساعد بسوء إدارته وضعف تدبيره على زيادة حوادث الاضطراب والسلب والنهب فضج الناس منه

وكأنما أراد اضافة الحماقة إلى مساوئ إدارته فخطر له أن ينتهز تلك الفرصة — أي فرصة انهماك محمد علي بتعقب المماليك في الوجه القبلي — ليتخلص من نفوذ الالبانيين وبالتالي من نفوذ محمد علي فيخلو له الجو ليحكم بمفرده فأرسل إلى سوريا يدعو ٤٠٠٠ فارس من الفرسان (الدلاة) و ٦٠٠ جندي من الجنود المشاة إلى المجيء إلى مصر فوصلوا إلى القاهرة بينما كان محمد علي يستولي على المنيا بعد كسر المماليك في المناطق المحيطة بها (٢٩ مارس ١٨٠٥)

والعجيب في خورشيد باشا أنه كان حتى ذلك الحين يتظاهر لمحمد علي بالولاء التام حتى أنه لما أبدى بعض القواد الألبانيين رغبتهم في أواخر سنة ١٨٠٤ في العودة إلى بلادهم الأصلية وقال محمد علي أنه يريد أن يكون بينهم شق الأمر على خورشيد فما زال يلح عليه بالعدول عن هذا الرأي والبقاء في مصر إلى أن قال له محمد علي أنه سيبقى ولكنه ما كاد يعتقد أو بالحري ما كاد يحسب أنه يمكنه أن يستغني عنه حتى أرسل في دعوة أولئك الجنود من سوريا ليقلب له ظهر المجن

غير أن محمد علي كان متيقظاً لمثل هذا النوع من الدسائس !

فما انتصف شهر ابريل من السنة عينها (١٨٠٥) حتى ذاع أن محمد علي غادر الوجه القبلي عائداً إلى القاهرة على رأس جنوده

وكان الناس في القاهرة يتوقعون من اللحظة التي وصل فيها الجنود الذين عزز بهم خورشيد باشا قواته العسكرية أنه لا بد أن يقابل محمد علي هذا العمل باجراء حازم ففي ٤ ابريل ١٨٠٥ كتب المسيو دروفتي قنصل فرنسا في الاسكندرية إلى وزير خارجية دولته يقول: « أن المتشائمين في القاهرة أخذوا يتنبأون بأنه لا بد أن ينشأ جفاء بين قائد الجنود (الدلاة) ومحمد علي بشأن القيادة العليا ولمن تكون هذه القيادة »

وتحولت الحوادث تحولاً سريعاً بعث دروفتي على توقع « انفجار » جديد فكتب إلى وزيره (في ١١ ابريل) يقول: « ويشيع الجنود الدلاة أنهم قدموا مصر لكي يدوخوا المماليك . . . ويطردوا الألبانيين . . . وليس من شأن هذه الاشاعات سوى أن تزعج الألبانيين إزعاجاً جديًّا . . . وإذا انفجر غضب محمد علي في هذه المناسبة فلن يكون في ذلك ما يبعث على الدهشة ولا سيما أنه ليس ممتناً من الباب العالي »

ولا شك أن خورشيد باشا شعر بأنه تصرف نحو محمد علي تصرفاً ينطوي على خيانة ويستوجب الغضب فأخذ يحتاط لنفسه . ألم يكتب دروفتي إلى وزير خارجية بلاده (في ١٦ ابريل) يقول : « ان محمد علي يزحف على القاهرة على رأس جنوده بحجة المطالبة بمرتباتهم . . . ومع أن خطة هذا الشاب الطموح والمقدام مجهولة فإن خورشيد باشا يتخذ تدابير عسكرية وقد نقل إلى القلعة جميع المدافع التي كانت موزعة في المدينة »

ومع هذا كله لم يكن خورشيد باشا مطمئناً في قرارة نفسه لأنه كان يعلم أن للموقف ناحية أخرى مجهولة بل مشكوكاً فيها

وهي ناحية الشعب

ترى ماذا يكون موقف الشعب إذا دار صراع بينه وبين محمد علي ؟

سأل خورشيد باشا نفسه هذا السؤال وفي الحال أمر باعتقال الشيخ عبد الله الشرقاوي والشيخ سليمان الفيومي ليكونا رهينة عنده يكفل بهما مسلك الشعب . . .

وما كان لخورشيد أن ينسى أنه لما كاشفه محمد علي برغبته في العودة إلى قوله مع القواد الألبانيين الذين عادوا إلى بلادهم لم يكن هو وحده الذي ألح عليه بالبقاء في مصر بل إن الأهلين شاطروه يومئذ إلحاحه عليه وجهروا بأنهم في حاجة إليه

تذكر خورشيد باشا ذلك فقال في نفسه : ولِمَ لا يكون محمد علي قد أراد يومئذ أن يمتحن مقامه فتظاهر بالرغبة في السفر . . . فلما أيقن أنه بدأ يستميل الشعب إليه قرر البقاء !

ولو كان خورشيد باشا رجلاً عاقلاً لرأى في هذه الاعتبارات باعثاً على الاستمرار

في خطب ود محمد علي ولكن شق عليه أن يظل خاضعاً لنفوذه محتمياً بسيفه فظنها فرصة سانحة للتخلص منه فاتخذ التدابير التي اتخذها واعتقل الشيخ الشرقاوي والشيخ الفيومي على سبيل الاحتياط

غير أن محمد علي كان بارعاً في مناورته فأشاع — كما قال دروفتي لوزيره — أنه عائد إلى القاهرة مع رجاله ليقبض مرتباتهم المتأخرة ولم يفض إلى أحد بكلمة واحدة عن امتعاضه من المسلك الذي سلكه خورشيد باشا فمكنه ذلك من دخول القاهرة على رأس ٤٠٠٠ ألباني من دون أن يتعرض له جندي واحد من جنود خورشيد

واستمر محمد علي يتظاهر أياماً بأنه لم يعد إلى القاهرة إلا لأجل مرتبات جنوده فاتفق معه خورشيد باشا على أن يدفع له ألفي كيس في أقرب وقت

وكان محمد علي يعلم في داخل نفسه أنه ليس عند خورشيد مال يسدد به ما عليه للجنود فإما أن يثقل كاهل الشعب بضرائب جديدة فيزداد نقمة عليه و إما أن يغفل طلبات الجنود فتزداد كراهيتهم له

وفي الحالتين يستفيد هو — أي محمد علي — ويعزز نفوذه

وأدرك دروفتي بثاقب بصره أن هذا الهدوء الذي يخيم على القاهرة ليس هدوءاً يركن إليه فكتب في ٢٣ ابريل ١٨٠٥ إلى وزيره يقول: « أن الحالة في القاهرة لا تبعث على الاعتقاد بأننا نواجه مستقبلاً هادئاً بالرغم من الاتفاقات التي تمت بين محمد علي وخورشيد باشا. ولكي يسود الاطمئنان التام يجب على المرء أن ينسى أن محمد علي طمع دائماً في أن يكون والياً وأن جميع الأعمال التي تظاهر بعملها لمصلحة الباب العالي كانت مطبوعة بطابع طموحه إلى السلطة العليا »

فهذا الكتاب الذي كتبه دروفتي قنصل فرنسا في الإسكندرية إلى تليران

وزير خارجية فرنسا بتاريخ ٢٣ ابريل ١٨٠٥ ليس سوى دليل آخر على أن محمد علي كان يعمل طبقاً لخطة اختطها لنفسه من اليوم الذي أدرك فيه أنه صاحب النفوذ العسكري في البلاد فشرع يسعى لكي يصبح صاحب النفوذ الشعبي الأول فيها كذلك .

وما كاد محمد علي يعود إلى القاهرة من الوجه القبلي حتى لحظ أن نفور الشعب من خورشيد باشا نما نمواً عظيماً فقرر أن لا يزوره وأبلغه أنه يطلب منه علاوة على مرتبات رجاله أن يقدم له حساباً عن جميع الأموال التي دخلت الخزينة منذ ما أصبح والياً وأن يعهد إلى سكرتيره (الكتخدا بك) وإلى صالح أغا قائد حامية القلعة في تولي قيادة القوات التي ستسافر إلى الوجه القبلي لتعقب المماليك لأنه هو — أي محمد علي — ينوي البقاء في القاهرة وكانت الحالة فيها تبعث على القلق الشديد لعدم انقطاع الاضطرابات بسبب هياج الجنود من جراء التسويف في دفع مرتباتهم فأقفلت المحال التجارية ولزم الناس دورهم حرصاً على أرواحهم

وكتب دروفتي في الكتاب عينه (٢٣ ابريل ١٨٠٥) إلى وزير خارجية فرنسا يقول :

« ويلوح لي أن محمد علي يتمتع بنفوذ كبير بين الجنود والأهلين ومع أن خورشيد باشا رغب إلى الزعماء والأهلين في أن لا يذهبوا إليه — أي إلى محمد علي — فقد زاروه جميعاً »

ويطابق هذا الذي كتبه دروفتي إلى وزيره ما رواه الجبرتي عن استمالة محمد علي للمشايخ إليه قبل سفره إلى الوجه القبلي وتأكيده لهم أنه لو كان حاكم مصر لحكمها بالعدل وانتصح بنصائح زعماء الدين فلما عاد إلى القاهرة سعى جهده ليقيم لهم الأدلة العملية على صدق كلامه لهم فكتب دروفتي إلى وزيره

(في أوائل مايو ١٨٠٥) يصف اعتداءات (الدلاة) أي جنود خورشيد باشا على الأهلين وتأثير هذه الاعتداءات فيهم فقال : « وقد هاج الشعب ونشر ألوية الثورة وأقفلت أبواب الأزهر والأسواق . . . أما محمد على فواقف في صف المشايخ وقد نهى جنوده عن الاعتداء على الناس بل أنهم على عكس ذلك يعيشون على وفاق معهم وقد انفصل الألبانيون عن العثمانيين وألفوا جبهة مستقلة »

ولا بد أن نفوذ محمد علي الشعبي كان ينمو بسرعة لأنه في (٦ مايو ١٨٠٥) كتب دروفتي من الاسكندرية إلى وزيره يقول : « ومع أن الأخبار تذاع هنا عن عقد صلح نهائي بين خورشيد باشا ومحمد علي أعتقد أن سير الأحوال يفرض عليّ أن أسألكم ما هي تعليماتكم عن السياسة التي أتبعها إذا قبض محمد علي على زمام الحكم أو إذا حدثت ثورة أفضت إلى تجريد ضباط السلطان من السلطة العليا »

ولما رأى خورشيد باشا أن نار الثورة تزداد كل يوم لهيباً وأن لا سبيل له إلى التخلص من محمد علي بقوة السلاح فكر في التخلص منه بالدهاء السياسي أو بما ظن أنه دهاء سياسي ...!

وكان خورشيد باشا قد تلقى قبل ذلك بشهرين فرماناً شاهانياً بتنصيب محمد علي والياً على جدة فأخفاه وكتم أمره عنه إما لأنه كان ما برح يشعر بأنه في حاجة إليه أو لأنه لم يشأ أن يلبسه خلعة الولاية حسداً منه

أما الآن فلم يكن عنده مانع من إبراز هذا الفرمان فيفضي إعلانه وتلاوته إلى إبعاد « والي جدة » عن مصر

وأبلغه خورشيد باشا هذا الفرمان فلم يمانع في تلاوته لسببين الأول أنه كان لا يزال مقيماً على خطة تجنب الظهور بمظهر العاصي لأوامر السلطان والثاني أنه كان

يرى في تنصيبه والياً على جده ما يقربه من أن يصبح والياً على مصر و إن لم يسافر إلى جدة !

واقترح خورشيد باشا أن يحتفل بتلاوة الفرمان في القلعة فأبى محمد علي قبول هذا الاقتراح خشية أن ينصب له فخ فيها فتم الاتفاق بين الفريقين على الاحتفال بتلاوته في منزل أحد أصدقاء محمد علي بحضور القاضي وكبار رجال الحكومة وزعماء الشعب وأصحاب الكلمة النافذة فيه

وانتهى الاحتفال بسلام وألبس خورشيد باشا محمد علي خلعة الولاية على حدة بين تصفيق الحاضرين (٩ مايو ١٨٠٥)

ولكن بينما كان خورشيد باشا يتأهب للعودة إلى القلعة أحاط به بعض الجنود الألبانيين صائحين صاخبين مطالبين بمرتباتهم المتأخرة متهمين إياه بتبديد الأموال الأميرية . ويعتقد بعض الذين شهدوا هذا الحادث أن محمد علي هو الذى دبره بالاشتراك مع حسن باشا من القواد الأرناؤود وان يكن حسن باشا هذا تظاهر بأنه أسرع إلى نجدة خورشيد باشا وأنقذه من مأزقه فبلغ القلعة سالماً بعد ما وعد ببذل أقصى ما يمكن بذله لدفع المتأخر عليه

ومما لا ريب فيه أنه كان في استطاعة محمد علي أن يجهز على خورشيد باشا في تلك الساعة لو أراد ذلك ولكنه آثر الإبقاء عليه لحكمة لم تغرب عن فطنته مكتفياً بتذكيره بالمنزلة التى يتمتع بها هو — أي محمد علي

أما تلك الحكمة التى لم تغرب عن فطنة محمد علي فهي أنه كان يشعر أن ساعة الوالي التركي لم تأت بعد لأن هناك حتى بين القواد الألبانيين من لا يزال يؤيده وقد دلت ذيول الحادث الذى نحن في صدده على صحة هذا التقدير فإن بعض القواد الألبانيين هددوا بالالتجاء إلى القوة إن لم يصل خورشيد باشا إلى القلعة سالماً

غير أن وعود خورشيد باشا كانت كلها كاذبة فما كادت شمس يوم (١٠ مايو ١٨٠٥) تبزغ حتى أذاع أن حالته المالية لا تمكنه من دفع ما عليه إلا إذا بادرت المدينة إلى مساعدته فأخذت القاهرة تغلي كالمرجل وجهر الناس في كل مكان بأنهم لن يقبلوا أن يحملوا عبئاً مالياً جديداً

وكان من الطبيعي أن يساعد هذا الهياج على ازدياد عدد الذين يعتقدون أن محمد علي غدا الرجل الوحيد الذي يستطيع إنقاذ الموقف إذا آلت إليه السلطة وفي (١٦ مايو ١٨٠٥) كتب دروفتي إلى وزيره يقول: « ومع أن خورشيد باشا توصل إلى الاعتصام بالقلعة فليس هناك ما يدل دلالة أكيدة على أنه قادر على الاحتفاظ بحكم مصر فعليه أن يصارع مناورات رجل يضارع اقدامه طموحه ويعتمد على قوة الرأي العام اعتماده على قوة السلاح . . . فهذا الرجل الذي يحكم التدبير إذ يخطب ود الشيوخ والأهلين ويجعلهم يعتقدون أن سوء الإدارة هو العلة الوحيدة لسوء الحالة المالية وبالتالي للاضطرابات التي تجتاح القاهرة — يريد أن يبذر بذور الاستياء والتبرم العام وأن يشق طريقه إلى العرش من دون أن يظهر بمظهر من يريد الوصول إليه وهو يتمتع في هذه اللحظة بثقة زعماء الشعب ويتوقف تحقيق نياته الآن على مشيئته فإذا أراد تحققت . . . ولكن يلوح أنه يريد أن يصل إلى السلطة العليا بصوت الشعب فيكفل تأييد الشيوخ والأهلين لمشروعاته مقدماً ويجعل نفسه (ضرورياً) للحكومة التركية إذا كانت تريد أن تعود هذه البلاد إلى الخضوع لسلطانها . . . »

وأفضت المفاوضات التي دارت بين زعماء الشعب وخورشيد باشا إلى اشتراط ٢١ شرطاً على الباشا وأهمها أن تعسكر الجنود في الجيزة لا في القاهرة وأن لا يسمح لجندي ما بدخول المدينة متسلحاً وأن لا تجبى ضريبة جديدة من المدينة وأن تعاد المواصلات مع الوجه القبلي

ورفض خورشيد باشا هذه الطلبات الشعبية فاجتمع القاضي والعلماء وزعماء الشعب[1] وقرروا خلع خورشيد باشا والمناداة بمحمد علي باشا والياً على مصر (١٢ مايو ١٨٠٥)

وجرى هذا الانقلاب العظيم من دون أن تطلق رصاصة واحدة !

١٢ مايو ١٨٠٥ !

تاريخ يجب على كل مصري أن يذكره . . .

في ذلك اليوم أعرب الشعب المصري عن مشيئته في شأن مصير الحكم في مصر بمحض إرادته وحريته

١٢ مايو ١٨٠٥ !

تاريخ يجب على كل مصري أن يذكره . . . .

في ذلك اليوم أجلس الشعب المصري محمد علي على عرش مصر فكان أول وال يحكم مصر باختيار المصريين . . . وترشيح المصريين . . . و إقرار المصريين !

١٢ مايو ١٨٠٥ !

تاريخ يجب على كل مصري أن يذكره . . . .

فقد كان ذلك اليوم فاتحة عهد جديد في مصر ولمصر

١٢ مايو ١٨٠٥ !

تاريخ يجب على كل مصري أن يذكره . . . .

فإنه اليوم الذى شرع فيه المصريون يعملون في سبيل تحقيق السيادة المصرية

(١) وكان على رأسهم السيد « عمر مكرم » وإنا ننصح الذين يريدون أن يطلعوا على سيرة هذا الزعيم الشعبي الكبير وعلى تفصيل الحركة التي تولى قيادتها يومئذ أن يقرأوا الكتاب الذي وضعه عنه الأستاذ فريد أبو حديد

ذلك هو يوم ١٢ مايو ١٨٠٥

ولم تكن المهمة التي أخذها محمد علي على عاتقه مهمة سهلة بل كانت محفوفة بالأخطار والصعاب من كل جانب. فالبلاد كانت في حالة فوضى تامة وخراب تام وكان المماليك يحتلون الصعيـــد والعصابات تعبث بالوجه البحري فلم تكن سلطة الوالي الجديد (أى محمد علي) تجاوز في الواقع حدود القاهرة بل في داخل القاهرة عينها كانت الحالة تبعث على القلق: فالجنود غير النظاميين يهددون بالثورة إن لم يقبضوا مرتباتهم والناس قد أرهقتهم الضرائب والرسوم فأعلنوا أنهم لا يتحملون هذه المعاملة

يضاف إلى هذا كله أن رسول السلطان الشرعي كان لا يزال في القاهرة معتصماً بحصون القلعة ويأبى التسليم بالأمر الواقع

تلك كانت الصعاب التي واجهها محمد علي فذللها واحدة واحدة بعبقريته العظيمة بادئاً بالسعي لطبع العمل الذي عمل بالطابع الشرعي أى بالسعي لحمل الباب العالي على الاعتراف بما حدث

وكتب الشيوخ والعلماء إلى الباب العالي يلتمسون إبرام ما قرره الشعب المصري وهو عزل خورشيد باشا وتولية محمد علي مكانه وبينما كان الجميع ينتظرون الرد من الآستانة كان محمدعلي يعزز صلاته بالشعب « هذا الشعب الذي هو محور قوته »[1] وأخذ في الوقت عينه يفاوض خورشيد باشا لكي يسلمه القلعة واستغرقت المفاوضات أياماً ثم انتهت بالحبوط فطلب الشيوخ والناس من محمد علي أن يحل الأزمة بسرعة فأمر بنقل المدافع إلى جبل المقطم ليحاصر القلعة. ويقول المسيو « منجان » قنصل فرنسا في القاهرة في ذلك العهد: « إن الأهالي جميعاً

(١) من مذكرات المسيو منجان بتاريخ ٢٨ مايو ١٨٠٥

كانوا يشترون أسلحة . . . . و إن الأولاد كانوا يقتدون بكبارهم . . . . و إن القاهرة تبدو كباريس في الأيام الأولى للثورة الفرنسية . . . . »

غير أن « دروفتي » كتب من الاسكندرية إلى وزيره يقول إنه يظن أن محمد علي « يتظاهر » بأنه يريد مقاومة خورشيد بالقوة إرضاء للشعب ولكنه « في الحقيقة » يعد العدة لهذه المقاومة ببطء وأنه — أي دروفتي — يعتقد أن محمد علي يؤثر الانتظار ريثما يصل الرد من الآستانة

و بسط دروفتي الأسباب التى تبعثه على هذا الاعتقاد . . .

ولنقف قليلاً عند هذه الأسباب فإنها دليل جديد على أن محمد علي كان يزن الأمور من جميع النواحي قبل أن يخطو خطوة جديدة إلى الأمام غير مغتر بأمنية حققها أو بمقام بلغه . . . أو بما يحيطه به الشعب من تأييد

فقد كان يعلم أن خورشيد باشا ما برح متصلاً ببعض الضباط الألبانيين وأن كاتم سره متصل بالجنود التى أقامت على ولائها له وأن بكوات المماليك مستعدون للتآزر مع من يفتح لهم أبواب القاهرة

فإذا كان يمكنه أن يسوي موقفه برد يجيء من الآستانة لمصلحته فلماذا لا ينتظر . . .

أما إذا جاء الرد مناوئاً له فعندئذ يسير في الطريق الذي لا مندوحة له عن السير فيه : طريق مقابلة القوة بالقوة

ولم يلبث الباب العالي أن أوفد رسولاً إلى مصر — صالح بك — لكي يتبين حقيقة الحالة في القاهرة عن قرب ثم يقرر أي الرجلين أقوى وأجدر بالتأييد ، خورشيد أم محمد علي ؟

وكان سكان القاهرة ينتظرون قدومه بفارغ الصبر إنهاء للقتال الذي كان

يدور فيها منذ ما شرع خورشيد في إطلاق القنابل من القلعة عليها

وفي يوم ١٠ يوليو احتفل بتلاوة الفرمانات التي كان مزوداً بها وخلاصتها أن السلطان حقق التماس الشيوخ في القاهرة وأهاليها فعين محمد علي قائمقاماً على القاهرة

ودعا صالح بك خورشيد باشا إلى الذهاب إلى الإسكندرية فأبى وقال إنه ينتظر من الباب العالي رداً على الكتب التي كتبها هو إليه

واتصل خورشيد باشا ببكوات المماليك سرًّا وأخذ يفاوضهم في خطة ينفذونها بالاشتراك مع رجاله فقرر محمد علي حينئذ أن يلجأ إلى القوة معتزاً بالفرمان الذي سلمه له صالح بك فسار في ١٨ يوليو (١٨٠٥) على رأس ثلاثة آلاف جندي لمنازلة علي باشا قائد القوة التي كانت تؤيد خورشيد باشا

وفي تلك الأثناء وصل إلى الإسكندرية القبطان باشا قائد الأسطول التركي وكانت الحكومة التركية قد قررت إيفاده إلى مصر على أثر ما بلغها وهو أن الانجليز يريدون انزال جنودهم في الإسكندرية قبل أن تستقر الأمور في القاهرة

وأرسل القبطان باشا كاتم أسراره إلى القاهرة لتسوية الموقف بين محمد علي وخورشيد فأكرم أولهما وفادته بينما كان رسل الألفي بك وكاتم أسرار خورشيد باشا يقابلون القبطان باشا في الاسكندرية ويزعمون أمامه أن المماليك اتحدوا وتضافروا مع خورشيد باشا ويلحون عليه في أن يزحف على القاهرة بجيشه ليطرد منها الألبانيين ولكن المسيو دروفتي قنصل فرنسا في الاسكندرية كان متيقظاً فقابل ترجمان القبطان باشا وأطلعه على حقيقة الحالة فأحبط دسيسة رسول خورشيد باشا ورسل الألفي بك

ولما رأى خورشيد باشا أن لا فائدة ترجى من جانب القبطان باشا قطع الأمل من مساعدة الآستانة له فغادر القلعة في ٧ أغسطس (١٨٠٥) وسافر إلى الاسكندرية

فغدا محمد علي حاكم مصر المطلق . . . وبإقرار من الباب العالي !

ومن ذلك اليوم بل من تلك اللحظة وجه محمد علي عنايته إلى الخطوة الثانية وهي القضاء على نفوذ المماليك . . .

وكان انقسام المماليك قد فوت عليهم فرصة لا تعوض وهي الفرصة التي أتاحها لهم خلاف خورشيد ومحمد علي فأضاعوها . . . وأضاعوها إلى الأبد

وقد ظلوا منقسمين على أنفسهم حتى بعد ما قرر محمد علي أن يلتفت إليهم فإبراهيم بك وعثمان البرديسي بك وأنصارهما كانوا يعسكرون في الوجه القبلي

وكان الألفي وأتباعه يقيمون في الوجه البحري ويلجأون إلى الفيوم عند ما يشتد التضييق عليهم

أما محمد علي فكان يعدّ الألفي بك أخطر أعدائه ولاسيما أن دعاة السياسة الانجليزية كانوا يبنون آمالهم عليه ولذلك وضع قناصل فرنسا في مصر نصب عيونهم ضرورة مقاومته والحيلولة دون ازدياد نفوذه لأنهم كانوا يعلمون كما يؤخذ من كتب دروفتي إلى وزيره أنه إذا انتصر الألفي بك وحكم مصر كان ذلك انتصاراً للنفوذ الانجليزي وقد قرر دروفتي هذا الكلام في غير كتاب واحد من كتبه إلى وزيره

ومما بعث محمد علي على تقرير التعجيل في التخلص من المماليك ما علمه عن الشعور الخفي الذي كان يساور القبطان باشا عند عودته إلى الآستانة (في ١٢ أكتوبر ١٨٠٥)

وإذا رجعنا إلى ما كتبه دروفتي إلى وزيره بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٨٠٥ أمكننا أن نعرف شيئاً عن ذلك الشعور الخفي الذي كان يساور القبطان باشا يوم أبحر من الاسكندرية إلى بلاده . قال دروفتي في ذلك التاريخ : «إن القبطان باشا من الرجال الذين يصعب على المرء أن يحيط بما يفكرون فيه ولكن ما سمعته من

ترجمانه الأول يبعثني على الاعتقاد بأنه — أي القبطان باشا — غادر مصر وهو مؤمن بأن محمد علي باشا يجب أن يعد من العصاة الخارجين على الباب العالي وأنه مما يجعله أكثر خطراً من غيره أنه أكثر حيطة من غيره وأبعد نظراً وأعظم دهاء »

وشفع دروفتي ذلك برأيه الخاص فقال : « وفي الواقع أن محمد علي مع محافظته على مظهر التبعية للباب العالي يتصرف كالحاكم بأمره و إني أعلم أنه يحذر كل شيء يجيئه من ناحية الحكومة التركية وأنه يتخذ جميع التدابير التي يتفادى بها ما قد يوجهونه إليه سواء كان ذلك عن طريق الخيانة المستترة أو عن طريق القوة المكشوفة »

اذن كان عليه أن يعجل فاذا أرادت الآستانة أن تقلب له ظهر المجن لا تجد في المماليك قوة يمكنها أن تعتمد عليها . . . وفي الوقت عينه ينقذ البلاد من عبثهم . . .

لجأ أولاً إلى الحيلة فأشاع بينهم أن عمر بك وصالح أغا خرجا عليه بعد ما كانا من أصدق أعوانه وأوصل إليهم كتباً ظنوا أنها من شيوخ القاهرة يدعونهم فيها إلى انقاذ الأهالي من فظائع الجنود فجازت الحيلة على كثيرين منهم وزحفوا على العاصمة ولما لم يجدوا مقاومة ما دخلوها فما كادوا يتوغلون فيها حتى أحاطت بهم بندقيات جنود محمد علي من كل صوب وأعملت فيهم نيرانها فقتل منهم من قتل ووقع في الأسر من وقع ثم أراد أن يكسب وقتاً وأن يوسع دائرة خلافاتهم فتظاهر بأنه يفاوض بعضاً منهم ولما اعتقد أنه أصبح في حالة تمكنه من البطش بهم اتجه بجيوشه إلى الصعيد وكان بكواتهم قد استردوا أسيوط فلم يلبث أن اضطر للعودة إلى القاهرة إذ تبين له أن العنصر الحربي اللازم له لضمان نصر حاسم عليهم لم يتوفر له بعد فانتهز الألفي بك هذه الفرصة ليهجم بدوره و بعد ما

تغلب على جنود حسن باشا الموالية لمحمد علي عاد إلى الظهور في الوجه البحري

ولما حل ربيع سنة ١٨٠٦ كان موقف محمد علي من أحرج المواقف فالجنود في كل مكان يطالبون بما لهم بأعلى أصواتهم . . . ورجال حسن باشا يهددون بالنزول من بني سويف إلى العاصمة إذا لم ترسل إليهم نقود . . . وكثيرون من الألبانيين ينضمون إلى بكوات المماليك . . . فظن الألفي بك أنه لو عرض الصلح على محمد علي في تلك الظروف لما رفض فعرضه عليه على أن يكون حكم البحيرة والشرقية له (أي للالفي بك) وفاته أن محمد علي ليس الرجل الذي تزعجه الصعاب والأزمات فرد عليه بأنه لا يقبل أن يشاطره أحد السلطان فمضى الألفي بك في زحفه إلى أن بلغ دمنهور فحاصرها

وكانت دسائس الألفي بك في تلك الأثناء لم تنقطع في الآستانة . وكان الانجليز يؤيدونها بدافع من عطفهم القديم عليه . وفي شهر يونيو سنة ١٨٠٦ تلقى دروفتي من القائم بأعمال السفارة الفرنسوية في تركيا كتاباً بأن الباب العالي يوشك أن يقرر قراراً يسعى له الانجليز بكل قواهم وهو الاعتراف لبكوات المماليك بسلطة الحكم في مصر على أن تكون مقاليد الأمور في يد الألفي بك . . . فما كاد دروفتي يتلقى هذا الكتاب حتى كتب إلى المسيو منجان قنصل فرنسا في القاهرة يكلفه مقابلة محمد علي واطلاعه على ما يدور في الآستانة

ولسنا في حاجة إلى القول إنه كان من الطبيعي أن يبذل دروفتي أقصى ما يمكنه بذله لاحباط خطط الألفي بك لما كان يعلمه عن جنوحه إلى تأييد النفوذ الانجليزي في مصر

وفي ٣٠ يونيو كتب دروفتي إلى وزيره بما تلقاه من المسيو منجان بعد اجتماعه بمحمد علي فقد أبلغه المسيو منجان أن محمد علي قال له إنه نال مصر بالسيف فلن

ينزل عنها لأحد إلاّ بالسيف وحده و إنه سيقاوم استيلاء الألفي بك على القاهرة بكل قواه ولكنه يخشى أن يبادر الانجليز إلى نجدته

وعاد المسيو منجان فأبلغ المسيو دروفتي أنه قابل محمد علي مرة أخرى فتبسط في الحديث أكثر من المرة الأولى وكان مما قاله أنه لم يتلق من الآستانة ما يكشف عن النظام الجديد الذي يريده الباب العالي لمصر ولكنه مع ذلك يتأهب و يستعد لمقاومة القوة بالقوة وأن الألفي قد يجهز نفسه بجميع الفرمانات التي عند الباب العالي فلن يتخلى له عن مكانه وأنه لا يخشى سوى أن يستعين الألفي بك عليه بالانجليز في هذه الحالة يعتصم بالقلعة ويطلب من الفرنسويين أن ينجدوه

وزاد محمد علي على ذلك قوله إنه إذا اقتصر الأمر على قدوم قوات من تركيا فقدوم هذه القوات لا يزعجه لأنه يعرف الترك ويعرف كيف يواجههم وقد استطاع بقوة صغيرة أن يصل إلى الحكم فيستطيع الآن أن يحقق أكثر من ذلك وله اليوم جيش يتألف من عشرة آلاف رجل

وختم محمد علي حديثه مع المسيو منجان قائلاً إنه سيوجه جهوده كلها إلى القضاء على الألفي بك فيفوّت على حماته فرصة أن يروه حاكماً على القاهرة

وفي ٢٧ يونيو (١٨٠٦) وصل إلى الاسكندرية القبطان باشا موفداً من قبل الباب العالي ومعه خمس مئة جندي وفي مساء يوم وصوله إلى الثغر أوفد رسولاً إلى القاهرة ليطلب إلى محمد علي أن يختار أحد فرمانين معه أحدهما يعينه والياً على سلانيك والآخر يعينه والياً على كانديه (كريت) وليطلب منه في الوقت عينه أن يرحل عن القاهرة[1]

---

(١) يقال أن الألفي بك وعد القبطان باشا بألف وخمس مئة كيس في مقابل ذلك (منجان ج ١ ص ٢١٢)

واغتبط الألفي بك ولكنه اغتبط مقدماً فكان اغتباطاً مبتسراً . . .

وأهدى — أي الألفي بك — إلى قبطان باشا هدايا ثمينة وأذاع في البلاد أن الباب العالي يؤيده وأن انجلترا تشد أزره وأنه ليست هناك قوة تستطيع أن تنزع مصر من سلطته

وذهب في تفاؤله ودعايته إلى تلقيب نفسه بسلطان مصر

ولكنه كان اغتباطاً مبتسراً كما تقدم لأنه لم يكن مع القبطان باشا القوة العسكرية التي تمكنه من اخضاع محمد علي إذا قاومه

نعم أن موسى باشا والي سلانيك وصل إلى الاسكندرية في ١٩ يوليو (١٨٠٦) مع أربع مئة رجل وضمهم إلى قوة القبطان باشا ولكن القوتين معاً لم تكونا كافيتين لإحياء نفوذ الباب العالي

وأدرك محمد علي مما بلغه عن القبطان باشا أنه ليس رجلاً يخشى بأسه فإنه ما كاد ينزل إلى الاسكندرية حتى ذهب إلى أحد علماء الفلك وطلب منه أن يتنبأ له بشيء عن انتصاراته المقبلة في مصر . . .

وأدرك محمد علي كذلك أن القبطان باشا لن يستطيع أن يزحف على القاهرة قبل فيضان النيل القادم فكان أمامه إذن متسع من الوقت للعمل من جهة ولتعزيز وسائل الدفاع من جهة أخرى . . . فأوفد إلى البكوات الضاربين في الوجه القبلي من يفاوضهم ويمنيهم بتسوية مرضية وكان غرضه من ذلك أن يقنعهم بالبقاء حيث هم فلا يخفوا إلى معاونة الألفي بك . . . وأخذ يعزز الجيش المعد لمقاتلة الألفي . . . ونجح في حمل قبيلة أولاد علي المشهورة على الخروج على الألفي . . . وأمر جنوده المعسكرة في الوجه البحري بالتوزع بين رشيد ودمنهور . . . وجاء من سوريا بألف فارس من الدلاة . . . ولما انتهى من اتخاذ هذه التدابير كلها رد على

القبطان باشا بأنه مستعد للنزول على مشيئة السلطان وأوامره ولكن لا بد له قبل ذلك من الحصول على عشرين ألف كيس ليدفع بها المتأخر عليه للجنود لأنه يخشى إذا تأهب للسفر قبل أن يسدد ما عليه لهم أن يقتلوه وأن تستهدف القاهرة لنكبة من أعظم النكبات

وفي الوقت عينه كان قاضي القاهرة وعلماؤها وشيوخها وزعماؤها يعدّون عريضة للباب العالي يطلبون فيها استمرار محمد علي في حكم مصر لأن إدارته خير من إدارة المماليك

وعدّ القبطان باشا رد محمد علي رفضاً لأوامره فقرر أن يقاومه . وطلب الألفي بك من قائد حامية دمنهور أن يسلم له البلدة فأبى لخاصرها وأخذ يطلق عليها مدافعه . ولم يكن عدد رجال الحامية يزيد على أربع مئة رجل ولكن الأهالي انضموا إليهم . . . حتى النساء اشتركن في مساعدة الرجال . . . ولما رأى القبطان باشا أن دمنهور تقاوم بشدة أوفد إليها رسله ليرغموها على التسليم فزجهم الأهالي في السجن و بعد ما خسر الألفي خيرة جنوده اضطر إلى رفع الحصار .

ومكث محمد علي في أثناء ذلك في القاهرة هادئاً لا يأتي حركة لانهماكه بحشد قواته فيها

ولكن « مساعيه الدبلوماسية لم تكن هادئة » كما وصفها المسيو جورج دوان فأوفد أحد ضباطه إلى الآستانة بمال طائل ليصلح الموقف مع الباب العالي فيوكد السلطان الاعتراف بسلطته

وكتب محمد علي في اليوم عينه إلى دروفتي ليكتب هو بدوره إلى سفير فرنسا في الآستانة بالاهتمام بالمفاوضات التي ستدور بين رسوله والباب العالي

وأخيراً لم ينس محمد علي القبطان باشا نفسه . . .

وكان القبطان باشا قد أخذ يدرك أنه يتعذر عليه تنفيذ الخطة التي كلف تنفيذها فكان من مصلحته أن يفاوض محمد علي . . . فرحب بابنه ابراهيم . . . وأرسل كاتم أسراره إلى القاهرة ليتسلم مبلغاً كبيراً من المال وعده به محمد علي . . .

ونجح المسعى . . . وفي ١٨ أكتوبر (١٨٠٦) أبحر القبطان باشا من الإسكندرية إلى الآستانة ومعه ابراهيم ليقدم ولاء أبيه إلى السلطان . . . والمال الذي أغدقه عليه محمد علي

وجاءت عودة القبطان باشا إلى الآستانة على هذا المنوال دليلاً جديداً على أن محمد علي غدا سيد مصر بلا منازع

وكان الميجر « ميست » قنصل انجلترا العام في مصر منذ سنة ١٨٠٣ (أي منذ جلاء الانجليز عن مصر في تلك السنة) لا يفتأ يلح على حكومته بضرورة العودة إلى احتلال مصر

وكما أن الفرنسويين كانوا يخشون الإنجليز كذلك كان الإنجليز يخشون الفرنسويين ويحسبون أعظم حساب لاحتلال فرنسا لمصر مرة أخرى ومن هنا كان تأييدهم للمماليك وسعيهم عند الباب العالي للاعتراف لهم بالحكم على مصر فقد كانوا يرون في المماليك خير حائل يحول دون إحياء النفوذ الفرنسوي في مصر

غير أنه لما تبين للانجليز أن الباب العالي لم ينفذ هذه السياسة - ولا سيما بعد عودة القبطان باشا إلى الآستانة على أثر حبوط مهمته في مصر — أخذت فكرة العودة إلى احتلال مصر تختمر في رؤوسهم ولم يلبث قرارهم أن استقر على أن يقتصر الاحتلال في بادئ الأمر على الاسكندرية لأنها لم تكن حتى ذلك الحين خاضعة لسلطة محمد علي إلا شكلاً واسماً فقد نال سكانها في سنة ١٨٠٥ بإيعاز من الميجر « ميست » فرماناً يجعلها تحت سلطة ضابط بحري مستقل عن والي القاهرة

استقلالاً تاماً وقد حاول محمد علي أن يرشو هذا الضابط ليقبل حامية البانية في الاسكندرية فأبى بتأثير من الميجر « ميست » كما يؤخذ من كتاب كتبه الميجر « ميست » نفسه إلى وزارة الخارجية البريطانية في أول يناير سنة ١٨٠٦

في ٢٩ مارس ١٨٠٧ اتجه ألف وأربع مئة جندي انجليزي لاحتلال رشيد بغية تحقيق غرضين : الأول فتح طريق لوصول مدد إلى الاسكندرية. والثاني إدراك نصر يحدث دوياً في البلاد ويشجع المماليك على الإسراع إلى مؤازرة الانجليز ولكن المسؤولين عن الحملة أساءوا وضع الخطط وأخطأوا في القيادة : فقد كان يتعين على الجنرال فريزر قائد القوات الانجليزية أن يرافق الحملة بنفسه فلم يفعل ثم أن الضابط « دوكوب » وهو الذى تولى قيادة القوة التي اتجهت نحو رشيد استعمل القوة كلها في الهجوم ولم يبق منها شيئاً كاحتياطي ولما لقي حتفه في أثناء القتال كان الضابط الذى يليه في الرتبة مثخناً بالجراح فلم يتمكن من مرافقة جنوده ولم يكن في حالة تضطره إلى النزول عن القيادة لضابط آخر فكانت النتيجة أنه لما أخلت الحامية الألبانية المكان لم يعنَ أحد بتعقب رجالها بل لم يعنَ أحد بإنشاء مخافر أمامية لتنذر بعودتهم إذا خطر لهم أن يعودوا . . . فلما وجد الألبانيون أن ليس هناك من يتعقبهم جمعوا جموعهم وعادوا إلى الهجوم ففاجأوا الإنجليز وساد الهرج ولما وصلت هذه الأنباء المقلقة إلى القائد الجريح أشار بأن ينفخ في الأبواق إيذاناً بالتقهقر

وكان من جراء هذا الحبوط الذي لقيته القوة الإنجليزية في رشيد أن تبدّل الموقف تماماً فكتب الميجر « ميست » في ٢ مايو (١٨٠٧) يقول إنه بدلاً من أن يخف المماليك إلى الانضمام إلى الانجليز اتفقوا مع محمد علي وأذعن الأهلون لسلطة محمد علي بعد ما كان احتلال الإنجليز لرشيد قد بدأ يحرك بعض جماعاتهم

وكأنما شاء القدر أن يسهل لمحمد علي مهمته فتوفي عثمان بك البرديسي في شهر ديسمبر (١٨٠٦) ولحق به الألفي بك في أواخر يناير (١٨٠٧) أي قبل نزول الإنجليز إلى شواطئ مصر بأسابيع

ألم يكن محمد علي رجلا سعيد الطالع . . .

وفي شهر ابريل (١٨٠٧) قرر الجنرال فريزر محاولة الاستيلاء على رشيد ووعده « ميست » بأن المماليك سيقابلونه هذه المرة ويضمون قوتهم إلى قوته . . . وكان الألفي بك قد أوصى قبل وفاته بأن تؤول الزعامة من بعده إلى شاهين بك ... ولكن بدلاً من أن يظهر المماليك ظهر رجال محمد علي . . . فألفى الإنجليز أنفسهم بين نارين . . . وانجلت تلك المعركة (معركة الحماد الشهيرة) عن تقهقر الإنجليز إلى الإسكندرية بعد ما خسروا ٤٠٠ قتيل وأسر رجال محمد علي منهم مثل هذا العدد . وكان جد المغفور له حسين رشدي باشا يقود جنود محمد علي في تلك المعركة .

وآنس محمد علي من الإنجليز ميلاً إلى عقد صلح فشجعهم على ذلك فلما طلبوا الإفراج عن الأسرى اشترط جلاءهم عن الإسكندرية فدارت مفاوضات بين الفريقين وعرض محمد علي في مقابل الجلاء أن يخلي سبيل الأسرى وأن يرعى التجارة الإنجليزية في مصر وأن يقاوم كل قوة أوربية تسعى لاحتلال مصر أو لاجتياز مصر لتصل منها إلى الهند ورفضت وزارة غرانفل هذا العرض في بادئ الأمر ولكن ما كادت وزارة بورتلند تخلفها في الحكم حتى قبلته . وفي ١٤ سبتمبر (١٨٠٧) أمضيت اتفاقية بين الفريقين فأخلى الإنجليز بمقتضاها الإسكندرية . وبينما كان محمد علي يفاوض الإنجليز في موضوع جلائهم عن الإسكندرية كان يفكر في اليوم الذي يحرر فيه نفسه من سيادة الباب العالي فيتمتع

بأوفر قسط من الاستقلال ففي ١٩ أغسطس (١٨٠٧) كتب دروفتي إلى وزيره يقول إن المفاوضات دائرة بين محمد علي والإنجليز وإنه قابل محمد علي « فلم يتردد في إفهامي أنه إذا وفق إلى إقصاء الإنجليز عن مصر يأمل أن ينال من الباب العالي حرية كالتي يتمتع بها الأمراء المستقلون وذلك في مقابل جزية سنوية يؤديها للسلطان »

ولا يفوتنا هنا أن نسجل ما نوه به البروفسور دودويل في كتابه « مؤسس مصر الحديثة[1] » فقد قال معقباً على انتصار جنود محمد علي في معركة الحماد : لو كان الذي أحرز هذا النصر غير محمد علي لأسكرته نشوة الانتصار ولقتل الأسرى أو عذبهم وألقى بمن بقي حياً في البحر من دون تقدير للعواقب ولكن محمد علي لم ينس أن الصلح سيعقد عاجلاً أو آجلاً . . .

فأحسن معاملة الجنود الإنجليز الذين وقعوا في قبضة يده

وإذا كانت الحملة الإنجليزية على مصر سنة ١٨٠٧ قد كلفت محمد علي كثيراً من المال والرجال فإن نتائجها جاءت أسطع دليل على أنه غدا صاحب الأمر والنهي في مصر فوطدت مقامه بقدر ما كشفت عن ضعف المماليك

وكان من نتائجها كذلك أنها كشفت للسلطان ورجاله عن حقيقة قوة محمد علي فقدروه حق قدره وهيأوا لابنه ابراهيم سبيل العودة إلى مصر بعد ما بالغوا في تكريمه والترحيب به

وأسدت الحملة الإنجليزية فائدة أخرى إلى محمد علي وهي أنها نبهته إلى ما للأسطول البريطاني من سلطان على البحار فأخذ يفكر في الفائدة الاقتصادية التي تجنيها مصر لو أصبح هذا الأسطول صديقاً لها . . .

---

(١) ص ٢٥ و ٢٦ وقد ظهر هذا الكتاب في سنة ١٩٣١

وكان محمد علي في حاجة شديدة إلى المال فقد كان من نتائج عدم استقرار الأحوال في مصر في السنوات الأخيرة أن افتقرت البلاد كثيراً وكان الوجه القبلي يئن تحت وطأة المماليك الشديدة عليه في حين أن الوجه البحري كان عاجزاً عن سد حاجات الجنود والأهلين معاً وهذا علاوة على أنه كان يتعين على محمد علي أن يواجه النفقات الطائلة التي يقتضيها الاحتفاظ بجيش كبير ولم يكن في استطاعته أن يغفل مرتبات رجاله وقد رأى ما حلّ بالولاة الذين أغفلوها . وهنا يقول الجبرتي أن الجنود وحدهم هم الذين كان معهم مال في مصر . وعالج محمد علي جانباً من الموقف بالنزول للشيوخ وزعماء الشعب عن القرى التي كان المماليك يملكونها . وكان له غرض آخر من وراء هذا القرار وهو أن يوسع الشقة التي تفصل بينهم و بين المماليك فيكفل عدم تواطئهم بحال ما . ولكن جنوده كانوا يلحون في طلباتهم و يلحفون فيها حتى أنه بينما كان ذاهباً في أحد أيام شهر أكتوبر ١٨٠٧ من القلعة إلى داره أطلق عليه بعضهم النار من بندقيته فجرحوا جواده وأحد أتباعه . وحدث بعد ذلك أن اعتدى نحو ٥٠٠ ألباني وتركي على داره وأطلقوا عليها الرصاص فاعتصم بالقلعة

ومن الطبيعي أنه لم يكن هناك سوى حل واحد لهذه الحالة وهو أن يعزز إيراده من غير التجاء إلى إثقال كاهل الشعب بضرائب ورسوم جديدة

ومن تلك الساعة اتجه تفكيره إلى الاتجار بالقمح . ولم تكن أساليب التجارة غريبة عنه فقد خبر مبادئها لما كان يتجر بالدخان في قوله . ولم ير في مزاولة التجارة غضاضة على نفسه فقد جرى ملوك الشرق وأمراؤه على مزاولتها من قديم الزمان[١] . ولما استقر قراره على ذلك لم يجد أمامه سوى الإنجليز لينشىء معهم علاقات

(١) دودويل ص ٢٩

تجارية وكان أسطولهم كما قلنا في ما تقدم قد استوقف نظره بسيطرته على البحار فإنه لم تدخل ميناء الإسكندرية بين سنة ١٨٠٣ وسنة ١٨٠٨ سوى سفينة فرنسوية واحدة . وكان الإنجليز من جهتهم في حاجة إلى كميات كبيرة من القمح لقواتهم في مالطة وجبل طارق ولا سيا أن محصول القمح كان رديئاً في كل مكان إلاّ مصر فانتهز محمد علي هذه الفرصة ورفع أسعار القمح فزادت أرباحه زيادة عظيمة وبلغ ربحه أحياناً ٥٠٠ في المئة

وسعى دروفتي يومئذ سعياً حثيثاً متواصلاً ليضعف هذه الصلة الجديدة بين محمد علي والإنجليز فلم ينجح وكان محمد علي يقول له كل مرة إنه لا يخدم بهذه الصلة سوى مصالحه وحدها فانه في حاجة إلى مال والإنجليز يعطونه مالاً وذخيرة في مقابل القمح الذي يبيعهم إياه

ولكن الفرنسويين ما لبثوا أن شعروا بأن هذه الصلة التجارية أخذت تمهد السبيل إلى صداقة سياسية فازداد قلقهم ولا سيا لما لاحظ دروفتي على مرّ الأيام أن نصائحه لم تعد تقابل بالإصغاء الذي كانت تقابل به سنة ١٨٠٧

ولما أخذ المال يتوفر لمحمد علي فكر في البقية الباقية من المماليك ولا سيا جماعة الألفي بك وهي الجماعة التي كان يتزعمها حينئذ شاهين بك خليفة الألفي فانها لم تقطع الأمل من محاولة أخرى قد يحاولها الإنجليز للاستيلاء على مصر

وكانت تلك المدة قد انقضت في مفاوضات ومناوشات . فتارة كان محمد علي والمماليك يتفاوضون . وتارة كانوا يناوش بعضهم بعضاً إلى أن كان شهر أغسطس ١٨١٠ فحشد محمد علي قوات كبيرة من الجند وأنزل بالمماليك هزيمة كبيرة بالقرب من الفيوم فكانت معركة حاسمة في تاريخه وتاريخ مصر وأدرك المماليك أنه لم يعد لهم أمل في المقاومة فاستسلموا له وقطن فريق منهم في القاهرة وذهب فريق آخر إلى الوجه القبلي ليعيش في أراضيه هناك

ولا نريد أن نعرض بالتفصيل لما دار بين محمد علي والمماليك بين سنة ١٨٠٧ وأغسطس سنة ١٨١٠ فمعظمه معروف

ولـكن لماذا فـكر محمد علي في ضرب المماليك ضربة قاضية ؟

بسط « دروفتي » أسباب ذلك كما سمعها من محمد علي نفسه في كتاب كتبه إلى وزيره في ٩ سبتمبر ١٨٠٩

قال دروفتي : لقد أفضى إليّ محمد علي بأغراضه من السفر إلى الوجه القبلي فقال لي أنه مقتنع بأن الحرب مع النمسا قربت من النهاية وأن حرباً جديدة ستدور بين تركيا وانجلترا وأن انجلترا لن تفكر في إتيان عمل ما في القارة الأوربية بل سترى أنه ما دامت مستعمراتها الهندية مهددة فحاجتها شديدة إلى الإستيلاء على بلاد تقصر المسافة التي تفصل بينها و بين الهند وأنه (أي محمد علي) يخشى إذا فكرت انجلترا في ذلك أن لا يلتزم المماليك الحياد الذي التزموه لما حاول الإنجليز المحاولة عينها سنة ١٨٠٧ فخطته الآن هي أن يتوسل بجميع الوسائل التي عنده للقضاء على المماليك إذا لم يكفل بمفاوضة صريحة أن يقفوا في صفه إذا سير جيشه إلى الشواطئ لصد كل هجوم عليها من البحر فانه قادر على صد كل هجوم من هذا القبيل ولـكن مهمته لن تكون سهلة إذا أضطر إلى مقاومة الإنجليز من جهة والمماليك من جهة أخرى فان جميع الدلائل تدل على أن المماليك لا يأبون التآزر مع الإنجليز هذه المرة

وقد تبين فيما بعد أي بعد ما ضرب محمد علي المماليك ضربته الحاسمة في أغسطس سنة ١٨١٠ أن ظنه ، من ناحية المماليك ، كان في محله فانه على أثر استسلام شاهين بك وفق المسيو دروفتي قنصل فرنسا في مصر إلى الحصول على « أصل » عدة كتب دارت بين شاهين بك والإنجليز وأهمها كتاب كتبه شاهين بك في

شهر أغسطس سنة ١٨٠٩ إلى قائد الأسطول البريطاني في البحر المتوسط . وهذا الكتاب مودع الآن في محفوظات وزارة الخارجية الفرنسوية في باريس وقد أورده المسيو « دريو » بنصه الكامل في كتابه الذي ظهر باللغة الفرنسوية بعنوان (محمد علي ونابليون) وجمع فيه جميع الكتب والتقارير التي بعث بها قناصل فرنسا في مصر إلى حكومتهم بين سنة ١٨٠٧ وسنة ١٨١٤

قال شاهين بك في الجزء الأول من كتابه إلى قائد الأسطول البريطاني ما ترجمته « إنه من الطبيعي أن يسعى كل أمرئ لاسترداد أملاك انتزعت منه وسعادتكم لا تجهلون أن المماليك كانوا يحكمون مصر منذ زمان طويل وبناء عليه فإني بوصفي الوارث الشرعي للمماليك أعتقد أن لي الحق كل الحق في أن أصبو إلى حكم هذه البلاد ولكن بما أني لا أستطيع أن انتزع الحكم في الوقت الحاضر من يد القابض عليه الآن — وحتى إذا استطعت ذلك فلا يمكنني المحافظة عليه — من دون حماية بريطانيا العظمى فإني أطلب حمايتها ومساعدتها بالشروط التي تريد هذه الحكومة — أي الحكومة البريطانية — أن تمليها عليّ . والشعب في صفي . وجميع زعمائه يتمنون أن يروا السعادة في اليوم الذي يعودون فيه إلى الحكم القديم الخ . . . »

واستطرد شاهين بك من ذلك القول « وإني لا أستطيع أن أنفذ المشروع الذى اتفقتم عليه مع المسيو بتروشي وكيلكم إلا عند ما أتمكن من دفع نحو خمسة عشر ألف كيس للجنود الألبانيين والترك والمماليك من أنصار البرديسي . وليس هذا المبلغ كبيراً على بريطانيا العظمى إذا قدمته لي وإني لا أطلبه إلا على سبيل الاقتراض مؤكداً استطاعتي تسديده ببضائع من منتجات مصر وأؤكد كذلك أنني مستعد لأن أخضع خضوعاً تاماً بكل قواي لمشيئة الحكومة البريطانية حتى لو كلفني هذ السعي حياتي الخ . . . »

وقال شاهين بك في موضع آخر في كتابه : « و إذا أرادت بريطانيا العظمى أن تظهر مرة أخرى في هذه الجهة بأسطولها وجنودها ففي استطاعة سعادتكم أن تؤكدوا لها أنه بفعل المبلغ الذى أطلبه مؤقتاً أعد من الآن بأن أخف إلى مساعدتها مع جميع رجالي وعرب القبائل فنجتمع تحت أمرة القائد البريطاني ونبذل دمنا عن طيب خاطر في سبيل مجد الأمة البريطانية »

هذا أهم ما جاء في كتاب شاهين بك إلى قائد الأسطول البريطاني في البحر المتوسط ويتضح منه بجلاء أن محمد علي كان مصيباً في شكوكه وأن تقديره كان في محله لما أفضى إلى دروفتي بأنه يخشى أن يعتمد الانجليز على إلحاح المماليك وتأكيداتهم فيكرروا المحاولة التي حاولوها في سنة ١٨٠٧

ومما يدل على دهاء محمد علي الفطري أنه حدث في شهر أبريل ١٨١٠ (أي قبل أن ينتصر على المماليك انتصاره الحاسم بجوار الفيوم) أن طلب منه الانجليز السماح لسفنهم الحربية بدخول الميناء القديم في الاسكندرية فسمح لهم بذلك فقابله دروفتي في هذا الشأن وفي ٢٨ أبريل كتب دروفتي إلى وزيره يقول :

« وقد لاح لي أن الباشا (أي محمد علي باشا) مقتنع بأنه لا يستطيع الاتكال على مظاهر الصداقة التي يظهرها له الانجليز . . . وقد أقسم لي على سيفه أنه رفض جميع الشروط التي خيل إليه أنها تخضعه لحمايتهم »

وقال دروفتي في موضع آخر من كتابه عينه « وقد سمح الباشا للسفن الحربية الانجليزية بدخول الميناء القديم في الاسكندرية بشرط أن لا تدخله سوى سفينتين اثنتين معاً كل مرة . . . وقد طلب الانجليز ذلك بحجة أنهم يريدون أن يستوثقوا من سهولة إرسال جيش إلى مصر إذا قطعت العلاقات بين انجلترا وتركيا وحاولت فرنسا الاستيلاء على مصر . . . أما هو (أي محمد علي) فسمح لهم

بذلك رغبة منه في وضع حد لاتصالاتهم بيكوات المماليك إلى أن يقضي على هؤلاء »

أرأيت إذن كيف كان يرسم خططه و ينفذها مرحلة مرحلة بوحي من عبقريته الطبيعية ودهائه الفطري حتى إذا انتصر على المماليك انتصاره الحاسم في أغسطس ١٨١٠ كما تقدم كتب إلى دروفتي من معسكره بجوار منفلوط يزف إليه نبأ هذا الانتصار فتسلم دروفتي الكتاب في أول سبتمبر (١٨١٠)

وقد استهل محمد علي كتابه بوصف المعركة التي دارت بينه و بين المماليك في البهنسا وقال إنه هاجمهم بنفسه على رأس فرسانه ومعه « نجلنا العزيز إبراهيم دفتردار مصر »

وختم كتابه إلى القنصل الفرنسوي بقوله : « والحمد لله على أن طغيان المماليك قد تحطم وزال »

وما حلت سنة ١٨١١ حتى كان السواد الأعظم من المماليك قد خضعوا لمشيئة محمد علي و بينهم زعيمهم شاهين بك

واستقر الآخرون في الوجه القبلي وتظاهروا بالهدوء

واستمر محمد علي في تلك الأثناء يولي التجارة عنايته ويجني من إصدار القمح ربحاً طائلاً وفي ٢٠ يونيو ١٨١٠ كتب دروفتي إلى وزيره يقول « إن الآستانة في حاجة شديدة إلى القمح وقد أرسل الباب العالي في طلب كميات كبيرة منه ولكن الباشا يؤثر مصلحته على مصلحة الآستانة »

ولم تكن مصلحة الباشا سوى مصلحة مصر في الحقيقة

اعترف دروفتي بذلك بنفسه مع أنه كان ممتعضاً من نمو العلاقات بين محمد علي والانجليز ببيع القمح المصري لهم كما قدمنا ولكن لم يسعه إلاّ أن يبلغ حكومته الحقيقة فكتب إلى وزيره في ٧ يناير (١٨١١) يقول :

« لم يعد الباشا يخشى المماليك فقد أخضعهم كلهم تقريباً وهو لا يفكر الآن إلاّ في بيع الحبوب المصرية وهي موجودة بكميات عظيمة . وقد درّت عليه هذه التجارة مبالغ طائلة ولذلك يفكر في التوسع فيها بنفسه ليجلب إلى مصر بضائع من أوربا و يبيعها بأسعار أرخص من الأسعار التي تباع بها هنا »

ولم يكن هذا كل ما فكر فيه محمد علي . كلا . قال دروفتي بعد ذلك :

« وهو — أي محمد علي — يفكر في مشروعات ذات منفعة عامة تشتمل على إنشاء منشآت عسكرية وحفر ترع وتجديد ترعة الرحمانية وهو يشتغل الآن بإحاطة المدينة بأسوار جديدة . . . . »

وكذلك ما كاد المال يتوافر لمحمد علي حتى أخذ يفكر في البناء والإنشاء . . . فيمكن أن يقال إنه كان يجمع المال كوسيلة يتوسل بها لتحقيق إصلاحاته العسكرية والعمرانية

كما يمكن أن يقال إنه من ذلك التاريخ بدأ محمد علي يؤسس مصر الحديثة كمصلح لم تقل عبقريته في ميدان الإصلاح عن عبقريته كجندي في ميدان القتال

وفي ذلك الوقت نفسه رأى محمد علي أن عنايته بمرافق البلاد و إشرافه على شؤون التجارة مع الخارج يقتضيان أن يقيم في القاهرة حيناً وفي الاسكندرية حيناً آخر فقرر أن يبني قصراً في الاسكندرية (وقد عرف هذا القصر فيما بعد بسراي رأس التين) وكذلك قرر أن يبني فيها ثكناً للجنود

وفي أواخر يناير (١٨١١) سافر محمد علي إلى السويس ليتفقد الأعمال التي تعمل في مرفأها وليشاهد نزول بعض السفن إلى البحر ولكنه لم يلبث أن عاد إلى القاهرة في ٤ فبراير على أثر ضبط كتب مريبة متبادلة بين بكوات المماليك في الوجه القبلي وزملائهم في القاهرة وسليمان باشا والي سوريا ولم تكن علاقاته

بمحمد علي على ما يرام فقرر (أي محمد علي) قراراً فوق العادة وأبقاه طي الكتمان ثم أذاع أنه سيلبي نداء السلطان ويسير حملة على الجزيرة العربية للاقتصاص من الوهابيين ودعا عظماء البلاد وكبراءها وشيوخها إلى حفلة تقام في القلعة يوم أول مارس بحجة الاحتفال بإلباس نجله طوسون باشا خلعة قيادة الحملة. ودعا بكوات المماليك ورجالهم إلى هذه الحفلة فلم يروا مندوحة من الذهاب إليها فطوقهم رجال محمد علي عند صدور الأمر إليهم بالإجهاز عليهم وظلوا يعملون فيهم الرصاص والسيوف إلى أن أفنوهم جميعاً فلم ينج سوى واحد منهم قيل إنه ألقى بنفسه من أعلى القلعة وهو على صهوة جواده(١).

ويقول بعض المؤرخين الإفرنج إنه ربما كانت هذه المكيدة التي دبرها محمد علي للمماليك في القلعة النقطة السوداء الوحيدة في تاريخه !

ووصف آخرون ما عمله محمد علي بالغدر . . .

والواقع أن محمد علي كان بين عاملين فإما أن يتركهم أحراراً فلا يأمن شرهم وقد برعوا في الدس والتآمر وإما أن يجهز عليهم في سبيل سلامة البلاد فآثر المسلك الثاني

يضاف إلى ذلك أن السلطان دعاه غير مرة إلى تسيير حملة على الجزيرة العربية فكان يعتذر كل مرة بأن الظروف غير ملائمة وأن أحواله لا تسمح له بتنفيذ ما يطلب منه

غير أن السلطان ألح عليه الآن فلم يعد في مقدوره أن يسوف أكثر مما فعل ومما لا ريب فيه أن إيفاد حملة إلى الجزيرة العربية كان سيضعف قوته في

---

(١) جاء تفاصيل ما حدث في ذلك اليوم في غير كتاب واحد من كتب التاريخ ومن أحسنها ما جاء في كتاب « تاريخ الحركة القومية » ج ٣ من ص ١٠١ الى ص ١٠٨ وذكر « الجبرتي » في ما دونه عنها أسماء أشهر المماليك الذين قتلوا في ذلك اليوم

مصر . . . فهل يدع المماليك ينتهزون هذه الفرصة ليقوضوا أركان حكومته

فسلامته إذن وسلامة البلاد هما اللتان قضتا عليه بالتخلص من فلول المماليك على ذلك المنوال فمن العجب بعد ذلك أن ينبري بعض المؤرخين الإفرنج فيصفوا مسلكه بأنه نقطة سوداء في تاريخه إذ انطوى على الغدر بالمماليك . . . عجيب أن يزعم بعض مؤرخي الإفرنج هذا الزعم وفي تاريخ أوربا غير صفحة واحدة مماثلة لتلك الصفحة . . .

ومع ذلك فقد عاش محمد علي في القرن التاسع عشر فهل لجأ إلى أكثر مما لجأ إليه كروميل في انجلترا كما قال البروفسور دودويل الإنجليزي في كتابه « مؤسس مصر الحديثة »[1].

ولكن ما رأي أولئك المؤرخين في حوادث حدثت في أوربا في القرن العشرين ولا يكاد حادث المماليك في القلعة يذكر بجانبها

فلماذا يجوز لدول أوربا في القرن العشرين أن تتخلص من كل من تقضي سلامة الدولة بالتخلص منه ولم يكن يجوز لمحمد علي أن يتخلص من المماليك في سبيل سلامة الدولة ولا سيما بعد ما ثبت له غير مرة استعداءهم ، بل سعيهم ، لاستعداء الأجانب عليه

قال البروفسور دودويل معلقاً على حادث المماليك : « إن محمد علي لم يكن في وقت ما الرجل الذي يحب سفك الدم ويتلذذ بالقتل حباً بالقتل . . . ولو فكر في معاملة المماليك تفكيراً آخر لحسبه أصدقاؤه ومعاونوه وضباطه مجنوناً . . . ولا ننسى أن آراء محمد علي ونظرته إلى الأمور كانت مطبوعة يومئذ بطابع الحاكم التركي . . . الذي لا يحجم عن شيء ما في سبيل تحقيق أغراضه الشخصية . . . فليس المدهش

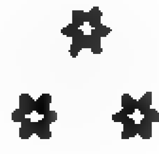
---

(١) دودويل : ص ٣٧ .

إذن أن محمد علي كان يحكم بوسائل الحاكم التركي بل المدهش أنه استطاع ما لم يستطعه تركي آخر في زمانه وهو أن يستوعب آراء جديدة و يهضمها ويحولها بما يطابق الظروف المختلفة . . وأن يكتشف مواطن الضعف في نظم الحكم الشرقية كما كانت مألوفة في ذلك الحين . . . »[١]

و بعد سنة من ذلك التاريخ تعقب ابراهيم نجل محمد علي المماليك الضاربين في الوجه القبلي وأجهز عليهم وكان عددهم يقرب من ٨٠٠ كما جاء في كتاب « ميست » قنصل انجلترا في مصر بتاريخ ٦ مايو ١٨١٣

وعلى أثر هذا الانتصار الجديد استطاع محمد علي أن يقول إنه استراح من المماليك إلى الأبد



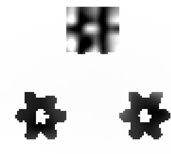
ولو كان محمد علي رجلاً عادياً لوقفت مطامعه بعد القضاء على سطوة المماليك عند هذا الحد ولو موقتاً ، ولكنه — كما قلنا في مكان سابق — كان يطمع في الاستقلال ولم يكن ما تكبده في سبيل تأمين ولايته على مصر حتى ذلك الحين قد أتعبه بل يخيل إلينا أن هذا الذي تكبده أشعره بأنه يستطيع إدراك ما هو أعظم منه شأناً، ولو كان رجلاً عادياً لقال : سأستريح فترة من الزمان ثم استأنف الجهاد والنضال ولكنه لم يكن رجلاً عادياً ، ولم يكن ليشعر براحة حقيقة قبل أن يدفع نفسه من مقام الولاة العاديين إلى مصاف الحكام المستقلين

وفي ١٩ ابريل ١٨١١ كتب دروفتي إلى وزيره يقول : « وقد علمت أن الباشا (أي محمد علي) كلف مندو به في الآستانة أن يعجم عود السلطان في موضوع التحرر الذي ينشده وهو ما برح يمني النفس بولاية سوريا وقد قال لي

(١) دودويل : ص ٣٧

يوماً إنه يأمل أن يفوز بها بتضحية سبعة أو ثمانية ملايين قرش يدفعها للسلطان وقد نمت آراؤه الخاصة بالاستقلال على أثر الانتصارات التي أحرزها على أعدائه وعلى الفوضى التي كانت متفشية بين رجاله وعلى الاضطراب الذي كان يسود ماليته »

وكتب دروفتي في شهر أكتوبر ١٨١١ يقول : « لا يزال محمد علي مقيماً على مشروعه الخاص بتثبيت يوسف باشا في حكومة دمشق وبذلك يضع قدمه في سوريا وقد جعله الباب العالي يأمل احتمال اجراء هذه التسوية عند ما يطرد الوهابيين من الحجاز »



وقبل أن نختم هذا الفصل لا يفوتنا أن نقول إن إذاعة الكتب والتلغرافات والتقارير التي أرسلها قناصل فرنسا إلى حكومتهم في عهد محمد علي أيدت ما أظهره من بعد نظر لما أخذ يحسن علاقاته بالإنجليز على أثر جلائهم عن الإسكندرية سنة ١٨٠٧ بالرغم من صداقته الشخصية للمسيو دروفتي قنصل فرنسا العام في مصر فإنه إذا كان محمد علي قد أفضى إليه في وقت ما بأنه يخشى أن يكرر الإنجليز محاولتهم ولم يفض إليه بأن القلق نفسه يساوره من جهة الفرنسويين فليس معنى ذلك أنه كان مطمئناً إلى الفرنسويين الاطمئنان كله . . . فالواقع أنه لم يكن مطمئناً إلى أحد . . . ولم يلبث الفرنسويون أن شعروا بذلك فكتب المسيو سان مارسل قنصل فرنسا في الإسكندرية إلى وزيره في ٢٠ فبراير ١٨١٢ يقول :

« إن العلاقات السياسية والتجارية بين الباشا والإنجليز تتوثق باطراد ويسعى الباشا إلى الاستقلال عن الباب العالي . . . ويسعى الإنجليز إلى حماية مصر وضمان سلامتها لأنهم يخشون من أن تغزوها فرنسا »

ولم تكن ريبة محمد علي في غير محلها ففي محفوظات وزارة الخارجية الفرنسوية تقرير تلقاه وزير خارجية فرنسا في يناير ١٨١٢ من « منجان » بعد عودته من

مصر يصف له أحوالها . . . والخطط التي ينصح باتنهاجها أذا قررت فرنسا غزو مصر . . . بل يعين المواقع التي يحسن بالجنود الفرنسوية أن تنزل فيها لضعف حامية محمد علي فيها . . .

و « منجان » هذا هو الذي ألف في ذلك العصر كتاباً مشهوراً عن مصر مدح فيه محمد علي مدحاً كثيراً .

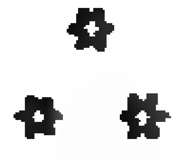
وقد يقال : ولكن هل يكفي هذا التقرير لكي يقال أن فرنسا كانت تطمع في احتلال مصر مرة أخرى

والرد على هذا السؤال نجده في تقرير أرسله القنصل الفرنسوي « دروفتي » إلى وزير خارجية دولته في ٧ أغسطس ١٨٢٦ ينتقد فيه التصرف السيئ الذي تصرفه الجنرال بوايه رئيس البعثة العسكرية الفرنسوية التي استقدمها محمد علي في سنة ١٨٢٤ لتعاونه في تنظيم الجيش الحديث وتدريبه وقد استهل « دروفتي » كلامه بقوله : « لقد تمكنت في نفوسهم (أي الجنرال بوايه ورجال البعثة) فكرة خاطئة عن طبيعة مهمتهم كما وافقت عليها حكومة صاحب الجلالة (وكانت الملكية قائمة في فرنسا يومئذ) والغرض منها (أي من المهمة) اعداد الظروف والحوادث التي ستمكننا يوماً ما من الاستيلاء على هذه البلاد (أي مصر) ولكن رئيس البعثة لم يلبث أن أظهر أنه أكثر حرصاً على جمع المال منه على تنفيذ المشروعات الفرنسوية . . . »

وإذن كان للبعثة العسكرية الفرنسوية مهمة خفية وهي تمهيد السبيل إلى استيلاء فرنسا على مصر

وكان ذلك بعد جلاء الفرنسويين عن مصر بخمس وعشرين سنة . . .

فهل كان عجباً أن يرتاب محمد علي في النيات ؟



ولم يكن محمد علي واقفاً على تلك الأسرار طبعاً فما الذي أنشأ فيه هذا الارتياب ؟

أنشأته فيه الظروف التي أحاطت رغبته في الاستقلال عن الباب العالي منذ سنة ١٨٠٨

ولكنه أدرك أنه لا يستطيع تحقيق هذه الأمنية إلاّ إذا اعتمد على صداقة دولة أجنبية كبيرة . . .

ولتكن هذه الدولة انجلترا . . . وقد مر بنا كيف أنه (أي محمد علي) أخذ بعد الحملة الإنجليزية على مصر في سنة ١٨٠٧ ينظر إلى الأسطول البريطاني نظرة جديدة

وفي ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٠٨ كتب المستر « اني » قنصل انجلترا في الإسكندرية إلى حكومته يقول : « إن محمد علي غير مطمئن إلى الباب العالي وهو يريد أن يصادق الإنجليز وأن يعرض عليهم معاهدة سلام وحلف تصان فيها مصلحة انجلترا »

وزاد المستر « اني » على ذلك قوله : « وقد كلفني محمد علي باشا أن أحيط الحكومة البريطانية علماً بعزمه على فتح جدة وينبع واليمن وكان قد كاشفني بذلك سراً سنة ١٨٠٧ »

فيرى مما تقدم أن محمد علي ذهب في رغبته في عقد حلف مع انجلترا إلى التوسع في المجاملة توسعاً بعثه على مكاشفتها بخططه . . .

وبذل بعض ممثلي انجلترا مساعي صادقة منذ سنة ١٨٠٨ لحمل حكومتهم على محالفة محمد علي ولكن هذه المساعي كلها لم تسفر عن نتيجة ما إذ أمسكت الحكومة البريطانية عن الاعتراف بسيادة « باشا مصر » بشكل معاهدة تجارية أو سياسية ما

وفي ٣٠ مايو ١٨١٠ كتب « صموئيل بريجس » قنصل انجلترا في مصر إلى حكومته يلح عليها في إقرار مشروع معاهدة تجارية وقتية دارت عليها مفاوضات

موفقة مع محمد علي . ومما قاله : « ومع أن محمد علي يظهر حتى الآن « تبعية » اسمية للباب العالي إلا أنه في الواقع مستقل من زمان طويل كما كان المماليك مستقلين قبل الاحتلال الفرنسوي »

ومع أن الحكومة الإنجليزية أبت أن توافق على هذه المعاهدة لم ييأس محمد علي من عقد حلف مع إنجلترا يساعده على إدراك استقلاله وأمانيّه « إذ أنه يفكر من زمان طويل في الاستقلال ولأجل ذلك زاد عدد جنوده بالقدر الذي تسمح له به حالته المالية » كما قال « ميست » قنصل إنجلترا العام في مصر

واستطرد « ميست » من ذلك إلى القول : « ولما أفضى إليّ محمد علي أخيراً بأنه يؤخذ من تقارير تلقاها أن النفوذ الفرنسوي لن يلبث أن يقنع الباب العالي بإقفال الموانئ العثمانية في وجه التجارة البريطانية سألته عن المسلك الذي يسلكه في هذه الحالة فأجابني بدون أقل تردد أنه يحافظ على علاقات الصداقة القائمة الآن بين مصر والممتلكات البريطانيــة في البحر المتوسط وأنه إذا لم يقبل الباب العالي أن يغض الطرف عن مسلكه يعلن عندئذ استقلاله . وهنا أعرب عن أمله بأن تهيئ له الحكومة الإنجليزية في هذه الحالة أسباب المقاومة . وقال إن المساعدة الوحيدة التي يحتاج إليها هي مبلغ من المال يواجه به النفقات الاستثنائية . إلا إذا اضطر إلى مقاومة جيوش أوربية فعندئذ يحتاج إلى المال والرجال معاً »

غير أن الحكومة البريطانية تجنبت هذه المرة كذلك الخطوة التي تجنبتها دائماً . ففي ٣ سبتمبر ١٨١٢ كتبت لندن إلى الميجر « ميست » تقول : « ما دامت حالة السلم قائمة بين انجلترا والباب العالي فان حكومتها — حكومة صاحب الجلالة — لا يمكنها أن تخولكم سلطة الارتباط بأي تعاقد يتعارض مع سلامة النية التي يتعين عليها أن تحافظ عليها نحو الباب العالي »

وكان لسعي محمد علي المتواصل في سبيل عقد حلف مع انجلترا غرض آخر إلى جنب التخلص من سلطان الباب العالي وهو اراحة باله نهائياً من ناحية انجلترا فقد ظل احتمال تفكيك انجلترا للسلطنة العثمانية ومحاولة بسط سيطرتها على مصر يقلقه حتى آخر حياته

ولكن الحلف شيء والتفريط في كيان البلاد شيء آخر فاننا سنرى في صفحة قادمة أن الإنجليز عرضوا عليه في وقت ما أن ينزل لهم عن الاسكندرية عربوناً لصداقته لهم فأبى وقال إن سيادة مصر لا يمكن أن تكون محل مساومة بحال ما

ولما أيقن منذ سنة ١٨١٠ أن لا فائدة عملية ترجى من انجلترا في هذا الصدد صارح صديقه « دروفتي » في محادثة سرية دارت بينهما بأن علاقاته بالباب العالي ليست على ما يرام وأنه يريد تأييد فرنسا له لكي يتبوأ مكانه بين الحكام المستقلين ثم حدث «دروفتي» عن الخدمات التي يمكنه إسداءها إلى التجارة الفرنسوية . . . ولكن فرنسا تملصت بدورها

ولم يكن محمد علي يدري يومئذ أن فرنسا تتملص لأنها تطمع سراً في العودة إلى مصر ولكنه شعر بأن موقفها يبعث على الارتياب فاحتاط له

احتاط للمفاجآت من كل ناحية

من ناحية الباب العالي . . . ومن ناحية انجلترا . . . ومن ناحية فرنسا . . .

ولم تكن المهمة سهلة . . . لم تكن سهلة قط . . . . ومع ذلك خرج منها منتصراً وقد وطد أركان عرشه

« لقد أخذت مصر بالسيف فلن أتخلى عنها لأحد بشكل آخر »

محمد علي

لا يمكن أن يقال إن محمد علي خاض غمار حرب الحجاز نزولاً على مشيئة السلطان وحدها فإنه مع حرصه الشديد على عدم استفزازه لم يكن قد نسي بعد أن الآستانة لم تنهج نحوه سوى سياسة مناوئة ومن ذلك أن الباب العالي اتهمه في بادئ الأمر بأنه يتآمر مع بكوات المماليك لمصلحته الخاصة على حساب الدولة فلما أرسل رؤوسهم إلى السلطان لامه لأنه فتك بأكثر أنصار السلطان ولاء ! !

وكان الباب العالي قد طلب منه غير مرة كما رأينا قبلاً أن يتولى تأديب الوهابيين فظل حتى سنة ١٨١١ يعتذر بالخطر الذي يثيره « هؤلاء الرؤساء الأشقياء » (المماليك) وتعذر تدبير وسائل لنقل الجنود في البحر الأحمر

فإذا قرر الآن أن يذهب لقتال الوهابيين فقراره ليس مبنياً حتماً على مجرد الرغبة في إطاعة السلطان بل له من ورائه غرضان خفيان : الأول تعزيز مقامه في العالم الإسلامي يبسط حكمه على الأراضي المقدسة فإذا تم له ذلك قدره السلطان حق قدره وكف عن مناوأته . والثاني التخلص من عدد غير يسير من الجنود العثمانيين والدلاة والألبانيين وكانوا على الدوام مصدر تعب واضطراب ولا سيا لما لم يعودوا يجدون في مصر من يقاومون

وكان لمحمد علي غرض آخر يضاف إلى الغرضين المتقدمين وهو أن يفضي انتصاره على الوهابيين إلى تأليب رجال الآستانة على والي دمشق خصمه فيعزل لفشله في قهر الوهابيين . . .

وفعلاً لم يكد محمد علي يحتل الحجاز ويخضع الوهابيين حتى عزل السلطان والي دمشق

وانتخب محمد علي للحملة الوهابية ٦٠٠٠ من المشاة و ٢٠٠٠ من رجال المدفعية ومثلهم من الفرسان وعقد لواء القيادة لابنه طوسون باشا

وفي ٣ سبتمبر ١٨١١ أبحر هذا الجيش من السويس إلى « ينبع » فنزلها من دون أن يلقى مقاومة ما واتجه بعد ذلك نحو « المدينة » واستولى في طريقه إليها على قريتي « بدر » و « الصفراء » إلاّ أن العدو قابله في « الحديدة » في درب ضيق جداً وكاد يقضي على الجيش كله بعد ما غنم مدفعيته كلها فلم يبق من رجاله سوى ٣٠٠٠ أجبروا على العودة إلى « ينبع »

ولـكن محمد علي لم يكن الرجل الذي تثنيه الصعاب والأهوال عن عزمه فقضى سنة ١٨١٢ في إعداد حملة جديدة عزز بها قوات طوسون باشا وسعى في الوقت نفسه لـكسب قبائل الحجاز الغربية إليه فتسهل له زحفه على « المدينة » فما أتى شهر نوفمبر (١٨١٢) حتى كان طوسون باشا قد استولى عليها . وفي أوائل سنة ١٨١٣ استولى على مكة وجدة فأخـــذ الناس يدعون للسلطان في مساجد الأراضي المقدسة

وفي أواخر سنة ١٨١٣ قرر محمد علي أن يسافر إلى الحجاز ليتولى القيادة بنفسه وليشرف على بسط النظام في ربوع الحجاز وقد ظهر فيما بعد أنه أراد كذلك خلع شريف مكة لتواطئه مع الوهابيين وقد خلعه فعلاً وأرسله مع أولاده الثلاثة إلى مصر فأقلق هذا الإجراء بعض القبائل فثارت بينما كان الوهابيون يجمعون جموعهم استعداداً لهجوم جديد فأرسل محمد علي في طلب مدد من مصر فجاءه هذا المدد مؤلفاً من أقوام وأجناس متعددة ومنيت قوته بإنكسار بجوار « الطائف » و بعد

أيام مني نجله طوسون بانكسار آخر في « طربة » وفقد رجاله مدفعيتهم وأمتعتهم

ولكن ألم يكن محمد علي رجلاً سعيد الطالع ؟

فإنه في تلك الظروف الصعبة توفي الأمير سعود (ابريل ١٨١٤) وعجز أنجاله الثلاثة عن توحيد كلمتهم فانتهز محمد علي هذه الفرصة وعزز قواته واستمال إليه رؤساء القبائل وبعد ما احتفل بعيد الأضحى في مكة تولى بنفسه قيادة جيشه فهاجم الوهابيين في « بسل » على مسيرة ٣٢ ساعة من « طربة » وبعد « معركة دموية عنيفة » كما قال في كتاب كتبه إلى « ميست » قنصل انجلترا العام في مصر لاذ الوهابيون بالفرار فظل الفرسان المصريون يتعقبونهم ساعة ونصف ساعة وكانوا (الوهابيون) قد تركوا وراءهم معسكرهم وخمسة آلاف جمل وكمية كبيرة من الأمتعة

وقبل أن يختم محمد علي الحملة الوهابية عاد إلى مصر بعد ما غاب عنها نحو سنة وقد حاول الباب العالي في خلال هذه السنة أن ينتزع منه حكم مصر « مرة واحدة على الأقل » كما قال البروفسور دودويل ولذلك يمكن أن يقال إن مؤامرة لطيف باشا كانت السبب الأول في عودته المبكرة إلى مصر . أما السبب الثاني فكانت الأنباء التى بلغته عن فرار نابليون من جزيرة « البا » وعودته إلى باريس فأراد أن يكون في مصر « ليستقبل أوربا » كما كان يقول . . . وترك انهاء الحملة الوهابية لنجله طوسون

والآن ما هي مؤامرة لطيف باشا ؟

كان لطيف بك من أولاد المماليك فعطف عليه محمد علي ولما استولى على مكة والمدينة كلفه السفر إلى الآستانة ليقدم مفاتيحهما للسلطان

وكان لطيف يناهز يومئذ الخامسة والعشرين من عمره

و يقال إنه اجتمع في الآستانة غير مرة بالصدر الأعظم و بقبطان باشا ثم عاد إلى مصر بعد ما أنعم عليه السلطان بلقب باشا

ولوحظ على أثر عودته من الآستانة أنه يبذل نشاطاً ليزيد عدد الرجال الخاضعين لقيادته وكان كـكل مملوك جاهل يصدق المنجمين ويثق بهم ثقة عمياء وكان أحدهم قد تنبأ له قبل سفره إلى الآستانة بأن السلطان سينعم عليه بلقب « باشا » فلما عاد منها تذرع هذا المنجم بالإنعام الذي أنعم السلطان عليه به ليبعثه على تصديق نبوءاته . وفي ذات يوم قال له بالاشتراك مع منجم آخر إن محمد علي لقي حتفه في الحجاز وأنه هو الذي سيخلفه على حكم مصر فطار عقله وجمع رجاله وأفضى إليهم بما يجيش في خاطره . وقيل إنه كان يحمل فرماناً بتنصيبه والياً على مصر إذا نجح في الاستيلاء عليها . ولـكنهم لم يجدوا لهذا الفرمان أثراً بعد قتله

ولما نميت هذه الأخبـار إلى كتخدا بك (نائب محمد علي ولم يكن سوى محمدلاظ أوغلي) أرسل يدعو (لطيف) إلى مقابلته فامتنع فجمع لاظ أوغلي (الديوان) وتقرر أن يؤتى بلطيف بالقوة إذا اقتضى الأمر وحاول لطيف المقــاومة وأطلق رجاله الرصاص على رجال كتخدا بك ثم تنكر بزي امرأة ولجأ إلى منزل أحد أتباعه وأخيراً قبضوا عليه وقادوه إلى القلعة فأمر كتخدا بقطع رأسه فقطع

نعود إلى الحملة الوهابية فنقول أن طوسون باشا لم يلبث أن عقد صلحاً مع الأمير عبد الله خليفة الأمير سعود . وبمقتضى هذا الصلح تنازل الوهابيون عن جميع حقوقهم على القبائل الضاربة في المناطق التي احتلها محمد علي . غير أن « ميست » كتب يومئذ (١٣ يناير ١٨١٦) إلى وزيره يقول إن هذا الصلح ليس سوى صلح وقتي وأن الحرب ستستأنف لا محالة عند ما يريد أحد الفريقين استئنافها لأن المعاهدة تركت للوهابيين المناطق الواقعة غربي «المدينة» وجنوبيها و بين المدينة ومكة

وفعلاً لم تنقض فترة قصيرة من الزمان حتى جاءت الأخبار من الحجاز بأن بعض القبائل العربية تمردت بتحريض من الوهابيين . وكان طوسون قد توفي في مصر في تلك الأثناء . فأسند محمد علي قيادة الحملة الجديدة إلى نجله إبراهيم وكان يومئذ في السادسة والعشرين من عمره وكان قد سافر إلى الحجاز قبل والده وقد وصفه « ميست » القنصل الإنجليزي لحكومته (في ٨ مارس ١٨١٦) بأنه « أسد الأبطال الذى ثبت دائماً أن نصيحته موفقة »

وما كاد إبراهيم يصل إلى الجزيرة العربية حتى أخذت مواهبه كقائد تتجلى بأجلى مظاهرها فكتب « سولت » قنصل انجلترا الجديد في مصر (في ٢٨ ابريل ١٨١٧) إلى حكومته يقول : « إن الطريقة التي يدير بها إبراهيم قبائل متعددة ومختلفة من البدو العرب تنبئ بنصر مقبل »

وعزا « سولت » نجاح إبراهيم إلى « حزمه الذي لا حد له وسخائه العظيم وبره الشديد بوعوده »

وفي كتاب آخر للمستر « سولت » نوه القنصل الإنجليزى بمقدرة إبراهيم على كسب قلوب رجاله ودلل على ذلك بما حدث لأحـدهم وهو حسن أغا وكان قد أقامه حارساً على حدود الحجاز فوقع يوماً في فخ فبدلاً من أن يفكر في الفرار انطلق بجواده إلى حيث كان الموت المحقق ينتظره فشاطر رجاله مصيرهم

وظل إبراهيم يناوش الوهابيين ويتقدم بحذر وحساب ويعد العدة لهجوم حاسم إلى أن كان شهر سبتمبر ١٨١٨ فضرب الوهابيين ضربة قاضية في قلب بلادهم وأرسل عدداً كبيراً من أمرائهم إلى مصر وبينهم عبد الله بن سعود فأوفده محمد علي إلى الآستانة فقتل فيها . وكافأ الباب العالي إبراهيم على هذا الانتصار بتعيينه والياً على الحجاز والحبشة

ووصف « إيميه فنترينيه » في كتابه عن القائد سيف (سليمان باشا) الاحتفالات الباهرة التي أقيمت في القاهرة للاحتفال بعودة إبراهيم لما رجع ظافراً من حرب الوهابيين (في ديسمبر ١٨١٩) . ومما قاله :

« كان أهم ما يستوقف النظر في هذه الاحتفالات أن الوالي (أي محمد علي) لم يشترك بنفسه فيها . وذلك لكي لا يكون لأحد غير إبراهيم شيء من عظمتها وجلالها . ولهذا بقي في أثنائها بعيداً عن الأنظار تدفعه إلى ذلك عاطفة رقيقة هي عاطفة الأب الحنون . فوقف في مسجد السلطان الغوري في موضع لا يراه منه أحد يشاهد من إحدى نوافذه موكب الأغوات والأعيان وعامة الشعب والجند يسيرون في الطريق وكلهم يرفعون أكفهم إلى السماء ضارعين إلى الله أن يحفظ لهم مصدر سعادتهم وهنائهم . بطل ذلك اليوم المجيد »

ولم يكد محمد علي ينتهي من القضاء على سطوة الوهابيين حتى فكر في فتح السودان لعدة أسباب أهمها :

١ — التخلص من بقية جنوده القدماء بعد ما فني عدد كبير منهم في حرب الجزيرة العربية

٢ — القضاء على بقية المماليك الذين لجأوا إلى دنقلة ونزلوا بلاد النوبة

٣ — البحث عن الذهب

٤ — اكتشاف منابع النيل

٥ — استخدام قوات محاربة من أهل السودان

٦ — إنشاء ميدان واسع لبسط نفوذ مصر الاقتصادي عليه

وكذلك كان محمد علي يرى أن رخاء مصر يتوقف إلى حد كبير على استيلائه على السودان واخضاعه لسلطته

ولكنه رأى أن يحتل سيوه قبل ذلك باعتبار أنها مفتاح الصحراء الغربية فجرد عليها جيشاً صغيراً مؤلفاً من ١٣٠٠ جندى بقيادة حسن باشا الشماشرجي لإخضاع أهلها فتم له ما أراد بعد معركة لم تدم أكثر من ثلاث ساعات وكان ذلك في فبراير ١٨٢٠

و بدأت حملة السودان سيرها من القاهرة في يوليو ١٨٢٠ وتألفت من الجيش الألباني وكان عدده ٢٤٠٠ من المشاة و ١٥٠٠ من الفرسان و بطاريتين مؤلفتين من ٢٤ مدفعاً ومن نحو ٥٠٠ رجل من قبيلة النقارة

وعهد محمد علي في قيادة هذه الحملة إلى نجله الثالث اسماعيل « لكى يكتسب خبرة بفن الحرب والإدارة »(١)

والتقت وحدات هذا الجيش في أسوان و بعد ما نظمت مؤونتها وذخيرتها اجتازت الحدود المصرية ودخلت دنقلة فهزمت قوى المماليك بسهولة

ومضت الحملة لا تلقى مقاومة ما حتى « كورتي » ثم « بربر » فدخلتها في مارس ١٨٢١ و بعد شهرين دخلت « شندي » وظل إسماعيل يتوغل في البلاد إلى أن بلغ ملتقى النهرين حيث تقوم اليوم مدينة الخرطوم . ثم اتجه نحو النيل الأزرق واستولى على سنار

وفي أثناء وجود الجيش في سنار انتشر المرض بين الجنود فاضطر إسماعيل إلى طلب مدد من أبيه فأرسله إليه بقيادة ابراهيم باشا . واتفق الأخوان على تقسيم العمل بينهما فكانت مهمة إسماعيل الزحف بجيشه على النيل الأزرق بينما اتجه ابراهيم لكشف منابع النيل الأبيض

---

(١) من « سولت » قنصل انجلترا العام في مصر الى وزارة الخارجية البريطانية في ٣ يونيو ١٨٢٠

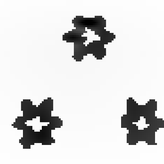
ووصل إسماعيل في زحفه على النيل الأزرق إلى « قرمان » . أما ابراهيم فأكرهه مرض « الدوسنطاريا » على العودة إلى مصر بعد ما وصل بجيشه إلى « دنكا »

وفي منتصف عام ١٨٢٢ أرسل محمد علي جيشاً ثالثاً بقيادة صهره « محمد بك الدفتردار » لغزو كوردفان فاستولى على الأبيض وانتقم من ملك « شندي » وكان قد حرق اسماعيل و بعض صحبه في أثناء عودتهم الى مصر

ومن أهم أعمال محمد علي في السودان تشييده مدينة الخرطوم في مكانها المعروف وجعلها قاعدة لحكومة السودان

ومن ذلك الوقت أخذت الفتوحات المصرية تمتد في جوف السودان

وفي سنة ١٨٣٨ وقبيل الحرب السورية الثانية زار محمد علي السودان



ومما يجب أن يذكر لمحمد علي أن اشتغاله بحربي الحجاز والسودان لم يلهه عن التفكير في الاصلاحات الداخلية والسهر على تنفيذها . وسنرى فيما بعد أنه كلما زادت مشاغله وتنوعت مهامه وتعددت مشكلاته ازدادت اصلاحاته الداخلية فنزداد إيماناً بنبوغه وعبقريته و يزداد تقديرنا لجده ونشاطه وتعلقه بكل ما يعود على هذه البلاد بالخير والسؤدد والرفاهية . و إذا أنعمنا النظر في المشروعات التى عكف على تحقيقها منذ ما أخذ المال يتوفر عنده تبين لنا أنه كان يسعى لغرض واضح معين وهو أن يستغني تدريجاً عن واردات الخارج بقدر الإمكان ولم يكن ذلك ليسر القناصل الأجانب طبعاً ولكن لم يكن لهم مفر من مصارحة حكوماتهم بالحقيقة فكتب « روسل » قنصل فرنسا العام في مصر من الإسكندرية إلى وزير خارجيته

(٥)

الدوق دي ريشليو في ٣١ مايو ١٨١٧ يقول : « و يريد محمد علي أن لا تحتاج مصر إلى منتجات الخارج إلا بأقل ما يلزم بل يريد أن يصبح في مقدور مصر أن تورد لجيرانها ولذلك لا يفتأ يدعو الصناع من أوربا من كل نوع وقد أنشأ مصنعين كبيرين لملح البارود أحدهما في القاهرة والآخر في أسيوط وأرسل أوربيين إلى البحيرات المصرية ليملحوا السمك الموجود فيها بكميات كبيرة ، وحث على غرس ملايين من شجر التوت في أسيوط ، وجاء بعائلات درزية كثيرة لتعلم المصريين كيفية تربية دودة الحرير »

وزاد المسيو « روسل » على ذلك قوله « وقد قرر محمد علي أن يعيد حفر ترعة الرحمانية لتصبح صالحة للملاحة فقد أدرك أنه لا فائدة من أن تكون في البلاد كميات كبيرة من الحبوب إذا كانت وسائل اصدارها غير متوفرة »

و إذن يمكننا أن نقول أن محمد علي شرع منذ سنة ١٨١٧ في بناء صرح استقلال مصر الاقتصادي

ولا يسع من يرجع إلى تاريخ مكاتبات قناصل فرنسا إلا أن يعجب بالسرعة التى كان محمد علي يعمل بها بالرغم من انهماكه بفتوحاته الحربية كما رأينا فإنه لم يمض على كتاب القنصل « روسل » المشار إليه في ما تقدم شهران حتى كتب « روسل » إلى وزير خارجية دولته (٢٢ يوليو ١٨١٧) يكرر « أن الباشا يريد أن ينشئ مصانع في بلاده تغنيه يوماً ما عن جميع المصنوعات الأجنبية » ويقول : « إن محمد علي أمر وكلاءه في أوربا أن يجلبوا له صناعاً من كل نوع وهو يفخر بأنه يستطيع أن يصنع الأقمشة من الجوخ والحرير والقطن وهو يجلب الآلات من أوربا بكميات كبيرة » . وختم القنصل كتابه بقوله : « أن العمل في ترعة الرحمانية قد بدأ »

وفي شهر فبراير ١٨١٩ كان أكثر من ستين ألف عامل يعملون في الترعة وفي شهر مارس زاد هذا العدد من العمال الى ثلاث مئة ألف وقيل يومئذ إن لهذا الاهتمام الذى يبديه محمد علي بالترعة غرضا عسكريا الى جنب الغرض الاقتصادي . أما الغرض العسكري أو الحربي فهو أن يحول مجرى الماء عند مدخل رشيد فلا يعود أي أسطول أجنبي يستطيع الدخول من تلك الناحية فتغدو الاسكندرية المنفذ البحرى الوحيد[1] وللاسكندرية حصونها و بطارياتها . . .

ومرت بالإسكندرية في شهر سبتمبر ١٨٢١ فرقاطة فرنسوية اسمها « جان دارك » فلما رآها محمد علي أعجب بها وسأل المسيو دروفتي (وكانت فرنسا قد عادت فعينته قنصلاً عاماً لها في مصر) هل تستطيع دور الصنعة البحرية في فرنسا أن تصنع له فرقاطتين على مثالها . . . وطال انتظاره . . . وأخيراً جاءه دروفتي في يونيو ١٨٢٢ يبلغه رد الحكومة الفرنسوية بالقبول فشكره الباشا وقال له إنه لما طال انتظاره من دون جدوى كلف مصنع « بيز » في مرسيليا أن يعد له رسوم فرقاطتين ليصنعهما فى مصنعه . . .

ومن ذاك الحين بدأ يعنى بزراعة القطن[2] وإن يكن اهتمامه بها اهتماماً جدياً لم يتجل إلاّ بعد سنوات

وفي سنة ١٨٢٢ وصل بين القاهرة والإسكندرية بخط تلغرافي

فيتبين مما تقدم أن عناية محمد علي بانهاض مصر كانت شاملة لجميع مرافق

---

(١) من المسيو روسل قنصل فرنسا العام في مصر إلى وزير خارجيته في ١٩ ابريل ١٨١٩

(٢) كتب المسيو ثيدينا دوفان قنصل فرنسا في الإسكندرية إلى وزير خارجيته في ٩ مارس ١٨١٩ يبلغه أنه قابل محمد علي باشا فبعد ما حدثه عن حرب الحجاز أخذ يتكلم عن تجارة مصر ولا سيا تجارة القطن فقال للقنصل : « هل تصدق أن الموسم الأخير أعطاني سبعين ألف قنطار في حين أن الموسم الذى قبله لم يعطني سوى أربعين ألفاً »

البلاد . . . ألم يقل « لدروفتي » أو على الأقل ألم يفهم « دروفتي » منه «أنه أخذ على عاتقه أن يبذر أسس الحضارة بين العثمانيين »[١]

بل أنه كان وهو غائب في الحجاز دائب التفكير في ما يمكن تحقيقه في مصر فكتب من الحجاز إلى القاهرة يأمر بمسح الأراضي الزراعية وكان قد ألغى قبل ذلك نظام الالتزام ، فان الذين درسوا تاريخ مصر قبل ولاية محمد علي يعلمون انه كان لصاحب الأرض حق الانتفاع ولم يكن له حق الامتلاك ، وكذلك يعلمون أن المماليك استولوا على جانب كبير من أراضي مصر فصارت ملكاً لهم . أما باقي الأرض فكان موزعاً بين الفلاحين والملتزمين والأوقاف ، وكان الفلاحون « لا يمتلكون » سوى نزر يسير من الأراضي ينتفعون بها ويتوارثونها . ومع ذلك كانت « ملكيتهم » لها معلقة على دفع الضرائب والإتاوات فإذا تأخروا في تسديدها انتزعت الأرض منهم وأعطيت لغيرهم . ولذلك وضعنا كلمة ملكية بين قوسين فإنهم لم يكونوا في الواقع يمتلكون الأرض بالمعنى الشرعي المفهوم من التملك بل كانوا يستغلونها و يتوارثونها ما داموا قادرين على دفع ضرائبها و إتاواتها كما تقدم . وكانت هذه الضرائب والإتاوات تدفع للملتزمين . أما الملتزمون فهم الذين كانوا يتعهدون للحكومة بجباية الضرائب وكان كل واحد منهم يدفع للحكومة المال المقرر لسنة واحدة عن دائرة التزامه مقدماً ثم يصبح حر التصرف في دائرة التزامه هذه يستبد في الفلاحين كما يشاء ويذيقهم العذاب والهوان ألواناً ، وكان على رجال الحكومة مساعدته في دائرته . . .

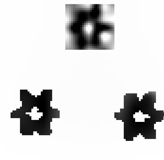
ألغى محمد علي هذا النظام واستخلص الأراضي من أيدي الملتزمين وعدها ملكاً للحكومة . ثم أخذ يؤجرها للفلاحين وخول كل قادر على العمل زرع

(١) من دروفتي إلى وزير خارجيته في ٢٤ مارس ١٨٢٢

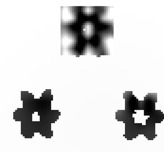
ثلاثة أفدنة إلى خمسة فأصبحت علاقة الفلاحين مرتبطة بالحكومة مباشرة بعد ما كان الملتزمون صلة الاتصال بين الفريقين وعوض محمد علي الملتزمين مما أخذه منهم فترك لهم « الأطيان الوسية » أي الأطيان التي نزل لهم عنها ولاة الأمور في مقابل نهوضهم باعباء الالتزام وأعفاهم من ضرائبها وقرر لهم معاشات سنوية تعادل ما كان الالتزام يدره عليهم أو بعبارة أصح تعادل الفرق بين ما كانوا يدفعونه للحكومة عن إلتزامهم وما كان الالتزام يدره عليهم فعلاً . وكان هذا الفرق يسمى « الفائض » . ولجأ محمد علي في حساب هذا الفائض إلى طريقة تدل على ذكائه ودهائه ، أو إذا شئت تضاف إلى أدلة ذكائه ودهائه فإنه قبل أن يفضي إلى أحد عن نيته في إلغاء الالتزام طلب من الملتزمين أن يقدموا له كشوفاً بربحهم من التزاماتهم أي بفائض الالتزام ، فتبادر إلى ظنهم أن غرضه من ذلك هو زيادة الضريبة التي يدفعونها للحكومة عنها فتفننوا في انقاص قيمة هذا الربح فلما قدموا حساباتهم بها لم يناقشهم فيها بل قال إنه يعتمدها حتى إذا نزع الأملاك التي كانوا « ملتزمين » عنها عين لهم معاشاتهم أو مرتباتهم على أساس الحسابات التي قدموها له

وبعد ما انتهى محمد علي من أبطال نظام الالتزام انتقل إلى الأراضي الموقوفة على المساجد ومؤسسات الخير فألغى أوقافها وضمها إلى أملاك الحكومة وعين للشيوخ الذين كانوا يديرونها معاشات سنوية وتكفل بالإنفاق على المساجد

وآلمه أن يغفل كبار أصحاب الأراضي جانباً كبيراً من أراضيهم إما تهاوناً أو عجزاً فأخذها منهم أو وزعها على غيرهم تدريجاً لتستفيد البلاد من محصولها . إذن لم يكن بعض حكام أوربا في هذا العصر مبتكرين أو مستحدثين شيئاً جديداً لما أدخلوا هذا النظام في بلدانهم بعد محمد علي بأكثر من مئة سنة

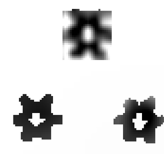


وبدأ منذ سنة ١٨١٣ يولي الصحة العامة عناية لم تألفها قبلا فقد كانت البلاد إذا ابتليت بالطاعون تستسلم لمشيئة الأقدار ولا تحرك ساكناً إلى أن يأذن الله بزوال الوباء. غير أنه ما كاد الطاعون يظهر في الاسكندرية في يناير سنة ١٨١٣ حتى أمر بإنشاء نظام دقيق « للكورنتينا » في رشيد وبولاق وبذلك عزل الاسكندرية عن سائر أنحاء القطر[1] ، وأنقذ البلاد من نكبة واسعة المدى فكان ذلك فاتحة عهد إصلاحاته الصحية كما سنرى فيما بعد



ولا نغالي إذا قلنا إنه في سنة ١٨١٩ بذر محمد علي بذور نظام الشورى في مصر فألف في تلك السنة مجلساً أو ديواناً من سبعة رجال لبحث العمليات والصفقات التي تعقد بين ديوان المالية والتجار والأجانب ثم عمم هذا النظام فجعل لكل فرع من فروع الإدارة مجلساً أو ديواناً خاصاً به

أما المجلس العالي وإليه يرجع أول عهد الحياة النيابية في مصر فصدر الأمر الخاص به في ٢٧ نوفمبر ١٨٢٤ (٥ ربيع الثاني سنة ١٢٤٠ هجرية) وسيجيء الكلام عنه في مكانه



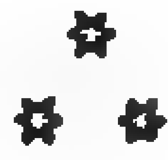
وهنا قد يسأل المرء : وكيف كانت حالة الأمن الداخلي في أثناء تلك المدة أي في الفترة التي انقضت بين القضاء على المماليك ونهاية حملة السودان

كان أمناً شاملاً للجميع . وطنيين وأجانب على السواء . « ويتمتع الأجانب والمسيحيون بوجه عام بسلام وهدوء تامين بفعل التدابير الرشيدة والحازمة التي

(١) دروفتي في ٤ فبراير ١٨١٣

اتخذها محمد علي باشا . . . وستملأ هذه التدابير صفحة من أجمل صفحات سيرة هذا الرجل الذي يندر أن يكون لنبوغه وأخلاقه مثيل بين العثمانيين »[١]

وكان محمد علي يسهر على حالة الأمن بنفسه ويتحرى ظروف كل حادث يحدث بتدقيق تام إلى أن يحيط بها كلها . وليس أدل على ذلك من أن « دروفتي » كتب في نوفمبر ١٨٢١ إلى وزير خارجيته يقول : « وقد غادر محمد علي الإسكندرية إلى القاهرة وينتظر أن يستغرق غيابه ثلاثة أشهر أو أربعة ولكن الأور بيين القاطنين في الإسكندرية غير قلقين لأنهم يعلمون أنه عند أول إشارة يعود إلينا حالاً ليقتص من الجناة »



غير أنه لاحظ في سنة ١٨١٩ أن بين الأجانب الذين يفدون إلى مصر أناساً غير جديرين بالعطف لسوء سلوكهم فلما كثرت الشكوى منهم أمر بكتابة كتاب دوري[٢] إلى قناصل الدول استهله بالإشارة إلى أولئك الأغرار « الذين يعتدون على سلامة الأهلين وأملاكهم ويشتغلون بأعمال التهريب بحراً وبراً ويخالفون بوقاحة أوامر البوليس المحترمة في جميع البلدان المتمدينة » .

واستطرد الكتاب من ذلك إلى القول : « فلأجل وضع حد لهذه الاضطرابات ومنعاً لتكررها في المستقبل ورغبة في أن تكون هذه البلاد موئل الأمان والسلام الاجتماعي وهي أمنية ما برحت من أعز أمانيّ سموه — لهذا كله أمرني سموه بأن أدعوكم إلى المعاونة على تحقيق هذا الغرض بكل ما لكم من نفوذ فلا يأمل أصحاب النيات السيئة أن تحميهم قنصلياتهم بل تقرر هذه القنصليات إبعادهم عن ولاية مصر »

(١) من دروفتي إلى وزير خارجيته في ١٧ أغسطس ١٨٢١

(٢) كتب هذا الكتاب إلى القناصل باللغة الايطالية وأمضاه « يوسف باغوص » وكان الأجانب يسمونه يومئذ « السكرتير المترجم الأول » ثم صاروا يسمونه وزير الخارجية والتجارة

وكأنما خشي محمد علي — وهو حاكم البلاد — أن يتبادر إلى أذهان بعض القناصل من الفقرة المتقدمة أنه يشعر بضعف ما أو يستأذنهم في شيء ما أو يعلق قراره على موافقتهم فأمر كاتب الكتاب بأن يضيف إليه ما يأتي :

« وقد أمرني سموه كذلك بأن أبلغكم أن الأوامر المشددة جداً أعطيت للسلطات العسكرية وللمسؤولين من البوليس والجمارك بأن يبذلوا حزماً قوياً ويعاقبوا بشدة إذا لزم الأمر جميع الذين تحدثهم أنفسهم بتعكير صفو الأمن العام . . . فإذا قالوا إنهم أجانب وإنهم مشمولون بحماية قناصلهم فعند السلطات المختصة تعليمات بأن تقبض عليهم إلى أن يعاقبهم قناصلهم بشدة وستلح الحكومة على هؤلاء — أي على القناصل — في أن يبعدوا عن البلاد كل من تتكرر حوادثه أو يثبت عليه أنه لا يصلح أمره »

وختم الكتاب بالفقرة التالية :

« وأخيراً تلقيت أمراً بأن أبلغكم أنه إذا تضمن هذا الكتاب الدوري قرارات قد لا ترتاحون إليها أو لا تتبينون حقيقة مرماها فانها لا تقصد في الواقع سوى اتخاذ التدابير اللازمة لسعادة الوطنيين والأجانب في هذه المملكة وسيرى سموه نفسه مضطراً لا إلى مضاعفة النشاط وحده بل إلى إصدار الأوامر إلى المختصين كذلك لكي تنفذ هذه التدابير على مسؤوليتهم »

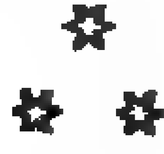
فماذا كانت النتيجة ؟

كانت النتيجة ما كتبه دروفتي إلى حكومته في أغسطس ١٨٢١ وهو قوله : « ويتمتع الأجانب والمسيحيون بوجه عام بسلام وهدوء تامين بفعل التدابير الرشيدة والحازمة التي اتخذها محمد علي »

*
* *

وقبل أن نطوي صفحة هذا الكتاب الذي أمر محمد علي بكتابته إلى قناصل الدول . . . هذا الكتاب الذي تتجلى الكرامة والعزة القومية في كل فقرة من

فقراته . . . هل لنا أن نقف قليلاً عند كلمة « المملكة » التي وردت في فقرته الأخيرة المملكة . . . كانت هـذه أول مرة تستعمل فيها هذه الكلمة في تاريخ محمد علي . . . فكأنما أراد أن يهيئ الأذهان لما سيكون . . .



وحدثت في ذلك العهد غدة حوادث أخرى تدل على أن اشتغال محمد علي بحملتي الحجاز والسودان وعدم اطمئنانه إلى الباب العالي لم يكونا ليبعثاه على التساهل في كرامة بلاده بغية إرضاء الدول الأجنبية فما بالك بحرصه الشديد على ضمان كيانها

ففي ١١ ديسمبر ١٨٢١ كتب المسيو بيلافوان قنصل فرنسا العـام بالنيابة في مصر إلى وزير خارجية بلاده يقول : « أنه علم أن الإنجليز عرضوا على محمد علي أن يحموه كأمير مستقل بشرط أن ينزل لهم عن الاسكندرية والسويس . . . فرفض طبعاً رفضاً باتاً »

وفي شهر سبتمبر ١٨٢١ كان قنصل انجلترا العام يزور محمد علي فقال له سموه : « إنه أخذ مصر بالسيف فلن يتخلى عنها لأحد بشكل آخر »[1]

ويقول الإنجليز في كلامهم عن ذلك العهـد إن علاقاتهم بمحمد علي : « كانت علاقات صداقة منذ توليته الحـكم تولية فعلية »[2] وأن فوزه على الوهابيين لم يؤثر في هذه العلاقات[3] وإن يكن بعض الإنجليز قد انتصر للوهابيين[4] وانه إذا أسف « ميست » قنصل انجلترا العـام في مصر في ذلك الحين على انتصار محمد علي في بلاد العرب فلأنه كان يخشى أن يضل الباشا الطريق فيسير إلى خرابه[5] بدليل أن « ميست » كتب إلى وزارة خارجيته في ٩ مارس ١٨١٥

---

(١) دروفتي في سبتمبر ١٨٢١
(٢) دودويل : ص ٥٩ (٣) دودويل (٤) دودويل (٥) دودويل

يقول : « إني مؤمن بأنه إذا توفي مبكراً فإن بلاده (مصر) تسقط مرة أخرى في وهدة الفوضى التي نشلها منها »

ولما توغلت قوات محمد علي في السودان وخشي « سولت » قنصل انجلترا العام في مصر أن تشمل الحملة فتح الحبشة قابل محمد علي وأفضى إليه بأن انجلترا لا ترحب بعمل كهذا فقال له محمد علي على الفور بصراحة تامة إنه مع أن الحبشة مملوءة ذهباً ومجوهرات وفتحها أمر محقق فإنه يؤثر العدول عن ذلك على أن تسوء علاقاته ببريطانيا . ولما أبلغ « سولت » هذا الحديث لحكومته زاد عليه قوله : « وإني لا أذكر أنه (أي محمد علي) أعطانا كلمته في أمر ما ولم يكن في نيته أن يبر بها »[1]

وكذلك استطاع محمد علي بما أوتي من ذكاء ودهاء وكياسة وسياسة أن يصون وحدة مصر وأن يصون في الوقت عينه علاقاته بفرنسا وانجلترا . . . وأن يوقف الباب العالي عند حده !

أجل فقد كانت كياسته لا تقل عن دهائه . . . وقد رأينا كيف أن « دروفتي » قنصل فرنسا في مصر لم ينظر بعين الغبطة إلى تحسن العلاقات بين محمد علي وانجلترا . . . فإذا سافر محمد علي إلى الحجاز وأحرز على الوهابيين انتصاره الباهر في « طربه » كتب إلى « دروفتي » من الحجاز ينبئه بهذا الانتصار[2] . . . كما كتب إليه في عهد سابق ينبئه بتخلصه من المماليك . . . وبعد ما وصف له معركة « طربه » ختم كتابه بقوله : « وقد كتبنا إليكم كتابنا هذا لننبئكم بهذه الأنباء ونأمل عند ما تصل إليكم أنكم لن تنسونا في صلواتكم الصالحة »[3]

---

(١) من « سولت » إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٠ نوفمبر ١٨٢٠

(٢) دريو في « محمد علي ونابليون » ص ٢٥٥

(٣) وكتب محمد علي يومئذ كتاباً مماثله الى الميجر « ميست » قنصل انجلترا العام في مصر وترجمته موجودة في محفوظات وزارة الخارجية البريطانية

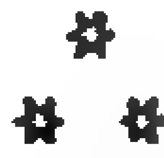
« أنا منشرح الصدر منكم يا أبنائي »

محمد علي

قبل أن ننتقل إلى ما يلي من فصول هذا الكتاب يجدر بنا أن نفرد هذا الفصل للكلام عن النهضة التي نهضها محمد علي بجيشه ، وشرع فيها في أثناء حرب الحجاز وسميت في ذلك العهد « بالنظام الجديد » .

وليس كثيراً أن نفرد لها فصلاً برمته[1] فقد كان الجيش الدعامة التي بنى عليها محمد علي مملكته . . . وفتوحاته . . . بل الإمبراطورية المصرية . . . وكان القوة التي استند إليها لتحقيق مشروعاته و إصلاحاته

وما لم يحط المرء بالعمل العظيم الذي عمله محمد علي لإنشاء جيشه وأسطوله لا يمكنه أن يدرك كيف استطاع مؤسس مصر الحديثة أن يصل يوماً ما إلى قرب الآستانة ويهدد عرش آل عثمان . . . وكذلك لا يمكنه أن يقدر مدى الجهود العظيمة التي بذلها في هذا السبيل . . .



كان الجيش في بدء ولايته يتألف من عناصر متعددة ، ذات أمزجة ومشارب متباينة ، معظمها من الأكراد والألبانيين. والشراكسة

غير أنه ما كاد ينازل الفرنسويين في معركة الرحمانية حتى أدرك فوائد النظم

(١) ننصح لمن يريد أن يقرأ عن الجيش المصري باسهاب أن يرجع إلى الكتاب الذي وضعه الصاغ عبد الرحمن زكى عن « الجيش المصرى في عهد محمد علي » وقد رجعنا إليه غير مرة في هذا الفصل ولا سيما الجزء الخاص بالمعاهد العسكرية .

الحربية الحديثة وتفوقها على الخطط الشرقية التي كانت مألوفة في ذلك الحين وعاد فقدر قيمة النظم الحديثة عند مساعدة « دروفتي » قنصل فرنسا له في صد الحملة الإنجليزية سنة ١٨٠٧ فعقد العزم من ذلك الحين على استبدال قواته غير النظامية بجيش يؤلف طبقاً للنظم الحديثة

ومما قوى هذا العزم فيه تعدد الأجناس التي كانت قواته تتألف منها وانتشار الفوضى في صفوفها من وقت لآخر وشعوره بأنه لا يستطيع الاعتماد عليها في كل وقت . . . بل من يعلم . . . فربما استعداها غيره عليه كما استعداها هو على غيره قبلاً

ولكنه أدرك أن خطة كهذه تتعلق بموضوع دقيق وخطير كهذا الموضوع لايبت فيها بين عشيه ليلة أو ضحاها وأنه إذا لم يتذرع باليقظة والفطنة فقد تتألب عليه تلك القوات كما تألبت على الولاة السابقين فظل يستخدمها في الحرب الحجازية[١] وكذلك في الحملة السودانية فاتبع طوسون باشا الخطط القديمة وفعل ابراهيم باشا مثله مع أنه ضم إلى هيئة أركان حربه الضابط الفرنسوى فيسير[٢] لما سافر إلى الحجاز ليحل محل طوسون في قيادة الحملة الحجازية

وظل محمد علي يرتقب الفرصة إلى أن عاد من الحجاز فقرر تنفيذ مشروعه وأمر بتدريب فرقة من جنود ابنه اسماعيل على النظام الحديث وذهب لهذا الغرض إلى بولاق في أول أغسطس ١٨١٥ وأفضى إلى رجال تلك الفرقة برغبته في

(١) من المتفق عليه أنه عند أول انكسار منيت به القوات المصرية في الحجاز انتهز محمد علي فرصة تلاشي نفوذ كثيرين من الضباط الألبانيين فاعادهم إلى مصر فلما وصلوا اليها رحلهم إلى بلادهم

(٢) خدم « فيسير » في جيش نابليون ثم التحق بخدمة محمد علي باشا ولكنه استغنى عن خدماته بعد حملة الحجاز وكافأه فمكث في مصر واشتغل بالتجارة وتوفي في الخرطوم سنة ١٨٦١

إدخال النظام الجديد على صفوفهم بعد ما قضى مدة في إقناع جنوده بفضل هذا النظام

وهاج الجنود وضباطهم لهذا النبأ وماجوا حتى تآمر بعضهم على محمد علي

فبينما كان مقيما في داره بالأزبكية في مساء أول أغسطس ١٨١٥ كان بعض « أكابر » المدينة يتعشون في دار عابدين بك فتباحثوا في ما ينويه محمد علي وبعد بحث طويل اتفقوا على الهجوم عليه في داره بالأزبكية عند الفجر ولكن عابدين بك غافلهم « وتركهم في أنسهم » كما قال الجبرتي.وأسرع إلى دار الباشا فقابله وأخبره بالمؤامرة التي حيكت حبالها ورجع إلى أصحابه . فركب الباشا في « سادس ساعة من الليل وطلب عساكر طاهر باشا وأقامهم حراساً على داره ثم صعد إلى إلى القلعة وتبعه من وثق به من الجند . أما المتآمرون فساروا إلى بيت الباشا يريدون نهبه فأنبرى لهم جنود طاهر باشا وبادلوهم الرصاص بمثله فتفرق المتآمرون والمتمردون في المدينة ينهبون ويعيثون فساداً ، واستمر الاضطراب من قبيل صلاة الجمعة إلى قبيل صلاة العصر»[(١)]

وأظهر محمد علي استياءه مما بدر من الجنود المتمردين — وكان أغلبهم من شبان المماليك والألبانيين — فقرر تعويض جميع التجار الذين نهبت دكاكينهم فأثنى الشعب عليه وسخط على المتمردين . . . وكان هذا العمل دعاية طيبة « للنظام الحديث »

وانتظر محمد علي فرصة أخرى لتطبيق نظامه المنشود فلم يتسن له الشروع فيه إلاّ سنة ١٨٢٠

---

(١) الجبرتي في حوادث ٢٥ شعبان ١٢٣١ هـ

وكان في تلك الأثناء يتخلص من الجنود غير النظاميين تدريجاً بإخراجهم من القاهرة حتى لا يكون احتشادهم فيها مشجعاً لهم على التمرد وتجديد الفتن فوزعهم على الثغور البحرية كرشيد ودمياط وتخلص من كثيرين منهم في حملة السودان

وفكر في جلب عدد من السودانيين ليستعين بهم في تعزيز قواته العسكرية تعزيزاً يساعده على تكرار محاولة إدخال « النظام الجديد » في الجيش ولكن المرض تفشى بين الرجال السودانيين الذين أمر بجلبهم حتى كاد يبيدهم جميعاً وكذلك حبطت المحاولة الثانية

ولم يبق أمام محمد علي سوى أن يرجع إلى الأمر الطبيعي وهو أن يؤلف جيش مصر من أبناء مصر[1]

ولتدريب الجيش على الأنظمة الحديثة كان لا مندوحة له عن معلمين يتولون تدريب الجنود على فنون القتال الحديثة فدعا محمد علي الأخصائيين والعسكريين من الفرنسويين والإيطاليين والنمسويين لتنظيم نواة جيش من الطراز الأول . وكان من الطبيعي أن يقتضي إنشاء هذا الجيش بناء ثكن وتشييد مدارس عسكرية لتخريج ضباط وإقامة مستشفيات وتأسيس مصانع لصنع ملابس الجنود ومهماتهم وأسلحتهم وذخيرتهم فأرسل فريقاً من الشبان الترك والمصريين إلى أوربا لتلقي فنون الحرب الحديثة في معاهدها العسكرية غير مكتف بمن جلبهم إلى مصر من الضباط والمدربين الأوربيين وانضم إليهم الكابتن « سيف » من ضباط ياوران المرشال « ناي » أحد قواد نابليون

---

(١) كان محمد علي قد فكر في شيء من هذا أي في تجنيد أبناء البلاد على سبيل التجربة في أثناء الحرب الوهابية فجمع «لاظ أوغلو» بأمر منه جميع المغاربة والصعايدة الذين لا عمل لهم وكذلك الشيالين والمتسولين . وكانوا يعطون كل واحد منهم بندقية وعلبة ذخيرة (الجبرتي وفولابل ومنجان)

وكان « سيف » قد أضحى منذ ١٨١٥ بدون عمل ككثيرين غيره من ضباط جيش نابليون وظل ثلاث سنوات لا يجد مورد رزق يعيش منه فبعثه بؤسه[١] على السفر إلى إيطاليا كمندوب لمحل تجاري في فرنسا ولكنه لم يكد يصل إليها حتى بلغه أن إيران تبحث عن مدربين عسكريين أجانب لجيشها فذهب إلى الكونت دي سيجور وكان يعطف عليه ورجا منه أن يزوده بتوصية تنفعه في بلاد إيران فنصح له بالسفر إلى مصر فقدمه المسيو بسكال كوست[٢] مدير مصانع الذخيرة والكباري والطرق في مصر لمحمد علي ولقبه بعضهم بكولونل مع أنه كان برتبة « كابتن » في جيش نابليون

ومما يدل على صدق فراسة محمد علي أنه ما كاد يرى « سيف » حتى أنس ميلاً إليه فقال له إنه يعينه في خدمته[٣] ولكن محمد علي كان يعلم أن موعد تنفيذ النظام الجديد لم يحن بعد فأمر « سيف » بالسفر إلى الوجه القبلي والبحث عن منجم فحم . . . إلى أن يعهد إليه في مهمة جديدة

ومن ذلك الحين أخذ نجم « سيف » يتألق إذ قدر له أن يكون منفذ « النظام الجديد » فينجح في ذلك نجاحاً عظيماً أرضى محمد علي فظل يرقيه في الرتب العسكرية المصرية حتى بلغ قمتها بعد انتهاء حملة الشام الأولى ومنحه رتبة الباشوية وكان « سيف » قد أسلم واتخذ لنفسه اسم سليمان فأصبح

---

(١) جيار : ص ١١٥ .

(٢) هو الذي وضع تصميم ترعة المحمودية ورسوم دار البورصة في مرسيليا ومن مؤلفاته « العمارة العربية أو أعلام القاهرة » وقد ظهر في سنة ١٨٣٧

(٣) جاء إلى مصر قبل ذلك بقليل ضابط فرنسوى سابق اسمه البارون دارمندي فلم يستبقه محمد علي فاستأنف سفره إلى إيران . ونزل مصر في الوقت عينه ضابط فرنسوي سابق آخر اسمه « الار » كان ياوراً لأحد قواد نابليون وعرض خدماته على محمد علي فلم يتحمس للعرض فاستأنف الضابط سفره إلى البنجاب عن طريق إيران (كتاب « اسفار جاكمون وفونتانيه »)

معروفاً على صفحات التاريخ باسمه الخالد « سليمان باشا الفرنساوى »[1]

واستهل محمد علي « النظام الجديد » بتعليم العدد الضروري من الشبان لكي يكونوا ضباط الجيش الجديد فقدم للكولونل سيف أربع مئة من مماليكه وقدم كبار المصريين عدداً من مماليكهم كذلك فبلغ عددهم الفاً . ومن هؤلاء الشبان المماليك تألفت نواة الجيش المصري الجديد

ومما لا ريب فيه أن النظام الجديد لم يعجب الضباط الذين صحبوا طوسون و إبراهيم إلى بلاد العرب لاعتقادهم أنه سيؤدي إلى اغفالهم واهمالهم فلم يألوا جهداً في احباط المحاولة الجديدة فلما لاحظ ابراهيم باشا ذلك قرر أن ينتظم في الفرقة التي يدربها « سيف » كجندي من الجنود العاديين فلم يرحب « سيف » بهذا الاقتراح في باديء الأمر ولكن لما الح ابراهيم عليه قال له : « أما وهذه رغبتك فلن أقف في سبيلك بطبيعة الحال ولكن لتعلم أنك إذا لم تخضع لأوامري كل الخضوع طول مدة خدمتك فان ذلك يسيء إلى نظام الجندية أعظم اساءة[2] »

ومما يروى عن ابراهيم باشا و « سيف » في ذلك العهد أن « سيف » كان يفتش الفرقة ذات يوم فاتخذ إبراهيم موقفه في الصف الأول مع أنه كان أقصر الجنود قامة فأخذه « سيف » من يده إلى الصف الذي تلائمه قامته فامتثل ابراهيم ولم ينبس ببنت شفة فضرب لغيره مثلاً في الطاعة والنظام كأنه جندي عادي[3]

واعترضت «سيف» في باديء الأمر عقبات متعددة ذللت الواحدة تلو الأخرى . ومن تلك العقبات ما فطر عليه أهل البلاد من الشمم فكانوا يجدون على

---

(١) أما هو فظل حتى آخر حياته يمضي اسمه « الجنرال سليمان »
(٢) « ابراهيم باشا » للقاضي كرابيتس ترجمة الأستاذ محمد بدران ص ٤٨
(٣) بلانا ص : ٣٤ وسكوت : ج ٢ ص ٢٠٥

أنفسهم غضاضة في أن يذعنوا للمعلمين الأجانب في ذلك العصر . وكان النظام والصمت اللذان لا بد منهما فى أثناء المناورات لا يروقان طبعاً شباناً ألفوا منذ صغرهم الألعاب والتمرينات التي تتخللها جلبة وضوضاء فدبروا غير مؤامرة واحدة لاغتيال « سيف » حتى أنه بينما كان يشرف يوماً على تمرينات ضرب النار أطلق أحدهم رصاصة مرت بالقرب من أذنه فلم يفقد شيئاً من رباطة جأشه واستمر في إصدار تعليماته(١)

و بعد ما تدربت المجموعة الأولى من الضباط شرع أولو الأمر في تعبئة الجنود من أبناء البلاد وتعليمهم

تذمر المصريون في بادئ الأمر ونزعوا إلى الهياج في جهات كثيرة ولكن لما رأى الجندون الذين انتظموا في سلك الجيش أن رؤساءهم يحسنون معاملتهم ويرعونهم و يعنون بمأكلهم وملبسهم وهو أمر لم يتعودوه من قبل ارتضوا الحالة الجديدة وأقبلوا عليها متطوعين . وفي شهر سبتمبر ١٨٢٣ كان « سيف » قد أتم تدريب ستة آلاف من الجنود النظاميين(٢) . وفي آخر السنة عينها كان عدد الجنود النظاميين ٢٤٠٠٠ في ستة آلايات يشتمل كل منها على خمس أورط واحدة منها للأساس وكانت الأورطة تتألف من ٨٠٠ جندي

وأراد محمد علي أن يثلج صدره بمنظر هذا الجيش النظامي فقرر أن يسافر إلى الوجه القبلي ليتفقد رجاله في معسكرهم « معسكر بني عدي » وكأنما أراد أن تعلم أوربا ماذا تستطيع قوة مشيئته أن تحقق فدعا « دروفتي » قنصل فرنسا العام و « سولت » قنصل انجلترا العام إلى مرافقته في هذه الزيارة فأقام الجنود مناورات

---

(١) هناك روايات متعددة عن تفاصيل هذا الحادث ولكنها كلها تتفق على الأسس الرئيسية

(٢) من دروفتي إلى وزير خارجيته في ١٩ ابريل ١٨٢٣

واسعة النطاق أمامهم وضع خططهـا « سيف » ونفذها إبراهيم باشا فسروا بما رأوا وهنأ القنصلان محمد علي فأنعم على « سليمان بك » الفرنسوي برتبة الاميرآلاي

وعلى أثر العودة من هذه الرحلة كتب « دروفتي » إلى وزير خارجية دولته بتاريخ ٩ فبراير ١٨٢٤ يقول :

« إن هـذا الجيش الكامل النظام والترتيب على الطريقة الفرنسوية يتألف من سودانيين وفلاحين مصريين قوادهم وضباطهم من العثمانيين والمماليك . وقد بلغوا في دقة المناورات مرتبـة تستوجب الفخار للضباط الفرنسويين الذين علموهم »

ولاحظ محمد علي عند زيارته لمعسكر « بني عدي » أن هذه القرية أصبحت لا تصلح لبقـاء ذلك المعسكر الكبير فيها فقرر أن ينقله إلى مكان قريب من القاهرة ولا سيما أن البواعث التي بعثته على إبعاد القوات التي تدربت زالت بعد ما ألف المصريون مشاهدة الجنود وهم يخرجون من البلاد ويعودون حاملين ألوية النصر فنقل المعسكر في بادئ الأمر إلى أثر النبي جنوبي مصر القديمة قبيل منتصف سنة ١٨٢٤ إلا أن هذا المكان كان معرضاً لأن يغمره ماء النيل فنقل المعسكر مرة أخرى فنشأت عقبة ثانية وهي أن هذه الضاحية قريبة جداً من القاهرة فلا تصلح لأن تكون معسكراً للتعليم إذ خشي محمد علي أن تصرف الملاهي التي في المدينة أذهان الضباط والجنود عن تأدية ما عليهم من واجبات على الوجه المرغوب فيه فنقل المعسكر مرة ثالثة إلى مكان بين ضاحيتي الخانقاه وأبي زعبل وسمي هذا المكان « جهاد آباد »

وفي ديسمبر ١٨٢٦ زار محمد علي المعسكر الجديد

وقد لا يكون في الوصف الذي خلفه لنا « بلانا »[١] لهذه الزيارة شيء مهم من الناحية العسكرية ولكنه ينطوي على غير دليل واحد على أن محمد علي كان جندياً قبل كل شيء وعلى أن مجلسهُ في وسط ضباطه كان أحب الأمور إليه

وتضمن الوصف علاوة على ذلك معلومات كثيرة عن التقاليد والمراسم التى اتبعت في تلك الزيارة وهي لا تخلو من طلاوة . قال « بلانا »[٢] : —

« في مساء ٢٣ ديسمبر ١٨٢٦ قدم من قلعة القاهرة أربعة بلوكات من رجال المشاة ومعهم ٢٤ مدفع ميدان ورابطوا خلف ميمنة جنود المشاة . وهذه البلوكات التي تدربت وتعلمت حديثاً هي التي فرض عليها القيام بالمناورات مع ميمنة المشاة المذكورة

« وفي ٢٤ منه في الساعة السابعة صباحاً قدم ضابط على ظهر هجين وقال إن الوالي صار على قيد فرسخ من المعسكر في إتجاه قرية سيرياقوص . فامتطى ناظر الحربية محمد بك لاظ أوغلو والقائد العام عثمان بك نور الدين من أركان الحرب جواديهما وذهبا للمثول بين يديه . وعند ما قابلاه ترجلا وحيياه — ولدى دخوله المعسكر أطلقت المدفعية وهي مصطفة أمام « جهاد أباد » مدافعها ثلاث مرات متتاليات وكانت تشكلت أورطة تشريفة بقيادة أمير الالاى العاشر أحمد بك ورابطت على يسار الدار التي أعدت لنزول الباشا

« وكانت الطبول تدق خلال ذلك والموسيقى الأوربية تشنف الاسماع بعزف النشيد الأهلي

(١) الكابتان « بلانا » ضابط فرنسوي كان في خدمة محمد علي وقد عين في وظيفة أركان حرب في معسكر جهاد أباد وله كتاب عن مصر ظهر سنة ١٨٣٠ اسمه
Histoire de la Régénération d'Egypte

(٢) ترجم هذا الوصف سمو الأمير عمر طوسن

« واستمر محمد علي يقابل ضباط الجيش على اختلاف وحداتهم حتى آخر الساعة الخامسة مساء وكان كل ضابط يمر أمام الباشا ينحني و يقبل ذيل ثوبه

« ثم استعرض أورطة العمل أمام سرادق فخم أقيم خصيصاً له . وفي الساعة السادسة ظهر تلاميذ مدرسة الأركان حرب وهم يجرون مدفعي ميدان ووقفوا تجاه سرادق الباشا وأداروهما حسب القاعدة الفرنسوية وأطلقوهما عدة مرات . و بعد ذلك بنصف ساعة قدم عباس باشا حفيده وتعشى معه في سرادقه على مرأى من الجمهور . وفي الساعة الحادية عشرة دخل مسكنه في « جهاد أباد »

« وفي الساعة السابعة من صباح اليوم التالي رجع الباشا في موكب حافل إلى سرادقه المنصوب في موضع مرتفع عن مستوى السهل تجاه الصحراء . فراقه هذا المكان وأعجب به فقد كانت تمتد أمامه صفوف الجنود المشاة وعلى مقربة منه المكان المعد للدفعية وخلفهما منظر « جهاد أباد » الجديدة وانقضى النهار بأ كمله في استقبال ضباط الصف الذين أتوا للسلام عليه أسوة بالضباط . وصدر الأمر بالقيام بالمناورات في اليوم التالي

«وفي ٢٦ منه انتقل الباشا مبكراً وحفيده عباس باشا وأركان الحرب جميعاً إلى ميدان المناورات في الصحراء وترجل محمد علي وصعد إلى حصن صغير أقامه رجال الدفعية وجلس على حائطه وعند ما قدم المشاة متراصين على شكل مستطيل أسندت ميمنتهم إلى الحصن ومدوا خطاً مؤلفاً من ١٨ أورطة مجموعها ١٤٤٠٠ رجل وكانت المدفعية المؤلفة من ٢٤ قطعة منقسمة أر بعة أقسام موزعة على الأجنحة

« و بعد السلام باطلاق المدافع مرات متواليات بدأت المناورات وطلب الباشا من ضابط من ضباط أركان الحرب أن يرسم خطة المناورات على الورق ولما لم يكن صدور مثل هذا الأمر منتظراً لم يجد الضابط آلات لهذا العمل . لكن

الباشا استدرك الأمر وقدم له بنفسه قلماً رصاصاً وظهر كراسة كانت معه قائلاً : « اعمل شيء على باب الله » وتم القيام بعمل ست حركات متقنة بسرعة أكثر من المعتاد ولما تشكل مربع عند مرور خطوط القتال صفق الباشا ولاح عليه أنه سر سروراً حقيقياً

« وفي الساعة الرابعة بعد الظهر ذهب الباشا إلى زيارة المستشفى العسكري في أبي زعبل ورافق مؤسسه الطبيب كلوت بك الباشا في أقسامه فأمطره وابلاً من الأسئلة وزار الصيدلية والحمامات والمعامل زيارة تفصيلية ولم يشأ أن يترك أمراً دون أن يسأل عنه — وحضر درساً من دروس التلاميذ ووجهت إلى هؤلاء أسئلة عن بعض المواد

« وأعرب محمد علي لكلوت بك عن ارتياحه وشكره وانتهت الزيارة بعد أن قدم إليه الموظفين فرداً فرداً

« وعند مغادرة المستشفى نفخ في الأبواق ودقت الطبول وعزفت الموسيقى

« وفي الساعة السابعة مساء استقبل ضباط أركان الحرب وقضى معهم من الوقت خمس ساعات في فحص أشغالهم قطعة بعد قطعة . وقد وضع النظارة على عينيه لزيادة التدقيق وأمر حاشيته بالانصراف وصار مع الضباط أشبه شيء برب أسرة يحيط به بنوه . وسأل إذا كان أحد من الضباط يتكلم الفرنسوية فأجيب بأنه يوجد خمسة يتكلمونها بسهولة . و بعد ذلك انتقل إلى الخارطات والرسوم الطبوغرافية و إلى رسوم مباني التحصينات

«وهذه كانت ناطقة في حد ذاتها وواضحة وضوحاً لا تحتاج معه إلى شرح أو تفسير. فتأمل فيها وخصها بالتفاته الزائد وكان كثير منها تام النظافة والإتقان . وعرض عليه بعد ذلك رسم المعسكر الطبوغرافي ورسم ضواحي « جهاد أباد » ولم يكف عن الفحص إلا لتدخين (شبكه) وأكل تفاحتين

« وفي منتصف الليل جمع الموجودين حول ديوانه وأخذ في مسامرتهم ومباسطة عثمان بك نور الدين وحث الضباط الشبان على مضاعفة غيرتهم وحماستهم بعد تغلبهم على الصعوبات الأولية ثم قال لهم :

« أنا منشرح الصدر منكم يا أبنائي . ولو كنت مقبول الشفاعة في السماء لأتيت في سبيل خيركم وفلاحكم بالمعجزات وإنما أنا بشر وليس في استطاعتي أن أقدم إليكم سوى المرتبات »

« وانصرف الحاضرون بعد منتصف الليل بنصف ساعة

« وسافر محمد علي باشا في ٢٧ ديسمبر . وفي اليوم التالي برح عباس باشا المعسكر »

*
* *

وقد قلنا في صفحة سابقة إن محمد علي أنشأ « ديواناً » لكل فرع من فروع الحكومة وأن عددها كان سبعة دواوين وهي : الديوان العالي وديوان الإيرادات وديوان الجهادية وديوان البحرية وديوان المدارس وديوان الأمور الأجنبية وديوان الفابريقات

وكان ديوان الجهادية الديوان الذى يرجع إليه في إدارة شؤون الجنود وتعليمهم وضبط حركاتهم وبناء الثكن والمستشفيات والمهمات وخدمة الصحة والأسلحة ومخازن تعيينات الجنود

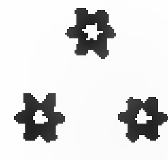
ولم يكن على ناظر الجهادية سوى إصدار الأوامر التي يتلقاها من محمد علي وملاحظة تنفيذها بسرعة وتدقيق ومن دون رجوع إلى نظام المكاتبات المعروف ببطئه ولم يكن للناظر سوى كاتبين من الكتبة القبط يتوليان تحرير المكاتبات الضرورية لفروع إدارة الجيش

وكان « محمد لاظ أوغلو » أول من تقلد منصب « ناظر ديوان الجهادية »

وقد لقي منه « سيف » وزملاؤه الضباط الأجانب كل معونة حقيقية .

وكان « لاظ أوغلو » مرهوب الجانب محترماً من جميع مرؤوسيه جديراً بمنصبه أهلاً له . وكان سليم الحكم على الأشياء قوي المشيئة وقد اشتهر بالصراحة وتقديره الصحيح للأمور فأحبه محمد علي وأحله محلاً خاصاً بين رجاله المخلصين وقد مات مبكراً فحزن عليه حزناً شديداً شاطره إياه جميع الذين عملوا معه وقيل أنه لما نعي إلى محمد علي خشي أن تبدر حركة من الجنود المعسكرين في « جهاد آباد » فأوفد إليهم أحد قواده على رأس قوة من الخيالة احتياطاً للطوارئ

وخلفه محمود بك عزت على نظارة ديوان الجهادية فأحمد باشا المنخلي



وما كاد محمد علي يشرع في تنظيم جيشه حتى رأى أن لا مندوحة له عن الاستعانة ببعثة عسكرية فرنسوية تتولى استيفاء شؤون التنظيم والتدريب

وفي ٦ أكتوبر ١٨٢٤ وافقت الحكومة الفرنسوية على طلبه وأوفدت إلى مصر بعثة عسكرية برئاسة الجنرال بوايه فلما وصل رجالها إلى مصر وقدموا له سهل لهم مهمتهم ورفع مرتبتهم في الجيش حتى لا يكونوا في مقام المدربين الإسبانيين والإيطاليين وغيرهم[(١)]

وتعاقدت البعثة مع محمد علي على عشر سنوات . ومنح الجنرال بوايه رئيسها مرتباً سنوياً قدره خمسون ألف فرنك

ولكن الجنرال بوايه مكث في مصر سنتين لا أكثر (من نوفمبر ١٨٢٤ إلى أغسطس ١٨٢٦) فنظم التشكيلات الفنية للواءات المشاة الجديدة ، والقيادة

(١) « بعثة عسكرية فرنسوية لدى محمد علي » للسيو دوان

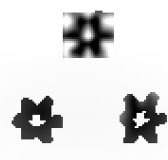
العليا ، ونظام انتخاب ضباط أركان الحرب بإنشاء مدرسة خاصة لهم وقدم مشروعاً لإعادة تنظيم المدفعية وسلاح المهندسين العسكريين . غير أنه استقال قبل أن يحقق هذا المشروع .

و إذا كنا سنعنى ببسط ظروف استقالته فلأنها علاوة على غرابتها تصف لنا شيئاً من الصعوبة التي كان محمد علي يجدها في اختيار الخبراء الأجانب الذين يدعوهم إلى معاونته في البناء الذي أخذ على عاتقه أن يبنيه فيتضح لنا أنه إذا كان قد وفق في بعض منهم فإنه لم يكن كذلك في كثير منهم فلا غرو إن كانت بعض إصلاحاته لم تنجح النجاح الذي كان ينشده لها أو كلفته نفقات تجاوز ما كان معيناً لها

وهنا ندع « دروفتي » قنصل فرنسا نفسه يتكلم

قال بتاريخ ٧ أغسطس ١٨٢٦ في تقرير بعث به إلى وزير خارجية دولته :

« لم ينقض زمان قصير على وصول الجنرال بوايه إلى هذه البلاد حتى ظهر بمظهر من يريد جمع ثروة خاصة قبل كل شيء آخر »



وانقسم التعليم العسكرى في عهد محمد علي إلى درجات تبدأ بالتعليم الاعدادي في مدرسة قصر العيني وكان يديرها عند إنشائها (سنة ١٨٢٥) أحمد افندي خليل وكان عدد تلاميذها يتفاوت بين ٥٠٠ و ٦٠٠ وكانت أعمارهم لا تقل عن اثنتي عشرة سنة ولا تزيد على السادسة عشرة وكانوا كلهم من أبناء الترك والمصريين وكانوا يتعلمون فيها العربية والتركية والإيطالية والرسم والحساب والهندسة ثم ينتقلون إلى مدرسة المشاة فاذا جازوا إمتحانها انتقلوا إلى مدرسة الكبارى والطرق العسكرية وهناك كان المتفوقون منهم يختارون لمدرسة أركان الحرب أو المهندسين

مدرسة الطب والمستشفى العسكرى

شيد بناء هذا المستشفى الكبير بين قريتي الخانقاه وأبي زعبل طبقاً للمواصفات والرسوم التي وضعها الدكتور كلوت بك رئيس أطباء الجيش فكان النواة الأولى لتأسيس مدرسة الطب وقد بلغ عدد طلبتها في بادىء الأمر مئة طالب . وكان إلى جانبهم مئة وخمسون طالباً آخر يتعلمون الصيدلة

وكانت غرف المستشفى تسع نحو ٧٢٠ سريراً . ثم دعت حاجة مدينة القاهرة إلى بناء مستشفى آخر في ميدان الأزبكية يسع ٣٠٠ سرير للرجال و ٢٠٠ سرير للنساء

مدرسة الطب البيطرى

أقيمت بالقرب من مستشفى أبي زعبل مدرسة لدرس الطب البيطري ألحقت بمستشفى الطب البيطري وقد أسسها المسيو « هامون » سنة ١٨٣٧ و بلغ عدد طلبتها ١٢٠ وتولى إدارتها بين سنة ١٨٣٧ وسنة ١٨٤٩ المسيو هامون ومحمد بك أمين واحمد افندي صبري ورستم افندي . ونقلت المدرسة فيما بعد إلى شبرا فبنيت لها دار فسيحة ومكان لتربية الخيل

مدارس المشاة

أصدر محمد علي أمره بإنشاء مدرسة للمشاة في أصوان في ٨ أغسطس ١٨٢١ ثم أنشئت مدرسة أخرى في فرشوط (يناير ١٨٢٢) . وفي ٢٤ مايو ١٨٢٣ أمر محمد علي نجله إبراهيم بتأسيس مدرسة وجاق « النخيلة » على أن تكون فيها فرقة طوبجية

وفي سنة ١٨٣٢ افتتحت مدرسة للمشاة في الخانقاه وفي سنة ١٨٣٤ نقلت إلى دمياط وقد أنشئت على نظام حديث لتعليم ٤٠٠ شاب مصري قسموا إلى ثلاثة بلوكات وكانت العلوم التي تعلم فيها هي التمرينات والإدارة الحربية واللغات العربية والتركية والفارسية

ومكثت هذه المدرسة في دمياط نحو سبع سنوات وفي سنة ١٨٤١ نقلت إلى أبي زعبل فظلت فيها حتى نهاية عصر محمد علي وفي أواخر ذلك العهد كان عدد طلبتها ٢٣٣٠ طالباً

مدرسة الفرسان بالجيزة

أنشئت مدرسة الفرسان في ابريل ١٨٣١ في القصر الذى كان لزعيم المماليك « مراد بك » وهو القصر الذي قضى فيه نابليون بونابارت الليلة الثالثة لمعركة امبابة وتولى الضابط « فاران » الفرنسوي تنظيم المدرسة فضمت مئتى طالب حديثي السن وقد اقتبس نظامها عن نظام مدرسة « سومور » الفرنسوية الشهيرة مع تعديل يسير وكان ضباط المدرسة يشتركون مع طلبتها في تعلم اللغة الفرنسوية[١]

ونصت لوائح سنة ١٨٣٦ — ١٨٣٧ على أن يدخل المدرسة :

١ — ضباط يعدون ليكونوا معلمين في الجيش

٢ — تلاميذ من المدرسة التجهيزية

٣ — جنود من الشبان ليكونوا (بروجيه . ترومبتجيه)

---

(١) كلوت بك : ج ٢ ص ٣٢٥ ومنجان ج ٣ ص ١٢٧

أما الضباط فكانوا ينتخبون من فرق الجيش ويرسلون إلى المدرسة على أن لا يقل عمر الواحد منهم عن ثلاثين سنة ويكون مشهوداً له بحسن السير والسلوك(١)

وكانت مهارتهم تختبر في الأشهر الثلاثة الأولى من بدء التحاقهم بالمدرسة حتى إذا قبلوا فيها نهائياً ظلوا سنتين أو ثلاث سنوات يدرسون العلوم التي تعدهم ليكونوا معلمين في وحدات الجيش

أما التلاميذ وهم الذين كانوا يؤلفون الأغلبية فكانوا يؤخذون من المدرسة التجهيزية وغيرها من المدارس التي تستمد منها المدارس الحربية والخصوصية تلاميذها فيمكثون بمدرسة السوارى ثلاث سنوات أو أربعاً يعينون بعدها ضباطا في فرق الفرسان بالجيش

أما الجنود فكانوا من أولاد الجند العاملين وكانوا يقرأون فيها القرآن الكريم ويتعلمون القراءة والخط

أما النافخون في الأبواق (البروجية) فكان مقرراً للمدرسة منهم أربعة وأربعون . وكانوا ينتخبون من تلاميذ المدارس الأخرى الحاصلين فى الامتحانات على درجة (دون الدون) حتى إذا حلت أيام الامتحان أمتحن جميع من في مدرسة السوارى من التلاميذ والجند « والبروجية » كل في ما درسه

وكان تلاميذ المدرسة في عهدها الأول من الترك أو المماليك وكانوا نحو مئتين أما المصريون فكانوا يقصرون على تعلم العزف في البوري

ثم أخذ العنصر المصري ينمو فيها ويزداد . فلم تمض سنوات حتى أصبح جل تلاميذها من المصريين كغيرها من المدارس

---

(١) « تاريخ التعليم في مصر في عصر محمد علي » للاستاذ أحمد عزت عبد الكريم ص ٣٩٩ — ٤٠٧ وعنه نقلنا معظم ما جاء هنا عن مدرسة السواري

وأخذت المدرسة تنمو حتى أصبح تلاميذها وجنودها يؤلفون أربع أورط اثنتان منها للتلاميذ ومثلهما للجنود . فلما كانت سنة ١٨٤١ رئي أن تظل المدرسة مؤلفة من أربع أورط . على أن تكون الأورطة الأولى وحدها من التلاميذ — ويمكنها أن تخرج أربعين ضابطاً أو خمسين فى كل عام — والثلاث الباقية من الجنود — وبذلك اقتصر التخفيض على عدد التلاميذ دون الجنود . ومع ذلك ظل عدد العاملين فى المدرسة من ضباط وتلاميذ وجنود مساوياً لعدد الاي من الفرسان

وعلى الرغم من هذا التخفيض الذي أصاب تلاميذ المدرسة فقد كان فيها من التلاميذ والجند والبروجية — بعد عام من التخفيض — نحو ٧٥٠ تلميذا وجندياً وهو أكبر عدد بلغته مدرسة فى ذلك الوقت فيما نعلم . وفي سنة ١٨٣٦ كان مجموع من فيها ١٦٣٩ منهم ثلاثون ضابطاً و٣٢٨ تلميذا و٢٧١ جندياً وبروجياًوترومبتجياً وعادت المدرسة فرأت أن تجعل أورطتين منها للتلاميذ ومثلهما للجنود . ولكن ناظر المدرسة ما لبث أن رأي أن هذه الزيادة أكبر مما تستلزمه حاجة الجيش فطلب إلى الحكومة أن يقتصر على أورطة من التلاميذ . وقد زار هذه المدرسة المارشال مارمون الفرنسوى سنة ١٨٣٢ وكان فيها ٣٦٠ طالباً فأعجب بها وكتب عنها فى رحلته ما يلي(١)

« عندما شاهدت هؤلاء الطلبة في الميدان يقومون بالمناورات خيل الي أني أمام طابور من أرقى الايات الخيالة عندنا وإن كان ينقص المدرسة لتصل إلى درجة الكمال دروس في اللغة الفرنسوية والرسم وغير ذلك ولكن مما لا نزاع

(١) مارمون ج ٣ ص ٢٨٨ ونقل الوصف عبد الرحمن الرافعي بك في كتابه « تاريخ الحركة القومية » ج ٣ ص ٣٦٩

فيه أنها من جهة تنظيم الفرسان لا ينقصها شيء فالطلبة يجيدون ركوب الخيل ومناوراتهم تجرى بخفة ودقة و إحكام . ونظامهم وهندامهم على أحسن ما يكون . والروح المعنوية فيهم على ما يرام . فهم جنود بكل معاني الكلمة وحملة الأبواق يعملون عملهم بإتقان »

وفي أثناء زيارة الأمير بوكلر موسكو الألماني لمصر دعاه محمد علي إلى مشاهدة مناورات المدرسة وقد وصفها في كتابه بما لا يخرج عن وصف المرشال مارمون

مدرسة المدفعية بطره

أسس هذا المعهد الكولونل الاسباني « دون انطونيو سيجويرا » وهو الذي اقترح انشاءه وقدم مشروعه لابراهيم باشا فأسست المدرسة وانتخب لها ثلاث مئة طالب من مدرسة قصر العيني التجهيزية (١٨٣١ ميلادية — ١٢٤٧ هجرية) لتعلم مبادئ اللغات الفرنسوية والإنجليزية والإيطالية ، وكان الكولونل سيجويرا يعلم دروس الرياضة والرسم وآخرون يعلمون المبادئ لفن المدفعية . فتقدم طلبتها بسرعة في العلوم النظرية والعملية

وقد برهن ضباط المدفعية المصرية الذين اشتركوا في حملة سوريا على تفوقهم وحسن تدريبهم ومهارتهم كما أظهر رجال المدفعيتين الثقيلة والخفيفة نشاطاً كثيراً ومقدرة كبيرة

وكان بالقرب من المدرسة حظيرة فيها أربع وعشرون بطارية وميدان لضرب النار وألحق بالمدرسة مستشفى خاص يديره طبيب عسكري يساعده صيدلي

أنشئت هذه المدرسة في طره سنة ١٨٣١ كما تقدم وألحقت بها مدرسة المهندسين كذلك وأغلقت في أثناء الحملة السورية في ابريل ١٨٤٧ وكان من نظارها

القائمقام خليل افندي وشمس الدين أغا وفرج افندي وخورشيد افندي وغيرهم

وقد وصف البرنس الألماني بوكلر موسكو[١] مباني هذه المدرسة وكانت لم تكتمل بعد فقال :

« كانت مباني المدرسة بسيطة على شكل مربع بنيت منه أضلاع ثلاث فكانت بذلك وافية بالغرض المطلوب . رأيت العمل جارياً في اسطبلاتها . وكانت الأشجار الكبيرة تظلل أفنية المدرسة . وتمتد ميادين المدرسة إلى مسافة شاسعة نحو سفح تلال المقطم وبعد ما شاهدت الطلبة يقومون بتمريناتهم على الأقدام سرت إلى الميادين المذكورة لأشهد التمرين على مدافع المورتر (الهاون) فرأيت مستوى التفوق العالي الذي غرسه الكولونل سيجويرا في تلاميذه

« ولا أذكر مطلقاً إني رأيت قبل ذلك اليوم تمريناً يقوم به طلبة ما بهذا المستوى النادر . فقد حدث أنه من بين ٤٨ طلقة مدفع أصاب المرمى ٢٨ على بعد سبع مئة متر منها وأكثر الطلقات الأخرى وقعت بجانب الأهداف التي كانت على مسافة ١٢٠٠ متر .

« وقد شيدت مدرسة المدفعية لكي تسع ثلاث مئة وثلاثين طالباً ولكنها لم توفق للحصول على أكثر من ١٨٠ طالباً موزعين على ثلاث فرق وقد أمر ناظر الجهادية بترقية عدد كبير من الطلبة قبل الانتهاء من دراستهم المقررة وعينهم في عدة مناصب غير أعمال المدفعية وكان بالمدرسة تسعة من الأساتذة والمعلمين . وأهم العلوم التي كانت تدرس فيها الرسم العسكري وقد رأيت منه نماذج فائقة من عمل الطلبة وكانوا يدرسون فيها كذلك الجبر البسيط والهندسة

---

(١) بوكلر موسكو : ص ١٧٦

والحساب والميكانيكا والاستحكامات واللغات الشرقية . ويعامل طلبة هذه المدرسة بسخاء وعناية أكثر مما هو معروف في مدرسة قصر العيني وتعطى لهم كسى جميلة أنيقة كملابس جنود القتال وقد أمر محمد علي باشا أن يصرف لهم مرتب شهري يتفاوت بين مئة قرش ومئة وخمسين قرشاً »

وكان أغلب تلاميذ المدرسة عند إنشائها من المصريين والترك وكانت أعمارهم تتفاوت بين الحادية عشرة والخامسة عشرة ومنهم من يزيد على ذلك ولم يكن يشترط عند التحاقهم بالمدرسة إلاّ معرفة القراءة والكتابة ثم يتعلمون الحساب والهندسة والجبر والرسم والاستحكامات ولغة أجنبية فإما الانجليزية أو الفرنسوية أو الايطالية . أما اللغة التركية فكان الجميع يتعلمونها على السواء[١]

وكان الطلبة يقضون عشر ساعات في درس المواد وساعة ونصف ساعة في التدريب في خارج المدرسة

وكان بالمدرسة مطبعة لطبع الكتب المدرسية المؤلفة أو المترجمة

وكان التلاميذ يتلقون يومياً دروساً في الاستحكامات و يتلقون في اليوم التالي درساً في الجغرافيا . ويتلقون كل خميس دروساً في المساحة . ويصحبهم معلما الهندسة والرسم وذلك من الساعة الثامنة صباحاً إلى السادسة (أي من بعد شروق الشمس بساعتين إلى الظهر) . ويقضون بقية النهار في تنظيف أسلحتهم وملابسهم .

وبذلك كان اليوم المدرسي في مدرسة المدفعية سبع عشرة ساعة يقضي فيها التلاميذ أربع ساعات في طعام وصلاة واستراحة وتسعاً في دروس واستذكار للدروس وأربعاً أخرى في تدريب عسكري وللنوم سبع ساعات

(١) سكوت : ج ٢ ص ٢٣١ — ٢٣٣

مدرسة المهندسين العسكريين

ألحقت هذه المدرسة أولاً بمدرسة المدفعية بطره . وفي عام ١٨٤٤ أنشئت مدرسة خاصة بالمهندسين العسكريين في بولاق[١] وقد أطلق عليها خطأ اسم مدرسة المهندسخانة وكان طلبتها يتخصصون في أعمال هندسة الترع والألغام والكباري والاستحكامات . . . الخ

ولم يكن للجيش في بادئ الأمر قوات مستقلة للمهندسين بل كان في كل الاي من المشاة بلوكات من حاملي البلط . وفي سنة ١٨٣١ كانت هناك أورطتان من اللغامين المهندسين إحداهما في الاسكندرية والأخرى في أثر النبي عدد رجالهما ١٢٠٠ جندي وكانوا يعملون أعمال الجندية كذلك

مدرسة أركان الحرب بالخانقاه

وعني محمد علي بإنشاء معهد للدراسة العسكرية العالية بالقرب من المعسكر العام للجيش بالخانقاه بناء على اقتراح لعثمان نور الدين افندي وتولى إدارة المدرسة الضابط الفرنسوي « بلانا » سنة ١٨٢٥ وكان يدرس الطلبة فنون المدفعية والاستحكامات والمساحة والاستكشاف . وكانت تدرس فيها الرياضات على أساتذة مصريين وترك . أما فنون المشاة فكان يدرسها الكولونل فوجت . وكان طلبة الفرقة النهائية يتلقون محاضرات في الاستراتيجي والطبيعة والكيمياء والجغرافيا والتاريخ العسكري . وتألفت نواة المدرسة من ١٨ ضابطاً منهم قائمقامان وقومندانان والباقون من رتبتي الصاغ واليوزباشي

وكانت مدة الدراسة بمدرسة أركان الحرب ثلاث سنوات وزعت عليها مواد الدراسة كما يلي :

---

(١) سكوت : ج ٢ ص ٣٤

السنة الأولى : الحساب والرسم والطبوغرافيا واللغـة الفرنسوية ومبادىء المدفعية وتدريب الجنود

السنة الثانية : الهندسة والاستحكامات السريعة والطبوغرافيا والتجنيد واللغة الفرنسوية وتعليم الأورطة

السنة الثالثة : حساب المثلثات والاستحكامات الدائمـة ورسم الخارطات والقوانين العسكرية واللغة الفرنسوية والاستراتيجي

وكان خريجو هذه المدرسة يعينون في وظائف أركان الحرب في الوحدات الهندسية في الجيش أو المدفعية أو في أعمال الألغام أو أعمال الادارة الحربية

مدرسة الموسيقى بالخانقاه

أمر محمد علي باشا بأن يكون لكل الاي جوقة للموسيقى وكلف مندوبيه في فرنسا أن يجلبوا الآلات الموسيقية وينتخبوا معلميها[1] فتولى هؤلاء تعليم الشبان المصريين وأسس في قرية « جهاد أباد » معهداً لتعليم الموسيقى يسع ١٣٠ تلميذاً بإشراف المسيو كاريه وكان يتولى تدريس هذا الفن فيها أربعة معلمين على دفعتين يومياً ثم نقلت المدرسة إلى الخانقاه وكانت تابعة منذ إنشائها لديوان الجهادية ثم أصبحت منذ أوائل سنة ١٨٣٧ تتبع ديوان المدارس

قال المسيو « مانجان » عن تلاميذ هذا المعهد « أن أولئك الشبان الفلاحين أبدوا من البراعة في توقيع الألحان الصعبة من النوتات ما أدهش العارفين بالفن ولا سيما الإفرنج الذين جذبتهم إلى مصر شهرة محمد علي »

(١) طبعت لهذه المدرسة مقامات في فن الموسيقى على مطبعة الحجر — الوقائع المصرية العدد ٣٤٩ في ٦ رمضان ١٢٤٧

وذكر الدكتور كلوت بك في كتابه « أن برنامج المدرسة قام على قاعدة خاطئة فنقل الموسيقى الأوربية بنغماتها وأناشيدها الأوربية إلى بيئة شرقية لم تتعود الألحان الأوربية فلم تؤثر في نفوس التلاميذ التأثير الفني المطلوب ولم تتحرك لها أوتار قلوبهم . وكان الواجب يقضي بإحضار فنانين عارفين بالموسيقى العربية ليؤلفوا منها ومن الألحان الأوربية موسيقى خاصة تتأثر بها نفوس المصريين» ثم قال: « إن الحكومة في عهد محمد علي نفسه ألغت معهد الموسيقى بالخانقاه مع أنه خرج عدداً لا بأس به من الموسيقيين القادرين واستعاضوا عنه بأن جعلوا لكل الاي من الجيش معلماً أوربياً . ولكن لم يكن من الميسور لمعلم واحد أن يضطلع بهذه المهمة فلم تصل الموسيقى الحربية في مصر إلى مجاراة الموسيقى الأوربية »

وفي تنظيم سنة ١٨٤١ الغيت مدرسة الموسيقى ووزع تلاميذها على المدارس الحربية وكانت هناك مدارس أخرى لتعليم الموسيقى منها مدرسة بأثر النبي طغى عليها ماء الفيضان فنقلت إلى سوق السلاح في البناء الذى كان مصنعاً للصوف ومدرسة أخرى بالقلعة . وقد زارها بعض كبار الأجانب وأعجبوا ببراعة تلاميذها في فهم الموسيقى الغربية وعزف أدق القطع لأمهر الموسيقيين الإيطاليين والفرنسويين (١)

الأسطول البحرى

ولم يكن لمصر حتى أواخر سنة ١٨٠٩ سفن حربية فلما عهدت الدولة إلى محمد علي في حرب الحجاز شعر بحاجته إلى السفن فشرع في سنة ١٨١٠ في بنائها . قال الجبرتي في الجزء الرابع من مذكراته : « وشرع محمد علي في إنشاء مراكب لبحر القلزم وأرسل للمعينين لقطع أشجار التوت والنبق من الوجهين القبلي والبحري ولجلب الخشب من بلاد الروم وجعل بساحل بولاق ترسخانة

(١) سانت جون : ج ٢ ص ٤٠٠

ودار صناعة وورشات وجمعوا الصناع فعملوا أربع سفائن كباراً إحداها تسمى الإبريق وسفناً أخرى لحمل الذخائر والبضائع »

وجاء في كتاب « حقائق الأخبار » : « إنه لما لم يكن لمحمد علي باشا في ذلك الوقت عمارة بحرية بالبحر الأحمر أصدر أمره بإنشاء ١٥ سفينة بالبحر المذكور وأمر بقطع ما يصلح لبنائها من أشجار التوت والنبق وغيرها من الوجه القبلي والوجه البحري وعين المأمورين لذلك ولما تم قطعها أحضرت بساحل بولاق وكان قد أنشأ هناك دار صناعة ومعامل مختلفة فهذا ابتداء إنشاء ترسخانة بولاق سنة ١٢٢٤ هجرية »

وجاء في الكتاب عينه بعد ذلك : « وشيد محمد علي بالسويس مباني لصناعة السفن أنشأ فيها أربع سفن جسيمة من نوع الابريق (وهي سفن بساريتين وقلوع مربعة) وأنشأ إحدى عشرة سفينة أخرى من نوع السكونه (وهي سفينة بسارية واحدة لها قلوع مربعة ونصف سارية ذات قلوع مخروطية)

قال الأمير عمر طوسون[1] : «ولكن هذين المؤرخين لم يذكرا أسماء هذه السفن الحربية كما هي العادة ولا عدد المدافع التي جهزت بها ولم أعثر على ذلك في كتاب آخر فالظاهر أن هذه السفن وإن كانت حربية كان الغرض الأول منها إنما هو حماية نقل العساكر والمهمات من مصر إلى ينبع وحماية السواحل المصرية في البحر الأحمر وأنها لم تنشأ لتشتبك في معارك حربية فكانت من نوع أحط من الطراز الحديث المستعمل في ذلك الحين عند الدول البحرية ثم كانت مهمة دار الصنعة ببولاق بعد ذلك مقصورة على صنع السفن النيلية لنقل الحاصلات والجنود في داخل البلاد . وقد صنعت منها عدداً عظيماً جداً لهذه الغاية

---

(١) صفحة من تاريخ مصر فى عهد محمد علي : الجيش البري والبحري

« ولما فتح محمد علي الأقطار السودانية وأسس مدينة الخرطوم أنشأ فيها دار صنعة أخرى كدار صنعة بولاق . وكان الغرض الأول من إنشاء السفن فيها نقل الجنود من مكان إلى آخر في هذا القطر الواسع الأرجاء وكانت مع ذلك مسلحة بمعدات القتال . والخلاصة أن هذا العاهل العظيم أنشأ أولاً دار صناعة بولاق ثم دار صناعة السويس ثم دار صناعة الخرطوم

« و بعد حرب الوهابيين عرف محمد علي فائدة الأساطيل الحربية في حماية السواحل وحفظ الثغور وكان السلطان محمود قد أهداه سفينتين حربيتين فعزم على تكوين أسطول بالبحر الأبيض المتوسط تكون هاتان السفينتان نواة له . ولما كانت السواحل المصرية في البحر الأبيض المتوسط في ذلك الحين عرضة للسفن اليونانية التي كانت تشن الغارة على السواحل العثمانية عامة على أثر ثورة هذه الأمة و إمداد أوربا لها بالميرة والسلاح لتتخلص من حكم الدولة اهتم محمد علي بإيجاد هذا الأسطول بغاية ما يمكن من السرعة ولما لم يكن لمصر حينئذ غير دور الصناعة التي ذكرناها وهي لم تكن مستعدة لصنع السفن التي من الطراز الحديث اضطر أن يتفق مع تجار من الفرنج على ابتياعها له من مصانع أوربا فأتوا له بسفن من نوع الفرقاطة والقرويط والابريق صنعت بتريستا ومرسيليا وليفورن وجنوى وانتخب لها القواد البحريين من سفن التجار الترك والاسكندريين وأخذ ملاحيها من المتطوعة وأحضر لهم المعلمين من الفرنسيين والطليان لتعليمهم وتدريبهم فتمكن بهذه السفن في أسرع وقت من حماية سواحل مصر بالبحر الأبيض و إرهاب سفن قرصان الروم الذين كانوا لا ينفكون عن التعرض للسفن المصرية التي تنقل البضائع من الثغور إلى داخل البلاد بنهر النيل فضلاً عن مساعدة الدولة في حرب اليونان المعروفة بحرب المورة

« وأسس على الشاطىء الشرقي من الميناء الغربية جهة خط الصيادين بالإسكندرية مصانع للحدادة والنجارة والجلفطة وغيرها وعهد في إدارتها إلى شاكر أفندي الإسكندراني المهندس والحاج عمر المصري الخبير المشهور بعمارة السفن وإنشائها فقامت هذه المصانع بادىء بدء بما تحتاج إليه سفن هذا الأسطول من الإصلاح والترميم ثم أقدمت على بناء بعض السفن الحربية . وابتاع كثيراً من السفن الشراعية الصالحة لنقل المهمات والذخائر والعسكر واستخدمها في أول الأمر لجلب الخشب من بلاد الأناضول لتكون عدة لدار الصناعة الجديدة التى عزم على إنشائها في مدينة الإسكندرية

« ثم حضر إلى مصر سنة ١٨٢١ رجل فرنسي يسمى مسيو بيسون أصله من قواد السفن الحربية الفرنسية وطلب من والي مصر أن يلحقه بخدمة بحريته الحديثة فعينه مراقباً على إنشاء السفن التي أوصى بصنعها في معامل أوربا مع الحاج أحمد أغا وعين لإمارة الأساطيل المصرية صهره محرم بك محافظ الإسكندرية مع بقائه في وظيفة المحافظة فهو أول أمير وناظر للبحرية المصرية

« وفي سنة ١٨٢٩ أحضر محمد علي من مدينة طولون بفرنسا المهندس الحاذق مسيو سريزي وجعله رئيس مهندسي دار الصناعة الجديدة ورقاه الى رتبة البكوية فصار يعرف بسريزي بك ثم رقي حتى وصل الى درجة لواء . وفي خلال خمس سنوات تم على يديه إنشاء جميع مصانع دار الصناعة وإعداد العدد اللازم من شبان المصريين لفروع صناعة السفن على أيدى معلمين أوربيين ومصريين . وفي سنة ١٨٢٥ أنشئت أول مدرسة بحرية في مصر واختير تلاميذها أولاً من مماليك محمد علي باشا وأبناء خدامه . وكان معلموها القبودان أنطون بنسي والقبودان كاملو موسكاتي ومحمد بك الترجمان والد ابراهيم باشا توفيق فكان لهؤلاء المعلمين اليد

البيضاء في تخريج كثير من رجال البحرية المصرية الذين قاموا في ما بعد بالتعليم في المدارس الحربية واشتهروا بالبسالة والإقدام في البحرية المصرية ثم أعيد تأسيس هذه المدرسة في سنة ١٨٣١ واقتبست نظامها الجديد من النظم الفرنسية المتبعة بالمدارس البحرية بفرنسا .

« ولما مني الأسطول المصري في معركة « نفارين » بما مني به قابل محمد علي هذه الكارثة بصدر رحب فلم تفت في عضده بل عكف على ترميم ما أمكنه ترميمه منه وشراء ما أمكنه شراؤه من سفن جديدة ثم أنشأ دار صناعة كبرى في الإسكندرية على أحدث النظم فأخرجت له أسطولاً عظيماً في أسرع وقت فاق الأسطول الأول وزاد عليه بالمنشآت البحرية الكبرى المعروفة بسفن الصف الأول حتى عده بعضهم ثاني أسطول في العالم في ذلك الحين »

المصانع الحربية

وأدرك محمد علي بثاقب بصره أنه إذا أراد أن يكون له جيش قوي فلا بد لهذا الجيش أن يجد حاجته من السلاح والذخيرة في داخل البلاد والا كيف يستطيع أن يدافع عنها إذا كان يعتمد على استيراد سلاحه وذخيرته كلها من الخارج

فكان أول ما اتجهت إليه عنايته أن أنشأ ترسانة القلعة لصنع الأسلحة وسبك المدافع وقد اتسعت أرجاؤها بعد سنة ١٨٢٧ فامتدت مصانعها من قصر صلاح الدين إلى باب الانكشارية المطل على ميدان الرميلة . وكان أهم مصانع الترسانة وأكثرها عملاً مصنع سبك المدافع

وكان يشرف على إدارة هذه الترسانة العظيمة أحد الضباط الأكفاء الذين نهضوا بالمدفعية المصرية وهو اللواء إبراهيم باشا أدهم . وكان يشتغل في معامل

الأسلحة ٩٠٠ عامل يصنعون في الشهر الواحد من ست مئة إلى ست مئة وخمسين بندقية وكانت البندقية الواحدة تكلف اثني عشر قرشا . وكان لرؤساء الصناع مرتبات ثابتة وللعمال أجور يومية . وفي مصنع آخر كانت تصنع زنادات البندقيات وسيوف الفرسان ورماحهم وحمائل السيوف واللجم والسروج وملحقاتها من صناديق المفرقعات ومواسير البندقيات

ولما زار المارشال « مارمون » ترسانة القلعة سنة ١٨٣٤ أعجب بنظامها وأعمالها فقال عنها : « إن مصانع القلعة تضارع أحسن مصانع الأسلحة في فرنسا من حيث الاحكام والجودة والتدبير »

وكذلك استطاع محمد علي بهمته العالية أن يعيد للقلعة أيام مجدها الأولى . ولم يكتف بمصانع القلعة بل أنشأ في الحوض المرصود مصنعاً آخر لصنع البندقيات وكان من قبل معداً للنسج وعهد في إدارته إلى رجل إيطالي اسمه المسيو «مارنجو» وتسمى باسم « علي افندي » و بلغ عدد عمال الحوض المرصود في سنة ١٨٣٧ ألفاً ومئتين بين صانع ورئيس عمل كانوا يصنعون في الشهر نحو تسع مئة بندقية مختلفة الأنواع على الطراز المستعمل في الجيش الفرنسوي و بلغ متوسط تكاليف البندقية ٤٠ قرشاً

وذكر المارشال « مارمون » أنه شاهد مصنعاً ثالثاً للأسلحة في ضواحي القاهرة وأن المصانع الثلاثة كانت تصنع في السنة ٣٦٠٠٠ بندقيــة عدا الطبنجيات والسيوف وقد أعد محمد علي مكاناً لخزن البارود والقنابل في سفح جبل المقطم

أما أول معمل للبارود فأنشأه في طرف جزيرة الروضة . وكان بناؤه فسيحاً ومناسباً و بعيداً عن المساكن . وتولى إدارته المسيو « مارتل » ومعه تسعون عاملاً موزعين على أقسام المعمل . وكانوا يصنعون كل يوم ٣٥ قنطاراً من الرش

وتعددت معامل البارود بعد ذلك وكانت تسمى « كهرجالات »

ولكي يمد محمد علي الجيش بكل ما يحتاج إليه أنشأ مصانع للغزل والنسج بالخرنفش (١٨١٦) وفابريقة مالطة ببولاق لنسج الأقمشة وورش الحدادة المختلفة ومصانع الجوخ فى بولاق لسد حاجات الجنود . ومصانع الحبال لكي تصنع ما يلزم السفن الحربية والتجارية وأمر بإنشاء فابريقة للطرابيش بفوه ومعملاً لسبك الحديد ببولاق ومصنع ألواح النحاس ومصنع للصابون ودبغ الجلود برشيد

البعثات العسكرية

وبعد ما نهض محمد علي بجيشه هذه النهضة العظيمة رأى أن يوفد بعثات عسكرية إلى أوربا تغنيه في المستقبل عن دعوة مدرسين عسكريين أجانب فيستوفي تمصير تعليم الجيش فأوفد إلى أوربا أربع بعثات عسكرية لهذا الغرض وكان سفر البعثة الأولى في سنة ١٨١٣ وقد تكلم عنها سمو الأمير عمر طوسون باسهاب في الكتاب الذي وضعه عن البعثات في عهد محمد علي.

« ليكتب الله لك النصر يا ابنى فاذا كتبه لك أسأله تعالى
أن يبث فيك فضيلة الرفق : كن عدواً مع الأعداء
ولكن كن حليماً ومتسامحاً مع الضعيف »

محمد على

في سنة ١٨٢٠ ثار اليونانيون على الحكم العثماني فكانت ثورتهم بداية الحرب الشهيرة التي عرفت بحرب المورة

ويقول الدكتور محمد صبري في كتابه عن « الإمبراطورية المصرية في عهد محمد علي » أنه منذ نشوب هذه الحرب بين تركيا واليونان « أخذ محمد علي يتتبع أخبارها وتحولها أملاً منه بأن يدعوه الباب العالي إلى مساعدته على إخضاع العصاة »

لمـــاذا ؟

« لأنه وهو صديق لليونانيين والمسيحيين لم ير في هذه الحرب سوى فرصة جميلة ليظهر للعالم مدى قوته الفتية وتفوقه على الباب العالي ، وليحاول في مقابل الخدمات التي يسديها إليه (إلى الباب العالي) التخلص من سلطته ، وليفوز في الوقت عينه بتنظيم المورة ، وليستفيد من نشاط اليونانيين في خدمة مصر ، وليبسط حكمه على جنـوب أوربا فيحوّل شرق البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة مصرية . . .

« تلك كانت أغراض محمد علي الحقيقية مع أنه قد يفهم من بعض تصريحاته أنه لم يكن له غرض من هبته لنصرة السلطان »

وقد أورد المسيو « لوفرن » ما أفضى به إليه سليمان باشا عن رأيه في أغراض محمد علي فقال : « مما أخبرني عنه «سيف» أن تعيين ابراهيم باشا والياً على المورة

ليس من صنع الباب العالي بل كان تنفيذاً لشرط اشترطه محمد علي في مقابل النجدات العظيمة التي وعد بها »

إلى أن قال « لوفرن » نقلاً عن سليمان باشا : « ويقدر محمد علي البحارة اليونانيين تقديره للمورة نفسها وأنا أكاد أكون واثقاً من أنه سيمنحهم عفواً عاماً بشرط أن يجيئوا إلى مصر مع عائلاتهم »

فغرض محمد علي من حملة المورة لم تكن إذن الرغبة في محو اليونانيين أو المسيحيين أو إبادة شعب المورة ليبني على أنقاضه دولة إسلامية كما يزعم بعض الكتاب الإفرنج

بل كانت أغراضه أغراضاً سياسية محضة . . . تحقيقاً للأمنية التي وقف عليها كل قواه وهي تعزيز قوى مصر في الداخل وبسط نفوذها في الخارج . . . ومما قوى هذا الأمل فيه ما صادفه من نجاح لما دعاه السلطان إلى إخماد الفتنة في كريت وقبرص فأخمدها واحتل الجزيرة الأولى في سنة ١٨٢١ واحتل الجزيرة الثانية في سنة ١٨٢٢

ومما يدل على أن محمد علي كان يعمل على تحقيق أمنية معينة أنه في سنة ١٨٢٣ كلفه الباب العالي إيفاد جيش بقيادة ابراهيم باشا لمقاومة الفرس وكان هؤلاء يحاربون الترك ويهددون بغداد وأرضروم فاعتذر عن عدم قبول هذه المهمة . . . لأنها لم تكن داخلة ضمن نطاق البرنامج الذي وضعه لنفسه . . . فإن هذا البرنامج كان يشمل سوريا والمورة وحدهما . . . ولذلك أخذ يسعى من سنة ١٨٢١ في الآستانة ليحصل على الفرمان الذي يوليه على المورة وسوريا فكان يرسل أموالاً طائلة إلى استانبول ليوزعها مندوبه على كبار رجال الدولة ثم لم يلبث أن عرض خدماته على السلطان ليقمع نار الفتنة في المورة والجزر القريبة منها

وظل السلطان يتردد إلى أن رأى أن لا مندوحة له عن الاستعانة به فعينه والياً على المورة وأمره باخماد حركة عصاتها (١٦ يناير ١٨٢٤)

وفي يونيو (١٨٢٤) أقلع الأسطول المصري من الإسكندرية وكان يتألف من ٦٣ سفينة حربية مصرية و ١٠٠ سفينة لنقل الذخيرة والجنود وكان عدد هؤلاء يتفاوت بين ١٦٠٠٠ و ١٧٠٠٠ جندي

واتجه الأسطول نحو جزيرة رودس ليلتقي بالأسطول العثماني وكان لواؤه قد عقد لخسرو باشا — والي مصر الاسبق وخصم محمد علي القديم

ولم يلبث البحارة اليونانيون أن انبروا للاسطولين بسفنهم فخرج خسرو باشا في وسط القتال تاركاً المصريين وحدهم فارتد ابراهيم باشا إلى جزيرة كريت وانتظر الفرصة الملائمة لينزل جنوده في المورة . وكان لهذا الحادث وقع عظيم في نفس ابراهيم باشا ففترت العلاقات بينه و بين القبطان باشا (أي خسرو باشا) وكان لذلك تأثير سيئ في مصير الحرب

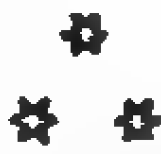
ولكن الخلافات التي نشأت بين الزعماء اليونانيين أفضت إلى انقطاع المال عن البحارة اليونانيين فتخلوا عن قوادهم وبالتالي عن حماية شواطئ بلادهم فقرر ابراهيم باشا في يناير ١٨٢٥ أن ينتهز فرصة هذا الخلاف الداخلي بين اليونانيين ليستولي على اليونان فنزلت جنوده في « متون » (٢٦ فبراير) وفي ٢ مارس احتل « كورون » وفي ٢٥ منه حاصر « نڤارين » فتألب عليه عشرة آلاف يوناني من كل حدب وصوب فدحرهم واضطرت «نڤارين» إلى التسليم في ١٨ مايو وفي ٢٣ يونيو استولى على « تريبولتزا » عاصمة المورة

واستعدت القوات التركية والمصرية عندئذ لضرب اليونانيين ضربة قاضية في « ميسولونجي » في الشمال وكان القائد التركي رشيد باشا يحاصرها منذ

٢٥ ابريل ١٨٢٥ فتقرر أن يخف ابراهيم باشا إلى نجدته ليعجل بسقوطها فتم له ذلك في ٢٣ ابريل ١٨٢٦

وقد عزا « فولابل » الفضل كله في اخضاع اليونان إلى القائد التركي ولكن الدكتور محمد صبري قال أن « فولابل » نسي أن الاستيلاء على « ميسولونجي » تم طبقاً لخطة وضعت في مصر وأنه تنفيذاً لهذه الخطة أقلع من الإسكندرية في ١٧ اكتوبر سنة ١٨٢٥ أسطول آخر مؤلف من سفن مصرية وتركية وعلى أثر اقلاعها كتب « دروفتي » إلى وزير خارجية دولته بتاريخ ٥ نوفمبر ١٨٢٥ يقـــول :

« وقد تقرر أن تنضم هذه السفن أولاً إلى ابراهيم باشا في المورة لتنقل خيرة جنوده إلى «ميسولونجي » فإن محمد علي مقتنع بأن تسليم « ميسولونجي » سيكون فاتحة مفاوضات تدور مع اليونانيين وتنتهي بتسليم شبه جزيرتهم »



وما كادت أنباء سقوط « ميسولونجي » تصل إلى عواصم أوربا حتى اضطربت انجلترا وفرنسا وروسيا

وتناست انجلترا وروسيا ما كان بينهما من تنافس يومئذ . . .

وفي ٦ يوليو ١٨٢٧ اتفقت انجلترا وفرنسا وروسيا على بذل جهود مشتركة لحمل المتحاربين على عقد هدنة فاذا لم يقبلوا اتخذت الدول الثلاث جميع التدابير التي « تسمح الظروف لحكمتها باتخاذها » للحيلولة دون استمرار القتال . وانطوت خطة الدول الثلاث على محاصرة المورة بقواتها البحرية فتحول دون وصول مدد وزاد إلى ابراهيم باشا

وتمكن الأميرال كدرنجتون البريطاني من عقد هدنة مع ابراهيم باشا لمدة شهر ريثما يتلقى تعليمات من والده ومن الباب العالي . ورضي اليونانيون بالهدنة من جهتهم عن طيب خاطر

ولم تلبث بعض سفن أساطيل الدول الثلاث أن تمكنت من دخول مياه « نفارين » وكان الأسطول المصري العثماني راسياً فيها . وفي اليوم التالي أبلغ ابراهيم باشا الأميرال كدرنجتون أن أحد الثوار اليونانيين يهاجم بقواته « بتراس » وأنه مضطر إلى انقاذها منها فلم يقبل الأميرال البريطاني أن يغادر ابراهيم باشا خليج « نفارين »

وأراد الأميرال كدرنجتون أن تقوم السفن الحربية المشتركة بمظاهرة بحرية على الأسطول المصري والأسطول التركي فدخل أسطول الحلفاء خليج « نفارين » في ٢٠ اكتوبر ١٨٢٧ وتصادف أن اقتربت إحدى السفن التركية من البوارج الإنجليزية فأرسلت هذه زورقاً برسول ليأمرها بالابتعاد فجاوبتها بتصويب قنابل مدافعها إليها وفي الحال نشب قتال شديد بين الفريقين استمر نحو ثلاث ساعات وأسفر عن تدمير الأسطول المصري والعثماني

وفي اليوم التالي ليوم وصول خبر تلك المعركة إلى مصر كتب محمد علي إلى ابنه إبراهيم يقول إن حماقة الباب العالي هي علة النكبة وأشار عليه بالتزام معسكره من دون أن يحاول محاولة جديدة ما ضد اليونانيين.

ومكث إبراهيم باشا فى المورة إلى أن نزلت فيها قوات فرنسوية فغدا موقفه من أحرج المواقف

وفي ٦ أغسطس ١٨٢٨ زار الاميرال كدرنجتون الاسكندرية وأمضى مع محمد علي اتفاقية جلت القوات المصرية بمقتضاها عن المورة جلاء نهائياً

وإذ ظل السلطان مصراً على موقفه لجأت روسيا إلى القوة لتسوية الموقف فكان الفوز لها في الحرب التي أعلنتها عليه فاضطر إلى إمضاء معاهدة أدرنة في ١٤ سبتمبر ١٨٢٦ فتحقق استقلال اليونان

وكانت خسارة مصر في حرب المورة فادحة فقد بلغ عدد الرجال الذين جردتهم لها اثنين وأربعين ألفاً خسرت منهم ثلاثين ألفاً وبلغت نفقاتها ٧٧٥ ألف جنيه وفقدت أسطولها الناشئ

ولم تنل مصر من مساعدتها للدولة العليا سوى أن السلطان محمود كافأ محمد علي بالنزول له عن « كريت » فضمها إلى مصر

ولكن مصر ربحت من هذه الحرب ربحاً سياسياً عظيماً[١] فقد كانت هذه أول مرة فاوضتها فيها الدول الأوربية رأساً ومن دون وساطة الآستانة فاكتسبت مقاماً دولياً أخذ يعلو باطراد على مر الأيام . وسنرى محمد علي بعد اليوم يعمل على تنفيذ فكرة الاستقلال عن تركيا والانفصال عنها وتحقيق استقلال مصر فلم تكد الحرب اليونانية تنتهي وينفض الجيش المصري غبار المعارك التي خاضها حتى بدأت مقدمات الحرب ضد تركيا وأخذ محمد علي يتأهب لمنازلتها في ميادين القتال لكي يؤلف الدولة المصرية المستقلة بقوة السيف والمدفع

ومما لا نزاع فيه أن حرب المورة أكسبت مصر منزلة معنوية كبيرة[٢] كذلك لأنها كانت أول حرب أوربية خاض الجيش المصري غمارها وبرهن فيها على كفاءته وأثبت أنه يضارع أرقى الجيوش الأوربية في ميادين القتال

---

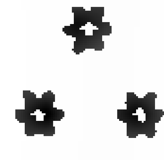
(١) تاريخ الحركة القومية لعبد الرحمن الرافعي بك ج ٣ ص ٢٢٩

(٢) المصدر عينه ص ٢٢٧ — ٢٢٨

فلا غرو أن ارتفع شأن مصر ونال جيشها شهرة عالمية بين الجيوش الغربية في ذلك الحين

واكتسب الجيش المصري إلى جنب ذلك مراناً على الكفاح وخبرة عملية في فنون الحرب وخططها وأساليبها الحديثة . وما يقال عن الجيش يقال عن الأسطول

ألم يقل محمد علي لما بلغته أول خسارة مني بها الأسطول المصري : « إني أعلم جيداً أنني لا أستطيع أن أبني أسطولي على رمال الأهرام وأن أحول دون وقوع خسارة ولكن سيكون لي أسطول في نهاية الأمر[1]



ولا يسعنا أن نطوي صفحة حرب المورة من دون أن نعرض لموضوع تعددت فيه الروايات وتباينت

فإنه على أثر انتصار إبراهيم باشا في المورة قبل تدخل الدول الغربية الثلاث انبرى بعض الشعراء والكتاب الإفرنج للدفاع عن اليونانيين وذهبوا في تحريك شعور أوربي مناوئ للحملة التركية المصرية إلى اتهام رجالها بارتكاب جرائم وفظائع لا يحصى عددها فتفننوا في الابتكار والوصف إلى أن كللت دعايتهم بالنجاح ولكن الحقيقة التي اعترف بها المؤلفون المجردون عن الهوى تنقض مزاعمهم ولو في ما يتعلق بمسلك المصريين على الأقل فإن آخر عبارة قالها محمد علي لإبراهيم عند إبحاره إلى المورة كانت : « ليكتب الله لك النصر يا ابني فإذا كتبه لك أسأله تعالى أن يبث فيك فضيلة الرفق . كن عدواً مع الأعداء ولكن كن حليماً ومتسامحاً مع الضعيف »[2].

(١) « بعثة عسكرية » تأليف « دوان » ص ٧
(٢) سكوت : ج ٢ ص ١١٤

وقال « لوفرن » : « وعلمت من حديث لي مع « سيف » أن ابن محمد علي (أي إبراهيم باشا) كان مزوداً بأمر من والده بأن يسجل خطواته الأولى في « المورة » بأعمال تنم على الحلم والتسامح لكي يشعر رعاياه الجدد بأن غرضه ليس الحرب بل التهدئة . . . وقد هيمن التسامح بل الكرم على مسلكه . . . ومما يعزز هذا الرأي الذي أبسطه هنا ما رأيته في سهول « موتون » فقد رأيت زراعاً يونانيين يقبلون يد إبراهيم على مرأى مني فكان يصرفهم بقوله : « انشروا في كل مكان أني والدكم وأن شدتي لن تتناول سوى العصاة »[١]

ومما تذرع به بعض الكتاب الإفرنج لتعزيز التهم التي اتهموا بها المصريين أنه بينما كان إبراهيم يحارب في « المورة » كان النساء والأولاد اليونانيون يملأون سوق النخاسة في القاهرة . وهذا صحيح . ولكن لا محمد علي ولا ابنه إبراهيم كانا مسؤولين عن هذه الحالة . فقد درج الترك في كل حرب خاضوها على اعتبار النساء والأولاد الذين يقعون في أيديهم عبيداً لهم[٢] . ولم يكن في استطاعة محمد علي أن يغير هذه الحالة كما قال « سولت » قنصل انجلترا فى مصر يومئذ[٣] وعلى كل حال لم يزد عدد اليونانيين الذين جيء بهم إلى القاهرة لهذا الغرض عن ثلاثة آلاف اشتراهم الذين جاءوا بهم إليها من الجنود وقد تمكن النزلاء الأجانب من تحرير نصف هذا العدد على الأقل وساعد محمد علي من ناحيته على تحريرهم بنفوذه تارة و بالمال تارة أخرى[٤] . وفي هذا أكبر برهان على روح تسامحه

ومما يدل على أن محمد علي لم يكن يطمع من حكم « كريت » و « المورة »

---

(١) لوفرن : ص ٦٧ — ٦٨

(٢) دودويل : ص ٧٩

(٣) من « سولت » إلى وزارة الخارجية البريطانية في ١٢ أغسطس ١٨٢٦

(٤) من « سولت » إلى وزارة الخارجية البريطانية في ١٢ أغسطس ١٨٢٦

إلا في تعزيز نفوذه السياسي والدولي و إن الانتقام من سكانها والتنكيل بهم لم يخطرا له أنه لما عرض عليه السلطان ولاية كريت اشترط لقبولها أن تخليها الحامية التركية لتحل محلها حامية مصرية فيسهل عليه أن يسيطر على مسلك رجالها وكان أول قائمقام أوفده إليها وهو رجل يدعى عثمان قد درس في فرنسا وأقام فيها فترة من الزمان فاختلط بالأجانب وخبر معيشتهم وعاداتهم وتقاليدهم

وأنذرت بريطانيا محمد علي يومئذ بأنه إذا قمع المسيحيين فى كريت بشدة فان ذلك قد يفضي إلى تدخل الدول العظمى في الأمر. غير أنه لم تكن هناك ثمة حاجة إلى إنذار كهذا فإنه لم يكن ينتظر من الحاكم الذى حمى الأقليات المسيحية فى مصر وسوريا أن يضطهد الأغلبية المسيحية في « كريت »[1] وقد كان أول ما فعله في عاصمة « كريت » بعد تلاوة الفرمان الذي عينه به السلطان والياً على « كريت » أن أذاع منشوراً على الأهلين طمأنهم فيه على مصيرهم مؤكداً أنه سينكل بكل من تحدثه نفسه بالتنكيل بهم ومعلناً أنه سيؤلف في قبرص وكريت مجلسين مشتركين من المسيحيين والمسلمين للفصل في المسائل القضائية التى تعرض عليهما. ووعد كذلك بتحقيق اصلاحات كثيرة ومنها زيادة مساحة الأراضي الزراعية

وفي سنة ١٨٣٣ زار محمد علي كريت بنفسه ودعا « كامبل » قنصل انجلترا في مصر إلى مرافقته في هذه الزيارة فقبل الدعوة وأرسل إلى لندن عدة تقارير هامة عن مشاهداته في تلك الجزيرة الشهيرة وقد جاء فيها أن محمد علي بر بوعده فأنشأ ذينك المجلسين المشتركين وأقرض صغار الزراع مالاً وماشية ليستأنفوا استغلال أراضيهم وأذاع منشوراً على اليونانيين الذين هجروا الجزيرة بأنهم

---

(١) دوديل : ص ٢٤٣

يستطيعون أن يعودوا إليها بأمان وأن يستردوا أراضيهم بشرط أن يدفعوا لأصحابها ما كانوا قد قبضوه منهم لما باعوهم إياها . ولكن بالرغم من اللين الذي أظهره محمد علي نشأت حركة تذمر في غير جهة واحدة في الجزيرة وشجع المهاجرون هذه الحركة بدعاية سرية كانوا ينشرونها في جميع أرجائها و بنوا دعايتهم على أن محمد علي يريد أن يطبق على جزيرتهم نظم الحكم التى طبقها على مصر إلى أن كان اليوم الذي اغتال فيه يوناني زائراً تركياً كان يزور الجزيرة فقبض على المتهم وشنق فوراً و إذ تبين أنه من المهاجرين الذين عادوا أخيراً إلى الجزيرة صدر الأمر بإبعاد فريق من المهاجرين وسمح لفريق آخر منهم بالبقاء بشرط أن تضمنهم القرى التى يعيشون فيها[1] و بعد ما اطمأن محمد علي إلى أنه أعاد الأمن إلى نصابه وأصدر أمراً بزيادة مساحي الأراضي الزراعية عاد إلى مصر

ولكنه ما كاد يصل إلى الإسكندرية حتى بلغه أن أهالي كريت شقوا عصا الطاعة مرة أخرى على حكامهم المصريين « مع أن النظام الذي أنشأه في بلادهم و إن يكن قد انطوى على عيوب في بعض نواحيه كان موسوماً بروح العطف والتسامح والحرية الدينية والعدل والإنصاف والرغبة الصادقة في تحقيق رفاهية الأهلين ورخائهم[2] »

وشق على محمد علي أن يقابل أهالي كريت إصلاحاته ونياته بهذه الكيفية فقرر أن يجعل من محرضيهم عظة يتعظ بها الجميع فأمر بشنق جميع الذين تثبت عليهم تهمة التحريض ولو كان بينهم من هم من أصل تركي فشنق خمسة وثلاثون

---

(١) من « كامبل » قنصل انجلترا في مصر إلى وزارة الخارجية البريطانية في أغسطس ١٨٣٣

(٢) المصدر عينه في ١٠ أكتوبر ١٨٣٣

شخصاً منهم خمسة من الترك[١] . وادعى قنصل فرنسا يومئذ في كريت وكان معروفاً بمشايعته لليونانيين أن رجال محمد علي حكموا على أولئك الأشخاص الخمسة والثلاثين من دون محاكمة . أما هو (أي محمد علي) فكان واثقاً من أن الفتنة كانت من تدبير بعض المحرضين فأبى أن يصغي إلى بعض الدول الأجنبية عند توسطها لمصلحة أولئك المحرضين وأصر على أن يعطي أهالي كريت درساً شديداً لا ينسونه على مر الأيام وتبين فيما بعد أنه أصاب في خطته إذ لم يقع بعد ذلك اضطراب واحد في الجزيرة كلها

وكان محمد علي قد عين مصطفى باشا حاكماً على كريت بالنيابة عنه قبل أن يغادرها فاستمر مصطفى باشا في حكمها . وقناصل انجلترا وفرنسا وروسيا متفقون على أن حكم مصطفى باشا كان حكما « مرناً » محبوباً وناجحاً بوجه عام . غير أنه لم يكن في وسعه طبعاً أن يقضي على عوامل التذمر كلها ولا سيما أن الجمعيات السياسية في اليونان لم تقطع يوماً ما الأمل باسترداد كريت وضمها إلى حظيرة الوطن ومع ذلك يمكن أن يقال أن كريت ظلت هادئة وراضية طول مدة وجود مصطفى باشا فيها . ويقول قنصل روسيا في كريت في ذلك العهد أن الأهلين كانوا يدفعون الضرائب من دون مقاومة وأن الأمن العام كان يسود أرجاء الجزيرة وأن المجالس البلدية كانت دائماً مستعدة لتنفيذ أوامر الباشا[٢] »

وفي سنة ١٨٣٨ أصدر محمد علي أمره إلى مصطفى باشا بالسفر إلى سوريا ليتولى قيادة بعض القوات المصرية فيها . ويقول القنصل الإنجليزي « كامبل » أن أهالي كريت ودعوه بمظاهر العطف على اختلاف طبقاتهم وشيعوه يوم سفره

---

(١) كامبل : في ١٠ اكتوبر ١٨٣٣

(٢) ثورون : في ١٠ يناير ١٨٣٨

إلى السفينة التي أبحر بها وهم يبكون صغاراً وكباراً وكانوا يتوسلون إليه أن يعود إليهم[١].

وكان « بالمرستون » رئيس الوزارة الإنجليزية في ذلك العهد سيئ الظن في حكومة محمد علي ونياته[٢] فتذرع بحادث شنق الخمسة والثلاثين شخصاً في كريت واقترح أن ينزل محمد علي عن حكم كريت للسلطان مؤملاً أن يمنحها نظام حكم شبيه بنظام الحكم في ساموس[٣] فدارت مفاوضات متعددة على ذلك بين كامبل القنصل البريطاني في مصر ومحمد علي فكان محمد علي يرفض كل مرة اقتراح بالمرستون بشدة . وكانت حجة محمد علي أن جميع أهالي « ساموس » يونانيون في حين أن عدداً كبيراً من المسلمين يعيشون في كريت ولا يمكن إخضاعهم للحكم اليوناني بيد أن الأمان الذي يتمتع به اليونانيون في كريت يدل على أن حكم محمد علي كان أبعد ما يكون عن الشدة والظلم وعدم التسامح[٤].

والخلاصة أن نظام الحكم في كريت ظل على ما كان عليه إلى أن خرجت كريت في سنة ١٨٤٠ من يد محمد علي وأعيدت إلى السلطان « ومما لا ريب فيه أن حكم محمد علي في كريت يستحق أن يقال عنه أنه كان حكماً ناجحاً[٥] » .

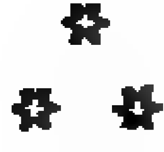
(١) من كامبل إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٤ ابريل ١٨٣٨

(٢) دودويل : ص ٢٤٧

(٣) من وزارة الخارجية البريطانية إلى القنصل « كامبل » في ٣ مارس ١٨٣٤ . و « ساموس » جزيرة كان جميع سكانها من اليونانيين وكان لها حاكم يوناني يحكمها باسم سلطان تركيا .

(٤) كامبل في ١٨ مايو ١٨٣٨

(٥) دودويل : ص ٢٤٨



وحدث في أثناء حرب المورة حادث يجدر بنا أن ننوه به تنويهاً خاصاً أولاً لأنه يدل دلالة ساطعة على أن الحكم لم يُفقد محمد علي شيئاً من روح الشجاعة والإقدام اللذين اتصف بهما منذ حداثته . وثانياً لأنه لولا توفيق من الله لأفضى هذا الحادث إلى تغيير مجرى تاريخ مصر الحديث

فقد استطاعت سفينة يونانية نشرت على ساريتها العلم الروسي أن تقترب من السفن المصرية الراسية في ميناء الإسكندرية وأن تقذفها بقذائف محرقة لتعمل النار فيها فأطلقت عليها السفن المصرية نيرانها فنزل بحارتها إلى زورق أقلهم سالمين إلى سفينة يونانية أخرى كانت تنتظر عند مدخل الميناء . ولم تحدث القذائف المحرقة ضرراً ما لأن الريح حملتها إلى جهة خالية من السفن[1]

واتفق أن كان محمد علي في سراي رأس التين ساعتئذ وجالساً في مكان يشرف على الميناء فشاهد ما حدث فامتطى مطيته وخف إلى الطابية مسرعاً أملاً منه بأن يدرك اليونانيين قبل فرارهم فلما وصل إلى الطابية وتبين له أن مرمى مدافعها لا تدركهم أمر بعض السفن بمطاردتهم وكانت سفينة واحدة متأهبة للاقلاع فوراً فأقلعت وحدها وفي الغد أقلعت ثلاث سفن أخرى . و بعد يومين تلقى محمد علي نبأ بأن اليونانيين أحرقوا سفينة كانت قادمة إلى الاسكندرية موسوقة خشباً فكبر الأمر عليه وللحال أسرع إلى أول سفينة حربية وجدها في الميناء وانطلق بها في وسط البحر متعقباً اليونانيين فاستغرق غيابه أسبوعاً من دون جدوى . والآراء متفقة على أنه لو التقى باليونانيين لكان من المحتمل جداً أن يلقى حتفه لأن

---

(١) حدث هذا الحادث بعد ظهر يوم ١٠ أغسطس ١٨٢٥

عددهم كان أكثر من عدد رجاله بمراحل وكذلك كان عدد سفنهم أكثر من عدد سفنه

ولم يكن هذا كل شيء فإنه في اليوم التالي لليوم الذي خرج فيه محمد علي إلى البحر جزعت الاسكندرية لمنظر أسطول يتألف من أربعين سفينة يدنو من مينائها فظنوه أسطولاً يونانياً في بادىء الأمر ثم لم يلبث أن تبين أنه الأسطول التركي الذي عقد لواؤه لخسرو باشا وكانت ذخيرته ومؤونته قد نفدت في حصار « ميسولونجي » فقرر أن يترك ابراهيم باشا وحده ويجيء إلى الاسكندرية . ولم يُبدد خوف مساعدي محمد علي لما علموا أن الأسطول القادم هو أسطول خسرو باشا لا أسطول يوناني إذ بعثهم ما يعرفونه عن العداء القديم بين خسرو ومحمد علي على التساؤل هل ينتهز الأول فرصة غياب الثاني عن الاسكندرية فيسعى للتخلص منه فاجتمع « نظار » محمد علي في الحال وبحثوا الموقف بعد ما استشاروا قنصلي فرنسا وانجلترا وأخيراً قرروا أن يسمحوا للأسطول التركي بدخول الميناء على أن لا يسمحوا لخسرو باشا بالنزول إلى البر بحال ما . ووصلت أنباء إلى القاهرة بأن خسرو باشا أرسل سبعاً من سفنه لسد مدخلي رشيد ودمياط وأنه عاقد النية على القبض على محمد علي إذا استطاع ذلك(١)

وعلى كل حال تنفس الجميع الصعداء لما علموا في ٢٠ أغسطس سنة ١٨٢٥ أن محمد علي دخل الميناء تحت جنح الظلام وبلغ سراي رأس التين قبل أن يذاع نبأ عودته

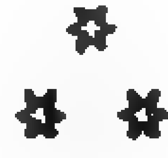
ومهما تكن النيات التي نواها خسرو باشا لما بلغه أن خصمه القديم غائب عن مصر فالمهم أنهما لما اجتمعا أخفى كل منهما عواطفه الحقيقية عن الآخر وتظاهرا

---

(١) « بعثة عسكرية » تأليف « دوان » : ص ٦١

بأنهما صديقان حميان بل أن خسرو باشا خف إلى زيارة محمد علي أولاً وهنأه بعودته ثم رجا منه بأدب عظيم باسم الباب العالي أن يمده بالمال والذخيرة ويقال أنه لما دخل قاعة الاستقبالات بذل كل منهما مجهوداً كبيراً ليُجلس الآخر في صدر المكان

وفي شهر أكتوبر غادر خسرو باشا الاسكندرية بعد ما أعطاه محمد علي ثمانين ألف ريال ليدفع بها مرتبات رجاله(١) وثمانية آلاف جندي و ١٥٠٠ جواد ليعزز بها قوات ابراهيم باشا أمام ميسولونجي



وكاشفه الانجليز والفرنسويون والروس غير مرة في أثناء حرب المورة برغبتهم في رؤيته يسدي إلى الباب العالي النصح بعدم الاستمرار في حرب لا فائدة منها في آخر الأمر

وعلاوة على أن هذه كانت أول مرة فاوضته فيها الدول مباشرة كما نوهنا بذلك في صفحة سابقة انتهز هذه الفرصة ليسعى لتحقيق تلك الأمنية الغالية التي كانت تخالج فؤاده وهي الاستئثار بالحكم والانفصال عن تركيا

فكان سؤاله الأول والأخير للدول الثلاث : وماذا يكون مكسب مصر من سعي كهذا . فقد أدرك بثاقب بصره أن الدول الثلاث تروم أن تستميله إليها لكي يلين الباب العالي في موقفه فلا يستمر في عناده فكان يريد أن يعرف مدى استعداد انجلترا وماذا تعرض عليه(٢)

---

(١) من سولت إلى وزارة الخارجية البريطانية في ١٥ سبتمبر ١٨٢٥

(٢) دودويل : ص ٨٤

وفي حديث له مع القنصل الإنجليزي « سولت » نوه بما تستطيعه انجلترا ومصر إحداهما للأخرى جغرافياً وتجارياً إذا أصبحتا حليفتين مؤكداً أنه ليس هناك شيء يتمناه أكثر من ذلك(١)

فأشار « سولت » إلى موضوع جلاء ابراهيم باشا فقال محمد علي : « هذا ليس أمراً سهلاً . . . ومع ذلك إذا كان هناك من يرغب فيه في استطاعتي أن أحققه »

وزاد محمد علي هذه العبارة وضوحاً في حديث آخر له مع « سولت » (٢٦ سبتمبر ١٨٢٦) فقال : « إن كل شيء سيبقى على حاله « في المورة » حتى الربيع القادم فاذا رأت حكومتكم في خلال هذه الفترة أن عندها عروضاً ترضيني فإني أكون مستعداً للأخذ بها وأجد عندئذ الوسائل التي تمكنني من استرداد جنودي من اليونان وإلا فإني أجمع كل قواي وأحصل بما لي من نفوذ في الباب العالي على قيادة الأسطول العثماني كله فأضع نفسي على رأس الحملة فينتهي كل شيء »

فسأله « سولت » عندئذ عن نوع الخدمات التي ينتظرها من إنجلترا فقال محمد علي إنه ينتظر منها أن تساعده على التوسع في أسطوله وكذلك على التوسع في بسط نفوذه في بلاد العرب

وهنا قال « سولت » : « وأنا واثق من أنه يطمع في قرارة نفسه في أن ينال من حكومتنا نوعاً من أنواع الضمان العام بأنها تبرم الاعتراف باستقلاله إذا نشأ ما يفضي إلى قطع علاقاته بالباب العالي ولكنه حرص على تجنب التعرض لهذه النقطة في حديثه(٢) »

وانقضت أسابيع برمتها من دون أن يتلقى محمد علي رداً على ما تقدم فكتب

(١) من « سولت » إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٤ سبتمبر ١٨٢٦

(٢) من « سولت » إلى وزارة الخارجية في أول أكتوبر ١٨٢٦

إلى الباب العالي ليوكل إليه السلطان مهمة قيادة حرب المورة كلها بعد العجز الذي أظهره خسرو باشا في قيادة الأسطول العثماني[١]

وعلى كل حال لم ير محمد علي في هذا المسعى ما يبعث الإنجليز على الاحجام عن استئناف المفاوضة إذا كانوا يريدون مفاوضته فعلاً فيكون قد كسب شيئاً آخر وهو إذلال خصمه القديم خسرو باشا والتخلص منه

وذهب في إلحاحه في طلب إقصاء خسرو باشا عن قيادة الأسطول العثماني إلى التهديد بأنه إذا بقي في القيـادة فإنه (محمد علي) يكف عن كل تعاون معه ويطلب أن يعفى من الاستمرار في هذه المهمة[٢] فلم يلبث أن جاءه الرد من الآستانة مع رسول خاص بأن خسرو باشا عزل من القيادة. وسلمه الرسول نفسه في الوقت عينه الفرمان الذي يوكل إليه عبء القيادة كلها

وتظاهر محمد علي بأنه يعد العدة لحملة جديدة ولكنه كان في الواقع يتباطأ في إعدادها أملاً منه بأن تقتنع انجلترا في آخر الأمر بأن من مصلحتها أن تتفق معه

وحل شهر يونيو ١٨٢٧ وسفنه الحربية لا تزال راسية في الإسكندرية

وتأخر رد الحكومة الإنجليزية فاستعجل محمد علي القنصل الإنجليزي

والخلاصة أن محمد علي بذل أقصى ما يمكنه بذله لحث الدول أو انجلترا على الأقل على التفاهم معه . . . وانتظر بعد ذلك ثمانية أسابيع أخرى بالرغم من إلحاح الباب العالي عليه وبالرغم من أن قنصل النمسا كان يحرضه على استئناف القتال قبل حلول الشتاء فيضع الدول ولا سيما روسيا أمام الأمر الواقع قبل أن تتأهب لأي حرب كانت[٣]

---

(١) من محمد علي إلى الصدر الأعظم في ٥ رمضان ١٢٤١ هـ
(٢) « نافارين » تأليف « دوان » : ص ٨٦
(٣) « نافارين » تأليف « دوان » : ص ١٥٠

وأخيراً قطع محمد علي كل أمل من ناحية انجلترا والدول . . . وفي ٦ أغسطس ١٨٢٧ أصدر أمره إلى أسطوله بالإقلاع

ولم يمض على سفر الأسطول يومان حتى وصل إلى الإسكندرية الميجر « كرادوك » موفداً من قبل الحكومة الإنجليزية بمهمة رسمية

وقابل الميجر « كرادوك » محمد علي وصارحه بعزم الدول الثلاث على وقف القتال ولو بالقوة وهنا أبان له أنه ليس من مصلحة مصر أن تندفع في التيار المحفوف بالأخطار والذي اندفعت فيه تركيا فتخسر ما جنته حتى الآن في البحر والتجارة

ولم تكن مهمة « كرادوك » مهمة سهلة . قال « سولت » يومئذ في رسالة منه الى وزير خارجيته « نحن نطلب من محمد علي أن يلتزم موقف الحياد وهو موقف قد يوقع بينه و بين الباب العالي وليس عندنا شيء معين نعرضه عليه في مقابل ذلك »(١)

وتعددت مقابلات « كرادوك » لمحمد علي واستغرقت أسبوعاً ولم يكن ينتظر أن يظهر « الباشا » من الإعتدال أكثر مما أظهر(٢)

وألح عليه « سولت » في أن يبسط للميجر « كرادوك » بجلاء ما يبغيه من انجلترا

فبعد ما قال محمد علي أنه ينصح لقواد أساطيل الحلفاء بأن يرغبوا إلى ابراهيم باشا في عدم المضي في الهجوم ووعد بأن يرسل اليه تعليمات بهذا المعنى — قال للميجر « كرادوك » وللقنصل « سولت » : « لتقف انجلترا في صفي ولتشد أزري فأجد في ذلك ما يعوضني عما حدث فقد تمنيت من زمان طويل من صميم قلبي أن أعقد معها معاهدة صداقة وتجارة فيجب عليها الآن أن تشعر بأنها ملزمة بمساعدتي »

---

(١) تفارين : تأليف « دوان » : ص ١٥٠

(٢) دودويل : ص ٨٨

فقال « سولت » عندئذ معبراً عن رأيه الخاص « أن انجلترا لن تتخلى عنه عند ما يجيء وقت ذلك إذا عرف كيف ينهي هـــذا العمل بنجاح » (أي مسألة المورة)

فأشرق وجه محمد علي عندئذ ولمعت عيناه وقال : « أن سوريا ودمشق و بلاد العرب رهن إشارتي . . . فاذا أيدتني حكومتكم كما هو أملي و إذا أعترفت بي عند ما تسنح المناسبة أميراً مستقلاً فإني أ كون ممتناً »[1]

وقبل أن يغادر الميجر « كرادوك » مصر اجتمع « بباغوص » (وكان قد أصبح بمثابة وزير خارجية محمد علي) وقال له أنه و إن يكن يعبر عن رأيه الشخصي ألا أنه يعتقد أنه إذا حققت مصر استقلالهـــا واستطاعت أن تحافظ عليه فان انجلترا تعترف به[2]

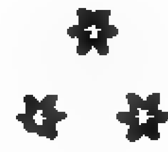
وانتهت المباحثات من دون أن يتعاقد الفريقان على شيء جلي نهائي فكل ما حدث هو أن محمد علي أشار الى أن جنوده لن تعمل عملاً جديداً في « المورة » فقال الإنجليزيان أنهما يعتقدان أن في استطاعته في هذه الحالة أن يعتمد على حسن استعذاد الحكومة البريطانية

ويقول « دودويل » أنه مما يؤسف له أشد الأسف أن الميجر « كرادوك » لم يصل الى الاسكندرية قبل اقلاع الأسطول المصرى منها ولو وصل لحال دون اقلاعه . . . لأن محمد علي كان مستعداً للمفاوضة . . . ولو لم يقلع الأسطول المصري لما حدث حادث نفارين . . . فمما لا ريب فيه أن الدول الثلاث لم تكن راغبة في هذا الحادث و إن كانت لا تستطيع أن تتخلى عن تبعته فقد كان موقف أساطيلها شاذاً ومما زاده شذوذاً نقص التعليمات التي كانت عند قواده . . .

(١) من « سولت » الى وزير خارجية دولته في ١٩ أغسطس ١٨٢٧
(٢) من « كرادوك » الى وزارة الخارجية البريطانية في ٢١ أغسطس ١٨٢٧

ومهما يكن من أمر فإن محمد علي ظل بعد ذلك معارضاً في الاستمرار في الحرب فما كاد الفرنسيون ينزلون في المورة حتى أصدر أمره إلى نجله ابراهيم بالخروج منها . وفي ٦ أغسطس ١٨٢٨ أمضى اتفاقية مع الأميرال الإنجليزي « كودرنجتن » على نحو ما رأى القارئ قبلاً

أما السلطان فأصر على عناده فانبرى له الروس . وفي السنة التالية اضطرت تركيا إلى إمضاء معاهدة أدرنة مع روسيا فتحقق لها عندئذ بعد نظر محمد علي . . . ولكن بعد فوات الوقت !



ومما يضاف إلى مفاخر محمد علي أنه في اليوم التالي لليوم الذي تلقى فيه أنباء « نقارين » قابله « باركر » وكان قد أصبح قنصلاً لانجلترا في مصر وسأله عما يكون موقفه نحو الرعايا الإنجليز في مصر إذا نشبت حرب بين تركيا وانجلترا فأكد له أنهم لن يمسوا بأذى ثم قال : « إني أعرف جيداً كيف أقدر السمعة التي اكتسبتها بحبي للعدل والتسامح وأعرف كيف أحافظ عليها »(١)

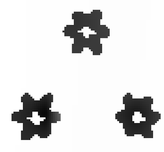
وكتب المسيو « ماليفوار » قنصل فرنسا من جهته إلى حكومته في الموضوع عينه يقول : « ولما تلقى محمد علي أخبار معركة نقارين أظهر عظمة خلقه الجليل بدلاً من أن يساوره الغضب والحنق . والواقع أن مسلكه النبيل والكريم جدير بالإعجاب ولا يمكنني أن أغفل إبلاغكم إياه فإنه ما كاد يسترد هدوءه على أثر هذه الصدمة حتى اتجه فكره الأول إلى الأوربيين وقال في نفسه إنه لا بد أن يكونوا في حالة قلق فأراد أن يطمئنهم وأن يكرر لهم تأكيداته السابقة عن عواطفه الطيبة نحوهم فأكد لي أن الفرنسويين وسائر الأوربيين المقيمين في مصر

(١) باركر في كتابه « سوريا ومصر » : ج ٢ — ص ٥٨

سيظلون دائماً مشمولين بحسن الرعاية وكرم الضيافة فيتمتعون والحالة هذه بسلامة تامة وحماية كاملة »[١]

ولم يكتف محمد علي بذلك بل دعا إليه الكونت « دويزونفيل » وكان يتولى قيادة بعض السفن الحربية الفرنسوية الموجودة في الإسكندرية يومئذ فلما قابله أطلعه بهدوء تام على الأنباء التي تلقاها عن معركة نفارين ثم قال له : « وقد دعوتك لأؤكد لك أن السفن الحربية الخاضعة لأوامرك وكذلك السفن التجارية الفرنسوية ستظل تتمتع بنفس المعاملة والرعاية وأن الحوادث التي تكلمنا عنها لن تؤثر قط في هذا الاستعداد »

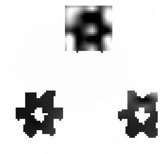
قال القنصل معلقاً على ما تقدم وفي تعليقه ما يغني عن كل تعليق آخر : « وقد تجلت هذه العظمة في محمد علي في وقت كان كل شيء يساعد على إظهار الأوربيين بمظهر أعدائه وقد رأينا في هذه العظمة رجلاً ممتازاً . . . ونموا في العواطف النبيلة الرفيعة جديراً بالإحترام في كل بلاد . . . »



وإذا كان محمد علي قد بذل أقصى ما يمكن بذله للوصول إلى اتفاق مع انجلترا فقد حرص من جهة أخرى في كل وقت على إفهام القنصل الانجليزي « سولت » أن كل اتفاق يعقد من هذا القبيل يجب أن يساعد مصر على استكمال استقلالها وأنه عازم على أن يعيش حراً مهما كلفته الحرية . أفهمه ذلك حتى في اجتماع ٢٤ سبتمبر ١٨٢٦ وهو الاجتماع الذي قال فيه « لسولت » إن مصر بموقفها الجغرافي والتجاري مهيأة لأن تكون حليفة انجلترا . «وأن مصر وانجلترا تستطيعان كصديقتين أن تكونا ذات فائدة عظيمة إحداهما للأخرى وليس هناك شيء

(١) من « ماليفوار » إلى وزير خارجية فرنسا في ٦ نوفمبر ١٨٢٧ .

أتمناه أكثر من ذلك » . . . حتى في ذلك الاجتماع شفع محمد علي ما تقدم بقوله « ولكن إذا كانت انجلترا تفكر في مشروعات أخرى بنية الاستيلاء على مصر فهذا موضوع آخر ولكن محمد علي سيظل حراً ما دام قادراً على ذلك . . . [١] »



وأهم ما حدث في داخل مصر في أثناء انهماك محمد علي باعداد حملتي « كريت » و « المورة » أن رجلاً مغربياً زعم في إبريل ١٨٢٤ أنه مرسل من الله ورسوله ليضع حداً لأعمال محمد علي وليعاقبه على اصلاحاته المناقضة للسنة والشريعة فصدقه أهالي اسنا وأرمنت وقوص وقنا وانضووا تحت لوائه منادين بخروجهم على طاعة « الباشا » فجرد عليهم محمد علي قوة من الجيش الذي نظمه طبقاً للنظام الحديث فاخمدت حركتهم

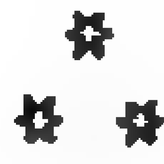
وفي اليوم الخامس عشر من الشهر عينه وصل محمد علي إلى الاسكندرية فراراً من الطاعون الذي انتشر في القاهرة فقابله القنصل الفرنسوي « دروفتي » في الغد فحدثه سموه عن فتنة الوجه القبلي حديثاً ينم على أن الحوادث التي حدثت لا تقلقه ولكنه (أي محمد علي) قال إن هذه الاضطرابات ليست الأولى من نوعها ففي عودة الأهلين إليها دليل على أن حكام الأقاليم يضطهدونهم

وهنا قال « دروفتي » : وكان « الباشا » بادي الأسف على الخسارة التي نزلت بالقرويين من جراء التحامهم بالجند ولكنه يجد ما يعوضه بعض الشيء من هذا المصاب في اخلاص رجال جيشه الجديد وجلهم من الفلاحين فقد كان

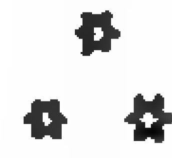
(١) من « سولت » إلى وزارة خارجية بلاده في ٢٤ سبتمبر ١٨٢٦

بعضهم يخشى أن ينضموا إلى المتمردين فلم يبدر منهم شئ من ذلك بل اشتركوا في إخضاع أهلهم[١] »

ومما يدل على أن ظروف الحرب لم تله محمد علي عن التفكير في اصلاح نظام الحكم في الأقاليم[٢] أنه ما لبث أن أبدل كثيرين من رجال الإدارة ولم يقصر إصلاحه على ذلك بل أنشأ نظام المديريات وأعد لها مجالس أحال إليها جزءاً كبيراً من السلطة التي كانت مركزة في أيدي الرؤساء في القاهرة واختار رجالاً عهد إليهم في طواف الاقاليم لمراقبة تصرفات حكامها وموافاته بشكوى سكانها



ووالى محمد علي في تلك الأثناء عنايته بزراعة القطن وتجارته مما يجده القارئ مفصلاً في الفصل الذى خصصناه في ما يلي لاصلاحاته ومشروعاته العظيمة



وكان طول مدة حرب المورة يدهش قناصل الدول بتشباطه ولا يفتأ يتردد على الاسكندرية ليشرف على إعداد المدد الذي يرسل منها إلى ابراهيم باشا . وقبل أن يغادر القاهرة إلى الإسكندرية في أوائل سبتمبر ١٨٢٦ صارح المسيو « ماليفوار » قنصل فرنسا في القاهرة بأنه يشكو من حالة صحته في المدة الأخيرة وأنه متعب من الأطباء لأنهم يريدون منه أن يتبع نظاماً دقيقاً في الأكل يأبى أن يذعن له وأنه يرجو أن يستفيد من هواء البحر[٣]

(١) من دروفتي إلى وزير خارجية فرنسا في ١٧ إبريل ١٨٢٤ .
(٢) المصدر عينه في أول سبتمبر ١٨٢٤
(٣) من « ماليفوار » إلى وزارة الخارجية الفرنسوية في ١ ديسمبر ١٨٢٦

قال القنصل : « ثم أن غياب ابنه ابراهيم باشا سبب له كدراً آخر وهو لا يستطيع أن يدعوه إلى العودة في الوقت الحاضر لئلا يغضب السلطان »

ومع ذلك كتب « دروفتي » قنصل فرنسا العام في مصر إلى وزير خارجيته يقول : « وقد سمعته (محمد علي) يقول إنه مستعد لأن يتولى الحملة الجديدة على اليونان إذا اقتضى الأمر ذلك في الربيع القادم[١] »

وقد ظلّ محمد علي بالرغم من تعبه تلك الفترة يقدم العمل والمصالح العامة حتى على صحته « فقد عاد إلى القاهرة من أسبوع ولم يسترد صحته بعد وعلى كل حال أن انحرافها لا يمنعه عن مباشرة مهامه بنفسه واقفاً عليها وقته كله »[٢]

---

(١) دروفتي ١٠ نوفبر ١٨٢٦ .

(٢) من « ماليفوار » إلى وزارة الخارجية الفرنسوية في ١١ سبتمبر ١٨٢٦

« انى لم أبلغ ما بلغت الا بسمعتى بين شعبى وبمشيئة

شعبى ... ان الأعرابى الذى فى الصحراء يعرف علة

جسمه أكثر من أكبر طبيب فى أوربا »

محمد على

في تاريخ محمد علي صفحة يصح أن تقول إن تفاصيلها ما برحت مجهولة لقراء العربية إلى اليوم وهي صفحة مشروع حملة الجزائر مع أنها تنطوي على معلومات كثيرة تزيح النقاب عن نواح جديدة في عظمة مؤسس مصر الحديثة

صفحة تصف أخلاق محمد علي وصفاً جديداً وتبرز مشيئته الفولاذية إبرازاً جديداً ويظهر فيها بمظهر المفاوض البارع مع حرصه على الصدق . يتحمس لمشروع عظيم ولكن حماسته لا تنسيه أن هناك فارقاً بين الأماني النظرية والحقائق العملية فيحسب حساب كل شيء وإذا به يضيف إلى عبقريته التي أنسناها في الصفحات السابقة صفات الزعيم المحيط بكل ما ينبغي على الزعيم أن يحيط به فلا تبعثه حماسته على الاندفاع في تيار محفوف بالأخطار .

والآن لندع الوقائع تتكلم . . .

في سنة ١٨٢٧ ساءت العلاقات بين حسين « داي » الجزائر وفرنسا بسبب استخفاف « الداي » بالنفوذ الفرنسوي في البحر المتوسط على أثر توالي حوادث اعتداء القرصان المشمولين بحماية « الداي » على السفن الفرنسوية من دون أن تحرك فرنسا ساكناً .

وفي يوم ٣٠ ابريل من تلك السنة قابل قنصل فرنسا في الجزائر « الداي » شاكياً ومحتجاً فاحتدمت بينهما المناقشة فصفع « الداي » القنصل الفرنسوي « بمنشته » على وجهه تلك الصفعة التاريخية المعروفة .

ولما وصل نبأ هذا الحادث إلى باريس قررت حكومتها قطع علاقاتها بالجزائر وعكفت على درس الوسيلة التي تمكنها من تصفية حسابها مع « الداي »

ولكن فرنسا شغلت يومئذ بمعاهدة لندن الخاصة بتسوية الخلاف التركي اليوناني واضطرت إلى إرسال أسطولها إلى المياه اليونانية فلم تكن الفرصة ملائمة لتجريد حملة على أفريقيا للاقتصاص من « الداي » فلما حانت سنة ١٨٢٨ ألفت فرنسا نفسها منهمكة بالأحداث الدولية التي نشأت عن شعورها بمطامع روسيا في تركيا فلم يسعها أن تشغل جيشها عبر البحار

غير أنه كان لابد من تدبير حل للأزمة التي نشأت في الجزائر فبذلت مساع كثيرة لدى « الداي » لحمله على الاعتذار عما بدر منه ولإقناعه بتعديل موقفه فذهبت كلها سدى بل زادت « الداي » غلواً وعنفاً حتى إذا كانت سنة ١٨٢٩ حمل مجلس النواب الفرنسوي حملة شعواء على الحكومة الفرنسوية لتراخيها في موضوع الاقتصاص من « الداي » فأصدرت الحكومة في ٢٣ يونيو ١٨٢٩ تعليماتها إلى الكابتن « دي لابريتونيير » قائد السفينة الحربية « بروفنس » بالاقلاع إلى الجزائر ومقابلة « الداي » لإقناعه :

(أولاً) بالافراج عن الأسرى الفرنسويين الذين عنده

(ثانياً) بإيفاد رسول عنه إلى باريس يؤكد لحكومتها أنه لم يشأ إهانة ملك فرنسا في حادث ٣ أبريل

(ثالثاً) بعقد هدنة توطئة للوصول إلى صلح بين الجانبين

وفي ٣٠ يوليو ١٨٢٩ رست السفينة « بروفنس » على مسافة نحو أربعة أميال بحرية عن شاطئ الجزائر ونزل الكابتن « دي لابريتونيير » إلى البر فقابل « الداي » وبحث معه الرغبات الثلاث المتقدمة ملحاً عليه في قبولها وإلا فإن

فرنسا تشدد الحصار الذي ضربته على بلاده تمهيداً لتجريد حملة عليها فأظهر « الداي » في بادئ الأمر عدم رغبته في التفاهم ولكنه قبل أن يتسلم شروط الهدنة على أن يرد رده النهائي عليها في الغد . فلما اجتمع به في اليوم التالي قال « الداي » إنه يرفض مقترحات فرنسا رفضاً باتاً ودعاه إلى مغادرة بلاده

واضطرت السفينة عند إقلاعها إلى المرور بالقرب من بطاريات الشاطئ بسبب الريح المعاكسة لها فظن رجال « الداي » أنها مناورة متعمدة فأطلقوا عليها مدافع البطاريات فأصابتها إحدى عشرة قنبلة أنزلت بها خسارة يسيرة ورأى قائدها أنه ليس من الحكمة أن يشتبك في معركة بمفرده فمضى في سبيله

وهاجت باريس وماجت لهذا الاعتداء الجديد فلم ير « البرنس دي بوليناك » رئيس الوزارة الفرنسية ووزير الخارجية إذ ذاك مندوحة عن المضي في بحث خطة عملية للانتقام من « الداي »

وكان المسيو « دروفتي » قنصل فرنسا العام السابق في مصر قد رجع في ذلك الحين إلى فرنسا على أثر اعتزاله الخدمة في مصر بعد ما قضى فيها خمساً وعشرين سنة فعرض على « بوليناك » مشروعاً فكر فيه منذ ما كان في مصر للتخلص من « داي » الجزائر وكاشف به محمد علي . ويتلخص في أن يتولى محمد علي نفسه فتح طرابلس وتونس والجزائر فيخلع حكامها أو أمراءها ويضمها إلى مصر فيشملها حكمه كما شمل السودان مثلاً فكان رد محمد علي على هذه الفكرة لأول وهلة أن سوريا هي التي تهمه لا طرابلس وتونس والجزائر . ولكن « دروفتي » ألح عليه وانتهى الأمر بأن وافق محمد علي على الفكرة عملاً بمبدئه القديم « لا تدع فرصة تمر بك من دون أن تستفيد منها »

أفضى « دروفتي » بهذا كله إلى « بوليناك » مؤكداً أن نجاح محمد علي

محقق ولا سيما إذا ساعده الأسطول الفرنسوي من جهة البحر فإنه علاوة على أن الجيش المصري قادر على احتمال مشاق اجتياز الصحراء فمن المؤكد أن جميع العرب البدو الضاربين بين مصر وطرابلس يخفون إلى الانضمام إليه لشد أزره

وزاد « دروفتي » على ذلك قوله إنه يعتقد أن الباب العالي لن يناوئ هذا المشروع لأن أمراء طرابلس وتونس والجزائر يعدون أنفسهم غير مرتبطين بالسلطان إلا بارتباط اسمي في حين أنه إذا حل محمد علي محلهم استطاع أن يرسل إلى السلطان مالاً كثيراً من إماراتهم يساعده على دفع جزء كبير من الغرامة التي فرضها عليه قيصر روسيا بمقتضى معاهدة أدرنه

وبينما كان « دروفتي » يفضي الى « بوليناك » بما تقدم في باريس كان محمد علي يعرب في الوقت عينه للمسيو « ميمو » قنصل فرنسا في مصر وهو الذي حل محل المنسيو « دروفتي » عن استعـــداده للمضي في المشروع الذي بحث أسسه مع « دروفتي » .

واستحسن « بوليناك » مشروع « دروفتي » فكتب الى « ميمو » يأمره باستئناف المفاوضة مع محمد علي وسؤاله عن الشروط التي يبغي أن يشملها الاتفاق الذي يعقد بينه و بين فرنسا في هذا الصدد

وأوفد « بوليناك » الى مصر الـكابتان « هودار » ياور الجنرال « جيلمينو » ليعاون القنصل « ميمو » في مفاضاوته مع محمد علي . وكان « هودار » يجيد اللغة التركية وقد زار مصر سنة ١٨٢٧ بمهمة رسمية فعرف الباشا معرفة وثيقة

وحمل « هودار » تعليمات « بوليناك » الى القنصل « ميمو » ليستأنس بها في مفـــاوضاته بل لـكي تكون أساساً لاقتراحات الحـكومة الفرنسوية على محمد علي وخلاصتها أن يأخذ الباشا على عاتقه مهمة الحملة كلها فلا يشترك معه فيها

جيش فرنسوي ما ولـكن الأسطول الفرنسوي يكون متجمعاً أمام الجزائر ومتأهباً لمساعدة الجيش المصري من البحر في كل وقت

وكلف « بوليناك » القنصل « ميمو » أن يبلغ محمد علي في الوقت عينه أن الحـكومة الفرنسوية مستعدة لإقراضه عشرة ملايين فرنك بشرط أن يشرع في حملته بلا إبطاء وأن الأمر صدر إلى الـكونت « جيلمينو » سفير فرنسا في تركيا بأن يسعى لدى الباب العالي لإستصدار فرمان يخول محمد علي سلطة ضم طرابلس وتونس والجزائر الى ولاية مصر

ووصل « هودار » إلى الإسكندرية يوم ١٦ نوفمبر ١٨٢٩ . وفي مساء اليوم عينه حظي بمقابلة محمد علي بصحبة القنصل « ميمو » . ولم يكن حاضراً المقابلة من رجال الباشا سوى باغوص . ولما فرغ « ميمو » من بسط اقتراحات الحـكومة الفرنسوية قال محمد علي إنه يعد بقبول الدعوة التي يوجهها إليه ملك فرنسا في صدد هذه الحملة بالشكل الذى أفرغت فيه — أي أن يتولى الحملة وحده — بشرط أن تسدي إليه فرنسا المساعدة التي لا مندوحة له عنها لكي يشرع في العمل بالحزم والسرعة اللذين يقتضيهما

ثم اتفقوا على أن يستأنفوا الحديث في اجتماع يعقدونه في الغد فلما اجتمعوا حدثهم محمد علي عن خطته بإيجاز كما تفاهم عليها مع نجله ابراهيم فقال إن حملته ستتألف من أربعين ألف رجل ، عشرين ألفاً من جيشه النظامي يسافرون بحراً وعشرين ألفاً من العرب البدو يسلكون طريق الصحراء وإن إبراهيم باشا سيتولى قيادة الحملة

وزاد محمد علي على ذلك أنه يريد أن تكون لحملته صبغة واحدة وهي الصبغة الإسلامية لاعتقاده أنها شرط ضروري لإنجاح حملته ولذلك لا يريد

مساعدة ما من فرنسا لا براً ولا بحراً . ولكن قد يحتاج إلى بعض ضباط المدفعية وسلاح الهندسة العسكرية الفرنسويين و إلى معدات وذخيرة عند وصوله إلى عاصمة الجزائر فإذا احتاج إلى شيء من ذلك كاشف أميرال الأسطول الفرنسوي بحاجته

ولما انتهى محمد علي من حديثه سأله القنصل « ميمو » عن شروطه . فقال محمد علي : « إني في حاجة إلى سلفة قدرها أربعة ملايين ريال أتعهد بتسديدها في خلال أربع سنوات بعد الاستيلاء على الجزائر وأطلب أن تهدي إليّ الحكومة الفرنسوية في الوقت عينه أربع سفن حربية ذات الثمانين مدفعاً »

فما كاد المفاوضان الفرنسويان يسمعان هذه الشروط حتى أعربا عن دهشتهما العظيمة لها

أولاً : لإختلافها اختلافاً كبيراً عن التعليمات الصادرة إليهما من حكومتهما

وثانياً : لأنه لم يجيء في هذه التعليمات ذكر ما للسفن الحربية الأربع التي يطلبها محمد علي

وكانت دهشتهما أعظم لما رد عليهما محمد علي بقوله إن المسيو « دروفتي » كتب إليه من باريس بأن الملايين العشرة من الفرنكات وهي التي تعرضها عليه ليست كل شيء وأن الحكومة الفرنسوية تتنزل له من دون صعوبة عن السفن الحربية التي يمني النفس بها

واسترسل محمد علي في حديثه فأكد للقنصل « ميمو » والكابتان «هودار» أن طلبه الخاص بالسفن الحربية كان دائماً جزءاً من الاقتراحات التي اقترحها وعلق عليها قبوله لتجريد حملة على الجزائر

وكان موقف محمد علي موقفاً قوياً لأنه كان صادقاً في كل كلمة قالها

فقد تبين بعد ذلك أن « دروفتي » أشار إشارة سريعة إلي طلب محمد علي الخاص بالسفن الحربية في التقرير الذي قدمه « لبوليناك » واكتفى بالقول إن محمد علي أعرب عن رغبته في الحصول على بعض السفن الحربية في مقابل مبلغ من المال يتفق عليه

وألح الكابتان « هودار » على القنصل « ميمو » ليصارحه بالحقيقة فصارحه بأن هذا الشرط كان في كل وقت جزءاً من اقتراحات محمد علي واعترف بأنه لم ير ضرورة لإبلاغه « لبوليناك » مع أن محمد علي كان صريحاً في أحاديثه وفي تعيين عدد السفن التي يريدها ! . . .

قال «هودار» في تقريره لحكومته : «فيؤخذ مما تقدم أن «الباشا» كان على حق في دعواه ولكن بما أن التعليمات الصادرة إلينا لا تنطوي على ما ينم على أن حكومتنا مستعدة للتنازل مجاناً عن أربع سفن حربية اتجهت كل جهودي إلى حمل محمد علي على العدول عن هذا الطلب . . . فأبى . . . وأكد لي غير مرة أن هذه السفن لازمة له لكي تطبع حملته بطابع القوة فيكون لها وقع عظيم لا في سكان طرابلس وتونس والجزائر وحدهم بل في الباب العالي كذلك علاوة على أنها الوسيلة التي تكفل استسلام ولاة طرابلس وتونس والجزائر بسرعة وربما من دون تكبد خسارة ما.

وقال « هودار » بعد ذلك إنه حاول أن يمتحن مدى استعداد محمد علي لقبول مبلغ من المال يعادل ثمن السفن الأربع أو يزيد عليه إذا لم تقبل الحكومة الفرنسوية شرطه فألفاه مصراً على موقفه الأول وهو أنه لا بد له من السفن الأربع

وأبدى « هودار » رأيه كخبير عسكري في الخطة التي وضعها محمد علي فقال . « إنها خطة رشيدة و بارعة وقد توفرت فيها جميع العوامل التي تكفل نصراً سريعاً

وسهلاً » أفاض « هودار » في هذا الرأي فقال: « إن خطة محمد علي تنطوي على أن يظهر فجأة في البلاد التي يريد اخضاعها فتذهلها المفاجأة و بما أنها لا تستطيع أن تقاوم سوى مقاومة ضعيفة فجميع الدلائل تدل على أنها لن تتردد في التسليم . . . وستكون المفاجأة سريعة جداً بحيث يتعذر على سلطان المغرب الأقصى أن يسعف جاره داباي الجزائر في الوقت الملائم »

و إذن كان محمد علي يريد أن يطبق خطط « الحرب الخاطفة » قبل أن تطبقها ألمانيا بمئة سنة وعشر سنوات

ألا ترى « هودار » يقول: إن خطة محمد علي تنطوي على أن يظهر فجأة في البلاد التي يريد اخضاعها فتذهلها المفاجأة

وقال « هودار » بعد ذلك إن أكبر دليل على أن محمد علي يعلق مجده ومصلحته على نتائج هذه الحملة « أنه قرر أن يسند قيادتها إلى نجله ابراهيم باشا مع أن نشاطه ومواهبه تجعل وجوده في مصر إلى جنب والده أمراً ضرورياً ولا سيما بعدما عهد إليه محمد علي في الاشراف على تفاصيل مهام الإدارة والجيش لتعبه وتقدمه في السن فكان يخشى أن لا يوافق على ابتعاده عنه »

وفي ٢٥ نوفمبر (١٨٢٥) قرر الكابتان « هودار » أن يسافر إلى فرنسا ليستعجل رد الحكومة الفرنسوية وليحمله بنفسه إلى محمد علي

وكانت فرنسا تسعى في تلك الأثناء لدى الباب العالي لتحصل على الفرمان الذي تريده لمحمد علي فدارت بين سفيرها ورجال الحكومة التركية مفاوضات طويلة على ذلك ليس لبسطها هنا ضرورة وانتهت بعدم موافقة الباب العالي على منح محمد علي هذا الفرمان

أما هو — أي محمد علي — فكان عازماً على المضي في المشروع سواء وافق

عليه السلطان أم لم يوافق بشرط أن تقبل فرنسا شروطه . وكانت وجهة نظره أنه عند ما ينجح في حملته ويرسل إلى السلطان ثمرة هذا الفتح الجديد يبعثه على التسليم بالأمر الواقع

وعرض « بوليناك » اقتراحات محمد علي على الوزارة الفرنسوية فعارض وزير الحربية في إعطائه أربع سفن حربية فرنسوية وقال إن شرف فرنسا لا يسمح بأن تخفق راية أجنبية على سفن كانت الراية الفرنسوية تخفق عليها

وشاطره زملاؤه هذا الرأي

وكان القنصل « ميمو » قد كتب في تلك الأثناء « كتاباً سرياً » إلى « بوليناك » يقول فيه إنه ظهر له من جميع أحاديث محمد علي أن الشرط الخاص بالسفن الحربية شرط نهائي لا يتزحزح الباشا عنه وأنه لن يأمر جيشه بالتحرك ما لم ير السفن الأربع تدخل ميناء الاسكندرية لأنه يريد أن يظهر أسطوله بمظهر يدل على أنه من الطراز الأول

واستطرد « ميمو » من ذلك إلى إبداء رأيه في خطة محمد على فقال : « إني أعترف بكل صراحة بأنه ليس هناك من يستطيع إخضاع تلك البلاد بسرعة تفوق السرعة التي يستطيع الباشا أن يخضعها بها ولا بتكاليف أقل من تكاليفه ... و إذا أراد جيش فرنسوي أن ينهض بهذا العبء فإنه يواجه صعاباً عظيمة ومخيفة وربما كانت صعاباً يعجز عن تذليلها »

وتذرع « بوليناك » بهذا الكتاب السري ليقنع زملاءه بأن الالتجاء إلى محمد علي خير حل يمكن لفرنسا أن تدبره للخروج من هذا المأزق فأصروا على ما قرروه وهو أنهم لا ينزلون عن أربع سفن حربية بحال ما

و بعد مباحثات ومفاوضات طويلة في باريس وفي القاهرة وفي الآستانة وضع

« بوليناك » مشروعاً جديداً ليعرض على محمد علي على أساس أن تتعاون فرنسا معه تعاوناً عسكرياً فعلياً فبينما يكون هو منهمكاً بإخضاع طرابلس وتونس تجرد هي جيشاً على الجزائر . وفي الوقت عينه يكون الأسطول الفرنسوي مستعداً لحماية السفن المصرية التي تنقل زاداً وذخيرة ومعدات حربية إذا أراد محمد علي ارسالها بطريق البحر

وهنا قال « بوليناك » إنه بمقتضى هذا المشروع الجديد يستطيع محمد علي أن يكتفي بخمسة وعشرين ألف رجل بدلاً من أربعين ألفاً

غير أن فرنسا لا تتقيد في هذه الحالة بقيد ما فيما يتعلق بمصير الجزائر بل تترك هذا الموضوع إلى حين الانتهاء من الأعمال الحربية

وهنا قد يسأل المرء : أما وقد اتجهت فرنسا اتجاهاً جديداً في مشروع هذه الحملة وقررت أن تتولى هي الإستيلاء على الجزائر فلماذا كانت تريد أن يستولي محمد علي على طرابلس وتونس أو بعبارة أخرى لماذا خرجت على هذا التعاون مع محمد علي مع من أنه لم يكن بينها و بين طرابلس وتونس خصومة تستوجب عداء ما ؟

رد القومندان « جورج دوان » على هذا السؤال فقال : « يبدو لأول وهلة أن فرنسا أرادت أن لا تجرح شعور محمد علي بعدولها عن مشروعها الأول والحقيقة أن البرنس « دي بوليناك » كان يريد بذل أقصى ما يمكنه بذله لتعزيز العلاقات بين فرنسا ومحمد علي و بالتالي بين فرنسا ومصر »

وعزز القومندان « جورج دوان » وجهة نظره هذه بما كتبه « بوليناك » في هذا الصدد في كتاب له عن السياسية الأوربية في أواسط القرن التاسع عشر

نعود إلى مشروع الحكومة الفرنسوية الجديد فنقول إن الكابتان « هودار » رجع إلى مصر بشروط معدلة للمشروع الأول وأهمها أن يتنازل محمد علي

عن الشرط الخاص بالسفن في مقابل ثمانية ملايين فرنك مع تعهد فرنسا له أن تصنع له في مصانعها أربع سفن كالتي يريدها

أي أن الكابتان «هودار» رجع إلى مصر بهذا العرض الجديد وهو لا يعلم أنه لما كان في عرض البحر أعد « بولينالك » مشروعاً جديداً بتعاون مشترك بين فرنسا ومحمد علي

ولما وصل « هودار » إلى الإسكندرية قابله فيها باغوص وعثمان مساعدا محمد علي المخلصان وأبلغاه أن الباشا في القاهرة فأطلعهما على الشروط المعدلة ثم اتفق معهما على أن يبرقا إلى الباشا يسألانه هل ينتظره في الإسكندرية أم يسافر إلى القاهرة لمقابلته فجاء الرد بأن يبقى في الإسكندرية و بأن ابراهيم باشا سيوافيه فيها ليتفاوض معه

وكان القنصل «ميمو» في القاهرة يومئذ فقابل محمد علي ولم يكتمه أن تكليف ابراهيم باشا السفر إلى الإسكندرية سيؤخر سير المفاوضات . فقال له محمد علي بلا تردد وبلهجة حازمة : « إن لإبراهيم باشا الحرية التامة في أن يعمل ما يريد و إن هذه الحملة من شأنه فإذا قبل اقتراحات الحكومة الفرنسوية وقال نعم فإنه هو — أي محمد علي — يقول نعم » و يظهر أن القنصل ألح فقال له الباشا : « إنك أيها القنصل تطلب مني نفس الشيء عدة مرات وقد قلت لك إن ابراهيم باشا مثلي و يعادلني أفلا تدري أن ابراهيم هو إبني المحبوب؟ إنه سيفاوضكم فإذا أمضى الاتفاق ورأيت إمضاءه فإني أمضي بدوري »

وهنا — وقبل أن ننتقل إلى ما حدث بعد ذلك — ألا يجدر بنا أن ننوه بهذا الحب العظيم الذي كان محمد علي يكنه لإبنه ابراهيم وهل كان يسعه أن يخاطب قنصل فرنسا بأكثر مما خاطبه به ليفهمه مدى مكانته عنده ؟

« وسافر « ميمو » إلى الإسكندرية ليجتمع بالكابتان « هودار » فبلغها يوم ١٧ فبراير ١٨٣٠ وفي ذلك اليوم وصل إلى الإسكندرية من فرنسا المسيو «دي لانجدورف» من رجال السلك السياسي الفرنسوي موفداً من قبل «بوليناك» بالمشروع الجديد . . . ذلك المشروع الذي تقترح فيه فرنسا تعاوناً عسكرياً مشتركا مع محمد علي

وكان ابراهيم باشا قد وصل إلى الإسكندرية في اليوم السابق أي في ١٦ فبراير فاطلعه « ميمو » و « هودار » و « لانجدورف » على المشروع الجديد فظهرت عليه حالاً علائم عدم الارتياح ولكنه ظل أياماً ممسكا عن ابداء رأي قاطع فيه

وفي مساء يوم ٢٦ فبراير دعا ابراهيم باشا المفاوضين الفرنسويين إلى مقابلته فلما اجتمعوا به قال لهم إنه دعاهم ليبلغهم رد والده على المشروع الجديد كتابة و إذا بالرد ينطوي على رفضه رفضاً باتاً

ومما قاله محمد علي في رده إنه لو قبل التعاون الذي تعرضه عليه فرنسا « لاستحق لوم شعبه على ذلك » . . . « ولفقدنا سمعتنا وشرفنا »

وقال بعد ذلك إنه إذا كان قد استطاع أن يحقق ما حققه حتى الآن فقد أدرك ذلك بتأييد الشعب والحكومة له وأنه كان يأمل أن ينجح في حملته الجديدة بقوة هذا التأييد ولكنه لا يستطيع أن يكفل هذا التأييد إذا اشترك مع دولة أجنبية في حملة كهذه الحملة

وكان من الطبيعي أن يشعر القنصل « ميمو » بخيبة أمل عظيمة عند اطلاعه على هذا الرد ولكنه اعترف بأن محمد علي كان « معقولا » و بأنه لم يتحول عن « كلمته الأولى » . قال « ميمو » : « فقد فكر محمد علي دائماً في هذه الحملة على أساس أن تكون حملته فتظل مطبوعة بالطابع الإسلامي وحده إذ يجد في هذا الطابع أكبر عون له »

وقال « ميمو » في موضع آخر من تقريره : « وقد تبدو ثقته بنفسه وإيمانه بنصر سهل في مشروع عظيم كهذا المشروع لغزاً من الألغاز لمن يكون بعيداً عن مصر ولاسيما أن موارده محدودة وجيشه لا يزال يفتقر إلى قواد كما يقول هو نفسه ولكن الأمر لا يبدو كذلك — أي لا يبدو لغزاً — لمن يسمعه يتكلم بإفاضة ويفهمه . . . »

إلى أن قال : «وهو فخور بأنه استطاع أن يعلي شرف اسم الإسلام بعد ما ضعف شأنه في جهات أخرى ، ويجب أن ينظر إليه كبطل الإسلام ومعقد آمال المسلمين»

وأعرب « هودار » عن رغبته في الانتقال إلى القاهرة ليقابل محمد علي ويناقشه في وجهة نظره فرد عليه الباشا بأن لا فائدة من هذه الرحلة لأن قراره نهائي ولا رجعة فيه « فإنه لا يريد أن يشعل النار في بيته » كما قال في رد آخر على إلحاح المفاوضين الفرنسويين

وبعد ذلك بأسابيع عاد المسيو « ميمو » إلى القاهرة فقابله محمد علي وزاده إيضاحاً وكان مما قاله له إنه أعظم من سائر ولاة الإمبراطورية العثمانية وإنه يتمتع من رعاياه بحب لا يتمتع به أحد منهم « ولكنني أضيع ثمرة أعمالي كلها إذا قبلت حلفاً كالذي تعرضونه عليّ فافقد شرفي أمام أبناء جلدتي وديني فيحتقرونني ويمتهنونني ولا تظنوا أني أسلك هذا المسلك عن تعصب ديني فإني معروف بسموي على كل تعصب »

وبعد ما أفهم محمد علي قنصل فرنسا أن موقفه في هذا الموضوع ليس تعصباً بل امتناعاً عن معاونة دولة أجنبية في حرب تعلنها على مسلمين مثله قال : « وإني لم أبلغ ما بلغت إلا بسمعتي بين شعبي وبمشيئة شعبي فالتعاون معكم معناه القضاء عليّ . معناه موتي . وإذا كنت أخاطبكم بهذه اللهجة فهناك أسباب تبعثني على

ذلك . إن الأعرابي الذي في الصحراء يعرف علة جمله أكثر من أكبر طبيب في أوربا »

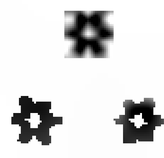
وكان ذلك خاتمة المفاوضات التي دارت بين محمد علي وفرنسا على مشروع حملة الجزائر فطوى الباشا صفحة هذا المشروع وعاد إلى التفكير في سوريا . . .

وكأنما هذا التقلب الذي بدا له من فرنسا لم يسره فأخذ يولي وجهه شطر انجلترا . . .

وكان حديث مفاوضات فرنسا معه قد شاع في انجلترا من مدة غير قصيرة فبدأت مساعيها السياسية في الآستانة أولاً . وفي ٢٩ يناير ١٨٣٠ كتب اللورد ابردين وزير خارجية انجلترا إلى « باركر » القنصل الإنجليزي في مصر يبلغه اعتراضات الحكومة البريطانية على إقدام محمد علي على مشروع كهذا برعاية فرنسا وأنه « يأمل أن لا يرتاب محمد علي في روح الصداقة والود اللذين تنطوي عليهما البواعث التي تبعث الحكومة البريطانية على أن تنصح له في هذه المناسبة بأن يزن جيداً النتائج الجدية التي قد يفضي إليها المشروع الذي تدل الدلائل على أنه مستعد لتقييد نفسه به مع فرنسا »

ولكن محمد علي كان قد رفض مشروع فرنسا الجديد نهائياً قبل أن يبلغه القنصل الإنجليزي فحوى تلغراف وزير خارجيته

فلما جاء « باركر » من الاسكندرية إلى القاهرة ليبلغه رسالة اللورد ابردين فاجأه الباشا بقوله : إنه لم يعد لهذه الرسالة محل !



وقد يسأل المرء : كيف نوفق بين شعور محمد علي الديني من جهة واستعداده للاستيلاء على طرابلس وتونس والجزائر من جهة أخرى ؟ ألم يكن يرى في

استيلائه عليها افتئاتاً على بلاد إسلامية أخرى . فكيف يفسر مسلكه هذا إلى جنب ما قاله لقنصل فرنسا لما رفض الاقتراح الفرنسوي المنطوي على تنظيم عمل حربي مشترك بين فرنسا ومصر فتهاجم مصر طرابلس وتونس براً وتهاجم فرنسا الجزائر بحراً

والواقع أنه مع ما كان يظهره للأجانب من تسامح يشرفه كان له من روحه الإسلامية الصحيحة ما يبعثه على رفض مشاركته الأجانب في تقسيم البلدان الاسلامية واذلال ما كان يسميه « شعبه » أي الشعب الاسلامي ولذلك كان يسعى للاستيلاء على البلدان التي تطمع فيها الدول الأوربية لينقذها و يجدد شبابها وينشر فيها مجد الاسلام[1]

---

(١) الامبراطورية المصرية في عهد محمد علي ص ١٨٤

« هناك سبيل واحد أمام السلطنة يمكنها أن تسلكه لتسترد القوة التي فقدتها ولتعززها بقوة جديدة لم تعرفها قبلاً وهو التفاهم مع محمد علي فيصبح لها جيش عظيم وأسطول بمكن مضاعفته، ويصبح لها رأس محمد علي وذراع ابراهيم »

محمد علي

قلنا في آخر الفصل المتقدم إن ما لاخظه محمد علي من تحول وتقلب في سياسة فرنسا في شؤون أفريقيا بعثه على العودة إلى خطب ود انجلترا ولم يكن عدم نجاحه في كسب صداقتها حتى ذلك الحين ليثنيه عن عزمه ، فبدلاً من أن ييأس قرر أن يسعى للاستفادة من تنافس النفوذ الانجليزي والروسي في تركيا وآسيا ليفوز بتأييد إنجلترا له في مشروعاته من جهة سوريا وتركيا الأسيوية

عاد محمد علي إلى هذه الخطة فوراً عند زيارة القنصل الانجليزي « باركر » له ليبلغه رسالة اللورد أبردين فبعد ما أكد له أنه لم يعد لهذه الرسالة محل قال إنه لما كاشفه الفرنسويون بمشروعهم عن الجزائر أجابهم بأنه يقبل الفكرة ولكن بشرط أن تقرها انجلترا

وانتهز محمد علي فرصة اجتماعه بالقنصل « باركر » في ذلك اليوم ليكرر له حديثه عن الفوائد التي تجنيها مصر وانجلترا من حلف ينشأ بينهما . قال له : « إن اللورد أبردين لا يعرفني ولو كان يعرفني لأدرك أن الوسيلة الوحيدة لتعزيز سلطة السلطان هي في تأييدي ولو فعل ذلك لرأى تحت أمري قريباً جيشاً مؤلفاً من ١٢٥ ألف رجل مستعد للتصدي للروس أمام الآستانة وفي بلاد الفرس (إيران) . وفي بلاد فارس سيتعين على انجلترا أن تنازل الروس في نهاية الأمر فما الفائدة من سياسة النعامة . إن الباب العالي انتهى ويجب على انجلترا أن تستعد لتدبر في آسيا قوة تستطيع أن تقف في وجه الروس فأين يسعها أن تجد هذه القوة إلا في

وفي إبني من بعدي فانتهزوا فرصة هذه المدنة لخلق جيش آخر يمكنكم أن تعتمدوا عليه فهذه فرصة إن ضاعت عليكم فلن تعود . وقد فقد الشعب في جميع أنحاء السلطنة العثمانية ثقته بالباب العالي وهو يحبني و يخف إلى الانضواء تحت رايتي إذا أرادت انجلترا أن تخطو خطوة إلى الأمام فتؤيدني . . . لقد قلت إنني أستطيع أن أعبئ قريباً جيشاً مؤلفاً من ١٢٥ ألف رجل فإذا عقدت حلفاً مع انجلترا أمكنني أن أزيد هذا العدد إلى ٢٠٠ ألف رجل ولكن مناوأة انجلترا لي تشل جهودي . وإنه لمن المؤسف حقيقة أننا لا نستطيع أن نصل إلى اتفاق . إنكم لا تقدرون مواردي . مع الانجليز أستطيع أن أعمل كل شيء ومن دونهم لا أستطيع أن أعمل شيئاً . إن انجلترا عظيمة وقد أدركت من زمان طويل أنني لا أستطيع أن أعمل شيئاً من دون موافقتها »

وختم محمد علي حديثه بقوله : « إنه يطلب حلفاً وثيقاً وصداقة متينة شريفة مع بريطانيا العظمى »

ولكن انجلترا من جهتها كانت تشعر بأن محمد علي يتظاهر بالاستكانة ليكفل لنفسه أسباب النصر جميعاً ثم يملي شروطه متى اجتمعت عناصر السلطة في يده على نحو ما تجلى في جميع مراحل سيرته حتى ذلك الحين فلم تجد في تأكيداته للقنصل « باركر » ما يقنعها بتعديل موقفها نحوه

وبينما كان محمد علي يبذل المساعي السياسية لدى الحكومة الانجليزية كان يعد العدة لحملة سوريا بنشاط عظيم فقـد ظلت سوريا قبلة أنظاره علاوة على الجزائر

وكان يعلم أن ما بين الدول الأوربية من خلافات يساعده مساعدة كبيرة على تحقيق مطامعه ولكنه لم يكن يجهل من جهة أخرى أنها بالرغم من اختلافها

كانت تتفق على نقطة واحدة وهي أن لا تتركه يستأثر بالارث . . . أي بتقسيم السلطنة العثمانية فابتكر بدهائه الفطري المبدأ الذي سماه « الرغبة في تجديد شباب الامبراطورية » فقال إنه لا يريد القضاء على الامبراطورية العثمانية « بل يريد تجديد شبابها »

ولم يكتم في أحاديثه مع قناصل الدول الأجنبية ورسلها أن السلطان مكروه ، وقد رأيناه يصارح بذلك القنصل « باركر » بعد ما صارح به المسيو « لنجدورف » ثم يكرره في كل مناسبة .

غير أن كل يوم ينقضي كان يظهر له أنه يجدر به أن لا يعتمد على تأييد أحد في أوربا وأنه لا بد له من الاتكال على سيفه وحده في آخر الأمر فأخذ يهيئ الأذهان لحرب سوريا و بالتالي لعداء السلطان فروج إشاعة بأن الباب العالي يضمر له شراً خطيراً . ثم جمع كبار ضباط جيشه(1) وسألهم هل يدافعون عنه في حالة وقوع اعتداء عليه فأجمعوا على أنهم يفدونه بأرواحهم

ولم يخف مغزى هذه المظاهرة على قنصلي انجلترا وفرنسا فكتب القنصل الإنجليزي «باركر » إلى حكومته يقول إنها تحدٍّ للباب العالي و إعلان من محمد علي بأنه مستعد للوقوف في وجه السلطان إذا انبرى له(2)

وكان محمد علي يكرر في تلك الأثناء مساعيه لدى انجلترا مؤكداً أنه لا يبغي سوى تجديد شباب السلطنة العثمانية ولكن الحكومة الإنجليزية كانت تدرك حقيقة أغراضه ومراميه فلم تشأ أن ترتبط برباط ما احتفاظاً بحريتها فتسلك في المستقبل المسلك الذي يطابق مصالحها

---

(١) يوم ٢١ مايو ١٨٣٠

(٢) من « باركر » إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٣ يونيو ١٨٣٠

وفطنت الحكومة التركية إلى الخطر الذي بدأ يتجلى في مصر فأوفدت إليها وزير خارجيتها السابق ليعجم عود محمد علي . وفي ٣١ أغسطس ١٨٣٠ تلقى سموه الفرمان المعلن ضم جزيرة كريت إلى مصر

ولكن اغتباطه بهذا الموقع الحربي الهام في البحر المتوسط لم يكن ليلهيه عن هدفه الجديد . . . بل القديم : سوريا !

وفي ٢ سبتمبر (١٨٣٠) غادر وزير خارجية تركيا السابق مصر عائداً إلى تركيا وكان محمد علي قد بذل أقصى ما يمكن بذله لإقناعه بأنه لا يريد سوى « تجديد شباب السلطنة العثمانية » أملاً منه بأن يوفق الوزير العثماني إلى إقناع رجال الباب العالي بذلك بدوره[١]

ومما أفضى به محمد علي بعد ذلك بمدة قصيرة إلى القنصل الفرنسوي « ميمو » أنه أنفق نصف مليون فرنك في الآستانة على العطايا و « الأكراميات » . . . وأنه عرض على الباب العالي ستين ألف كيس في مقابل تنصيبه والياً على سوريا[٢]

ولكن الباب العالي أبى أن يصغي إلى كل حديث عن سوريا . . .

وفي الوقت عينه أخذ (الباب العالي) يحرض عبد الله باشا والي عكا على مناوأته

وأخيراً تذرع محمد علي بأن عبد الله باشا يقيم العراقيل في سبيل التجار المصريين ويفتح أبواب ولايته للمصريين الذين يلجأون إليها فراراً من الخدمة العسكرية الإجبارية — ليشرع في حملته على سوريا فقد طلب من عبد الله باشا أن يعيد إليه

(١) من القنصل الفرنسوي « ميمو » إلى وزارة الخارجية الفرنسوية في ١٤ نوفمبر ١٨٣٠
(٢) المصدر نفسه في التاريخ عينه

المصريين اللاجئين عنده فأبى فرد عليه بأنه سيجيء ويستردهم بنفسه

ويقول الأستاذ اسد رستم إنه يمكن إرجاع الحملة المصرية على سوريا إلى سبعة أسباب ، إثنان منها « رسميان » وخمسة « حقيقية »

أما السببان الرسميان فهما : اضطرار محمد علي إلى الاقتصاص من عبد الله باشا والي عكا . ورغبته في تجديد شباب السلطنة العثمانية وإصلاحها

واما الأسباب الخمسة الحقيقية فهي :

(١) نيات الباب العالي السيئة نحو محمد علي

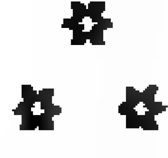
(٢) رغبة محمد علي في تحقيق استقلال مصر.

(٣) عدم كفاية وادي النيل لحاجات مصر ولا سيما الخشب اللازم لبناء سفن الأسطول . وكذلك كان يمكن لمحمد علي أن يعزز جيشه بتجنيد أبناء سوريا الأشداء

(٤) لزوم سوريا وكيليكيا لمصر جغرافياً وكان محمد علي قد كتب إلى نجيب افندي في الآستانة يقول له إن سوريا « لازمة لسلامة مصر »

أولم يكتب كلوت بك فيما كتبه يقول : « إن ضم سوريا إلى مصر كان ضرورياً لصون ممتلكات محمد علي . . . وإذا استثنينا غزوة الفاطميين وغزوة الفرنسويين بقيادة بونابارت تبين لنا أن كل غزوة أخرى جاءت عن طريق سوريا كغزوة قمبيز واسكندر وعمرو بن العاص والأيوبيين والسلطان سليم . . . فلا يمكن الاطمئنان إلى بقاء مصر مستقلة إلاّ بإعطائها الحدود السورية لأن حدودها ليست في السويس بل في طوروس »

(٥) الصبغة القومية التي صبغت بها الحملة السورية فقد كان إبراهيم باشا في جميع منشوراته على جنوده يفخر « بمصريته » ويعد بإحياء مجد العرب والعروبة



تألفت الحملة المصرية على سوريا من قوتين سلكت إحداهما طريق البر وسافرت الأخرى بطريق البحر وعلى رأسها إبراهيم باشا ومعه من ضباط أركان الحرب عباس باشا الأول (وهو الذي أصبح فيما بعد والياً على مصر) وسليمان باشا الفرنسوي وغيرهم

و بدأت القوة الأولى سيرها من معسكر الخانقا في يوم ٢٩ أكتو بر سنة ١٨٣١ بقيادة ابراهيم باشا يكن المعروف بالصغير فمرت ببلبيس فالصالحية فقطية فالعريش و بعد ما استراحت هناك يوماً اجتازت الحدود السورية فاحتلت خان يونس فغزة ومضت في سيرها إلى يافا فحيفا

ونزل ابراهيم باشا بالقوة التي سافرت معه بحراً في يافا ومنها اتجه إلى حيفا فاتخذها قاعدة للحركات العسكرية

ورافق الجيش البري قوة بحرية مؤلفة من ثلاث وعشرين سفينة حربية وسبع عشرة سفينة نقل بقيادة أمير البحر عثمان بك نور الدين (باشا فيما بعد)

وكان يقود الجيش البري إلى جنب ابراهيم باشا الكبير وابراهيم باشا الصغير وسليمان باشا مجموعة من أشهر القواد أمثال أحمد باشا المنكلي وسليم بك الحجازي وسليم بك المناسترلي وحسن بك المناسترلي ومحمود بك عزت وغيرهم

وفي ٢٦ نوفمبر ١٨٣١ بدأ ابراهيم باشا محاصرة عكا فاستبسلت حاميتها في الدفاع عنها وانتصر فريق منها على المصريين في الأيام الأولى واستمر ابراهيم باشا يصوب إليها نيران مدافعه أياماً متوالية ولكن من دون جدوى وكانت مدافع عكا تجاوبها فأصابت السفن المصرية بأضرار شتى فاضطر ابراهيم باشا إلى إرجاع بعضها إلى الإسكندرية لترميمها في ترساناتها ولهذا استعصت عكا على الجيش المصري

وانقضت ثلاثة أشهر من دون أن تنشب معارك تستحق الذكر

ورأى ابراهيم باشا أن ينتهز الفرصة ليزحف فيحتل بعض المواقع الهامة في ولاية صيدا وما حولها فاستولت إحدى القوات التي يقودها حسن بك المناسترلي على صور وصيدا و بيروت وطرابلس بسهولة

وهال السلطان هذا التقدم الذي تقدمته القوات المصرية فأمر عثمان باشا اللبيب والي طرابلس بصد الجيش المصري فانتصر عليه ابراهيم باشا في معركة « الزراعة » (١٤ ابريل ١٨٣٢) وارتدت فلول جيش عثمان باشا إلى « حماه » وعاد ابراهيم باشا إلى بعلبك

ولما رأى عبد الله باشا والي عكا أن القوات المصرية المحاصرة لعكا نقص عددها لانشغال فريق منها في جهات أخرى خرج من القلعة وهاجم القوة المصرية واستولى على بعض مدافعها فلم يعر ابراهيم باشا هذا النصر الوقتي الذي انتصره عدوه شيئاً من الأهمية وظل يناوئ جيش عثمان باشا حتى اضطره إلى طلب المدد من الآستانة ولما كان لا بد من انقضاء شهرين قبل أن يصل هذا المدد عاد إلى حصار عكا براً و بحراً

وفي فجر يوم ٢٧ مايو (١٨٣٢) صدر أمر القائد العام (ابراهيم باشا) بالهجوم على القلعة فأطلقت طلقة من ثلاثة مدافع هاون معاً انذاراً ببدء القتال فأظهرت الجنود المصرية من الاستبسال ما قضى على كل مقاومة أبداها الأعداء في الدفاع عن أنفسهم ولم تأت الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر حتى انقطع اطلاق النار من الجانبين

وكان أول الصاعدين إلى السور أميرالاي المدفعية سليم بك أرتوز ومعلم الفرسان ابراهيم الرشماني وهو من أبناء مدينة « دير القمر » في لبنان وقد انتظم في جيش محمد علي وكان مثالاً للاخلاص والجرأة والشجاعة

وصعد خلفهما مباشرة ابراهيم باشا نفسه وفي تلك اللحظة أصابت ابراهيم الرشماني رصاصة من سور عكا الداخلي فصرعته وفي هذا ما يدل على الجرأة العظيمة التي أبداها ابراهيم باشا باندفاعه وراءهما

وعلى حين بغتة . . . وكأنما بعثت جرأة ابراهيم باشا إقداماً جديداً في نفوس رجاله . . . اندفعت إحدى فرق الفرسان المصرية إلى داخل المدينة فلم ير رجال عبد الله باشا مناصاً من التسليم فنشر ابراهيم باشا الأعلام المصرية على القلعة وكانت الأعلام بيضاء اللون مزركشة الأطراف وقد نقشت عليها آيات من القرآن الشريف واسم محمد علي

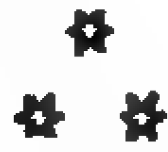
وتألف الوفد الذي طلب التسليم من بعض رؤساء المدفعية في حامية عبدالله باشا ومعهم إمام المدينة ومفتيها فرحب بهم ابراهيم باشا وأمنهم على حياتهم وحياة عبد الله باشا إذا ألقوا السلاح فوراً وجاءه عبد الله باشا حالاً . فأرسل عبد الله باشا يبلغه أنه يخشى أن يغادر مقره في أثناء الليل لئلاً يفتك به رجاله فأصر ابراهيم باشا على رأيه وأوفد إليه شرذمة من رجاله لتحرسه في الطريق فأقبل عبد الله باشا وكخياه وقد ربط كل منهما عنقه بمنديل دلالة على العبودية ولما دخلا على ابن محمد علي ارتميا على قدميه فلم يكن منه إلا أن أنهض عبد الله باشا ثم قال له : « إنك لا تستحق الصفح فإنك لو وقفت في وجهي لهان الأمر لأننا متساويان ولكنك جاوزت ذلك وأردت أن تناضل محمد علي وهذا غلو كثير »

فقال عبد الله باشا : « كذلك شاء القدر الذي جاء بي إلى هنا »

ويقال إنه بعد ما تعشيا ونهضا ليقضيا بقية الليل في القصر عينه قال ابراهيم لعبد الله : « إنك ستنام مستريح البال الليلة »

فقال عبد الله «كعادتي» . ثم شفع ذلك بقوله : « لا تتظاهر بأنك تعاملني كأني امرأة فإن الكيفية التي دافعت بها عن نفسي تثبت عكس ذلك . وقد كانت غلطتي انني اعتمدت على معونة الباب العالي . ولو كنت أعلم أن الأمر كذلك لسلكت مسلكاً آخر في تدابيري ولما كنت اليوم بين يديك »

وأعرب عبد الله باشا عن رغبته في التوجه إلى مصر فأبحر في ٣٠ مايو من حيفا بسفينة حربية مصرية فوصل إلى الإسكندرية في مساء ٢ يونيو فأطلقت المدافع وخف إلى المرفأ أحد رجال حاشية محمد علي وأبلغه أن الباشا ينتظره في قصره فلما بلغه حياه بعض الجند التحية العسكرية ثم أدخل إلى القاعة التي كان محمد علي ينتظره فيها واقفاً فارتمى على قدميه ملتمساً الرحمة والصفح غير مرة عما بدر منه فأخذ محمد علي بيده وساعده على النهوض وهو يطمئنه ثم جلس ودعاه إلى الجلوس وأمر له بالقهوة و بغليون ثم أشار إلى الذين كانوا محتشدين في القاعة بالانصراف فانصرفوا وتركوهما وحدهما . وبعد نصف ساعة انتهى اجتماعهما فأمر الباشا بعض أتباعه بأن يصحبوا عبد الله باشا إلى القصر الذي أعد لنزوله بجوار السراي



وهنا وقبل أن ننتقل إلى ما عمله ابراهيم باشا بعد استيلائه على عكا يجدر بنا أن نقف قليلاً لنسأل : هل كان محمد علي يبغي سوريا وحدها أم يطمع في أكثر منها . . . أي في الآستانة . . . وفي عرش آل عثمان

فقد اختلفت آراء المؤرخين في هذا الموضوع فبعضهم قال ان محمد علي كان لا يطمع في أكثر من سوريا في حين أن ابراهيم باشا كان يريد التقدم حتى الآستانة

وقال البعض الآخر إنه لما شرع في حملة سوريا كان يأمل أن يفوز بأكثر من سوريا فمنى نفسه بالتخلص من السلطان محمود على أن يحل محله نجله القاصر فيحكم بواسطة مجلس وصاية ويكون النفوذ الحقيقي له هو وحده — أي لمحمد علي

والواقع أنه لما شرع محمد علي في حملة سوريا كان لا يطمع في أكثر من سوريا أو على الأقل قرر أن يستولى على سوريا وأن يترك ما يعمله بعد ذلك لسير الظروف والأحداث . وسنرى في الصفحات التاليـة ما يؤيد ذلك . أي سنرى كيف كانت آماله ومطامعه تتأثر بمجرى الحوادث وطبقاً للظروف حتى إذا اقترح ابراهيم التوغل في تركيا حتى الآستانة نصح له بالتريث . ولم تكن هذه أول مرة يسدي إليه فيها هذه النصيحة . فقد كان ابراهيم ينظر إلى الأمور بعين القائد والقائد المنتصر الذي يريد أن يضع العالم أمام الأمر الواقع . أما محمد علي فكان يتكلم ويقرر وإحدى عينيه على الحالة في سوريا والعين الأخرى على أوربا . . .

ماذا تصنع أوربا ؟ . . .

هذا هو السؤال الذي كان محمد علي لا يفتأ يفكر فيه

وسنرى كيف أنه كان كسياسي يقدر عواقب الأمور لا يغفل موقف دول أوربا في يوم من الأيام في حرصه الشديد على ضمان سلامة مصر

وقد ذهب في عنايته بعدم إقلاق أوربا إلى الجهر في بادئ الأمر بأن الغرض من حملته ليس سوى الرغبة في الاقتصاص من عبد الله باشا والي عكا

ثم توسع في الغرض من الحملة فقال : « انه لا يقصد سوى سوريا فلا ينظر إلى

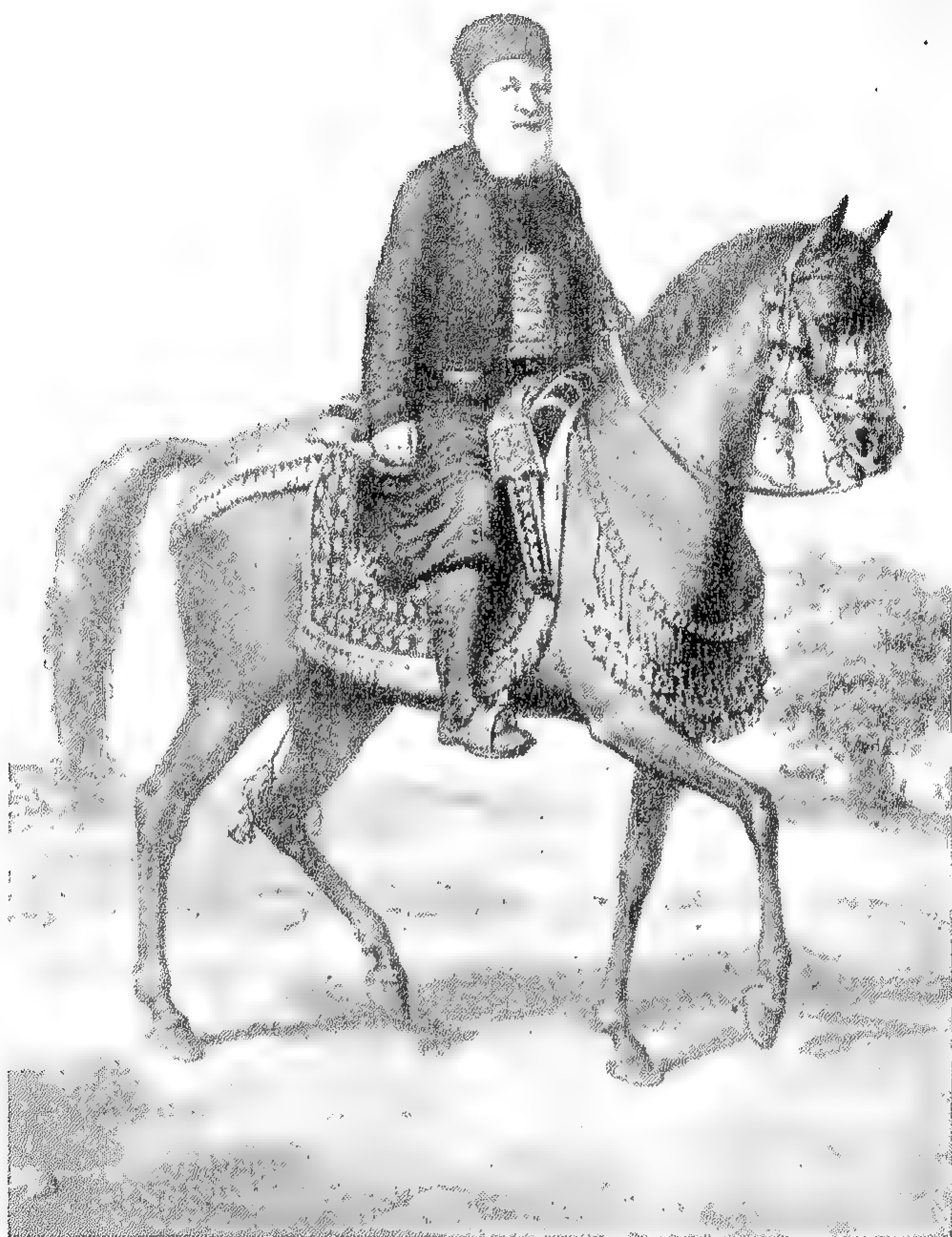
أبعد منها ولا إلى أعلى منها ولكن سوريا تنقصه ولا بد له أن ينالها لا سيما أنه يستطيع أن ينالها و يريد أن ينالها[1] »

وعلى كل حال إذا كان محمد علي قد طمع في ذلك الحين بأكثر من سوريا كما قال بعضهم يومئذ فقد نجح في كتمان مقاصده و إخفاء حقيقة نياته فقد كتب القنصل الفرنسوي « ميمو » بتاريخ ١٠ أغسطس ١٨٣١ إلى وزير خارجية دولته يقول : « إن ما عزاه بعض الكتاب السياسيين أو الصحافيين أو السياح المتصفين بالرعونة أو جهل الحقائق — إن ما عزاه هؤلاء جميعاً إلى محمد علي وهو أنه يصبو إلى الحلول محل السلطان محمود ولا يفكر في أقل من أن يجلس على عرشه ليس سوى حديث خرافة مختلق من أساسه وحتى إذا كان خاطر كهذا قد خطر لذهنه المتقد في وسط أحلام المستقبل والخيال فإنه يقول ان هذا الخاطر لا يتحقق إلا بعد ما تتحقق أحداث يفوق تنفيذها طاقة البشر وعلى كل حال ومهما يكن من أمر المستقبل فإن آراءه في الوقت الحاضر لا تعدو المعقول والواقع فنيته هي أن يظل تابع السلطان وأن يظل يمده بالمال وهو يأمل أن يزيد هذا المال إذا سمح له بأن يؤسس الصرح العربي وقد أخبرتكم قبلاً بما يعنيه بالصرح العربي أو المؤسسة العربية »

وانتقل المسيو « ميمو » من ذلك إلى الكلام عن رأي محمد علي في موقف تركيا منه فقال : « إن محمد علي يعتقد أن الباب العالي لا ينظر بعين الارتياح إلى مشروعه الخاص بسوريا بل يعتقد على عكس ذلك أنه — أي الباب العالي — سيبذل قصارى طاقته ليحوله عنه بالخدعة أو ليحول دون تنفيذه بالقوة وهو — أي محمد علي — يزعم أنه واثق من أن استعداد الباب العالي نحوه هو استعداد

---

(١) من « ميمو » قنصل فرنسا إلى وزير الخارجية الفرنسوية في ١٠ أغسطس ١٨٣١



محمد علي الكبير

عدائي لا في ما يتعلق بسوريا وحدها بل في ما يتعلق بحكمه لمصر كذلك وقد سمعته يردد أن السلطان محمود قال بصريح العبارة : « إنه يؤثر أن ينزل عن مصر لدولة أوربية على أن يتركها بين يدي محمد علي »

أما الخدعة فكان متيقظاً لمواجهتها

وأما القوة فكان مستعداً لها

وفعلاً لجأت تركيا إلى الخدعة في بادئ الأمر فكتب إليه خليل باشا وكان قد أصبح قبطاناً للأسطول العثماني يبلغه أنه ينوي أن يزور مصر ليحمل إليه الهدايا النفيسة وليسترشد « بنصائح والده » (أي محمد علي) . . .

لم يغتر محمد علي بهذا الكلام المعسول فرد على القبطان باشا بأنه ينتظره « بذراعين مفتوحتين » ليضمه إلى صدره كما يضم « ولده العزيز عليه »

ثم نشأت فتنة في ألبانيا اضطرت القبطان باشا إلى تأجيل سفره فكتب إليه محمد علي يبلغه ما اعتزمه نحو عبد الله باشا ويبلغه في الوقت عينه استمرار خضوعه وولائه للباب العالي

وقال محمد علي يومئذ للقنصل « ميمو » : إن أول رد على هذا الكتاب كان أن جاءه نبأ بأن الأسطول العثماني قد تحرك ثم لم يلبث أن تلقى كتاباً من القبطان باشا يقول له فيه إنه يقره على شكواه من عبد الله باشا والي عكا ولكنه ينصح له بانتظار فرصة تكون أكثر ملاءمة فان الباب العالي مشغول الآن بشؤون خطيرة أخرى ولا يريد أن يرى الموقف يتعقد . وختم القبطان باشا كتابه بسؤال محمد علي « هل يسره أن يجيء إليه للتفاهم معه ، وليضع عواطف إجلاله واحترامه على قدميه »

وهنا قال محمد علي للقنصل « ميمو » إنه رد على لغة هذا الكتاب بلغة معسولة مثلها فقال له : « إن اليوم الذي يتاح له أن يستقبله فيه يكون من أسعد

أيام حياته . . . ولكنه للأسف انتهى من إعداد معدات الحملة فلم يعد يستطيع أن يؤجل أكثر مما أجل عملية تأديب جار وقح أهان لحيته البيضاء »

قال القنصل : « وما برحت أذكر من الترجمة التي تلاها علي محمد علي لهذا الكتاب العبارة التي قال فيها للقبطان باشا : « وإني يا ابني العزيز أقبلك على عينيك »

وكذلك لم تجد الخدعة نفعاً فقابل محمد علي ما ظنه الترك « دهاء » بدهاء مثله وعندئذ قرر الباب العالي أن يصارح محمد علي باشا بما أشار إليه القبطان باشا في كتابه فأوفد إلى مصر رسولين لهما مقام وزير ليسلما محمد علي فرماناً يأمره فيه السلطان بسحب الجنود التي أرسلها لحصار عكا ويدعوه وعبد الله باشا إلى وقف النزاع الذي بينهما ريثما يبت (الباب العالي) في الخلاف الذي نشأ وأفضى إلى تخاصمهما «وإلا اضطررنا إلى اتخاذ التدابير التي تكفل إنزال العقاب بمن يخالف أوامرنا »

وأرسل الباب العالي صورة أخرى من هذا الفرمان إلى عبد الله باشا وإلى الولاة القريبين منه ومن مصر

ويظهر أن الباب العالي أراد أن يقرن هذا الانذار بشيء من التهديد « غير المباشر » فتلقى بعض رجال حاشية محمد على كتباً خاصة من الآستانة تنذر بأن السلطان يتأهب لاتخاذ تدابير جديدة . وجاء في بعض منها أن السلطان يعد من ١٥ ألف جندي إلى ٢٠ ألفاً لارسالهم إلى دمشق فلما سمع محمد علي بذلك ابتسم وقال إنه لا بد من انقضاء وقت طويل قبل أن يصل هؤلاء الجنود إلى الجهة التي يراد ارسالهم إليها هذا إذا لم يفروا في أثناء الطريق ! « فترون مما تقدم أن محمد علي غير قلق من ناحية التدابير التي يتخذها الباب العالي في ظروف كهذه[١] »

(١) من القنصل الفرنسوي « ميمو » إلى وزارة خارجية دولته فى ٢١ ديسمبر ١٨٣١

ومما كان محمد علي يقوله في ذلك الحين كذلك للدلالة على بطء الحكومة التركية في تدابيرها إنها أرسلت إليه الفرمان المتقدم مع وزيرين قاما مقام رسولين وقد جاءا إلى الاسكندرية « بسفينة تجارية نمسوية » فأنزلهما في حماماته بالقرب من السراي تحت اشراف بعض رجال الصحة «ليقضيا فيها فترة الكورنتينا وقد ذهب اليوم لتحيتهما بأدبه المعتاد و يحتمل أن يتركهما أياماً يستريحان في أثنائها من وعثاء السفر قبل أن يصغي إلى ما يريدان قوله(١) »

و بعد أيام اجتمع محمد علي بالرسولين فسلماه كتباً خاصة من الصدر الأعظم ومن خسرو باشا وكان قد عُين « سرعسكر » لجيوش السلطان ومن القبطان باشا وقد ناشده الثلاثة بجميع وسائل الاقناع أن يمتثل لمشيئة السلطان واعدين إياه بأحسن النتائج إذا أرضى عظمته فقال للرسولين إنه لم يخطر له قط أن يحيد عن الاحترام والخضوع اللذين يدين بهما لمولاه وانه ما برح مستعداً ليثبت له إخلاصه وولاءه ولكن حكومة الباب العالي وعدته بأن تعاقب عبد الله باشا و بأن تساعده على الانتقام منه فلما لم تنفذ وعدها أضطر حرصاً على شرفه وعلى مقامه أن يتولى بنفسه تصفية حساب هذا الخلاف فقد رأى لحيته البيضاء أهينت فلا يستطيع أن يسترد جيشه الآن و إلا احتقره الناس وسخروا منه لأن عبد الله باشا سيعد هذا المسلك بمثابة انتصار له ولكنه متى أعاد إلى خصمه رشده أي متى فتح أبواب عكا وثأر لنفسه بادر إلى تقديم نتيجة غزوته الجديدة للسلطان مع رجائه بأن يقرر مصيرها كما يشاء

واغتبط الرسولان بهذا الحديث وعداه فوزاً لمهمتهما ! . . .

وفي ٢٦ ديسمبر ١٨٣١ كتب القنصل الفرنسوي « ميمو » إلى وزير خارجية

(١) من القنصل «ميمو» إلى وزير خارجية دولته فى ٢١ ديسمبر ١٨٣١

دولته يبلغه هذا الحديث كما أفضى به إليه محمد علي . ومما قاله القنصل إنه لما فرغ محمد علي من الإفضاء به سأله : « أمبسوط أنت مني » ؟

*
* *

وكان كل يوم ينقضي بعد ذلك يعزز عزيمة محمد علي حتى أنه قال مرة إنه لو كان الباب العالي قادراً على العمل بسرعة لأرسل عشرة آلاف جندي وأربع سفن حربية في الوقت الذي اضطرت فيه السفن الحربية المصرية إلى العودة إلى الإسكندرية لكي ترمم وأنه لو فعل الباب العالي ذلك يومئذ لأحرجه حقيقة . « أما ولم يفعل في الوقت الملائم فلن يتاح له في المستقبل ما أتيح له في الماضي »[١]

ولما جاءت الأخبار بعد ذلك من تركيا بأن السلطان ماض في التأهب لتنفيذ التهديد الذي هدد به محمد علي في حالة عدم إطاعة أوامره ازداد محمد علي صراحة في حديثه مع قناصل الدول فكرر لهم أن جيوشه أقوى من جيوش السلطان وأنه ليس عند السلطان قائد يستطيع أن يجابه ابراهيم باشا وأنه واثق من فوزه مهما حدث

وذهب محمد علي في صراحته إلى القول إنه إذا عدَّه السلطان ثائراً عليه ودعا جميع المسلمين إلى التألب عليه فانه يقاوم هذه المناورة بمناورة أعظم منها وأقوى

وما هي هذه المناورة ؟

قال محمد علي نفسه للقنصل « ميمو » في خلال حديث له عن ذلك :

« إن مكة في قبضتي والشريف يحيي يقيم فيها وهو من سلالة نبينا . والخليفة هو نائب النبي ووارثه فالشريف يحيي هو الخليفة قانوناً فيجيء إلى القاهرة فأنادي به خليفة وألثم ذيل ثوبه وأنادي بنفسي جنديه الأول . وسيد المسلمين هو الرجل

---

(١) من القنصل « ميمو » إلى وزير خارجية فرنسا في ١٠ فبراير ١٨٣٢

الذي يستطيع أن يقودهم وأن يدافع عن الحج في الأراضي المقدسة ويحميه . ومن ليس له سلطة ويريد أن يأمرهم يكون منتحلاً لنفوذ ليس له فلا يقبلونه وهناك أكثر من مئتي ألف بدوي مستعدين لأن يجيئوا ويؤيدوا الإعلان الذي أذيعه بعدم صلاح الرجل الذي هدم مؤسسات الخلافة القديمة في حين أن الإسلام والأمم الإسلامية في حاجة إلى نهضة تجدد شبابها وتقويها . وقد كان في الإمكان تجنب هذا كله ولكن ما دام السلطان يريد هذه النتيجة فسنراها تتحقق »

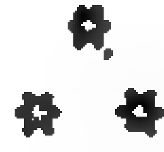
وعلق القنصل « ميمو » على هذا الحديث بقوله : « إنه ليس حديثاً مرتجلاً فاه به محمد علي على سبيل التسلية في سهرة من سهرات شهر رمضان الطويل . . . بل إنه أكثر من ذلك بمراحل . . . إنه أساس مناورات ومفاوضات جديدة . . . إنه الشطر الثاني من عرض يعرضه محمد علي على الباب العالي . فاذا لم يقبل السلطان الشطر الأول عمد هو — أي محمد علي — إلى تنفيذ الشطر الثاني

وفي ٢٥ فبراير ١٨٣٢ أبحر أحد الرسولين التركيين عائداً إلى الآستانة ليرفع إلى السلطان عرض محمد علي بشطريه .

وكان ذلك أول حديث رسمي لمحمد علي كشف فيه القناع عن مشروع إحياء الخلافة في هذا الجزء من العالم العربي !

وكان محمد علي يعلم أن قنصلي انجلترا والنمسا في مصر لا يميلان إليه فانتهز فرصة مقابلتهما له مع سائر القناصل في عيد الأضحى (مارس ١٨٣٢) لتهنئته بالعيد وأخذ يحدث الحاضرين عن قوته العسكرية ويقابلها بقوة السلطان فقال بصوت حازم وجهوري أن عنده ٣٣ آلايا كاملة منها عشرون مشاة يتألف كل منها من ٣٢٠٠ جندي وعشرة آلايات فرسان وآلايان للمدفعية في حين أن كل ما يملكه السلطان حسب معلوماته هو ٢٤ ألف جندي نظامي غير مدرب لأن السلطان

لا يستطيع أن ينتزع القوات التي على حدود البوسنه من دون أن يستهدف لخطر ثورة تنشب في تلك البلاد . يضاف إلى ذلك أن شهرة ابراهيم باشا تسبقه في كل مكان وهي تنقض كالصاعقة على أعدائه فيستحوذ عليهم الفزع . ثم أن قواته متصلة على الدوام بالقواعد التي تمونها وتعززها في حين أن قوات السلطان ستضطر إلى الابتعاد عن قواعدها فتتعرض لخطر انقطاع المدد والموارد عنها . هذا في ما يتعلق بالبر . أما إذا أراد السلطان أن يرسل جنوده بطريق البحر فإنه يحتاج إلى عدد كبير من سفن النقل وليس عنده عدد يذكر منها وستتولى حراسة هذه البواخر سفن حربية يسهل على السفن المصرية أن تغرقها وتدمرها . . . « وعندئذ يعلمون من هو محمد علي إذا أغاظوه واستفزوه وامتهنوه »



وفي ١٠ ابريل ١٨٣٢ كتب البارون « دي فارين » سفير فرنسا في تركيا إلى وزير خارجية دولته يبلغه أنه علم أن ناصيف افندي العائد من مصر — وهو أحد الرسولين التركيين اللذين أوفدهما الباب العالي إلى محمد علي — قال لرجال حكومة السلطان إنه بعد ما كان محمد علي يطلب توليته على عكا ودمشق أصبح يقنع بتوليته على عكا وحدها ولكن يلوح له أن الباب العالي يرفض هذا العرض كذلك وأنه ماض في إعداد العدة لمقاومة زحف جيوش محمد علي بالقوة

وفي هذه المرة كذلك سيفضي موقف الباب العالي إلى توسيع شقة الخلاف بين السلطان ومحمد علي « فيبدأ الباشا يحدث رجاله وأصدقاءه و بعض القناصل الأجانب عن مشروع إنشاء دولة عربية كبيرة تكون مصر على رأسها[1] »

ولم ينقض على ذلك أيام حتى استصدر الباب العالي فتوى من مفتي الآستانة

(١) من « ميمو » إلى وزير خارجية فرنسا في ٣٠ ابريل سنة ١٨٣٢

بأن محمد علي وابنه ابراهيم باشا خائنان وخارجان على السلطان فأصدر السلطان فرماناً بفحوى هذه الفتوى و بتكليف حسين باشا « سردار أكرم » الأناضول بالاقتصاص منهما مع توليته على مصر وجدة وكريت . وكان حسين باشا في أدرنه يومئذ

وأرسل الباب العالي في الوقت عينه مذكرة رسمية إلى الدول بمضمون هذا الفرمان

وعلق البارون « دي فارين » سفير فرنسا في تركيا على هذا الإجراء بقوله : « وفي التجاء الباب العالي إلى الشعور الديني ما ينم على قلق السلطان ولا أذكر أنه لجأ قبل الآن إلى مثل هذا الحل الخطير لعلاج مشكلات داخلية »[1]

ومما هو جدير بالذكر هنا أن الباب العالي لم يكتف في المذكرة التي أرسلها إلى الدول بتعداد ما سماه « مساوئ » محمد علي و إبراهيم بل وصف إبراهيم بأنه « ابنه المزعوم » ظناً منه أن هذا الادعاء ينال من مقامهما

ويشاء القدر أن يتوفى حسين باشا « سردار أكرم » الأناضول بعد صدور الفرمان بإحلاله محل محمد علي !

ويصل نعيه إلى مصر في ١٦ مايو ١٨٣٢ فيرى فيه محمد علي دليلاً جديداً على حسن طالعه !

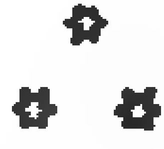
وينقل إليه البريد عينه « غازيتة » الباب العالي وقد جاء فيها أن السلطان جرد جيشاً مؤلفاً من ستين ألفاً لمنازلة إبراهيم فيضحك ويقول : « إنه ليس عند السلطان ربع هؤلاء الرجال و إن الباب العالي يرغي ويزبد ليخيفه . . . »

---

(١) من البارون دي فارين إلى وزير خارجية فرنسا في ١١ مايو سنة ١٨٣٢

وبهذه المناسبة قص محمد علي على جلسائه قصة تركية قديمة . قال : « كان هناك جمل عجوز حمل الكسوة الشريفة إلى مكة ثلاثين سنة متوالية فأباح لنفسه بعد ذلك أن يأكل كل ما يلقاه في أي مكان يجد أكلاً فيه من دون أن يجرأ أحد على تعكير صفو خاطره ولكن أحدهم لاحظ يوماً أن شهية الجمل عظيمة فأراد أن يبعده من دون أن يمسه فأخذ يضرب المائدة بيده فقال له جاره أتظن أن الجمل يسمع صوت هذا الضرب وهو الذي ألف سماع الأبواق ثلاثين سنة فدعه يأكل بسلام » وهنا ضحك محمد علي وقال : « إن جمل مكة والطبول والمدافع هو محمد علي »[1]

وبعد هذا الحديث كتب محمد علي إلى إبراهيم يبلغه أن الظروف خطيرة وتقضي باحتلال عكا مهما بذل في هذا السبيل نخف الابن إلى تنفيذ الأمر حتى إذا غابت شمس يوم ٢٧ مايو ١٨٣٢ كانت عكا قد سقطت في قبضة يده على نحو ما رأينا في ما تقدم



وهنا نعود إلى حيث تركنا إبراهيم باشا فنقول إنه بعد ما استولى على عكا واستراح فيها أياماً غادرها في يوم ٩ يونيو ١٨٣٢ إلى دمشق فبلغها في ١٤ منه وفي اليوم التالي اشتبك الجيش المصري والجيش التركي في معركة عنيفة انتهت بهزيمة الترك فدخل ابراهيم دمشق في ١٦ منه

ومكث إبراهيم في دمشق ١٨ يوماً ثم ترك فيها حامية مؤلفة من ٣٢٠٠ جندي بقيادة إبراهيم باشا الصغير واستأنف سيره إلى حمص فدخلها بعد معركة أخرى كتب له النصر عينه فيها

(١) من « ميمو » إلى وزير خارجية فرنسا في ١٦ مايو ١٨٣٢

وسبق إبراهيم الترك إلى احتلال حلب (١٥ يوليو) فارتدوا إلى « بيلان » وكان مضيقها يعد من مفاتيح سوريا الشمالية وكان الفاتحون القدماء يمرون منه فوقع عليه اختيار حسين باشا قائدهم ليحشد قواته فيه

* * *

وقبل أن نستطرد إلى ما عمله إبراهيم باشا بعد ذلك يجدر بنا أن نسأل في هذا المقام عما كانت خطة محمد علي تنطوي عليه بعد دخول ابنه دمشق ؟

قلنا في مستهل هذا الفصل إن آراءه وأمانيه كانت تتحول وتتسع وتنمو طبقاً لسير الحوادث وسرعتها وأهميتها

فكان من الطبيعي أن تزداد مطامعه على أثر استيلاء جنوده على عكا . . . وعلى سوريا كلها حتى دمشق . . . بل حتى حمص . . . ثم حلب !

فماذا كان يبغي يومئذ . . . بعد عكا . . . ودمشق ؟

نجد الرد على هذا السؤال في حديث أفضى به يومئذ محمد علي نفسه إلى المسيو « ميمو » وبعث به القنصل الفرنسوي إلى حكومته بتاريخ ٢٤ يونيو أي بعد احتلال إبراهيم لدمشق بستة أيام . قال محمد علي :

« لا شك في أن السلطنة العثمانية تواجه أزمة من تلك الأزمات الكبيرة التي تقرر مصير الدول . . .

« وهناك انقسام سيجري حتماً بين قسمين من أقسام هذه السلطنة وهو انقسام تقتضيه الحوادث والحاجة . . . وظروف القدر . . .

« وكان في الإمكان تجنب ذلك لولا عناد السلطان وعدم رؤيته الحقائق فقد تم هذا الانقسام في الواقع عملياً مع أن محمد علي أراد دائماً أن يكون تابعه الخاضع والمخلص ولكن شاء القدر غير ذلك

« ومن تلك اللحظة تألف الصرح العربي وهو يشمل المدن المقدسة مهد الدين وهو مقر الخلافة وتحميه جبال لا يمكن اجتيازها إذا أريد الدفاع عنه

« وإذا أراد السلطان محمود أن يهجم بأسطوله وجيشه فإنهما يتحطمان عندما يلتقيان بالأسطول المصري والجيش المصري

« فما الفائدة من نضال لا نفع منه ويمكن أن يستمر طويلاً

« وما هي الدولة التي تجني ربحاً من ذلك . . . ليست فرنسا ولا انجلترا حتماً . . . ولا النمسا . . . والأسباب معروفة . . .

« وهناك دولة واحدة قد يكون لها مصلحة في إضعاف السلطنة العثمانية وهدمها وهي روسيا . ألا نرى أنها هي التي تحث الباب العالي على الإلتجاء إلى وسائل العنف والشدة في معاملة محمد علي منذ ما رمت تركيا نفسها في أحضانها فأصبحت لا تعمل عملاً ما من دون نصائحها وأوامرها ؟ وروسيا تعلم أن مصر تستطيع أن تكون أقوى مكمل للسلطان فتمده بأسطول وبجيش ينفعانه ضدها . نعم إن روسيا تعلم أن مصر هي الجزء القوي والحي في السلطنة ولذلك تريد أن تراهما يتطاحنان »

فهل تتركها فرنسا وانجلترا تفعل ذلك ؟

« إنه يتوقف الآن عليهما وعلى نصائحهما وتدخلهما أن يفسدا على روسيا مناورتها ودسائسها

« وهي خدمة تسديانها إلى الباب العالي نفسه وإلى السلام والانسانية »

ومضى محمد علي في حديثه فقال :

« ومع أن محمد علي أهين وأعتدي عليه ومع أنه منتصر فإنه لا يطلب الآن أكثر مما كان يريده في بداية النضال

« إنه لا يمد بصره إلى ما هو أبعد من ضم سوريا مع جلب إلى حكومة مصر

على أن يبقى الكل خاضعاً لسيادة السلطان بشروط ملائمة جداً لعظمته

« أما إذا تُرك السلطان فريسة في أيدي أصدقائه الماكرين واندفع في هذه الحرب أكثر مما اندفع فيها فقد تنشأ له مصائب لا حد لها

« إن السلطان مكروه وممقوت من جميع المسلمين وهم ينظرون إليه كهادم الإسلام وعدوه في حين أن محمد علي هو أكبر مدافع عن الإسلام وأكبر سند له في عيونهم ، وأبصار المؤمنين في جميع أنحاء السلطنة متجهة إليه ، وهو يتلقى كتباً من جميع أرجاء السلطنة بدعوته إلى نجدتها

« وهل هناك من يشك في أن إبراهيم باشا يستطيع بعبقريته العسكرية أن يحرز نصراً عظيماً في سهول حلب وأن هذا النصر إذا اقترن بنصر بحري قد يفصل في مصير الآستانة

« فإذا رضيت دولتان كبيرتان صديقتان — أى فرنسا وانجلترا — أن تصل الأمور إلى هذا المفترق فإن محمد علي يريد أن يوجه نظرهما — ولا سيما نظر فرنسا — إلى النتيجة من الآن وليست النتيجة سوى أنه لا يبقى عندئذ مفر من تفكك السلطنة العثمانية »

كذلك كان شعور محمد علي يومئذ

فماذا كان الشعور في الآستانة ؟

قال البارون دي فارين لحكومته بتاريخ ١١ يوليو ١٨٣٢ : « وعندي ما يبعثني على الاعتقاد بأن الباب العالي مستعد لمفاوضة محمد علي ولكنه لا يستطيع أن يخطو الخطوة الأولى في هذا السبيل لأنه يرى في ذلك مساساً كبيراً بكرامته »

غير أننا سنرى في ما يلي أن هذه الرغبة التي لمحها البارون « دي فارين » في

الباب العالي كانت تضعف كلما بذل الروس سعياً جديداً لزيادة نار الحرب تأججاً

*
* *

ويمر بمصر في تلك الأثناء الكابتان « أوبري بايلول » قائد السفينة الحربية الفرنسوية « لامبردي » وبعد ما يمكث فيها أياماً يبعث إلى أميرال الأسطول الفرنسوي في البحر المتوسط بتقرير يحدثه فيه عما استوقف نظره في مصر وعما سمعه من محمد علي عند مقابلته له

وقد كان الأمن أول ما استوقف نظر القائد فكتب يقول : « ويجتاز المرء الآن مصر من أقصائها إلى أقصائها من دون أن يساوره قلق ما ولذلك نرى أجانب كثيرين ولا سيما من الانجليز يقيمون مدداً طويلة في الوجه القبلي . . . . . . ولا يتمتع الأوربيون بحرية كالتي يتمتعون بها في القاهرة والاسكندرية . . . . وهذا كله تحقيقاً لمشيئة محمد علي »

وقال الكابتان « أوبري بايلول » في موضع آخر :

« ومن الصعب أن يتكهن المرء بالمشروعات القادمة التي يفكر فيها رجل له خلق محمد علي عرف في خلال فترة قصيرة من الزمان أن يهيء لمصر جيشاً نظامياً وبحرية تبعث حقيقة على الدهشة . وكذلك عرف في الوقت نفسه كيف ينشيء علاقات متينة مع أصحاب الكلمة النافذة في سائر ولايات السلطنة فغدا حامي جميع المتبرمين وإذا شاء فإن الأناضول كله يهب لأول إشارة تبدر منه »

ومما نوه به هذا القائد كذلك في تقريره أنه منذ ما حقق ابراهيم باشا ما حققه في سوريا أخذ الانجليز يعدلون موقفهم نحو محمد علي وهو يسميهم « أصدقائي الجدد » عند ما يشير إليهم في أحاديثه

*
* *

نرجع إلى حديث الصلح بين محمد علي وتركيا فنقول إنه في ١٨ أغسطس ١٨٣٢ كتبت الحكومة الفرنسوية إلى البارون دي فارين بأنه كان لاستيلاء إبراهيم باشا على دمشق وقع عظيم في أوربا وأن جميع الأخبار الرائجة في أوربا ليست في مصلحة تركيا « ونحن وإن كنا لا نصدق هذه الأخبار كلها نرى أن موقف الباب العالي حرج جداً ونأسف على أنه لم يدرك أهمية تجنب نضال كهذا وقد كانت النصيحة التي أسديناها إليه من بادئ الأمر وهي أن يتفاهم مع محمد علي مبنية على تقدير صحيح للاخطار التي تواجهها تركيا إذا سلكت مسلكاً آخر . واليوم لا يسعنا إلا أن نكرر هذه النصيحة ولا سيما أنه يلوح لنا أن محمد علي يرغب في الصلح فأنه يؤخذ مما كتبه إلينا المسيو « ميمو » من مصر بتاريخ ٢٤ يونيو الماضي أن محمد علي لا يطلب الآن سوى ما طلبه قبل قطع علاقاته بالسلطان أي ضم سوريا وحلب إلى مصر مع استمرار الاعتراف بسيادة السلطان . أما إذا تأخر هذا الصلح فقد تفلت الأمور من يد محمد علي ومن يد السلطان معاً فنرجو أن لا يغرب هذا الاعتبار عن فطنة الحكومة التركية لمصلحة السلطنة العثمانية ولمصلحة التوازن السياسي العام في أوربا »

وانقضى شهر أغسطس كله والنصف الأول من شهر سبتمبر في مساع تمهيدية للصلح وكان أهمها كتاب من محمد علي إلى القبطان خليل باشا بأنه مستعد للصلح مع السلطان على أساس ضم سوريا إلى مصر

وكانت السفينة الحربية « الفريد » الإنجليزية تنقل الكتب التي تبودلت بينهما في هذا الصدد

ولكن هذه المساعي كانت تصطدم بعقبات كثيرة في الآستانة . . . بعضها كان الروس يبثونه . . . والبعض الآخر كان يبثه خسرو باشا عدو محمد علي القديم !

وخشيت فرنسا أن يفضي هذا التردد من جانب الآستانة إلى توغل المصريين في الأناضول فكتب وزير خارجيتها في ١٣ سبتمبر ١٨٣٢ إلى القنصل « ميمو » في مصر يقول : « إذا أراد محمد علي أن يوطد النصر الذي أحرزه في سوريا فيجدر به أن يتذرع بالحذر والاعتدال أو بعبارة أخرى يتعين عليه أن يعرف أين يقف فيستحق نصراً آخر إذا عرف كيف يستغل الفوز الذي أحرزه » . وهنا قال وزير خارجية فرنسا : « إن الحكومة الفرنسوية تنصح لمحمد علي بالحد من مطامعه فيقتنع بما كتب له في سوريا ويؤثر التفاهم مع تركيا على الاستمرار في نضال لا هدف له بعد الآن وقد يواجه بسبب هذا الاستمرار مضاعفات خطيرة»

وبعد ما فرغ وزير الخارجية الفرنسوية من بسط هذه النصيحة التي تسدى إلى محمد علي قال : ومع أن شعورنا نحو محمد علي مشرب بروح الصداقة الخالصة ومع أننا نحبه ونميل إليه إلا أنه لا يسعنا أن نوافق على المشروع الذي حدثكم عنه ووافيتمونا به في برقيتكم بتاريخ ٢٤ يونيو فان ثورة كالتي يشير إليها لا تقتصر نتائجها على ضرب السلطنة العثمانية ضربة قاضية بل قد تفضي إلى عواقب وخيمة جداً بتأثيرها في الحالة العامة في أوربا تأثيراً خطيراً وهو أمر لا تستطيع أوربا أن تأمل حدوثه بل على عكس ذلك قد يهمها أن تتجنبه »

وما من شك في أن القنصل « ميمو » لم يتردد في اطلاع محمد علي على وجهة نظر حكومته

ولا شك كذلك في أن محمد علي أدرك عند اطلاعه على وجهة النظر الفرنسوية أن أوربا لا تنظر بعين الارتياح إلى كل سياسة يكون من شأنها خلع السلطان وقلب الأوضاع في تركيا لأنه إذا كانت فرنسا وهي صديقته تبلغه « نصيحتها » على هذا المنوال فماذا يكون موقف الدول الكبرى الاخرى ؟

وإذا كنا قد أسهبنا في بيان ما تقدم فلأنه السبيل الوحيد الذي يساعدنا على تقدير العوامل التي انتابت سياسة محمد علي فيما بعد ولماذا لم يفتأ ينصح إبراهيم بالتريث لما كان يرجو منه أن يسمح له بالزحف حتى . . . الآستانة

فقد أيقن محمد علي منذ سبتمبر ١٨٣٢ أن أوربا لن تمكنه من القضاء على السلطان لو أراد ذلك فأخذ يبني سياسته على هذا الأساس بينما كان إبراهيم يلح في ضرورة التقدم . والتقدم دائماً . ويقول إن أوربا لا تفهم سوى لغة واحدة وهي لغة الأمر الواقع !

وقد اختلفت الآراء في تقدير وجهتي النظر فهناك من يقول إن محمد علي أخطأ وإن إبراهيم كان على صـواب وهناك من يقول إن المخطئ كان إبراهيم وإن محمد علي كان يعمـــل وعيناه على أوربا لأنه لم يكن قد نسي أيام « نفارين » بعد

ولم تلبث الحكومة الفرنسوية أن كتبت إلى ممثلها في الآستانة تبلغه التعليمات التي أرسلتها إلى القنصل « ميمو » في مصر والنصيحة التي كلفته اسداءها إلى محمد علي . واستطرد وزير الخارجية الفرنسوية من ذلك إلى القول[1] : «فالمطلوب منكم ألا تضنوا بشيء لإقناع الحكومة التركية بالتفاهم مع محمد علي باشا فإنه من مصلحة الباب العالي أن يخرج بأسرع ما يستطاع من موقف قد يكون استمراره ضربة مميتة للسلطنة العثمانية فيجب عليكم أن تجيدوا إبراز هذه النقط لوزير الخارجية التركية وتطلعوه على التعليمات التي أرسلت إلى المسيو « ميمو » ليهيئ مجالاً لتفاهم الباب العالي ومحمد علي وهو سعي تمليه علينا مصلحة الباب العالي والصداقة التي نكنها له »

(١) من وزير خارجية فرنسا إلى البارون دي فارين في ٢٠ سبتمبر ١٨٣٢

قال وزير الخارجية الفرنسوية لممثل فرنسا في الآستانة في البرقية عينها « ولا أكتمكم (وهذا الجزء لكم وحدكم فهو سري جداً) أنه إذا استمرت الحرب فإن محمد علي قد تفاهم مع حزب قوي في تركيا على احتمال خلع السلطان وتولية ابنه الصغير مكانه فيحكم السلطنة بواسطة مجلس وصاية . وقد عجم محمد علي عودنا وعود الحكومة البريطانية ليعلم ما هو استعداد الحكومتين نحو هذا المشروع وهو في نظره الحل الوحيد لإنقاذ السلطنة العثمانية في حين أننا نرى عكس ذلك ونعتقد أنه مشروع يفضي إلى عواقب خطرة ولذلك كلفنا المسيو « ميمو » أن يبلغه بجلاء تام أنه وإن كان في وسعه أن يعتمد على مساعينا لتسوية الموقف بينه وبين الباب العالي إلا أنه إذا سلك مسلكاً آخر يختلف عن المسلك الذي ننصح له بسلوكه فليس له أن يعتمد على موقفنا ولا على تأييدنا »

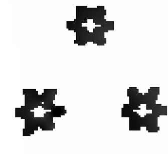
وكانت المفاوضات التمهيدية مستمرة في تلك الأثناء بين محمد علي ورجال الباب العالي بواسطة القبطان باشا ولكن من دون أن تصل إلى نتيجة يصح السكوت عليها

وفي أوائل أكتوبر ١٨٣٢ قال محمد علي للقنصل « ميمو » :

« إننا لم نجاوز « ادنه » وقد اتبعت نصائحكم فإن اعتدال خلقي يطابق الاعتدال الذي قلتم لي إنه يسر الحكومة الفرنسوية وسنبقى حيث نحن الآن إلى أن يبعثنا رفض الباب العالي أو ظروف قاهرة على سلوك مسلك آخر فإن الظروف أقوى منا أحياناً . إني لا أطلب سوى السلم ولكن إذا كانوا يريدون الحرب فإني أعرف كيف انهيها كما عرفت كيف أخوضها »[١]

---

(١) من القنصل « ميمو » إلى وزير خارجية فرنسا في ٦ أكتوبر ١٨٣٢



ومما لا ريب فيه أن الترك كانوا قلقين يومئذ من زحف ابراهيم باشا ولا يطلبون سوى أن يهدي الله السلطان إلى التفاهم مع محمد علي. ومن الحوادث التاريخية التي تدل على ذلك أن السلطان قال يوماً لأرمني اسمه « كازاسرتين » وكان مديراً لدار سك النقود في الآستانة « أتعلم أن ابراهيم يريد الصلح وأنه يطلب مني أربعة رؤوس : رأس السرعسكر ورأس مصطفى باشا ورأس المفتي ورأسك » فرد عليه الأرمني قائلاً إنه لا يدهشه أن يجلب له إخلاصه وولاؤه عداء خصوم السلطان وأنه يتشرف بالشرف الذي يوليه إياه إبراهيم باشا ! . . .

ولكن ما كاد « كازاسرتين » يعود إلى بيته حتى أزعجه الخوف فأرسل يدعو إليه المسيو « اليون » التاجر الفرنسوي وكان هذا مديناً له بثروته فقص عليه ما سمعه من السلطان وكاشفه بخوفه من بطش ابراهيم متى دخل الآستانة ورجا منه أن يزور البارون « دي فارين » ليتوسط له عند محمد علي ليغير رأيه فيه ولو دعا الأمر إلى إيفاد رسول إلى الإسكندرية بهدايا كثيرة إلى الباشا ورجال حاشيته

وفعلاً زار المسيو « اليون » البارون « دي فارين » وصارحه بمهمته فقال له البارون إنه ليس أحب إليه من خدمة « كازاسرتين » ولكنه يعتقد أنه ليس هناك ما يبرر خوفه وأنه بالمسلك الذي يريد أن يسلكه يعرض نفسه لنقمة السلطان إذا نمي إليه الأمر فاقتنع كازاسرتين واستسلم لمشيئة الله(١)

ولكن بالرغم مما أظهره محمد علي من حسن الاستعداد استمر الباب العالي في عناده غير مقدر النصيحة التي أسدتها إليه الحكومتان الفرنسوية والإنجليزية

(١) من البارون دي فارين إلى وزير خارجية فرنسا في ٩ أكتوبر ١٨٣٢

فكتب البارون « دي فارين » في ١٢ أكتوبر ١٨٣٢ إلى وزير الخارجية الفرنسوية يقول : « إن محمد علي أرسل إلى الباب العالي تلغرافاً بواسطة القبطان باشا يذكره بما بذله في سبيل السلطان . وبأنه لا يحتل سوريا إلا دفاعاً عن حياته وأنه ما برح موالياً للسلطان ويعده سيده فعُقد مجلس أعلى في الآستانة لبحث فحوى هذا التلغراف وبعد البحث تقرر أن يطلب الباب العالي من محمد علي استرداد قواته إلى مصر وعندئذ يمكنه أن يطمع في حلم السلطان »

وبعد أيام زار البارون « دي فارين » وزير خارجية تركيا فقال له الوزير : « إن محمد علي يضعف كلما ابتعد عن قواعده . . . وان تركيا عازمة على مواصلة الحرب[1] »

وكأنما كان محمد علي يشعر بأن الباب العالي سيسوف لما يعرفه عن عاداته وأساليبه في السياسة فمضى في الاستعداد للحرب كأن السعي الذي سعاه في الآستانة لم يجد نفعاً[2]

وانتهز في أوائل نوفمبر ١٨٣٢ فرصة زيارة القنصل « ميمو » له فقال له : إنه نزولاً على رغبة حكومة ملك فرنسا خطا الخطوة الأولى وعرض على الباب العالي الصلح مع أنه هو المنتصر ولم يكتف بذلك بل أرسل إلى القبطان باشا اقتراحات لم تقبل ولم ترفض والآن إذا رفضت تركيا توسط فرنسا وانجلترا وأصرت بدافع من كبريائها على عنادها فهل تُحتم عليه أن يفقد ثمرة حملته المجيدة ؟[3]

---

(١) من البارون دي فارين إلى وزير خارجية فرنسا في ٢٧ أكتوبر ١٨٣٢

(٢) من القنصل « ميمو » إلى وزير خارجية فرنسا في ٢٧ أكتوبر ١٨٣٢

(٣) من القنصل الفرنسوي « ميمو » إلى وزير الخارجية الفرنسوية في ١٠ نوفمبر ١٨٣٢

وإذ لاحظت الحكومة الفرنسوية أن موقف الباب العالي قد يستفز محمد علي فيفاجئ أوربا بحركة جديدة أبرق وزير خارجية فرنسا في ١٢ نوفمبر إلى القنصل « ميمو » بأن ينصح لمحمد علي بتكرار مسعاه لدى الباب العالي في سبيل الصلح وزاد الوزير على ذلك قوله : « ويهمنا من جهة أخرى أن يعلم (محمد علي) أن أوربا مهتمة بقضية السلطان بوجه عام وببقاء السلطنة العثمانية لأنها تخشى عواقب الهزات والمصادمات التي قد يحدثها سقوط السلطنة وتنظر بعين القلق إلى استمرار نضال لا تتكافأ فيه القوات المتحاربة ويلوح أن عطف أوربا أخذ يميل نحو الباب العالي وقد يكون في ضعفه (الباب العالي) ومصائبه ما يفسر هذا التحول وكذلك يجب أن نعترف بعدالة قضيته »

وكانت هذه أول مرة تميط فيها فرنسا اللثام عن حقيقة موقفها بهذه الصراحة فتجهر بأن وجهة نظرها تطابق وجهة نظر انجلترا والنمسا وروسيا فيكتب وزير خارجيتها إلى القنصل « ميمو » في مصر يقول : « إن عطف أوربا أخذ يميل نحو الباب العالي لأن السلطان ضعيف ولأن قضيته عادلة »

إذن لم يكن محمد علي مغالياً في حذره وتريثه لما حسب حساب أوربا في تقديراته وخططه . . .

ولم يكتف وزير خارجية فرنسا بما تقدم كأنه خشي أن لا يدرك محمد علي معنى عبارته القائلة ان أوربا « تنظر بعين القلق إلى استمرار نضال لا تتكافأ فيه القوات المتحاربة » فأضاف إليها : « وإذا استمر النضال فقد يفضي إلى تدخل أوربا لمصلحة السلام العام والتوازن السياسي وقد لا يجني محمد علي من هذا التدخل ما قد يجنيه من مفاوضات تدور بينه وبين الآستانة مباشرة »

وهنا يجدر بنا أن نقف عند هذا الكلام قليلاً لنتأمل في هذا التحول العظيم

في السياسة الفرنسوية بل في لهجة الحكومة الفرنسوية فبعد ما كانت فرنسا تفرغ رغباتها في شكل نصائح تسديها إلى محمد علي لم تعد تقوى على إخفاء ما تستره تلك الرغبات فاستعاضت من سياسة النصح بسياسة التلويح . . . والتهديد . . . فأنذرت بأن أوربا قد تتدخل « لمصلحة السلام العام والتوازن الأوربي » أي لمصلحة السلطان « لأنه ضعيف ولأن قضيته عادلة »

ولا شك في أن محمد علي قال يومئذ في نفسه إذا كانت فرنسا تخاطبني بهذه اللهجة فماذا يكون موقف انجلترا أو غير انجلترا ؟ . . .

بل إن هذا التحول الذي تحوّلته السياسة الفرنسوية لم يلبث أن اتخذ شكلا آخر فإنه لما أبى الباب العالي أن يصغي إلى مقترحات محمد علي الخاصة بالصلح كان الطبيعي أن تشدد الحكومة الفرنسوية إلحاحها على السلطان ولكنها بدلاً من أن تفعل كذلك قررت أن « تنصح لمحمد علي بأن يبدي استعداداً جديداً للتساهل »

ومع أن محمد علي لم يكن راغباً في مقاومة أوربا كان أعرف منها بطبيعة سياسة الباب العالي فكتب إلى ابنه ابراهيم يأذن له في الزحف على « قونيه » فيزداد هلع السلطان فيضطر إلى قبول الصلح « ومما لا ريب فيه أن محمد علي يريد الصلح ويروم التفاهم مع الباب العالي ولكنه من جهة أخرى مستعد للذهاب إلى أقصى حدود النضال إذا لم ينتهز السلطان فرصة العرض الذي يعرضه عليه »[١]

ورأى محمد علي أنه وإن يكن حريصاً على تجنب مناوأة أوربا له إلا أنه يتعين عليه أن لا يظهر أمامها بمظهر الخضوع صوناً لكرامته وكرامة بلاده

(١) من القنصل « ميمو » إلى البارون دي فارين في ٢٧ نوفمبر ١٨٣٢

أراد أن يُفهم فرنسا أنه يقبل نصيحتها عند ما تسدي إليه النصح على أساس أن المرء يستطيع أن ينصح صديقاً له فما دامت فرنسا تقول إنها صديقته فيمكنها أن تنصحه ! . . .

أما التهديد فلا يقبله !

والآن لننقل إلى القراء ما قاله محمد علي للقنصل الفرنسوي « ميمو » في هذا الصدد . . . ففي حديثه هذا دروس كثيرة في الدبلوماسية وفي العزة القومية وربما كان من أجمل الأحاديث التي عثرنا عليها له . قال للقنصل « ميمو » :

« إني أقدر عواطف فرنسا نحوي حق قدرها وأكون منكراً للجميل إذا لم أحقق رغباتها ومحمد علي ليس منكراً للجميل

« وحب الاعتدال ليس من خلقي ومع ذلك ألتزم الإعتدال ما دامت توصيني به

« ولقد قلت لكم دائماً إنه ليس أحب إليّ من التفاهم مع الباب العالي ومع كل ما حدث ما برحت خير خادم للسلطان وسيحتاج إليّ قريباً ويهنئ نفسه بأنه عقد الصلح معي

« فأرجو من صديقي قنصل فرنسا أن يأخذ علماً بما أقول

« إن كل شيءٍ مضطرب عندهم (في الآستانة) وليس هناك سوى ذراع محمد علي لانتشال السلطنة من وهدتها

« وستحدث حوادث كثيرة قبل أن يعترفوا بهذه الضرورة . سيحشدون جنوداً ليهاجموا بها ابراهيم باشا الظافر . ولكنه سيدحرها ويمحوها فلا يبقى أحد منها للدفاع عما يلي « قونيه »

« لقد وعدتكم بأن لا يتعدى ابني « قونيه » ما دامت فرنسا تريد ذلك وسأبر بوعدي

« لقد وعدتكم بأننا لن نعتدي عليهم بعد ذلك ولكني لا أعدكم بأن لا أضربهم إذا هاجمونا

« وعندئذ يصغون إلى اقتراحاتي لأنهم يكونون قد فقدوا كل أمل بتحطيمي ولا يكون أمامهم حل آخر

« وسيبقى محمد علي دائماً كما هو عليه اليوم ولن يطلب أكثر مما يطلبه اليوم وهو لا يطلب سوى السماح والسلام »

وانتقل محمد علي بعد ذلك بكياسة إلى الكلام عن موقف أوربا فقال :

« إن محمد علي لا يريد ثورة ولذلك تخطئ أوربا بما تظهره من فزع . وآراء أوربا في محمد علي خاطئة فإنه غير معروف فيها حتى الآن كما يلزم

« إن محمد علي وسائر كبار رجال الدولة والأمة لا يريدون سوى إصلاح إدارة السلطنة وأحوالها . يريدون تجديد شبابها لتستطيع مقاومة أعدائها الطبيعيين فهم الذين يريدون تفككها لا نحن

« وهناك سبيل واحد أمام السلطنة يمكنها أن تسلكه لتسترد القوة التي فقدتها ولتعززها بقوة جديدة لم تعرفها قبلا وهو التفاهم مع محمد علي فيصبح لها جيش عظيم وأسطول يمكن مضاعفته ، ويصبح لها رأس محمد علي وذراع إبراهيم

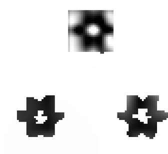
« وتخطئ أوربا خطأً آخر باعتقادها أني في حاجة إلى مال وأكبر دليل على عدم صحة هذا الاعتقاد أنني لا أبيع محصول القطن مع أنه من أهم موارد مصر

« وجنودي يقبضون مرتباتهم بانتظام ...

« وإني لا أعقد قرضاً ما في بلاد ما ولست مديناً لأحد بشيء ! . »

وهنا رأى محمد علي أن يفصح في الرد على تهديد أوربا له بالتدخل . . . فقال :

« لقد حدثتموني عن احتمال تدخل أوربا بالسلاح . إني لا أخشى هذا التدخل ولن يجرؤ عليه أحد . و إذا خطر لمسيحيين أن يحتلوا بلادي بزعم أنهم يدافعون عنها فإن عملهم هذا يشعل نار ثورة عامة عليهم بل نار حرب دينية تفتك بهم فتكا ذريعاً ويكون الذين سهلوا لهم القدوم إلينا ضحاياها الأولى »



وافينا القارئ بكل ما تقدم رغبة في تصوير جميع العوامل والظروف التي كانت محيطة بمحمد علي بعد احتلال إبراهيم لسوريا وشروعه في الزحف على الأناضول تصويراً يساعد على إدراك موقفه وتقدير ظروفه بين إقدام و إحجام

والآن يمكننا أن ننتقل بسرعة إلى ما حدث بعد ذلك فنوجز سير الحوادث اكتفاء بما بسطناه في الصفحات المتقدمة

فقد أراد إبراهيم بعد احتلال قونيه وأسره للصدر الأعظم (وكان يقود الجيش التركي) أن يستمر في زحفه حالاً أملاً منه بأن يفاجئ أوربا بقلب السلطان فتضطر إلى التسليم بالأمر الواقع ولكنه لما بلغ « كوتاهية » تلقى كتاباً من والده يأمره فيه بالوقوف حيثما يكون

ويؤكد مؤرخون كثيرون أن محمد علي أصدر هذا الأمر إلى ابراهيم لأن احتمال تدخل أوربا في النزاع القائم بينه وبين الباب العالي كان موضوع تفكيره على الدوام وفي أوائل يناير ١٨٣٣ شاع في الاسكندرية أن الترك قبلوا حلفاً مع روسيا ثم تبين أن الخبر سابق لأوانه فقد عرض قيصر روسيا على السلطان محمود أن يساعده على مقاومة محمد علي فلم يقبل السلطان فلم يلبث القيصر أن أوفد

الجنرال « مورافييف » إلى الاسكندرية ليطلب من محمد علي العدول عن مهاجمة تركيا فوصل القائد الروسي إلى الثغر في ١٣ يناير وقابل محمد علي في صباح اليوم التالي مقابلة قصيرة لم يقدم له في خلالها كتاباً ما وقيل في ذلك اليوم إنه قادم للتوسط بين مصر وتركيا

وعاد مورافييف فقابل محمد علي مرتين أخريين مقابلتين طويلتين سريتين وكتب المستر « باركر » قنصل انجلترا في مصر يومئذ يقول إن محمد علي نزل على رغبة قيصر روسيا ووعد بالإذعان للسلطان ووعد كذلك بوقف القتال كدليل على حسن نيته

واتجه الباب العالي إلى انجلترا طالباً مساعدتها بوصفها حليفة تركيا القديمة مؤثراً أن تجيء المساعدة من ناحية الانجليز على أن تجيء من ناحية الروس ولكن « بالمرستون » رئيس الوزارة البريطانية إذ ذاك لم يكن مستعداً لأن يتخذ موقفاً حاسماً في ذلك الحين فاعتذر عن عدم استطاعته عمل شيء فلم ير السلطان عندئذ مندوحة عن قبول مفاوضة محمد علي . وفي ٢١ يناير ١٨٣٣ وصل خليل باشا (القبطان باشا) إلى الاسكندرية ومعه اقتراحات الباب العالي لعقد صلح بين مصر وتركيا

وفي ذلك الوقت كان ثلاثة رسل يتجهون من الآستانة نحو « قونيه » لمقابلة ابراهيم ، الأول تركي والثاني فرنسوي والثالث روسي . أما الرسول التركي فأبلغه أن الباب العالي قرر قبول مبدأ مفاوضة محمد علي وأن القبطان باشا سافر إلى مصر لهذا الغرض وأنه يطلب منه (من ابراهيم باشا) والحالة هذه أن يوقف تقدمه وأفضى إليه الرسول الفرنسوي بما يماثل ذلك وسلمه كتاباً من البارون دي فارين القائم بأعمال السفارة الفرنسوية في تركيا . وصارحه الرسول الروسي بأن القيصر

يرغب إليه في إنهاء القتال وحسم النزاع بمفاوضات دبلوماسية

ورد ابراهيم باشا يومئذ على كتاب البارون دي فارين إليه بقوله : « إنني لست سوى قائد عام عهد إليه في تنفيذ أعمال حربية . أما في ما عدا ذلك فلا أملك سوى أن أرجع إلى المشيئة التي أستمد سلطتي منها وبناء على ذلك أراني مضطراً إلى المضي في الأعمال التي يمليها عليّ الواجب الملقى على عاتقي » ومع ذلك قال في ختام كتابه أنه سيكتب إلى والده ليسأله أوامره وتعليماته

كتب إبراهيم باشا هذا الكتاب إلى البارون دي فارين في ١٧ يناير ١٨٣٣ أي بينما كان محمد علي يمضي أمام الجنرال موارفييف كتاباً إلى إبراهيم نفسه بعدم تجاوز قونيه

وماذا كان شعور إبراهيم وماذا كان رأيه ؟

كتب إلى والده في ٢٨ ديسمبر ١٨٣٢ — أي قبل وصول الرسل الثلاثة إليه بأسبوعين يقول : إننا نستطيع أن نزحف حتى الآستانة فنخلع السلطان حالاً ومن دون صعوبة ولكننا نريد أن نعلم بأسرع ما يستطاع هل تنوون حقيقة تنفيذ هـــذا المشروع لكي نتخذ من الآن التدابير اللازمة لأن التسوية الحقيقية لأمورنا لن تتم إلا في الآستانة وإليها يجب أن نذهب لكي نملي مشيئتنا بأنفسنا وأعود فأكرر لكم بكل صراحة أن الدعاية وحدها لا تكفي . أما إذا كنتم تقصدون بالاشاعات التي تروجونها غرضاً سياسياً ينطوي على تهديد الآستانة وإكراهها على قبول شروطنا فمن العبث أن نقف في قونيه وأن لا نستأنف زحفنا إلى الأمام فان قونيه بعيدة ولن يكون أهل الآستانة مستعدين لعقد الصلح معنا إلا إذا دخلنا العاصمة نفسها فانهم لم يعقدوا صلحاً مع الروس إلا عند ما توغل هؤلاء حتى قلب البلاد وبلغوا مكاناً قريباً من الآستانة فيجب علينا أن

نمضي في تقدمنا حتى « بروسه » على الأقل وأن نحتل المدن الواقعة على شاطئ بحر مرمرة فنجعل منها قواعد بحرية لتموين جيوشنا وعندئذ يسهل علينا نشر الأخبار التي قد تفضي إلى سقوط السلطان وعلى كل حال إذا لم ننجح في خلع السلطان فلا أقل من أن نعقد صلحاً يطابق أمانينا ولولا أوامركم الأخيرة لكنت الآن أمام أبواب الآستانة وإني اسأل نفسي عن الباعث الذي بعثكم على ذلك أهو الخوف من أوربا أم شئ آخر . أرجو أن توضحوا لي هذه المسألة قبل أن تفلت الفرصة من يدنا وأن تبلغوني قراراتكم النهائية في هذا الصدد »

أمران يتجليان من هذا الكتاب :

الأول أن محمد علي لم يكن مقرراً خطة نهائية لما يعمله بعد استيلائه على سوريا وهذا يؤيد ما قلناه قبلاً وهو أنه آثر أن يترك خططه لسير الظروف والحوادث

والثاني أن إبراهيم كان يرى أن يمضيا في إقدامهما إلى النهاية . . . إلى دخول الآستانة وخلع السلطان

قال المسيو بوروليا[١] : « وقد ألفيت إبراهيم ثملاً بنشوة الانتصار فكان يصيح أنه سيشرب القهوة مع السلطان وأنه يتمنى أن يرى اليوم الذي ينازل فيه الروس »

وبالرغم من التبليغات التي أبلغه إياها الرسل الثلاثة الذين زاروه من الآستانة قال إنه ما دام لم يتلق أمراً من والده بوقف الزحف فإنه يزحف . . . وفعلاً أصدر أمره إلى جنوده في ٢٠ يناير ١٨٣٣ باستئناف السير . . . وكتب إلى والده في اليوم عينه يقول :

« يؤخذ من أقوال الرسل القادمين من الآستانة أنه ليس في طريقنا قوة تستطيع أن تعترضنا وأنه ليس في الآستانة مظهر ما لنشاط عسكري موجه إلينا

(١) وهو الرسول الذي حمل إلى إبراهيم باشا كتاب البارون دي فارن

وفي هذا ما يدل على أنهم يعلقون أملهم الأعلى على الصلح ولذلك أوفدوا إليك خليل باشا ليفاوضك في شروط هذا الصلح ومن الممكن عقد صلح مشرف بواسطة خليل باشا ولكنني أعتقد أنه ما دام السلطان محمود على العرش لا يمكن أن يكون هناك صلح حقيقي ولا تسوية نهائية للنزاع لأنه سيظل يرقب أول فرصة تسنح له لكي يرتكب الشر وسيظل في المستقبل كما كان في الماضي ينكل بالأمة الإسلامية التعيسة ولذلك فإن تعلقنا بهذه الأمة وغيرتنا الدينية يفرضان علينا واجباً مقدساً وهو أن لا نعمل لمصالحنا وحدها بل يجب علينا أن نعمل كذلك لمصلحة المسلمين أجمعين فنحن مكرهون إذن على العودة إلى قرارنا الأول بضرورة خلع هذا الرجل الشرير ونضع في مكانه ولي عهده فيوقظ هذا الأمل الأمة الإسلامية من سباتها العميق

« أما إذا اعترض على ذلك بأن أوربا قد لا توافق عليه فإن رأيي هو أننا لا نترك لها وقتاً للتدخل وبهذه الكيفية نتجنب كل خطر من هذه الجهة ولن تجد الدول الأوربية ما تقوله عند ما تواجه بالأمر الواقع . . . »

وكذلك نرى أن البواعث التي كانت تبعث محمد علي على التردد والتريث كانت نفس البواعث التي تبعث ابراهيم على استئناف التقدم . . . نعم إن إبراهيم اعترف بأن في الإمكان الوصول إلى صلح مشرف بواسطة خليل باشا ولكن هذا الصلح لم يكن ليروي غليل مطامعه فقد كان يريد ثورة تودي بالسلطان محمود وتوقظ السلطنة العثمانية من سباتها العميق

ومن يجرؤ على الوقوف في وجهه ؟

الروس !

كان يتمنى أن يرى اليوم الذي ينازلهم فيه

من ؟

أوربا ؟

كان يريد أن يضعها أمام الأمر الواقع ولو أخذت نصيبها بعد ذلك عن تقسيم السلطنة

ولكن محمد علي ظل يؤثر المفاوضة والوصول إلى صلح عن طريق المفاوضة لا لأنه كان يشك في قوة ابراهيم بل لأنه كان يرى أن خطة المفاوضة أسلم عاقبة من خطة المجازفة . ألم يقابله يومئذ القنصل الفرنسوي « ميمو » ويبلغه أن الحكومة الفرنسوية ترى أن يكف عن الزحف وأن يقنع بطلب ولاية سوريا « أما إذا دفعته مطامعه إلى إغفال رغبات أوربا ومصالحها وتوغل في الأناضول توغلاً يهدد السلطنة العثمانية في كيانها فيجب عليه أن يكف عن الاعتماد على فرنسا بل يجب عليه في هذه الحالة أن يتوقع أن يرانا في طليعة صفوف الذين يضطرون إلى اتخاذ تدابير معينة لمقاومة مطامعه لأن فرنسا تريد كما تريد انجلترا والنمسا أن تظل السلطنة العثمانية سليمة وأن تظل علاقاتها بأوربا على ما هي عليه[1] »

وإذ استوثق ابراهيم من أن والده قرر قبول المفاوضة كتب إليه في ٤ فبراير ١٨٣٣ يقول :

« حضرة ولي نعمتي بلا منة عليه سيدي ذي الرحمة

« إن توجه خليل باشا وجناب جنرال الروس موراويف إلى طرف جنابكم العالي دليل على أنهما سيعملان لعقد الصلح على صورة مرضية وأن سعود مطالع مصر واقبالها متوقف على ما تبدونه من الثبات في هذا الخصوص . وهذا شيء لا يحتاج تعريفه لذات حضرة ولي النعم الرفيع المقام . ولكني أرى من واجب

(١) من وزير خارجية فرنسا إلى القنصل « ميمو » في ١٥ يناير سنة ١٨٨٣

العبودية أن أعرض ما يخطر ببالي وأنا العبد الحقير إلى السدة العلية أن أهم ما يلزم البحث فيه منهما هو :

(أولاً) طلب الاستقلال

(ثانياً) طلب إلحاق جزيرة قبرص وألوية أنطاكيا وعلائية و إيج إيل (جزر إيجه) إلى مصر

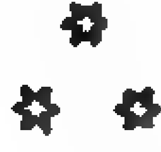
(ثالثاً) ضم تونس وطرابلس الغرب إذا أمكن . وأن لا يصير العدول عن واحد من هذه الثلاث المطلوبة لأنها من لازم مصلحتنا بحسب عقلي القاصر لأننا إذا ما تهاونا فى طلب الاستقلال يذهب كل عملنا الذي عملناه هباء وسدى ولا يمكننا فيما بعد أن نخلص أنفسنا من إرهاق تلك الدولة الغدارة لنا بالتكاليف التي لا تنقطع . ومن طلب النقود وما أشبه ذلك بين وقت وآخر . فلا يمكن خلاصنا من هذه البلية إلا بالاستقلال

«وأما طلب تلك الألوية الثلاثة أنطاكيا وعلائية و إيج إيل ولايات في الشاطئ الجنوبي في الأناضول فلأنها بلاد الخشب . والدولة التي ليس عندها محصول الخشب يتكبد أسطولها المشاق الزائدة وهذا أمر بديهي . فإنه لا يخفاكم أن بلاد الإنجليز ليست بلاد خشب وتعلمون ما حصل من طلبها الخشب من النمسا وامتناعها عن إعطائها ومصر بهذه المثابة . و يؤيد قولي هذا ما كنت تلقيته قبلاً منكم من الأمر العالي بقولكم لي : يا ولدي اهتم بأمر الخشب بقدر ما تهتم بتعطيل جيش الآستانة

« وأما طلب إدخال جزيرة قبرص في حوزة الحكومة المصرية فلما في ذلك من المنفعة الكبيرة لأسطولنا ولتكون سبباً لقطع تلك العلاقة وذلك الارتباط معها (أي مع الدولة العثمانية)

وإن كان مرادكم البحث معهما (أي مع خليل باشا والجنرال موراويف) في قضية بغداد فلا بأس من طرحها بميدان المذاكرة ثم تركها فيما بعد لأنني أعلم والله أن بغداد بنظري عديمة المنفعة . وكأنها سنار بعينها لا فائدة منها سوى صرف المصروفات الزائدة عليها . ولكونها أيضاً بعيدة كل البعد عن مصر وليس لها إيراد . ولا يخفى عليكم أن الوالي الذي كان أرسل إليها لم يتمكن من تدبير أموره من واردات البلاد وهكذا طلب من الحكومة أن ترسل له النقود اللازمة وأن تأذن له بضرب عملة نقود . هذا ما جال في خاطر العبد الحقير من المسائل المهمة أردت عرضها و بكل حال الأمر لحضرة ولي الأمر

من كوتاهيه ١٣ رمضان ١٢٤٨ ابراهيم

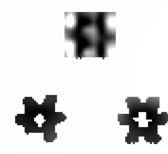


وقد رأينا بالتفصيل ماذا كان موقف فرنسا في تلك المراحل كلها ولا سيما بعد وصول ابراهيم إلى قونيه

فماذا كان موقف انجلترا ؟

كان المفهوم أنها تشاطر فرنسا وجهة نظرها ولكن خطتها لم تكن معروفة لمحمد علي « رسمياً » وفي أوائل فبراير ١٨٣٢ لم تر الحكومة الإنجليزية بداً من تعيين خطتها رسمياً ونهائياً ومصارحة محمد علي بها فكتبت إلى الكولونيل كامبل وكان قد أصبح قنصلاً لها في مصر خلفاً للمستر باركر تقول : « إن الحكومة البريطانية تعلق أهمية عظمى على استمرار كيان السلطنة العثمانية كاملاً لأنها ترى فيها عاملاً مادياً في حفظ توازن القوى العام في أوربا » إلى أن قالت : « فالحكومة البريطانية ترى من المهم إذن أن تحول دون تفكك السلطنة العثمانية بل أن تحول دون تقسيم ولو جزء منها »

وقالت الحكومة البريطانية بعد ذلك لقنصلها أنها تعلم أنه من المتعذر إعادة الأمور إلى ما كانت عليه نخير حل يمكن الإلتجاء إليه هو إعطاء سوريا لمحمد علي في مقابل جزية يدفعها للسلطان وفي مقابل مساعدة عسكرية يسديها إليه بحيث لا تنقص موارد الباب العالي في المال والرجال(١)



نعود إلى ابراهيم باشا فنقول إنه بعد ما استولى على قونيه في ٢٣ يناير مضى في زحفه على كوتاهيه فبلغها في ٣ فبراير (١٨٣٣) وعلى أثر استيلائه عليها تسلم كتاب والده الذي يأمره فيه « بأن يوقف زحفه حيثما يكون ». وهو الكتاب الذي أمضاه محمد علي أمام الجنرال مورافييف. فما كاد ابراهيم يطلع على هذا الكتاب حتى أمر رجاله بالتوقف وكتب إلى البارون دي فارين ممثل فرنسا في الآستانة يبلغه أنه لن يتعدى كوتاهيه !

ووصل نبأ احتلال ابراهيم لكوتاهيه إلى الآستانة في ٦ فبراير وفي اليوم عينه وصل إليها الجنرال مورافييف عائداً من مصر وفي ٨ منه ذهب إلى الباب العالي بصحبة ممثل روسيا في تركيا ومع أن محمد علي كان قد أكد له خضوعه التام لمشيئة السلطان وأمضى أمامه أمره إلى ابراهيم بأن يوقف الزحف نصح للباب العالي بالتزام الحذر وعدم الاطمئنان كثيراً إلى تأكيدات محمد علي السلمية مع اتخاذ جميع التدابير التي تستوجبها الحالة

ولما قابل الجنرال موارفييف السلطان في ١١ منه كرر له ما قاله لرجال حكومته وألح على عظمته في أن يعود إلى طلب مساعدة روسيا له

وبذل ممثل فرنسا يومئذ أقصى ما يمكنه بذله ليحوّل تركيا عن روسيا مؤكداً

(١) من وزارة الخارجية البريطانية إلى الكولونل كامبل قنصل انجلترا في مصر في ٤ فبراير ١٨٣٣

أن محمد علي يرغب في الصلح بدليل أحاديثه مع مورافييف نفسه وأمره إلى إبراهيم بوقف الزحف فلا حاجة إذن الى طلب مساعدة عسكرية من روسيا

فكان رد وزير الخارجية التركية على ذلك أنه يجب قبل العدول عن طلب هذه المساعدة أن تتأكد تركيا من إخلاص إبراهيم في نياته وإلا فالخطر يكون عظيماً

واشترط الوزير أن ينسحب إبراهيم من كوتاهيه . أما إذا أصر على موقفه فان الباب العالي يكون معذوراً إذا لم يعتمد على تأكيداته الشفوية

وجاءت الأخبار في أواخر فبراير من روسيا بأن القوات الروسية التي تقرر إنجاد السلطان بها أبحرت فعلاً إلى تركيا فهاجت أوربا وماجت إذ رأت في مسلك روسيا خطراً كبيراً يهدد التوازن العام في أوربا فقررت فرنسا وانجلترا وجوب اتخاذ إجراء سريع حاسم للحيلولة دون وصول النفوذ الروسي إلى الآستانة ولم يكن إلى ذلك سوى سبيل واحد وهو بث الطمأنينة في نفس السلطان بإبعاد شبح ابراهيم باشا عن الأناضول فقابل قنصل انجلترا وقنصل فرنسا في مصر محمد علي وألحا عليه في سحب جنوده من آسيا وذهبا في إلحاحهما إلى تهديده بأن دولتيهما عازمتان على محاصرة الإسكندرية بأساطيلهما إن لم يحقق رغبتهما و بعد أيام وصل إلى الإسكندرية مندوب فرنسوي اسمه البارون « ديجوال كونت » ليعزز موقف القنصل الفرنسوي فاجتمع بمحمد علي غير مرة وصارحه بموقف أوربا ليقرر خطته النهائية على ضوء هذا الموقف وكان مما قاله له « أن المنافسة السياسية التي بين الدول الأوربية تكاد تزول في الوقت الحاضر فإن هذه الدول كلها متفقة على النتيجة التي ننشدها وليست هذه النتيجة سوى انهاء الحرب التى بينكم والباب العالي وصون السلطنة العثمانية . وإذا كان هناك

خلاف على شيء بين الدول الأوربية فالخلاف على الوسائل التي يحسن التوسل بها لإدراك النتيجة المنشودة فقد ظن الروس أن الالتجاء إلى القوة المسلحة هو الحل الضروري أما نحن فظننا أن « تأثيراً أدبياً » يكفي »

وبينما كانت الدول الأوربية تحاول تارة بالحسنى وطوراً بالتهديد أن تقنع محمد علي باسترداد جنوده من الأناضول جاءت الأخبار من تركيا بأن الباب العالي سلم بطلبات محمد علي ورضي أن ينزل له عن كريت وسوريا ما عدا أضنه (أو أطنه) وأن الصلح عقد في كوتاهية فأمضاه سليم بك بالنيابة عن السلطان وأمضاه ابراهيم باشا بالنيابة عن محمد علي

وصل هذا النبأ في ١٦ ابريل ١٨٣٣ فعند ظهر ذلك اليوم دخلت ميناء الإسكندرية سفينة حربيـــة مصرية تقلّ القائد العثماني الجنرال سليم بك فالتمس مقابلة محمد علي في الحال وكان سموه ينتظره في كشك صغير بناه لنفسه بالقرب من ورش الترسانة ومعه بعض رجال حاشيته والكولونيل كامبل قنصل انجلترا والمسيو ميمو قنصل فرنسا « وكانا قد خفا إليه ليستطلعا الخبر لما بلغهما نبأ وصول السفينة والقائد التركي »

ورحب محمد علي بالجنرال سليم بك بحضور الحاضرين ثم أشار إليهم باغوص يوسف بك بأن يخرجوا فخرجوا ونهض القنصلان بدورهما ولكن الباشا رغب إليهما في البقاء قائلاً إنه يجهل ما سيسمعه من سليم بك ولـكن مهما يكن الخبر فإنه يود « أن يسمعه ثلاثتهم » معاً

وكان حديث سليم بك مع محمد علي يدور بالتركية « وما هي إلى دقائق حتى التفت الباشا إليّ وصاح بصوت قوي قائلاً : «انتهى . انتهى كل شيء . لقد عقد الصلح . وحصلنا على جبل طوروس فلنغتبط ياصديقي فقد نلنا السلام » ثم رأيت

دموعه تملأ عينيه فكان منظراً مؤثراً جداً لا يمكن أن تمحى ذكراه مدى الحياة[1] »

وحدثهم سليم بك بعد ذلك عن الظروف التي عقد فيها الصلح وقال إن البارون دي فارين القائم بأعمال السفارة الفرنسوية فى تركيا شهد الإمضاء وكان ذلك في كوتاهية يوم ٩ ابريل

و بعد قليل أقبل خليل باشا (القبطان باشا) فما كاد محمد علي ينبئه بعقد الصلح حتى انحنى على يده وقبلها غير مرة ثم تبادل التهانئ مع القنصلين وأمر الباشا في الحال بأن تطلق المدافع طول النهار ابتهاجاً بهذه البشرى

وأيد الكولونيل كامبل في برقية أرسلها إلى حكومته فى ١٧ ابريل ١٨٣٣ رواية القنصل « ميمو » وهي أن محمد علي بكى فرحاً لما سمع أن الصلح عقد في كوتاهية

واستمرت انجلترا وفرنسا والنمسا تلح عليه في التنازل عن طلبه الخاص بأقليم أطنه وفي ٩ مايو كتب القنصل الانجليزي كامبل إلى حكومته يقول : « إن محمد علي صرح له بأنه مستعد لأن يعدل عن جميع طلباته الخاصة بأطنة ولأن يعد الدول العظمى بأن يظل تابعاً مخلصاً للباب العالي فلا يزعجه بشكل ما ولكن بشرط أن تصرح تركيا لممثلي هذه الدول عينهـا بأنها لن تحاول أن تسترد الحقوق التي منحته إياها »

و بعد أيام كان محمد علي يقابل مندوب الحكومة الفرنسوية ويقول له : « أنا رجل محب للسلام ولا أطمع في شيء سوى أن أقف بقية أيام حياتي على تعزيز رفاهية البلاد التي أحكمها. و يسألونني عن دليلي على هذا الاستعداد فالدليل هو أني أرجو من أوربا أن تضمن لتركيا سلامتها من كل اعتداء من ناحيتي وكذلك أطلب من أوربا أن تكفل لي عدم اعتداء تركيا عليّ »

---

(١) من ميمو قنصل فرنسا إلى وزارة الخارجية الفرنسوية فى ١٧ ابريل سنة ١٨٣٣

غير أنه لم يكن هناك لاستمرار مساعي الدول محل لأنه منذ ٣ مايو كان الباب العالي قد سلم بالنزول عن إقليم «أطنه» لمحمد علي فسويت جميع النقط التي كانت موضوع خلاف بينهما ولم يبق سوى نقطة الجزية التي يدفعها الباشا للسلطان وهذه سويت بدورها في شهر سبتمبر التالي على أساس أن يدفع ثلاثين ألف كيس في السنة عن حكمه على مصر وسوريا وأطنه

وخيل إلى الناس يومئذ أن الوئام حل محل الخصام بين السلطان محمود ومحمـــد علي

ولكنه لم يكن في الواقع سوى وئام وقتي

فالسلطان محمود كان يمني النفس باسترداد سوريا بينما كان « السرعسكر » خسرو يتطلع إلى اليوم الذي ينتقم فيه من محمد علي . . . عدوه القديم

أما محمد علي فكان يرى أنه تقدم في السن وأنه لم يبق أمامه سوى سنوات معدودة فعليه أن يوطد دعائم أسرته إذا أراد لها ولإصلاحاته الاستمرار والبقاء

ولم يلبث الذين كانوا يتتبعون علاقات محمد علي والسلطان أن لاحظوا أنها علاقات غير قائمة على أساس متين من التفاهم الصحيح

ومع أن الفريقين اتفقا على مقدار الجزية التي يدفعها محمد علي للسلطان أخذ الباب العالي يطالب الباشا « بمتأخرات »

وانتهز محمد علي فرصة احتفال السلطان بزواج إحدى كريماته فأرسل إلى الآستانة بعثة مؤلفة من ١٢ شخصاً للاشتراك في أفراحه

غير أنه كان لهذه البعثة مهمة أخرى في الحقيقة وهى أن تظهر عظمة محمد علي وتوزع «مليون قرش» على رجال الدولة وتفهم السلطان في الوقت عينه أنه ما دام «خسرو» مقرباً اليه فسيظل يسعى للايقاع بينهما فإذا أبعده فانه (أى محمد علي) يدفع لعظمته جزءاً كبيراً مما يسميه « متأخرات »

ولكن دسائس خسرو كانت أقوى من مساعي البعثة فلم يقتصر الأمر على فشلها فى مهمتها بل عومل رئيسها « حبيب افندي » معاملة خالية من كل مجاملة ومن ذلك أنهم لم يسمحوا له بنشر العلم على زورقه ولم يهيئوا له في المكان الذي أعد لنزوله وأعضاء البعثة ما يقيهم وهج الشمس حتى خشي الكبراء أن يزوروه علناً ولم يستقبلوه الا سراً

وعلى كل حال لم تلبث مسألة الجزية أن سويت في خلال سنة ١٨٣٤ نهائياً من دون أن يدفع محمد علي شيئاً من المتأخرات ولكن تسويتها لم تصلح شيئاً في علاقات الفريقين بل على عكس ذلك أخذ السلطان يسعى لتحريض سوريا على إبراهيم باشا فنشأت فتن كثيرة في جهات شتى وساعدت انجلترا من جهتها على تأجج نارها في بعض مراحلها واستمرت حتى جلاء ابراهيم باشا عن البلاد السورية كما سيجيء الكلام

ولم يأت شهر مايو ١٨٣٨ حتى كان محمد علي قد ضاق ذرعاً بموقف الباب العالي ولما استوثق من أن السلطان محمود لا يفتأ يكيد له ليتخلص منه عقد العزم على إعلان انفصاله عنه

وفي يوم ٢٥ مايو سنة ١٨٣٨ دعا محمد علي قنصل فرنسا وقنصل انجلترا إلى مقابلته وأفضى اليهما بأنه قرر أن يعلن استقلاله عن السلطان ولم يلبث أن أفضى إلى قنصلي النمسا وروسيا بمثل ذلك

وقال لهم جميعاً إن الباعث له على هذا القرار هو حرصه على مستقبل أسرته واصلاحاته « فانه لا يسعه أن يترك كل ما عمله وكل ما أنشأه يؤول إلى السلطان بعد وفاته فإن ذلك يكون بمثابة تقويض لأركان البناء الذي شيده » هذا

في ما يتعلق بإصلاحاته أما في ما يتعلق بأسرته « فقد يعرضهم السلطان للحاجة والفاقة — هذا إذا لم يأمر بقتلهم »[(١)]

ولم يكن في هذا الحديث مفاجأة ما للمسيو كوشليه قنصل فرنسا العام في مصر فإن محمد علي كاشفه بموضوعه سراً قبل ذلك بمدة غير قصيرة

وكان المسيو كوشليه قد كتب إلى وزير خارجية دولته في ٢ مايو يقول : « علمت من مصدر ثقة أن محمد علي عقد مجلساً دارت فيه المناقشة على قرارات هامة كان يراد اتخاذها وهي تتعلق بإعلان استقلال مصر والاستعداد للحرب إذا نازعها في ذلك منازع وكان من رأي مختار بك ناظر المعارف أن مصر صبرت كثيراً وأن الأوان آن لاعلان حقها وكان باغوص يوسف قد دعي من الإسكندرية لحضور هذا الاجتماع فأيد الفكرة في بادئ الأمر ثم أبرز اعتبارات شتى تدعو إلى التريث فقرر محمد علي التمهل بدلاً من أن يتعجل الحوادث في مسألة خطيرة كهذه معتمداً على أن فرنسا وانجلترا قد تساعدانه على تحقيق أمنيته »

والواقع أن القنصل الإنجليزي كامبل والقنصل الفرنسوي كوشليه كانا من أنصار استقلال مصر[(٢)]

وحذا غير واحد من كبار الفرنسويين حذو القنصل كوشليه فنصحوا لحكومتهم بالاعتراف باستقلال مصر

وفي ١٦ يونيو ١٨٣٨ كتب القنصل كوشليه إلى وزير خارجية فرنسا يقول : « ذهب وفد كبير من علماء القاهرة إلى القلعة وقابلوا محمد علي ليعربوا له عن ولائهم الأكيد ولا يخفى عليكم ياسيدي إن العلماء كانوا دائماً معارضين لتدابير

---

(١) من القنصل « كامبل » إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٥ مايو سنة ١٨٣٨

(٢) الدكتور محمد صبري : ص ٤٠٥

محمد علي ولكن ها هم الآن يعترفون بأن ذكاءه يفوق ذكاءهم وأنهم يعدونه صوت الله الذي يهديهم إلى خير السبل . . . وقد عادوا فأكدوا له أنهم مستعدون في الظروف الحاضرة لاطاعته طاعة عمياء . . . »

وما كادت الحكومة الفرنسوية تعلم من قنصلها في مصر ما ينويه محمد علي حتى اتصلت بالحكومة الإنجليزية وقالت لها : « إن من مصلحة الدولتين أن تعمل فرنسا وانجلترا معاً في هذا الموضوع » . وأبرق وزير خارجية فرنسا من جهة أخرى إلى القنصل كوشليه في مصر يبلغه «ضرورة بقاء الحالة الراهنة» وأن محمد علي « يخطئ خطأ عظيماً إذا اعتقد أن في استطاعته أن يقف في وجه التدابير التى تتخذها الدول لتحول دون تحقيق مطامعه[1] »

وعادت الحكومة الفرنسوية فكررت هذه التعليمات عينها للقنصل كوشليه في ٢٣ يونيو

وفي ٢٧ يونيو أبلغت الحكومة الفرنسوية القنصل كوشليه أن مساعيها في لندن أسفرت عن اتفاق فرنسا وانجلترا على وجهة نظر واحدة وزادت على ذلك قولها « أما روسيا والنمسا فانهما تشاطران فرنسا وانجلترا وجهة نظرهما في ضرورة وقف مطامعه » (مطامع محمد علي)

وأمرت الحكومة الفرنسوية قنصلها في الوقت عينه بأن يقدم لباغوص يوسف بك مذكرة يصارح فيها محمد علي بأن فرنسا ترسل أسطولاً فرنسوياً إلى الاسكندرية وشواطئ سوريا إذا أصر على موقفه[2]

إذن لم يبق هناك شك في أن فرنسا تناوئ مشروع محمد علي مناوأة تامة .

---

(١) من وزير خارجية فرنسا إلى القنصل كوشليه في ٦ يونيو ١٨٣٨

(٢) الدكتور محمد صبري : ص ٤١٥

أما انجلترا فعرفت بمهارة كيف لا تصارح محمد علي وجهاً لوجه بأنها تؤيد وجهة النظر الفرنسوية وتركت للحكومة الفرنسوية وحدها مهمة مكاشفة محمد علي بما كاشفته به بل تركت لها وحدها مهمة تهديده في المذكرة التي قدمها له المسيو كوشليه

وكانت الحكومة الإنجليزية تسعى في تلك الأثناء بالاتصالات الدبلوماسية لتقنع الدول العظمى بضرورة توحيد جهودها في الموقف الذي تقفه نحو محمد علي فنجح سعيها وكتب سفيرها في ڤينا إلى وزير الخارجية البريطانية يقول إن « مترنيخ » رئيس وزارة النمسا خوله أن يقترح على حكومته (الحكومة البريطانية) دعوة النمسا وفرنسا وروسيا إلى الاجتماع في لندن « للبحث في خير التدابير التي تتخذ لمنع محمد علي من إعلان استقلاله وعما تعمله الدول الأربع متضامنة إذا خالف الباشا مشيئتها وأعلن استقلاله » فيتبين مما تقدم أن « مترنيخ » كان أول من اقترح قبل سنة ١٨٤٠ بأكثر من سنتين عقد مؤتمر من الدول الأربع العظمى في لندن

وبعد التفاهم الذي تم بين تلك الدول الأربع لم يعد في وسع محمد علي أن يعتمد على ما بينها من منافسات !

ولما اطلع محمد علي على وجهة نظر الحكومة الفرنسوية كما تضمنها تلغراف وزير خارجية فرنسا للقنصل كوشليه في ٦ يونيو واستوثق من أن انجلترا تشاطرها رأيها قال لقنصلي فرنسا وروسيا عند اجتماعه بهما في ١٦ يوليو ١٨٣٨ إنه يؤجل مشروعه ولكنه لن يتخلى عنه

وفي ٧ أغسطس فقط أبلغ القنصل الانجليزي كامبل محمد علي أن الحكومة البريطانية تنصح له بالعدول عن رأيه لأن « أوربا تنوي مساعدة السلطان في هذه الحالة »

وفي ١٦ أغسطس قابل محمد علي القنصل كوشليه والقنصل كامبل معاً فقال لهما « إنه يأمل أن تحل مسألة وراثة الحكم حلاً يكون في مصلحته فيؤول حكم بلاده إلى أولاده من بعده فإن هذا هو أمله وأمله الوحيد الآن » وختم حديثه مؤكداً أنه يقنع بوراثة العرش « إذا سويت بطريق التفاهم والمفاوضات[1] »

وكأنما أراد محمد علي أن يظهر لأوربا حسن نيته وأن يترك لها وقتاً للتفكير فرحل رحلته التاريخية إلى السودان وله من العمر سبعون سنة واستغرقت الرحلة خمسة أشهر (من ١٥ أكتوبر ١٨٣٨ إلى ١٤ مارس ١٨٣٩)

وقبل أن يسافر إلى السودان قابل القنصل الفرنسوي كوشليه فلم يكتمه تألمه من الموقف الذي وقفته فرنسا نحو أمنيته الخاصة بالإستقلال . قال له : « ولم أكن أعتقد أن دول أوربا ستجمع هذا الاجماع وتتفق هذا الاتفاق على هذه المسألة ولكن لهجة فرنسا أدهشتني بوجه خاص »

وقال القنصل كوشليه لوزير خارجية دولته معلقاً على أقوال محمد علي « وهذا صحيح يا سيدي الكونت فنحن وحدنا قدمنا لمحمد علي المذكرة التي تضمنها تلغرافكم بتاريخ ٢٤ يوليو »

وقبل أن يسافر إلى السودان كذلك عني بعجم عود الدول العظمى ليعرف ماذا يكون موقفها إذا اتفق مع الباب العالي مباشرة على مسألة الوراثة فلم يلق سوى تشجيع يسير من روسيا وانجلترا . وأظهرت فرنسا استعداداً لقبول هذا الحل أكثر منهما

ولكن في أوائل ١٨٣٩ وضحت الحكومة البريطانية موقفها فقررت أنها لا تستطيع أن توافق على الحل الذي اقترحه محمد علي ما لم يتخل عن الجزء الأكبر من سوريا

(١) من القنصل « كوشليه » إلى وزير خارجية فرنسا في ١٧ أغسطس ١٨٣٨

وكان السلطان محمود منذ عقد الصلح في كوتاهية يتربص لمحمد علي وينتظر أن تسنح له فرصة ملائمة لينتقم منه فلما رأى أن الدول العظمى مجمعة على مناوأة مشروع محمد علي خيل إليه أن الفرصة التي ينتظرها سنحت وعزز رسل قيصر روسيا هذا الاعتقاد فيه وأخذوا يحرضونه على محمد علي أملاً منهم بأن تتغلب الجيوش المصرية على جيوشه فيضطر إلى الاستعانة بالروس ويدعوهم بنفسه إلى الآستانة[١]

وفي فبراير ١٨٣٩ علم « بونسونبي » سفير انجلترا في تركيا أن السلطان قرر إعلان الحرب على محمد علي في الربيع[٢]

وقيل يومئذ أن السلطان أبلغ مجلس وزرائه أن حافظ باشا السر عسكر أكد لعظمته أن جيشه قادر على كسر جيش محمد علي وكذلك أكد له القبطان باشا أن الأسطول التركي قادر على تحطيم الأسطول المصري « فلم يبق سوى أن يؤيد مجلس الوزراء ما هو معروض عليه[٣] »

وفعلاً كان السر عسكر حافظ باشا والضباط الألمانيون الذين يعاونونه يلحون على السلطان في أن يسمح لهم بالانقضاض على ابرهيم باشا في سوريا

وفي شهر إبريل سنة ١٨٣٩ اجتاز الجيش التركي الفرات في جهة « بير » وانقضى بعد ذلك شهران لم يحدث في أثنائهما حادث ما . ثم طلبت روسيا أن يرتد إبراهيم باشا نحو دمشق واعدة بأن تبذل نفوذها عندئذ عند السلطان

---

(١) من اللورد بونسونبي سفير انجلترا في تركيا إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٧ يناير سنة ١٨٣٩ .

(٢) من اللورد بونسونبي سفير انجلترا في تركيا إلى وزارة الخارجية البريطانية في ١٢ فبراير سنة ١٨٣٩

(٣) المصدر عينه في ٧ فبراير ١٨٣٩

لتقنعه بردّ جيشه من الحدود السورية بدوره فكان رد محمد علي على ذلك أن إبراهيم يرتد إذا ارتد الترك وعادوا من حيث أتوا وأنه إذا ضمنت له الدول الأربع أن لا تعتدي تركيا عليه ووعدته بتأييده في مسألة وراثة الحكم فانه يرد جزءاً من جنوده من سوريا كلها ويقبل تسوية نهائية لكل شيء[١]

واتجه الفرنسيون من جهتهم إلى السلطان محمود فناشدوه أن يتجنب نشوب حرب جديدة وأبلغوه أنه إذا لم يرجع حافظ باشا بجنوده فانهم يعدّونه (أى السلطان) المعتدي على محمد علي

ووجهوا مثل هذا النداء إلى محمد علي ودعوه إلى ردّ جنوده كذلك إلى مواقع خلفية تفادياً لكل احتكاك بالجنود التركية

وأراد محمد علي أن يقيم للدول الأجنبية دليلاً آخر على حسن نيته وعلى أن السلطان هو الذي يتحرش به فأمر ابراهيم باشا بالارتداد قليلاً

ولكنه ما لبث أن تلقى تقارير من إبراهيم باشا بأن القوات التركية احتلت الجهات التي جلا عنها وأخذت تحرض المناطق المحيطة بها على شق عصا الطاعة على المصريين

وكان محمد علي كلما تلقى تقارير جديدة دعا قناصل الدول الأربع إلى الاجتماع به وأمر بتلاوة ترجمتها عليهم لينقلوا فحواها إلى حكوماتهم ظناً منه أنه بهذه الكيفية يكسب عطفها ويزحزحها عن موقفها القديم نحوه

وقد أظهرت له الأيام فيما بعد أن ذلك كله كان عبثاً . . .

وفي ١٠ يونيو سنة ١٨٣٩ عيل صبره وضاق ذرعاً بتوالي اعتداءات الترك

---

(١) من اللورد بونسونبي إلى حكومته في ٧ فبراير سنة ١٨٣٩

على الجيش المصري في سوريا فكتب في ذلك اليوم إلى ابراهيم يقول : « ان اعتداء أعدائنا علينا جاوز الحدود و إذا استمررنا في خطة الصبر والتريث التي جرينا عليها فلن نستطيع أن نوقفهم في المستقبل لأنهم سينشرون الفوضى في كل مكان تدريجاً ولقد تذرعنا بالصبر والحكمة لكي لا نقاوم رغبة الدول العظمى فانتهز أعداؤنا هذه الفرصة ليتقدموا فبلغت الحالة مبلغاً لم يعد لها علاج فإذا تريثنا أكثر مما فعلنا أضعنا الوقت وهذا لا يلائم موقفنا فلم يبق أمامنا سوى أن نتجه اليهم ونهاجمهم و بما أن الاعتداء يجيء من ناحيتهم فما لا ريب فيه أن الدول العظمى ستعذرنا وتنصفنا والخلاصة أنه عندما تتلقى هذا التلغراف تشرع في مهاجمة قوات الأعداء التي دخلت أراضينا و بعد ما تطردهم تزحف على جيشهم الكبير وتنازله »

ولكن الدول الأربع لم يكن يهمها أن تعرف من البادئ بالاعتداء . و بدلاً من أن يبعثها المسلك الذي سلكه محمد علي على شد أزره « ولو أدبياً » اضطرب قناصلها لما علموا أنه أرسل إلى نجله الأمر المتقدم وحاولوا أن يثنوه عنه فأبى . قال القنصل الفرنسوي كوشليه : « ولما علمت أن هذا الأمر سيرسل إلى إبراهيم باشا بسفينة على أهبة الإقلاع إلى سوريا ذهبت إلى السراي فالتقيت فيها بالكونت (دي ميدين) قنصل روسيا فبذلنا أقصى طاقتنا لإقناع محمد علي باسترداد أمره وعلمنا أن القنصل الإنجليزي والقنصل النمسوي قابلاه في الصباح للغرض عينه فقال لهما ما قاله لنا وهو أن الترك أشعلوا النار في البيت فيجب إخمادها فقلنا عندئذ إنه بإخمادها يجب عدم إشعالها في بيت الجار (تركيا) فقال إن ابنه سيكون حكيماً في مسلكه فحاولنا أن نثنيه عن عزمه فلم نفلح وأقلعت السفينة أمس مساء بالأمر إلى إبراهيم[1] »

---

(١) من القنصل كوشليه إلى وزير خارجية فرنسا في ١٢ يونيو سنة ١٨٣٩

ووصلت رسالة محمد علي إلى إبراهيم في غسق الليل فأراد أن يهاجم العدو عند مطلع فجر اليوم التالي ولكن سليمان باشا رأى غير هذا الرأي وأصر على أن وجود ضباط بروسيين في جيش حافظ باشا يبعثه على الاعتقاد بأن مواقع العدو محصنة

وطلب منه سليمان باشا أن يستكشفا تلك المواقع بنفسهما قبل الهجوم على الترك ولما كان من شيم إبراهيم أن ينصاع دائماً إلى حكم العقل قبِلَ هذا الرأي عن طيب خاطر

وفي ٢١ يونيو ١٨٣٩ خرج إبراهيم باشا وسليمان باشا على رأس قوة مؤلفة من ١٥٠٠ بدوي وأربع أورط خيالة و بطاريتين من المدافع الخفيفة لاستكشاف مواقع العدو في « نصيبين » فقاومت تلك القوة مدفعية الجيش التركي الخفيفة وقوة من الخيالة وقوة أخرى من الباشبزق . وفي أثناء المقاومة اقترب إبراهيم باشا وسليمان باشا من المعسكر العثماني وتفقداه بمهارة ووجهت إليهما طلقات نارية فأصابت إحداها جواد أمير اللواء محمد بك من رجال أركان الحرب فقتلته . ولكنهما استمرا في عملهما حتى أتما غرضهما وكان معسكر العدو منيعاً جداً لا يمكن مهاجمته من الجناحين أو مواجهته من الأمام فعولا على القيام بحركة التفاف للوصول إلى خلف المواقع فيضطر المدافعون إلى مغادرة المواقع المحصنة إلى أخرى ضعيفة ليست محصنة . وفي فجر يوم ٢٢ يونيو عاد إبراهيم باشا بقواته التي ناوش بها وعبر نهر « مزار » إلى الضفة اليمنى وسار شرقاً بموازاة النهر فتوهم الجنود الترك الأعداء أنهم قهروا العدو وأنه يتقهقر الآن

وفي الحال اقترح الضباط الألمانيون على حافظ باشا الخروج من « نصيبين » والذهاب إلى « بيرة » على ضفة نهر الفرات اليسرى ليأمنوا حركة التفاف العدو

فلم يقبل رأيهم . فرأوا عندئذ وجوب إحباط سعي العدو بمهاجمته في أثناء سيره ومروره في المضايق وعبوره نهر « كرزين » فأغفل حافظ باشا تنفيذ هذه الخطة كذلك . فاستطاع إبراهيم باشا تنفيذ خطته السريعة بسهولة وقاد طليعة جيشه إلى الشرق على موازاة نهر « مزار » ثم « كرزين » وارتد إلى الشمال الشرقي حتى وصل إلى الطريق الممتد من حلب إلى البيرة والمؤدي إلى ما وراء موقع العدو في نصيبين فوصل إلى جسر « هركون » القائم فوق نهر كرزين فظهرت حركة خفيفة من الأعداء لم يحفل بها

وانتظر إبراهيم باشا عند جسر « هركون » حتى لحق به سليمان باشا مع بقية الجيش نحو الساعة العاشرة ليلاً وبالرغم من صعوبة النهر ووجود مرتفعات في الجانب الآخر تجعل جيشه في خطر من هجوم العدو منها — بادر إبراهيم باشا إلى اجتيازه بسرعة وكان أمام حافظ باشا فرصة سانحة لمهاجمة الجيش المصري وهو موزع بين الضفتين غير أنه لم يستفد من هذه الفرصة فكانت غلطة أخرى

واستأنف إبراهيم باشا الزحف بجيشه فمر خلف مواقع حافظ باشا واضطره إلى مغادرة مواقعه الحصينة في نصيبين وتغيير واجهة جيشه . وانقضى نهار ٢٣ يونيو والجيشان يتأهبان للقاء في اليوم التالي

وفي الساعة الحادية عشرة ليلاً وجهت المدفعية العثمانية نيرانها إلى معسكر إبراهيم باشا فسقطت أكثر القنابل حول خيمة سليمان باشا فنشأ ذعر في معسكر المصريين لتلك المفاجأة وفر بعض الوحدات . غير أن إبراهيم باشا وسليمان باشا بادرا إلى امتطاء جواديهما وأسرع ثانيهما إلى النقط الأمامية ليمنع خروج الجند من المعسكر ودعا إبراهيم باشا قواده للاستعداد للقتال . وأصيبت القوة

المصرية بخسارة عشرة قتلى ونحو ٣٠ جريحاً . وقضى المعسكر ليلته متيقظاً مستعداً وفي فجر يوم ٢٤ اتخذ الجيشان مواقعهما . وكانت أمام الجيش العثماني ربوة مرتفعة تبعد عنه نحو ٨٠٠ متر أغفل حافظ باشا احتلالها وكانت مفتاح الموقع فاحتلها إبراهيم باشا ونصب عليها المدافع الكبيرة فكان لها شأن عظيم . وفي الساعة الثانية صباحاً أطلقت المدفعية المصرية نيرانها على ميسرة الأعداء فتلقاها الترك بثبات مدهش وقابلوها بالمثل واشتبك ما لا يقل عن ثلاث مئة مدفع من الجانبين نحو ساعة ونصف ساعة . وفي أثناء ذلك فرغت ذخيرة المدفعية المصرية وبينما كانت تنتظر المدد صبت عليها المدفعية التركية نارها بشدة فضعفت مواقف المشاة المصريين في اليمين و بدأت تتقهقر فصدرت الأوامر للخيالة المصرية بالهجوم فتقدمت غير أن الترك قابلوها بنيرانهم وردوها وانهزمت معها المشاة فكانت الفرصة مناسبة ليهجم الترك هجوماً عاماً على المواقع المصرية ولكن حافظ باشا لم يصغ لنصيحة أركان حربه وفي أثناء تردده استطاع إبراهيم باشا وسليمان باشا بعد عناء شديد وقف تيار الهزيمة وأعادا جنود الميمنـة إلى مواقعها وكانت الذخيرة قد وردت للمدفعية فاشتركت الأسلحة الثلاثة ، المشاة والخيالة والمدفعية ، في القتال على بعد ٥٠٠ متر من خطوط الأعداء فلم يحتمل الترك قوة نيرانها وأخذ الضعف يدب في خطوطهم وشرع جنودهم غير النظاميين في التقهقر ولم يلبث ان تبعهم الجنود النظاميون وعندئذ شدد إبراهيم باشا الخناق على صفوف العدو في ميسرته وأصدر أمره إلى عثمان باشا وأحمد باشا المناخلي قائدي قلب جيشه وميسرته بالاشتراك في الهجوم فلم يستطع الترك صد هذا الهجوم القوي ولجأوا إلى الفرار تاركين أسلحتهم وذخيرتهم فاحتل المصريون مواقعهم واستولوا على جميع مهماتهم حتى أن حافظ باشا ترك خيمته الفخمة وفيها نياشينه وأوراقه وغنم الجيش المصري نحو ٢٠ ألف

بندقية ومئة وأربعين مدفعاً بذخيرتها وغنم في اليوم التالي للمعركة ٣٥ مدفعاً في حصن البيرة (بيرة جك) وبلغت خسارة الترك نحو أربعة آلاف وخمس مئة قتيل وجريح وأسر منهم من اثني عشر ألف رجل إلى خمسة عشر ألفاً وترك الجيش العثماني خزينته وفيها نحو ستة ملايين فرنك ومضاربه بأكملها . أما خسارة الجيش المصري فبلغت نحو ثلاثة آلاف بين قتيل وجريح[1]

وجلس إبراهيم باشا في خيمة حافظ باشا يصف في كتاب لوالده تفاصيل المعركة وكان مما قاله له : « وإني أود أن أقتفي أثر الأعداء ولكنني لا أجد منهم أحداً ».

(١) يمكن لمن يريد الاطلاع على تفاصيل هذه المعركة أن يرجع إلى كتاب « تاريخ الحركة القومية » ج ٣ ص ٣٠٠ — ٣٠٥

« ان المرء يكون دائماً قوياً عند ما يكون دائماً مستعداً
لبذل حياته في سبيل ما يريد »

محمد علي

وفي أول يوليو ١٨٣٩ توفي السلطان محمود ولم يكن نبأ هزيمة جيشه في نصيبين قد بلغته بعد

ولم تقتصر نكبة تركيا يومئذ على انكسار جيشها ففي ١٤ يوليو سلم القبطان أحمد باشا قائد الأسطول العثماني جميع سفنه لمحمد علي وكان عددها ٢٠ سفينة تقل ٢١ ألف جندي بحري فرست في الميناء الغربي بالاسكندرية على بعد ستة أميال من الشاطئ

وفي اليوم التالي ليوم رسو الأسطول العثماني في الاسكندرية وصل إلى الثغر رسول من الآستانة بكتاب من الصدر الأعظم خسرو باشا إلى محمد علي باشا ينبئه فيه باعتلاء السلطان عبد المجيد العرش وبأن عظمته يصفح عن مسلكه نحو والده ويعده بوراثة الحكم على مصر وملحقاتها ويناشده أن يعمل على تعزيز رفاهية السلطنة ومجدها

وما كاد محمد علي يفرغ من الاطلاع على هذا الكتاب حتى علم أن خسرو باشا كتب إلى أربعة من الضباط في الأسطول العثماني الراسي في الاسكندرية يأمرهم بالقبض على القبطان باشا وإعادته إلى الآستانة ،فقابل (محمد علي) هذا التحدي بتحدٍ مثله فكتب إلى خسرو باشا يدعوه إلى اعتزال منصبه ما دام رجال الدولة والأمة لا يثقون به

وكتب محمد علي في اليوم نفسه إلى جميع الولاة في جميع أنحاء السلطنة يسألهم

أن يساعدوه على زحزحة الصدر الأعظم خسرو باشا لأنه لم يخدم بمسلكه العرش ولا الأمة ولأنه المسؤول عن كل المصائب التي نزلت بالدولة

ولم ير خسرو باشا سبيلاً إلى اتقاء غضب محمد علي عليه وتفادي الخطر المحيط به إلا بالنزول على رغباته الخاصة بوراثة الحكم في البلاد الخاضعة لنفوذه

غير أنه ما كاد رأي خسرو باشا يستقر على هذا القرار حتى قدم سفراء فرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا وبريطانيا مذكرة مشتركة للصدر الأعظم بأن دولهم تنصح للباب العالي بأن لا يتخذ قراراً ما في صدد مصر من دون اطلاعها عليه قبل ذلك[1]

واغتبط خسرو باشا بهذه المذكرة طبعاً فكان أول ما عمله أن ألغى قراره الأول بقبول رغبات محمد علي وأرسل إليه صورة من المذكرة بطلب من السفراء الذين أمضوها أنفسهم

ولماذا وقفت الدول الأوربية الخمس هذا الموقف ؟

أو بعبارة أخرى أين كانت المصلحة التي جمعتها كلها في صعيد واحد ؟

رد مؤرخ فرنسوي على هذا السؤال فقال إن الدول الأوربية لم تشأ أن ترى رجلاً (قوياً) في مكان (الرجل المريض) ! !

رد وجيز ولكن من ينعم النظر فيه يجد في ثناياه (المصلحة) التي بعثت الدول الخمس على توحيد جهودها بالرغم من تباين مقاصدها . . .

فقد كانت روسيا تريد أن تبسط نفوذها على تركيا فبقاء (الرجل المريض) في هذه الحالة خير من أن يحل (الرجل القوي) محله !

---

(١) ٢٩ يوليو ١٨٣٩

وكانت انجلترا تعلم أن مصر مفتاح الطريق إلى الهند فخير لها أن يكون حاكم مصر ضعيفاً من أن يكون قوياً

والنمسا كان يهمها أن تحتفظ السلطنة العثمانية بكيانها حرصاً على سلامة التوازن الأوربي . وما يقال عن النمسا يقال عن بروسيا

وأرادت فرنسا أن تتجنب حلفاً انجليزياً روسياً فأرادت أن تلعب لعبة سياسية كبيرة فتتظاهر في بادئ الأمر بأنها مؤتلفة مع انجلترا على مقاومة مطامع محمد علي ثم تسعى لحملها على التساهل معه شيئاً فشيئاً . . . أو هذا على الأقل ما يقوله المؤرخون الذين دافعوا عن سياستها في ذلك العهد . . . وسواء كان هذا الدفاع في محله أو في غير محله فالذي يهمنا الآن هو النتيجة وقد كانت النتيجة أن تضامنت فرنسا مع انجلترا وروسيا و بروسيا والنمسا على وضع مذكرة ٢٧ يوليو ١٨٣٩ وهي المذكرة التي قدمها سفراؤها للصدر الأعظم خسرو باشا في ٢٩ يوليو كما تقدم

غير أن فرنسا لم تلبث حتى أخذت تحيد عن هذا الائتلاف !

لمــاذا ؟

يقول المؤرخون الفرنسويون أن فرنسا فعلت ذلك لأنها كانت مرتبطة مع محمد علي بعهد يفرض عليها التزاماً أدبياً نحوه فإنه قبل أن تقع معركة « نصيبين » بأيام وصل إلى مصر رسول من قبل الحكومة الفرنسوية ليقنع محمد علي بالاستمرار في سياسة التريث التي سار عليها ولكن تصادف أن هذا الرسول بلغ الإسكندرية بعد رحيل الكتاب الذي كتبه محمد علي إلى ابراهيم بمهاجمة جيش حافظ باشا بيومين فأعرب له الرسول عن استعداده للسفر إلى سوريا بنفسه ليوصل إلى ابراهيم باشا كتاباً آخر منه بإلغاء الأمر الأول وأكد له أن فرنسا تعده إذا نزل على رغبتها بأن تساعده على تحقيق أمانيه في ما يتعلق بوراثة الحكم على مصر وسوريا

و بعد شيء من التردد قبل محمد علي أن يرضي فرنسا هذه المرة كما أرضاها قبل الآن . وسلم الرسول كتاباً إلى ابراهيم بالمعنى المطلوب غير أنه لما بلغ معسكر ابراهيم باشا كانت معركة نصيبين قد وقعت وانتهت ومع ذلك نزل الابن على مشيئة الوالد مكرهاً بعد ما احتل بلدين أخرين رأى أن تأمين سلامة جيشه يقتضي احتلالهما

تلك هي قصة « الالتزام الأدبي » الذي يقول المؤرخون الفرنسيون إن فرنسا كانت ملزمة به و يرجعون إليه إعراضها عن انجلترا تدريجاً بعد يوليو ١٨٣٩

وسواء كان هذا هو السبب أو كان السبب أن فرنسا أدركت متأخرة أن من مصلحتها أن لا تساير السياسة الإنجليزية في خططها وأنها تكسب أكثر بتأييدها لمحمد علي ومساعدته على توطيد أركان دولة مصرية قوية يكون لفرنسا نفوذ كبير فيها تقابل به نفوذ انجلترا في آسيا — نقول سواء رجع التحول الفرنسوي إلى هذا السبب أو إلى ذاك فالجدير بالتسجيل هنا هو أن السياسة الفرنسوية ما لبثت أن جهرت بأنها ترى أن يتفق محمد علي والباب العالي مباشرة وقالت انها تؤيد محمد علي في طلبه الخاص بوراثة الحكم على مصر وسوريا ومن ذلك اليوم انفصلت فرنسا عن الائتلاف الأوربي ولم يكن مسلكها هذا إلا ليزيد انجلترا تشدداً نحو محمد علي فقالت إنها لا تسلم بأكثر من الإعتراف له بوراثة الحكم في مصر . أما سوريا فيجب أن تعود إلى السلطان

وفي ٢١ فبراير ١٨٤٠ ضغط محمد علي على عواطفه الشخصية وكتب إلى خسرو كتاباً يكرر فيه رغبته الأكيدة في التفاهم مع الباب العالي

ومما استشهد به للدلالة على حسن نيته أنه أوفد كنته (أرملة نجله اسماعيل) إلى الآستانة لزيارة السلطانة الوالدة (وكانت كنته قد سافرت إلى الآستانة فعلاً قبل ذلك بمدة قصيرة فأكرمت السلطانة الوالدة وفادتها)

وقال إنه إذا لم يكن قد أعاد الأسطول العثماني إلى الآستانة بعد فلأنه يريد أن يكون سفره من مصر عنواناً للتعاون الذي يبغي تحقيقه

و إنه لا يريد الإحتفاظ بسوريا إلا ليؤمن مستقبل أسرته والعمل الذي عمله في مصر

وما كاد خسرو باشا يتلقى هذا الكتاب حتى عرضه على سفراء الدول « الصديقة » قائلاً إنه أكبر دليل على ضعف محمد علي ولا سيما بعد ما أخذت نار الثورة في سوريا تمتد وتتفاقم كل يوم

ورد خسرو باشا على محمد علي بكتاب فاتر قال له فيه إنه ينصحه بقبول الاقتراحات التي تقترحها عليه الدول العظمى

ولما تلقى محمد علي هذا الرد قال إن ضميره مستريح لأنه بذل كل ما يستطيع بذله في سبيل الوصول إلى التفاهم فلم يفلح و إنه ما دام الأمر كذلك فلن يستطيع السلطان أن يسترد ما أخذه منه

وقرر في الوقت عينه أن يضاعف تدابير تعزيز وسائل الدفاع عن مصر

وفي ٢٦ مايو ١٨٤٠ تلقى المسيو كوشليه كتاباً من المسيو دي بونتوى سفير فرنسا في الآستانة بأن عزل خسرو باشا من منصبه الرفيع أصبح في حكم المقرر

وكان محمد علي يقيم في قصره الرنبي لما وصل هذا الكتاب إلى القنصل « كوشليه » فقرر أن يسعى إليه فوراً ليطلعه على فحواه ولما دخل عليه قال له إنه يجيء إليه بنبأ سار ولكن قبل أن يكاشفه به يريد منه وعداً بأن يصغي إلى ما سينصحه به بعد ذلك فوعده فأفضى إليه حينئذ بما تلقاه من الآستانة فما كاد الباشا يسمع النبأ حتى ساوره فرح لم يحاول إخفاءه واغرورقت عيناه

بالدموع من شدة انفعاله كأنما رأى حلمه يتحقق . . . السلام . . . ومستقبل هادئ . . . وعرش موطد الأركان مكفول لذريته من بعده !

ولكن تبين بعد أيام أن الخبر سابق لأوانه ... ثم عاد فتأيد إذ جاءت الأنباء من الآستانة بتاريخ ١٥ يوليو بأن السلطان عزل خسرو باشا وقيل إنه اتهم بالاتصال بحكومة روسيا لمصلحة السياسة الروسية

وخلفه رشيد باشا على رئاسة الوزارة التركية

وعمل محمد علي بنصيحة سفير فرنسا في الآستانة فأوفد إليها حالاً سكرتيره الأول سامي بك ليرفع إلى السلطان عبارات إجلاله وولائه وخضوعه وليؤكد له أن الأسطول التركي سيعود إلى تركيا قريباً وأن نجله سعيد بك هو الذي سيتولى إعادته

ولما وصل سامي بك إلى الآستانة وزع الهدايا التي حمله إياها سيده على السلطانة الوالدة والوزراء وكبار رجال الدولة

ثم قابل رشيد باشا . ومن المقابلة الأولى ظهر له أن رشيد باشا يخضع للنفوذ الانجليزي أكثر من خسرو باشا فإنه بعد ما أصغى إلى حديثه قال له إن مسألة إعادة الأسطول التركي مسألة ثانوية وإن المهم هو الإقتراحات التي يقترحها محمد علي فإذا وافق عليها الباب العالي مبدئياً عرضها على الدول الأوربية الخمس لتبدي رأيها فيها « فإن الباب العالي ينتظر بثقة واطمئنان أن تتولى الدول الخمس حل المسألة »

*
* *

وبينما كان سامي بك لا يزال في الآستانة تلقى القنصل الفرنسوي كوشليه من سفير فرنسا فيها ما يفهم منه أن الباب العالي يؤثر إبقاء (الحالة الراهنة)

في مصر على الاعتراف لمحمد علي بوراثة العرش فصارح محمد علي بما تلقاه فقال له سموه : « إذا كان الترك يريدون الحالة الراهنة فإني أبقى حيث أنا وعلى كل حال إن السعي الذي سعيته في الآستانة يبرهن على رغبتي الصادقة في التفاهم ودياً مع الباب العالي وأظن أنه سعي يشرفني في نظر كل مسلم حقيقي فإن المسلمين يعرفونني ويعلمون أنني لم أسع هذا السعي عن خوف وإذا كان رشيد باشا يريد أن يسلم بلاده للأجنبي فليفعل ذلك . أما أنا فلن أسلم مصر لأحد وإذا كان أولادي يشبهونني فإنهم سيدافعون عن الإرث الذي أخلفه لهم وإلا فإنهم يكونون غير جديرين بأن يحكموا »

ثم عاد محمد علي فقال إنه لا يظن أن رشيد باشا عدو لبلاده إلى هذه الدرجة « لأنه يجب عليه أن يقدر أنه إذا أصر الباب العالي على بقاء الحالة الراهنة فإني أكون في حل من أن أبادر في الظروف الحرجة إلى تأييد السلطان على أعدائه . ولكن الذي أعتقده هو أن رشيد باشا تورط في علاقاته بانجلترا وروسيا فلا يستطيع أن يغير خطته نحوهما فجأة وسيأتي وقت يقول فيه لهما إنه مضطر إلى النزول على رأي زملائه والخضوع لأوامر السلطان[١] »

*
* *

وكان محمد علي قد قال للقنصل كوشليه قبل ذلك بثلاثة أيام « إن المرء يكون دائماً قوياً عند ما يكون دائماً مستعداً لبذل حياته في سبيل ما يريد[٢] »

---

(١) من القنصل « كوشليه » إلى الكونت دي بونتوى سفير فرنسا في الآستانة في ٦ يونيو سنة ١٨٤٠ .

(٢) المصدر عينه في ٢ يونيو سنة ١٨٤٠

وفي ١٥ يوليو (١٨٤٠)[١] وصل إلى الاسكندرية المسيو بيريبه موفداً من قبل المسيو « تييرس[٢] » ليساعد القنصل كوشليه على حث محمد علي على إبداء شيء من التساهل فيقنع بالحكم الوراثي على مصر دون سوريا . أما سوريا فيحكمها مدة حياته لا أكثر . وليهنئه في الوقت عينه بما أبداه من روح وئام بإيفاد سامي بك إلى الآستانة

وكتب المسيو بيريبه كتاباً طويلاً للمسيو تييرس بعد مقابلته لمحمد علي في اليوم عينه فقال إنه صور لسموه صورة قاتمة للحالة العامة أي لموقف الدول نحو مصر حتى أنه لم يكتمه أنها (الدول) قد تحار به لتكرهه على الاذعان لمشيئتها لأنها ترى أنها ذهبت إلى أقصى حدود التساهل في ما عرضته عليه فلم يبق لها سوى أن تتوسل بالقوة لتحل بها أزمة الشرق وأنه يحسن به (محمد علي) في هذه الحالة أن يبدي تساهلاً تقضي به الظروف فيكتفي بالحكم الوراثي في مصر على أن تظل سوريا خاضعة له مدة حياته

قال المسيو بيريبه : « وقد استعملنا جميع طرق الاقناع لاقناعه ولكن من دون جدوى فقد أبى أن يتساهل تساهلاً ما بل أبى أن يحيد عن آرائه قيد أنملة وهو لا يفتأ يردد (أنه مسلم . وأن والله هو الذي يسير شؤون العالم . وان ما يريده هو الذي يحدث) ولم يبد لنا أن خطر حرب عامة أو احتمال تخريب مصر أو السلطنة كلها يؤثر فيه فإنه يرد علينا بلهجة الواثق من نفسه الثابت على عقيدته المطمئن إلى أنه لا يستهدف لخطر ما و إلى أنه ليس في استطاعة أحد أن يسيطر عليه »

وكان محمد علي يومئذ في الحادية والسبعين من عمره !

---

(١) ولم يكن سامي بك قد عاد إلى مصر بعد

(٢) وكان « تييرس » قد عاد إلى رئاسة الوزراء الفرنسوية

و بعد ما عاد سامي بك من الآستانة وأبلغ محمد علي أن الباب العالي لم يقترح عليه اقتراحاً ما لتسوية الموقف بينهما ظن القنصل كوشليه والمسيو بيرييه أن الباشا قد يلين قليلاً فيستطيعان اقناعه بما لم يوفقا إليه قبلاً فقابلاه في ٢٧ يوليو وكررا عليه ما قالاه له في المرات السابقة فألفياه مصراً على عناده وقد قوي اعتقاده بأن رشيد باشا هو الذي يقف حجر عثرة في طريق تفاهمه مع السلطان فلا بد له إذن من التخلص منه (أي من رشيد باشا)

وعادا فنصحا له بالسماح للأسطول التركي بالعودة إلى تركيا فقال لهما إنه لا يستطيع أن يصارحهما بما قرره في هذا الصدد لئلا يصل قراره إلى الباب العالي. وكان قد بلغ محمد علي في تلك الأثناء أن الدول الأوربية الأربع تبحث شيئاً جديداً يتعلق به فخيل إلى كوشليه وبيرييه أنه يسوف في موضوع الأسطول التركي حتى إذا قررت الدول الأربع قراراً جديداً لا يرضيه احتفظ به على سبيل الضمان أو ربما استعان به للدفاع عن الاسكندرية إذا لزم الأمر[1]

وقبل أن يبحر المسيو بيرييه من الاسكندرية إلى فرنسا قابل محمد علي للمرة الأخيرة ورغب إليه في أن يكاشفه بما يريد منه أن يبلغه للحكومة الفرنسوية بمناسبة عودته إلى فرنسا فقال محمد علي « إنه لن يتخلى عن الخط الذي رسمه فهو يريد الحكم الوراثي في مصر وسوريا ويريد« أضنه» لأحد أولاده (وهو لا يتكلم قط عن كريت لأنه غير متمسك بها في حين أنه لا يتزحزح عن وجهة نظره في مصر وسوريا وأضنه) وهو يريد أن ينشل تركيا من وهدتها وأن يقضي على استكاناتها للأجانب ويريد انقاذ السلطان ودين السلطنة ولذلك يحتاج إلى أن يكون قوياً وهو لا يطمع في أن ينفصل عن السلطنة فما دام الأمر كذلك

---

(١) من القنصل كوشليه إلى وزارة الخارجية الفرنسوية في ٢٧ يوليو ١٨٤٠

فإن زيادة أو نقصاً في الأراضي التي ينزل له عنها لا يكون أمراً مهماً بيد أن الذي يطلبه ضروري لتحقيق أغراضه وهذا اعتقاد راسخ فيه لا تستطيع قوة ما أن تحوله عنه وهو ليس مستعداً لأن يتنازل عن أمنية واحدة من أمانيه ما دام واثقاً من أنه يستطيع أن يحققها بمفاوضات مباشرة مع الباب العالي إذا تركته الدول يباشرها و إذا أبعد رشيد باشا عن الحكم وهذا هو السبيل الوحيد لانهاء كل شيء . أما إذا استمرت الدول في مناوأتها له فإنها تطيل أجل الحالة الراهنة وأنه بعد نضال دام خمساً وثلاثين سنة ليبلغ ما بلغه غير مستعد لأن يذعن وإذا واجه نضالاً جديداً فإن فالعناية التي ساعدته دائماً لن تتخلى عنه هذه المرة كذلك[1] »

وختم المسيو بيريبه تقريره إلى المسيو تييرس بقوله : « ويرى قناصل الدول في الاسكندرية بما يشبه الاجماع أنه لم يبق سوى القوة لاستعمالها في إقناع محمد علي وأنه لن يتردد في الإذعان عند ما يرى أسطولاً متأهباً لمهاجمته . أما الذي أعتقده أنا فهو أن القناصل يخطئون فهم خلق محمد علي وأنه إذا كان هناك شيء يستطيع أن يؤثر فيه فهو الزمان والصبر لا العنف فإن التهديد لا يخيف رجلاً مثله وعندي أنه إذا شعر بأنه مهدد أشعل النار في البارود ولن يتردد في الذهاب إلى أقصى حدود التطرف على أن يستسلم لمن يريد هدمه بل يفعل ما فعله شمشون فيدك أعمدة الهيكل دكاً ويدفن نفسه تحتها على أن يخضع لمشيئة يراد فرضها عليه بالقوة »

*
* *

وفي تلك الأثناء كانت الحكومة الفرنسوية قد علمت بأمر المعاهدة التي عقدتها بريطانيا والنمسا و بروسيا وروسيا وتركيا في لندن في ١٥ يوليو ١٨٤٠ وقد رضيت

(١) من المسيو بيريبه إلى المسيو تييرس رئيس وزارة فرنسا ووزير خارجيتها في ٢٨ يوليو سنة ١٨٤٠

الدول وتركيا في ملحق هذه المعاهدة بجعل حكم مصر وراثياً في أسرة محمد علي وتخويله (محمد علي) حكم منطقة سوريا الجنوبية فقط مدة حياته (أي حرمانه حكم جزيرة العرب وسوريا وكريت وأطنه) وذلك بشرط أن يقبل هذا العرض في خلال عشرة أيام من تاريخ إبلاغه إياه . أما إذا تأخر رده عن عشرة أيام فينزل له عن حكم مصر وحدها ولكن بشرط جديد وهو أن لا يتأخر رده عن عشرة أيام أخرى أما إذا رفض العرض ولم يرد عليه بالقبول لا في نهاية العشرة الأيام الأولى ولا في ختام العشرة الأيام الثانية فإن الدول تضرب حصاراً على شواطىء مصر فإذا توغل في الأناضول فإن الدول تلبي دعوة السلطان لتساعده على الدفاع عن السلطنة

علمت فرنسا بأمر هذه المعاهدة بعد إمضائها بأيام و إن تكن الدول التي أمضتها لم تبلغها إياها إلا في أغسطس التالي فقامت لها باريس وقعدت وامتلأت محافلها بأحاديث احتمال نشوب حرب وذهب بعض هذه الأحاديث إلى الجزم بأن الحرب واقعة لا محالة لأن فرنسا لا تستطيع السكوت على إغفال الدول لها في ما قررته في لندن ولكن « بالمرستون » كان واثقاً من أن فرنسا لن تحرك ساكناً وكتب إلى الكولونيل « هودجس » (وكان قد خلف الكولونيل كامبل على منصب قنصل بريطانيا العام في مصر) بأنه يعتقد اعتقاداً قوياً « بأن فرنسا لن تساعده (محمد علي) وأنها لا تملك وسائل مساعدته[1] »

وقد كان تقدير بالمرستون في محله وسنرى كيف تحمست فرنسا تحمساً عظيماً في بادىء الأمر ثم لم تلبث هذه الحماسة ان أخذت تفتر تدريجاً . . . إلى أن سكنت العاصفة !

كان أول ما عمله تييرس عند اطلاعه على نصوص معاهدة لندن أن دعا إليه الكونت فالسكي من رجال السلك السياسي الفرنسوي وأوفده إلى محمد علي بمهمة سرية

(١) من بالمرستون إلى الكولونيل هودجس في ١٨ يوليو ١٨٤٠

و بإنعام النظر في النصائح الأولى التي أسداها الكونت فالسكي إلى محمد علي يمكننا أن نستخرج ما انطوت عليه مهمته

نصح له بتعزيز وسائل الدفاع عن مصر واتخاذ التدابير اللازمة لقمع كل فتنة جديدة في سوريا

إذن كانت فرنسا تتوقع حرباً . . .

و إلا فماذا يفهم من هذه البرقية التي أرسلها تيرس في ١٠ سبتمبر ١٨٤٠ إلى الكونت فالسكي : « إننا نتسلح بكل قوانا لا لنحارب في سوريا بل في أوربا إذا دعتنا الظروف إلى ذلك »

وسأل الكونت فالسكي محمد علي عن آخر ما يطلبه . . . عن كلمته الأخيرة . . .

فقال محمد علي : «إنه مستعد لأن يتخلى عن سوريا إذا ضمنوها لأسرته في المستقبل»

فسافر فالسكي إلى الآستانة ليضم سعيه إلى سعي ممثل فرنسا فيها لدى الباب العالي

وأرسل فالسكي في الوقت عينه إلى حكومته في باريس يطلب منها أن توفد إلى محمد علي أميرالاً وهيئة أركان حرب وميكانيكيين . . . وعشرة ملايين فرنك بصفة قرض

ولكن حكومة باريس لم تجب على شيء من هذا

ومن جهة أخرى لم يوفق فالسكي إلى شيء ما في الآستانة

وفي ١١ أكتوبر عاد إلى الأسكندرية فألفى محمد علي « معتدلاً ومعتدلاً جداً » ويشكو من أن تردد فرنسا هو الذي أضعف موقفه ويكرر « أنه إذا كانت جيوشه لم تجاوز جبال طوروس فقرنسا هي المسؤولة عن ذلك وأنه إذا كان لم يخرج أسطوله فتبعة ذلك إنما تقع على عاتق فرنسا وأنه إذا كان قد تساهل في أوقات شتى فذلك لأن فرنسا طلبت منه أن يتساهل »[١]

(١) من فالسكي إلى تيرس في ١٥ أكتوبر ١٨٤٠

*
* *

نعود إلى القرارات التي قررتها الدول الأربع في لندن بالاشتراك مع تركيا فنقول إنه في ١١ أغسطس وصل إلى الأسكندرية رفعت بك موفداً من قبل السلطان ليعرض على محمد علي ما استقر عليه قرار الدول في لندن وكان الباشا غائباً يومئذ في الوجه البحري فلم يقابله إلاّ في ١٦ منه فأبلغه رسالة السلطان . وفي اليوم التالي زار قناصل انجلترا وبروسيا والنمسا وروسيا محمد علي وأبلغوه أنهم يؤيدون هذه الرسالة

قال القنصل الفرنسوي « كوشليه » في تلغراف إلى وزيره عما تقدم « ولما كان محمد علي قد رفض شروطاً خيراً من هذه كنت واثقاً من أنه سيرفض ما عرضه عليه رفعت بك . وهذا عين ما حدث فقد رفضها بشدة وسأل الله أن ينزل لعنته على رفعت بك وقال له إنه لن يتخلى عما كسبه بالسيف إلا بالسيف»

وقال محمد علي للقنصل « كوشليه » لما قابله بعد ذلك « إنه لم يترك لرفعت بك فرصة للكلام »

ثم استطرد إلى القول إنه مصمم على مقاومة القوة بالقوة « وكان يتكلم بثقة واطمئنان لا تفسير لها إلا أنه شديد الإيمان بحسن الطالع الذي لازمه أربعين سنة[١] »

وزار القنصل الإنجليزي «هودجس» محمد علي بعد مقابلته لرفعت بك بيومين وحدثه عن مزايا العرض الذي يعرضه عليه السلطان فأبى أن يصغي إليه وطلب منه أن يرسل إليه بالكتابة ما يريد أن يقوله له فاجتمع قناصل انجلترا وبروسيا والنمسا وروسيا ووضعوا مذكرة مكتوبة رفعوها إلى سموه بتاريخ ١٩ أغسطس

(١) من كوشليه إلى تيرس في ١٨ أغسطس ١٨٤٠

حثوه فيها على قبول عرض السلطان ومما قالوه في مستهلها أن محمد علي كان حتى الآن في حالة شقاق وخصام مع الباب العالي وحده ولكن إذا رفض هذا العرض فإنه يناوئ السلطان والدول العظمى التي أمضت معاهدة لندن في ١٥ يوليو !

وقالوا في موضع آخر منها إنه إذا كان لمحمد علي أمل باحتمال تعديل الشروط التي انطوى عليها هذا العرض فإنه أمل ضائع وأكبر دليل على ذلك الصيغة الحاسمة التي أفرغت فيها

ثم قالوا : « و إذا قبل محمد علي ما يعرضه الباب العالي عليه فإنه يثبت لأور با وللأجيال القادمة أنه لم يكن فاتحاً موفقاً فقط ككثيرين قبله لم يعرفوا أن يقفوا في الوقت الملائم و يوطدوا فتوحاتهم بل فاتحاً موفقاً وسياسياً عظيماً في آن واحد وهل هناك أمجد له من أن يؤسس أسرة وراثية جديدة يعترف بها السلطان وأور با كلها وكم تكون مكافأته على جهوده عظيمة عند ما يستطيع أن يقول لنفسه « إن ما أنشأته سينتقل إلى ذريتي ، إلى أولادى ، من دون أن ينازعهم فيه منازع أو يسلبهم إياه سالب »

و بعد ما أفاض القناصل الأر بعة في هذا الحديث المكسو بالود والرغبة في التفاهم انتقلوا إلى حديث من نوع آخر و بلهجة أخرى فقالوا :

«أما إذا رفض الباشا العرض فإن نتيجة ذلك تكون الالتجاء إلى تدابير مشتركة وهو يدري بثاقب بصره الوسائل التي يمكن للدول العظمى الأر بع أن تتوسل بها فلا يمني النفس لحظة واحدة بأن تهيىء له وسائله الضعيفة فرصة لمقاومة واحدة منها ومن الخطأ وعدم التبصر في العواقب الوخيمة أن يعتمد في الظروف الحاضرة على مساعدة أجنبية فمن يستطيع أن يوقف قرارات الدول العظمى الأر بع ؟ من يجرؤ على الوقوف في وجهها ؟ من يستطيع أن يبذل مصالحه الخاصة في سبيل

مصالح غيره فيعرض سلامته الخاصة للخطر في سبيل العطف على محمد علي ؟ وعلى كل حال ماذا يكون فائدة ذلك حتى إذا حدث ؟ لن تكون نتيجته سوى اشعال نار حرب عامة يكون الباشا أول ضحاياها . . . »

وختم القناصل الأربعة مذكرتهم بقولهم : « أن معاهدة لندن بنيت على الإنصاف واللياقة والرغبة في الاستقرار . وليس لها غرض سوى تعزيز السلطنة العثمانية . وهي لا تطلب من محمد علي إلا ما هو حق ومطابق لمصالحه وكرامته وفي الوقت عينه مطابق لما يقتضيه السلام العام وهذه حقيقة يجب أن لا تغرب عن بال الباشا »

*
* *

وبعد هذه المذكرة . . .

وبعد الذي بدا من تردد فرنسا لم يكن عجباً أن يقول الكونت فالسكي بعد عودته من الآستانة . . . فاشلاً . . . إنه وجد محمد علي « معتدلاً »

*
* *

وفي ٢٦ أغسطس ١٨٤٠ قابل رفعت بك محمد علي بحضور قناصل الدول العظمى الأربع وأبلغه أن المهلة الأولى لقبول الشروط التي انطوى عليها عرض السلطان قد انقضت فقال له الباشا أن ليس عنده ما يقوله

ولكن بعد ذلك بيومين وعلى أثر اجتماع محمد علي برفعت بك طويلاً أرسل سموه يدعو قناصل الدول الأربع إلى مقابلته فلما اجتمعوا في حضرته قال لهم إنه يقبل نظام الحكم الوراثي لمصر ويتكل على سماحة السلطان في الجزء الآخر من الموضوع لثقته بأن عظمته لن يغض الطرف عن الخدمات التي أسداها إلى الدولة وأن رفعت بك سيسافر بهذا الرد إلى الآستانة

ولما سمع القناصل هذا التصريح حذوا حذو قنصل روسيا وقالوا إنهم لا يقبلونه إلا إذا أعاد محمد علي الأسطول التركي فوراً وأجلى جنوده عن سوريا

وعارضوا في سفر رفعت بك معارضة شديدة فلم ير بداً من أن يعدهم بأنه لن يسافر

وفي ٤ سبتمبر ١٨٤٠ اجتمع رفعت بك مندوب السلطان وسامي بك سكرتير محمد علي باشا وبعض رجال بطانته وقناصل روسيا وانجلترا والنمسا وبروسيا في قاعة المقابلات الكبرى في سراي رأس التين فاستهل رفعت بك الحديث بمخاطبة سامي بك بما يأتي :

« بما أن سمو الباشا أنابكم عنه هنا لانحراف صحته فإن كل ما تقولونه سيقابل منا كما لو كان سموه هو قائله »

فقال سامي بك : « لا شك في ذلك فإن كل ما أتشرف بقوله لكم هنا تعدونه كأنه صادر عن سموه »

فقال رفعت بك : « بما أن الأيام العشرين المعطاة لسموه ليقرر قبول وراثة الحكم في مصر قد انقضت أصبح لزاماً أن تعطونا رداً رسمياً »

فقال سامي بك : « أن سموه أرسل إلى الباب العالي رده على عرضه بوجه عام وهناك يبلغ هذا الرد للدول العظمى . والآن فالرد الذي يعطى لكم هو أن وراثة الحكم في مصر وهي أهم ما تنطوي عليه مشكلة الشرق قد قبلت رسمياً في أول مؤتمر رسمي عقدناه قبل انقضاء المهلة المعينة من الباب العالي لمسألة سوريا واليوم نقرر هذا القبول ونؤكده رسمياً . أما في ما يتعلق بسوريا فإن سموه لا يريد أن يخالف الباب العالي في ما تم الاتفاق عليه بينه وبين الدول العظمى بخلق صعاب وعقبات جديدة وهو يأمل بوصفه خادم السلطان وقد شابت لمته في خدمة

الدولة أن يظفر بالتسامح والكرم الشاهانيين وبما أن الدول العظمى لم تعامله بما يستحقه هذا الخضوع فإنه يأمل أن ينصف الآن تقديراً للبراهين التي يقدمها على خضوعه للسلطان »

فلاحظ قنصل روسيا وقنصل انجلترا أن قبول سموه لا يمكن أن يعد نافذاً إلا عند ما يعيد الأسطول التركي ويسلمهم أمراً بارتداد جنوده من سوريا وإلا فإن قبوله يكون لاغياً

فقال لهم سامي بك أن الرد أرسل إلى الآستانة وأنه سيبلغ منها لحكوماتهم وإنه إذا كانت مسألة سوريا لم تسو نهائياً فذلك لا يهدم حقه في المسألة الأولى — أي في الحكم الوراثي على مصر — وهي الأهم « وإذا كنتم تقولون إنكم لا تعدون قبول سموه قائماً وصحيحاً فإننا نترك الحكم في ذلك لحكوماتكم وإذا كنتم من رأي آخر فذلك لا يهم كثيراً »

فقال قنصل انجلترا : «أن سموه أشعرنا من مدة برغبته في أن نرحل فربما يريد أن يكرهنا على ذلك الآن »

فقال سامي بك : «لما قيل لكم سافروا كانت الظروف تختلف عما هي عليه الآن فقد قلتم يومئذ إنه إذا لم تجل الجيوش المصرية عن سوريا فإنكم تعلنون الحرب فنصح لكم يومئذ بالرحيل لأنه لم يبق لوجودكم في هذه البلاد ضرورة ولكن ما دامت الأحوال تبقى على ما هي عليه الآن ففي استطاعتنا أن نضمن سلامتكم أما إذا كنتم تفكرون تفكيراً آخر فأنتم أحرار في البقاء أو الرحيل »

فقال قنصل روسيا: «وإذا بقينا فهل تضمنون لنا سلامة أنفسنا وسلامة أعلامنا»

فأجاب سامي بك بالايجاب

فقال له رفعت بك حينئذ « هل تتكرمون بإعداد الرد على الرسائل التي حملتها إليكم من الباب العالي »

فقال سامي بك : « ها هو الرد . خذه »

و بذلك انتهى الاجتماع

* * *

وفي ١٤ سبتمبر ١٨٤٠ كتب الصدر الأعظم رشيد باشا إلى محمد علي باشا يبلغه أنه تلقى رده بواسطة رفعت بك . و بما أنه رفض الاقتراح الأول والاقتراح الثاني من عرض الباب العالي والدول العظمى الأربع فإن عظمة السلطان يسترد منه ولايته على مصر

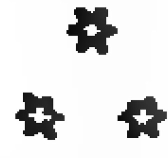
وفي ١٦ منه أبلغ الباب العالي هذا القرار لحكومات الدول وزاد عليه قوله أن تركيا والدول العظمى الأربع ستشرع في اتخاذ تدابيرها المشتركة بضرب حصار بحري على شواطىء مصر وسوريا كلها

ورد محمد علي في ٢٦ منه على تبليغ الصدر الأعظم بقوله إنه يستعد لصد كل هجوم يهجمه عليه العدو (ولم يعين من هو العدو) وإنه من جهة أخرى يبذل كل ما في استطاعته بذله ليحافظ على وئامه مع مولاه وعلى خضوعه له

واستطرد من ذلك إلى القول إنه رجا من حكومة فرنسا أن تتوسط بينه و بين الباب العالي لاحلال التفاهم والوفاق محل الخصام والشقاق

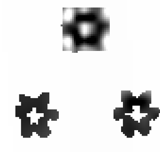
* * *

وفي ٢٣ سبتمبر غادر قناصل الدول العظمى الأربع الاسكندرية بحجة أن الباب العالي خلع محمد علي.



وماذا كان شعور محمد علي لما تلقى رسالة الصدر الأعظم بأن السلطان « أنزله عن كرسيه »

طفق يضحك ثم قال : « هذه هي رابع مرة يخلعونني فيها وفي كل مرة كنت أنهض وقد ازددت مجداً [١] »

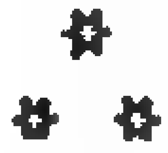


وقال القنصل الفرنسوي كوشليه في ذلك التاريخ :

«وهو — أي محمد علي — يبدي في هذا الوقت هدوءاً واعتدالاً مجيدين وقد تحسنت صحته منذ أيام ولكن لم يعد الرجل النشط الذي عرفناه قبلاً »

وهنا يجدر بالباحث أن يقف عند هذه العبارة قليلاً فمما لا ريب فيه أن شعور محمد علي بأنه لم يعد الرجل النشط الذي كان قبلا في مقدمة العوامل التي حفزته إلى السعي لتسوية مسألة وراثة الحكم في مصر بطريق التفاهم . . .

وكان قد ناهز يومئذ الثانية والسبعين من عمره !



وشكا القنصل كوشليه من أن محمد علي يفرط في الثقة بالذين حوله ومن أنه يظهر في المجتمعات من دون حرس « في حين أن خطر القتلة يهدده في كل وقت وقد وعدهم الصدر الأعظم رشيد باشا بمكافأة عظيمة إذا استطاع أحدهم أن يغتاله [٢] »

---

(١) من القنصل الفرنسوي « كوشليه » إلى وزير خارجية فرنسا في ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٤٠

(٢) من « كوشليه » إلى وزير خارجية دولته في ٦ أكتوبر ١٨٤٠

*
* *

ونزداد ادراكاً للاعتدال الذي كان محمد علي يبديه وأبداه فيما بعد على وجه أكثر لما نسمع القنصل كوشليه يقول لوزير خارجية دولته في١٦ أكتوبر ١٨٤٠ : « إن الناس هنا (في الاسكندرية) لا يفهمون يا سيدي كيف أن بعض سفن الأسطول الفرنسوي لم تظهر في ميناء الاسكندرية وأنا نفسي أدهش لذلك في حين إننا نتوقع إطلاق المدافع على المدينة من لحظة إلى أخرى »

ومع ذلك كان محمد علي « يظهر نشاطاً واطمئناناً كبيرين وقد قال لي أمس إنه مستعد لأن يبذل حياته على أن يخضع ويتلاشى »

وفي ٦ أكتوبر ١٨٤٠ كتب الكابتن فيشر قائد السفينة الحربية الانجليزية « آسيا » إلى محمد علي بإنه تلقى أمراً من الأميرال السر روبرت ستوبفورد قائد الأسطول البريطاني في البحر الأبيض المتوسط بإبلاغه « أنه تقرر ضرب حصار بحري على جميع موانىء مصر وسوريا وشواطئهما من تاريخ اليوم أي يوم ٦ اكتوبر[1] »

*
* *

وفي ٨ اكتوبر ١٨٤٠ أرسلت حكومة فرنسا مذكرة إلى سفيرها في لندن بوجهة نظرها في الموقف الذي نشأ بين محمد علي والباب العالي وتكليفه تبليغ الحكومة البريطانية أنه إذا نفذ أمر السلطان بخلع محمد علي فإنها (فرنسا) ترى في ذلك اعتداء على التوازن السياسي العام

وفي ١٠ منه تلقى القنصل كوشليه قنصل فرنسا في مصر تعليمات من حكومته

(١) عاد الأميرال فعدل هذا الموعد على أثر سعي قناصل الدول في الاسكندرية وعين يوم ٢١ نوفمبر لبدء الحصار

بإبلاغ محمد علي أنها صارحت حكومات الدول الأربع بأنها لا تسمح بالقضاء على كيانه السياسي

ونصحت له الحكومة الفرنسية في الوقت عينه بأن لا يخرج عن اعتداله وأن لا يعمل عملاً جديداً من شأنه أن يستفز الدول الأربع مع استمراره في تعزيز وسائل دفاعه

*
* *

وتصادف بعد أيام أن وصلت إلى الإسكندرية الباخرة الإنجليزية «ليفربول» قادمة من انجلترا في طريقها إلى الهند وعليها عدد كبير من الهنود فلم يكتف الباشا بالسماح لها بدخول الميناء الجديد مع البواخر المحايدة بل أمر بالسهر على سلامة ركابها طول مدة إقامتهم في مصر . ولما قابله ربانها قال له سموه « إني لست عدواً لانجلترا وليس لي أعداء سوى اللورد بالمرستون واللورد بونسونبي »

*
* *

ولم تأت أواخر شهر أكتوبر حتى أخذ محمد علي يشك في أن فرنسا ستساعده مساعدة جدية على أن يبقى له حكم سوريا مدة حياته ففي هذه الحالة كان خيراً له أن يقبل ما اشتملت عليه معاهدة لندن وأن يوفر على نفسه كل هذا العناء الذي لا فائدة منه.(١)

*
* *

وفي ٢٩ أكتوبر استقال المسيو تييرس وتألفت الوزارة الفرنسوية الجديدة برئاسة المسيو سولت . وقلد المسيو جيزو وزارة الخارجية فأسف محمد علي على ذهاب تييرس .

(١) من القنصل كوشليه إلى وزير خارجية فرنسا في ٢٦ أكتوبر ١٨٤٠

ولم ينقض على تأليف الوزارة الفرنسوية الجديدة أسابيع حتى كلفت المسيو كوشليه أن ينصح لمحمد علي بالتساهل أمام تشديد الدول فتستطيع فرنسا عندئذ أن تحصل له على الضمانات اللازمة

وفي ١٤ نوفمبر اجتمع مندوبو الدول الأربع في لندن ووجهوا مذكرة إلى الباب العالي قالوا فيها إنه إذا رضي محمد علي أن يعلن خضوعه بلا ابطاء وأن يعيد الأسطول التركي وأن يسترد جيوشه من سوريا كلها وأطنة وكريت و بلاد العرب والمدن المقدسة فإن حكوماتهم تنصح بأن يتنازل عظمة السلطان بإعادة محمد علي إلى حكم مصر ومنحه حق التوارث لذريته من بعده طبقاً للشروط التى نصت عليها معاهدة ١٥ يوليو على أن يكون للسلطان حرية استرداد هذا الحق إذا أخلّ محمد علي أو أحد ذريته بتلك الشروط

وأرسل اللورد بالمرستون صورة هذه المذكرة إلى الأميرال السر روبرت ستوبفورد راجياً منه أن يبلغها لمحمد علي بواسطة ضابط يوفده إليه خصيصاً لهذا الغرض مع توصيته بأن لا يمكث في مصر أكثر من ثلاثة أيام فإذا سلمه محمد علي رداً بالقبول سافر به إلى الآستانة وسلمه لسفير بريطانيا فيها فيسعى سفراء الدول الأربع سعيهم لدى الباب العالي . أما إذا كان رد محمد علي غير مرض فلا يسافر الرسول إلى الآستانة

ونصحت فرنسا لمحمد علي في ذلك الظرف بقبول ما تعرضه الدول الأربع عليه و إن كانت مستعدة لتأييده في كل قرار يقرره . . . ولكنها مع ذلك تنصح له بالتساهل والقبول فالوئام خير من الخصام ! !

ولكن قبل أن تصل تعليمات بالمرستون إلى الأميرال ستوبفورد كان الكومودور نابيير قدعقد اتفاقاً مع باغوص يوسف بك نائباً عن محمد علي تعهد فيه سموه

«بأن يصدر أوامره إلى إبنه إبراهيم باشا بالجلاء فوراً عن سوريا وكذلك برد الأسطول العثماني عند ما يصل إليه إخطار رسمي بأن الباب العالي يتنازل له عن حكم مصر الوراثي وأن يبقى ذلك الحق كما كان مكفولاً من الدول »

وغضب القنصل الفرنسوي كوشليه لأن محمد علي لم يكاشفه بأمر هذا الاتفاق قبل أن يمضيه حتى أنه لما دعاه سموه إلى السراي بعد ذلك أبى أن يذهب إليها في بادئ الأمر

ولو أنعم كوشليه النظر في موقف محمد علي في ذلك الحين لسهل عليه أن يدرك حالته النفسية ولا سيما بعد ما أبلغته فرنسا أنها لا تستطيع أن تعقد له القرض الذي طلبه منها واعتذرت إليه من جهة أخرى عن عدم استطاعتها إيفاد أميرال إليه لأن ذلك قد يزيد الدول الأربع غضباً وبالتالي تعنتاً في موقفها . . .

ولما علم الأميرال ستوبفورد بالاتفاق الذي عقده الكومودور نابيير ومحمد علي كتب إلى سموه يقول إنه قابل مسلك الكومودور نابيير بأسف شديد لأنه لم تكن له السلطة التي تخوله عقد اتفاق كهذا

غير أن الأميرال ستوبفورد لم يلبث أن تسلم تعليمات اللورد بالمرستون بإبلاغ محمد علي ما استقر عليه قرار الدول الأربع في لندن في ١٤ نوفمبر فكتب إلى سموه يقول :

« لي الشرف الآن بأن أبلغ سموكم بواسطة الكابتن فلانشو تصريح الحكومة الرسمي باسم الدول الأربع بإبقاء سموكم في ولاية مصر بشرط أن توافقوا سموكم في خلال ثلاثة أيام على إعادة الأسطول العثماني إلى الآستانة والجلاء عن سوريا نهائياً » .

وختم الأميرال كتابه بقوله : « إنه يلتمس من سموه أن يضع هذه الشروط موضع الرعاية التامة » وأن يلهمه الله « تقدير المنفعة التي يسديها إلى بلاده بقبولها »

وفي ١٠ ديسمبر ١٨٤٠ كتب محمد علي إلى الأميرال ستو بفورد يبلغه قبوله لاقتراحات الدول

وكتب سموه في اليوم عينه إلى الصدر الأعظم يبلغه استعداده لإعادة الأسطول وأن ابراهيم باشا شرع في الجلاء عن سوريا فعلاً

وفي أوائل يناير ١٨٤١ وصل إلى مصر مظلوم باشا موفداً من قبل الصدر الأعظم ليسلم محمد علي رده على كتابه إليه وقد جاء فيه أن السلطان تقبل ما جاء في خطاب سموه قبولاً حسناً وأنه عند ما يغادر الأسطول العثماني الإسكندرية « تتفضل الحضرة الشاهانية بإعادة سموكم إلى حكم مصر »

وفي ١١ يناير أقلعت الباخرة المصرية « بولاق » إلى بيروت وعليها حامد بك مندوب محمد علي وضابط انجليزي لإبلاغ ابراهيم باشا أمر الجلاء عن سوريا

وفي ١٧ منه وصلت إلى الإسكندرية السفينة التركية « طاهر بحري » وعليها بعض ضباط البحرية العثمانية لتسلم أسطولهم لأن قواده الأصليين آثروا البقاء في مصر خوفاً من انتقام السلطان . و بعد أيام أقلع الأسطول العثماني عائداً إلى بلاده

وقابل القنصل « كوشليه » محمد علي في ذلك الأسبوع فأعرب عن سروره بانتهاء خلافه مع الباب العالي ثم قال : « وسأوجه جهودي الآن إلى الزراعة بوجه خاص فأقضي الجانب الأكبر من السنة في القرى ولا أجيء إلى الإسكندرية إلا في الصيف»

وفي ٣٠ يناير أرسلت الدول الأربع مذكرة إلى شكيب أفندي سفير الدولة العلية في لندن تحث فيها الحضرة السلطانية « بأن لا تقتصر على معاملة محمد علي بكرم وسماحة بإلغاء الأمر الذي أصدرته بخلعه بل أن تمده كذلك بأن أولاده من صلبه يتولون من بعده باشاوية مصر الواحد بعد الآخر بطريق التوارث متى خلا هذا المنصب بسبب وفاة الباشا الذي يتولاه »

وأبى اللورد بونسونبي سفير انجلترا في الآستانة إلا أن يظل مقيماً على مناوأته لمحمد علي حتى اللحظة الأخيرة فمع اضطراره إلى تأييد قرار الدول الأربع بتاريخ ٣٠ يناير أخذ يلح على رشيد باشا في التضييق على محمد علي في الفرمان الذي يمنحه الحكم الوراثي في مصر فأصغى إليه الصدر الأعظم وعمل بنصيحته فأمضى السلطان في ١٣ فبراير ١٨٤١ فرماناً اشتمل على قيود شتى لم يسلم بها محمد علي كما سيجيء الكلام

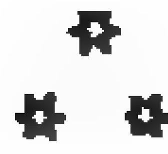
« سأبذل جميع الوسائل للوصول الى اتفاق وتفاهم ولكن اذا فشل هذا كله وضاق ذرعى فى آخر الأمر فانى أضع مسدسين فى منطقتى بأحدهما أقتل من يجيء للقبض عليّ وبالآخر أقضى على حياتى بنفسى فانى لا أستطيع أن أقبل المستوى الواطئ الذى يريدون انزالى اليه فذلك اذلال لى . وقد عرف نابليون كيف يستسلم لمصيره أما أنا فلن أستطيع ذلك »

محمد على

وفي ٢٠ فبراير ١٨٤١ وصل إلى الإسكندرية سعيد مهيب افندي وزير العدلية العثمانية حاملاً الفرمان الشاهاني فاستقبله كبار ضباط محمد علي باشا على المرفأ بملابسهم الرسمية وحياه الجنـد التحية العسكرية بينما كانت بطاريات الحصون والأسطول تطلق مدافعها وكانت جميع سفنه مزينة بالأعلام وكان الفرح والسرور يشملان المدينة والناس في حبور وغبطة عظيمين

وخف زكي افندي مندوب محمد علي باشا إلى استقبال مهيب افندي وأبلغه تحيات سيده وبينما كانا يتأهبان للنزول إلى البر أقبل مندوب آخر من قبل محمد علي وسأل مهيب افندي هل سيتلى الفرمان في الإسكندرية أو في القاهرة فقال مهيب افندي إنه يجب تلاوته في الإسكندرية ثم في القاهرة فرجا منه عندئذ زكي افندي أن ينتظر في السفينة ساعة أو ساعتين ريثما يتم إعداد الجنود والموسيقى وعاد زكي افندي ومندوب محمد علي الآخر إلى البر

وفي نحو الساعة الخامسة بعد الظهر ذهب زكي افنديَ إلى السفينة مرة أخرى وقال إنه تم إعداد الجنود والموسيقى و إن محمدعلي باشا في انتظاره فسأله مهيب افندي هل سيتلى الفرمان فقال زكي افندي « كلا بل يجب أن يطلع عليه سيدي أولاً »



وقصَّ مهيب افندي في برقية أرسلها فيما بعد إلى الباب العالي ما حدث بينه وبين محمد علي باشا . ويؤخذ من روايته أنه بعد ما دار بينهما حديث قصير سأله محمد علي باشا عن الفرمان فسلمه إياه « باحترام عظيم » ومعه خطاب من

الصدر الأعظم فطلب منه محمد علي باشا أن يتلو أولاً خطاب الصدر الأعظم ففعل . فطلب منه بعد ذلك أن يتلو عليه الفرمان الخاص بانتقال العرش إلى ذريته ولما انتهى من تلاوته قال له محمد علي باشا : « إن إذاعة الشروط التي انطوى عليها هذا الفرمان من شأنها أن تثير قلاقل واضطرابات في بلاد كهذه »

ويمكن للباحث أن يقول إنه من تلك اللحظة بدأت معارضة محمد علي باشا للشروط التي اشترطها السلطان في الفرمان الذي أرسله إليه

وقال مهيب افندي بعد ذلك في برقيته إنه بذل كل ما في وسعه بذله لإقناع محمد علي باشا بمزايا هذا الفرمان وانه يتعين تلاوته في حفل كبير ليذاع مضمونه على الناس فدعا محمد علي باشا للسلطان بالعمر المديد ودوام المجد والتأييد وقال انه من الواجب عليه أن ينفذ أوامر جلالته بلا إبطاء « ولكن بما أن هناك موانع تعترض تلاوة هذا الفرمان الآن فإننا سنعود إلى الكلام عنه في فرصة أخرى ونرى ماذا يعمل في هذا الصدد »

فقال مهيب افندي عندئذٍ ان الشروط التي تضمنها الفرمان وضعت بالاتفاق مع الدول العظمى حليفة السلطان وان مشيئة جلالته في هذا الموضوع جلية وان مسألة وراثة العرش تتوقف عليها — أي على الشروط التي نص عليها الفرمان

وكان سامي بك حاضراً الحديث فأراد انقاذ الموقف فقال لمحمد علي باشا وهو يشير الى مهيب افندى «إن الأفندي متعب من السفر فليسمح سموكم له بأن يذهب ليستريح» فأذن له محمد علي باشا في الانصراف فحل ضيفاً على سامي بك في داره

وسرد مهيب افندي في برقيته بعد ذلك الأحاديث التي دارت بينه وبين محمد علي باشا في الأيام التالية والاعتراضات التي وجهها سموه إلى معظم النصوص التي تضمنها الفرمان

ويمكننا أن نقول إن أهم اعتراضات محمد علي انصبت :

أولاً — على الشرط الذي اقترن به الإعتراف لذريته بالعرش فقد احتفظ السلطان لنفسه بحق اختيار الوارث

ثانياً — على الشرط القائل بأن لا يزيد عدد الجيش المصري على ١٨٠٠٠ رجل وأن لا يكون لمحمد علي باشا حق ترقية الضباط بعد رتبة الصاغ

ثالثاً — على الشرط الذي ينص على أن ترسل حكومة مصر ربع إيرادها السنوي إلى استانبول ويكون للسلطان حق تعيين « لجنة مراقبة تقف على مقدار الإيرادات السنوية والطرق التى تستعملها الحكومة في تحصيل العشور وباقي الإيرادات »

وفي ٢٢ فبراير ١٨٤١ أرسل المسيو كوشليه قنصل فرنسا العام في مصر إلى وزير خارجية فرنسا يبلغه نبأ وصول مهيب افندي إلى الإسكندرية في ٢٠ فبراير حاملاً الفرمان

وبعد ما وصف المسيو كوشليه مراسم استقبال مهيب افندي في الميناء قال :

« واستقبله محمد علي واقفاً في « الديوان الكبير » وبعد تبادل التحيات والمجاملات المعتادة دار بينهما حديث خاص (وهو الحديث الذي اطلع محمد علي باشا في أثنائه على الفرمان) ثم صرف محمد علي باشا زائره ودخل وحده الجناح الخاص به وعليه علائم القلق وكان الجميع في انتظار تلاوة الفرمان ومعرفة شروط الوراثة . ولكن في المساء شاع أن محمد علي لم يقبل الشروط » . واستطرد المسيو كوشليه من ذلك إلى القول : ولما بلغني ذلك ذهبت إلى السراي بنفسي لأستطلع الأمر فاستقبلني محمد علي باشا بعطفه المعتاد وكان قلق البال

بادياً عليه بجلاء والتزم سموّه الصمت التام ثم سألني هل تلقيت كتباً من استانبول فأطلعته على كتاب تلقيته من سفير فرنسا فيها فقال لي سموه « إنك لا تعرف شيئاً . . . فقد منحني الباب العالي إرث عرش مصر ولـكن بشرط أن يكون للسلطان حق اختيار خلفي من ذريتي فماذا تصبح قيمة وصيتي في هذه الحالة ؟ » . . . فلم أنبس بنت شفة فمضى سموه في حديثه وقال : « إن جميع أبناء مصر عادوا إليها الآن (وكان سموه قد عرف في الصباح ان ابراهيم باشا وصل بجيشه إلى دمياط من سوريا) وعليهم أن يقرروا الآن هل يريدون أن يفقدوا ثمرة كل ما عملته لهم » وكان القائد سليم باشا المسؤول عن الدفاع عن الإسكندرية حاضراً الحديث فالتفت إليه محمد علي باشا وقال له : « إنك لا تزال شاباً وأنت تعرف كيف تستعمل سيفك ولـكن سترى أنني سأعطيك دروساً أخرى » . وشعرت بحرج عظيم إذ لم أعرف كيف أفسر هذه اللهجة ولاحظت أنه يحدق فيّ كمن يريد أن يقرأ أفكاري فقلت له بجد كثير « يجب التفكير ملياً قبل الإقدام على صراع جديد » ثم شفعت ذلك بقولي : « إني أرى أن سموكم مشغول مع سليم باشا فأرجو السماح لي بالانصراف »

وفي أول مارس ١٨٤١ أبرق المسيو كوشليه إلى وزير خارجية فرنسا يقول « إن محمد علي انتقل في اليوم السابق من الإسكندرية إلى القاهرة ليتشاور مع أنجاله وكبار قواده فيما يجب عمله في الظروف الحاضرة بعد ما كتب إلى الصدر الأعظم في استانبول باعتراضاته على الشروط التي تضمنها الفرمان غير مكتف بما كتبه مهيب افندي من ناحيته إلى الباب العالي في هذا الصدد » .

وقال المسيو كوشليه بعد ذلك في البرقية عينها إنه قابل محمد علي باشا قبل سفره إلى القاهرة وناشده التـذرع بروح الوئام والاعتدال فقال له سموه :

« وهذا ما سأسعى له فقد كتبت إلى الصدر الأعظم كتاباً ينطوي على خضوعي للسلطان واحترامي له وضمنته ملاحظاتي على شروط الفرمان وسأبذل جميع الوسائل للوصول إلى اتفاق وتفاهم ولكن إذا فشل هذا كله وضاق ذرعي في آخر الأمر فإني أضع مسدسين في منطقتي : بأحدهما أقتل من يجيء للقبض عليّ وبالآخر أقضي على حياتي بنفسي فإني لا أستطيع أن أقبل المستوى الواطئ الذي يريدون إنزالي إليه فذلك إذلال لي »

وأردف محمد علي باشا ذلك بقوله : « وقد عرف نابليون كيف يستسلم لمصيره أما أنا فلن أستطيع ذلك »

ولما علمت الدول العظمى الأربع أن محمدعلي أبي السماح بتلاوة فرمان ١٣ فبراير لاعتراضه على بعض نصوصه اجتمع مندوبوها في لندن ووجهوا في ١٣ مارس ١٨٤١ مذكرة إلى شكيب أفندي سفير تركيا في انجلترا ينصحون فيها الباب العالي بحسم المسائل المعلقة بينه وبين محمد علي

وفي ١٩ ابريل ١٨٤١ أبلغ الباب العالي الدول الأربع بمذكرة رسمية « أن السلطان نزل عن امتيازات جديدة لمحمد علي فأصبحت ولاية مصر تنتقل بالأرث لأولاد محمد علي وأولاد أولاده الذكور بحيث يتولى الأكبر فالأكبر فيقلده الباب العالي منصب الولاية كلما خلا هذا المنصب من وال . وقد تنازل الباب العالي عن ربع إيرادات مصر وسيعين فيما بعد قيمة الخراج الواجب على ولاة مصر دفعه وترتيب مقداره وطريقة تحصيله بما يناسب حالة إيرادات هذه الولاية . أما في ما يختص بالرتب العسكرية المصرية فمرخص لمحمد علي باشا أن يمنحها من نفسه حتى رتبة الأميرالاي لا غير أما ما فوقها من الرتب فيجب عليه أن يعرضها على الباب العالي »

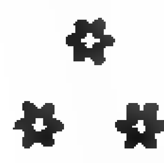
وفي ٢٩ مارس ١٨٤١ استقال رشيد باشا فخلفه رفعت باشا فتعهد للدول الأربع بتعديل فرمان ١٣ فبراير

ولما أعد مشروع المرسوم الجديد دعا رفعت باشا سفراء الدول الأربع في الآستانة إلى الاجتماع به فلما اكتمل عقدهم أطلعهم عليه فوافقوا عليه بمذكرة رسمية وقالوا : « إنه لم يبق لهم طلب ما عند الباب العالي سوى أن يرسل هذا الفرمان إلى محمد علي باشا بأسرع وقت ممكن »

وفي ٢٣ مايو ١٨٤١ أمضى السلطان المرسوم الجديد بالتعديلات التي أبلغها الباب العالي للدول في ١٩ ابريل

وفي ٨ يونيو ١٨٤١ وصلت إلى الاسكندرية الباخرة التي تقل كمال أفندي مندوب السلطان حاملاً الفرمان الجديد وكذلك الفرمان الذي يعين الجزية السنوية بثمانين ألف كيس

واحتفل بتلاوة هذا الفرمان في صباح ١٠ يونيو في احتفال ترأسه محمد علي باشا في سراي رأس التين



ومن يقابل الفرمانين أحدهما بالآخر أي فرمان ١٣ فبراير وفرمان ٢٣ مايو يجد[1]

(أولاً) جاء في فرمان ١٣ فبراير فيما يتعلق بنظام الوراثة «من الآن فصاعداً إذا خلا منصب والي مصر سيسند إلى الذي أفضله واختاره من أبنائك وسيتبع هذا النظام مع أحفادك »

وقد رأى محمد علي في هذا التحفظ الذي اقترن به الاعتراف لذريته بحقها في العرش مصدر خطر عظيم لم يكتمه عن رسول السلطان وأفضى به إلى غير واحد

(١) من مذكرة نفيسة لسيادة ناحوم أفندي الحاخام الأكبر في مصر

ومنهم القنصل الفرنسوي « كوشليه » فقال لهم أن التسليم بهذا التحفظ معناه التسليم ببذر بذور الشقاق والتفرقة بين أولاده وهو أمر لا يمكن أن يسلم به

أما فرمان ٢٣ مايو فقال : « من الآن فصاعداً إذا خلت ولاية مصر فتسند إلى ذريتك من الذكور الأرشد فالأرشد و يقلد الوالي الجديدمن جانب الباب العالي »

(ثانياً) جاء في فرمان ١٣ فبراير ما يأتي : « من الآن فصاعداً على كل من أبنائك الذين سيقلدون ولاية مصر أن يذهبوا شخصياً إلى الآستانة ليقلدوا ولايتهم »

أما فرمان ٢٣ مايو فلم يفرض هذا الالتزام

(ثالثاً) نص فرمان ١٣ فبراير على أن ربع الرسوم الجمركية والعشور والضرائب المختلفة تخصص لحساب الدولة العلية قبل استبعاد أي مصروفات أخرى . فاعترض محمد علي على هذا التقدير قائلاً إنه ليس لقبوله سوى معنى واحد وهو أن يوقف معظم الاصلاحات والمشروعات التي شرع فيها وهذا أمر محال

أما فرمان ٢٣ مايو فلم يذكر شيئاً عن الجزية بل عينها فرمان آخر صدر في اليوم نفسه بثمانين ألف كيس (٤٠٠٠٠٠ جنيه) وقد خفضت فيما بعد إلى ستين ألف كيس (٣٠٠٠٠٠ جنيه)

(رابعاً) قال فرمان ١٣ فبراير إن الدولة العلية ستتخذ التدابير الكفيلة بمراقبة المالية المصرية ومعرفة مقدار الايرادات السنوية وطريقة جبايتها

وقد اعترض محمد علي على هذا النص قائلاً إنه حر في تنظيم شؤون حكومته كما يريد و إنه لا يسلم بهذه الرقابة بحال ما

أما فرمان ٢٣ مايو فلم ينص على شيء من ذلك

(خامساً) اعترف فرمان ١٣ فبراير لمحمد علي بحق ترقية ضباط الجيش إلى رتبة الصاغ

أما فرمان ٢٣ مايو فجعل هذا الحق يشمل جميع الرتب حتى رتبة الأميرالاي وله بعد ذلك أن يلتمس من السلطان ترقية الضباط إلى رتبتي اللواء والفريق

*
* *

هذا هو الفرق بين فرمان ١٣ فبراير وفرمان ٢٣ مايو وهو فرق عظيم . فالأول يعد منحة من السلطان . أما الثاني فهو من دون شك حق مكتسب . اكتسبه محمد علي بجهاده وقوة جنانه . بل يمكننا أن نقول إنه هو الذي أملى شروط فرمان ٢٣ مايو « وإلاّ فإني أضع مسدسين في منطقتي : بأحدهما أقتل من يجيء للقبض عليّ وبالآخر أقضي على حياتي بنفسي »

ألم يكن ذلك انذاراً صريحاً بإنه إذا لم تقبل رغباته عاد إلى النضال والصراع حتى النسمة الأخيرة من حياته « فقد عرف نابليون كيف يستسلم لمصيره . أما أنا فلن أستطيع ذلك »

غير أن الله أراد لمصر خيراً فصدر فرمان ٢٣ مايو فكان حجر الزاوية الذي شيِّد عليه صرح استقلال مصر

« ألم أقل لك ان أولياء نعمتي اثنان : أحدهما السلطان محمود والآخر الفلاح . وأن قصدي من هذه الحكاية عدم النظر الى الفلاح بعين العداوة وازالة ذلك من الوجود لأن أكلنا وعطاءنا ونيلنا هذا الشرف هو منه وجودهم أي بسببهم فعليه — ولكون أن الفلاح ولي نعم الجميع — يجب النظر لما فيه أصول رفاهيته »

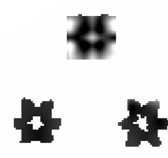
محمد علي

لا يستطيع المرء أن يقدر الاصلاحات التي حققها محمد علي في أربعين سنة حق قدرها إلا إذا تذكر على الدوام العصر الذي عاش فيه وأحوال مصر في ذلك الزمان

فقد نشأ نابليون بونابرت جندياً بسيطاً ولكنه لما قبض على زمام الحكم في فرنسا ألفى فيها علماء من كل نوع فاستعان بهم في جميع ميادين النشاط والعمل ووجد فيها مدارس ومصانع ومنشآت ومؤسسات فعزز بها المرافق العامة وكانت خير معين له

أما محمد علي فاحتاج إلى بناء كل شيء من الأساس لأن الأساس لم يكن موجوداً ولو اقتصر مجهوده على البناء لهانت مهمته نوعاً ولكنه كان يبني و يصلح ويحارب ويكافح في آن واحد

فإذا ذكرنا ذلك وذكرنا في الوقت عينه أنه جاوز الأربعين من عمره وهو يجهل القراءة والكتابة ازددنا تقديراً لعظمته وآمنا حقيقة بأنه كان عبقرياً بفطرته وإنه من الأفذاذ القلائل الذين يندر أن يجود الزمان بأمثالهم



وهناك اعتبار آخر يجب أن لا يغرب عن بالنا ونحن ندرس محمد علي كمصلح وهو ظروف زمانه ومقتضياته فقد تبدو لنا بعض تصرفاته غريبة إذا نظرنا إليها بنظارة صنعت في هذه الأيام وقد نعجب لشدته في أمور كان يجعل عقاب المسؤول عنها الإعدام أو الليمان إذا قابلناها بأحكام عصرنا الحاضر ولكن

إذا رجعنا في مخيلتنا إلى الزمان الذي عاش فيه و بحثنا كيف كان نظام الحكم في مصر قبل أن يستتب له الأمر فيها تبين لنا أنها كانت شدة لا مندوحة له عنها لإيقاظ الشعب من سباته وتعويده النظم والإصلاحات التي أرادها

فقد كان شديداً ولكنه لم يكن ظالماً . وكان شديداً لأنه رأى أن لا سبيل إلى إدراك المستوى الذي منى به النفس لمصر ما لم يتذرع بالشدة . ولكنه حرص في الوقت نفسه على تعزيز روح الكرامة المصرية والقومية المصرية كما سيجيء الكلام فلم يكن الغرض من شدته الاذلال بل الرغبة في انجاز اصلاحات لا بد لانجازها بالسرعة المنشودة من تضافر الهمم والمال .

ومما يستوقف النظر في إصلاحات محمد علي أنها شملت جميع مرافق البلاد ونواحي الحياة العامة فلم يغفل مرفقاً منها أو ناحية فيها بل تعهدها كلها دفعة واحدة فشملت نهضته كل حلبة فيها مجال لعمل أو إصلاح

فما هو سره ؟

نعتقد أن السر كان في قوة حباه بها الله إلى جنب عبقريته الفطرية. وهي قوة «هضم» اصلاحات الغرب واقتباس ما يلائم مصر والمصريين منها

كان يسمع بشغف أحاديث الأجانب الذين يزورون مصر عما يُعمل في بلدانهم فتتوق نفسه الوثابة إلى الأخذ عنهم . وكان يصغي باهتمام إلى ما يقرأونه عليه فى الكتب الواردة من الخارج فيستوعبه بذكائه الخارق . كان يتمثل ذلك كله بسرعة وحكمة فلا تلبث روحه المحبة للبناء والتعمير والإصلاح أن توحي لمشيئته الجبارة بالمشروعات والإصلاحات فيعكف على تنفيذها بهمة كانت الأزمات تزيد نارها اضطراماً

*
* *

وقد يقول بعضهم أن طائفة من مشروعاته الصناعية حبطت

وهذا صحيح فما لا ريب فيه أن بعض المصانع التى أنشأها كلفته مالاً طائلاً لم يعوضه انتاجها

ولكن الذين يقولون هذا القول ينسون الغرض الأول الذي من أجله أنشأ تلك المصانع فقد أنشأها لتسد حاجات الجيش في المقام الأول خشية أن يحصر أعداؤه شواطىء مصر فتنقطع عنه واردات الخارج

ومع ذلك كان لا بد له من أن « يؤسس » ولو كلف التأسيس غالياً

ولم يكن غريباً أن تكلفه مصانعه ما كلفته إياه وليس في البلاد الفنيون الذين يعتمد عليهم فاضطر الى جلبهم من أوربا ولم يكونوا كلهم حريصين على الأموال المصرية ولم يكن غرض بعضهم الأول مصلحة مصر دائما

بل كان الطبيعي أن يخطىء وليس له أو لأحد من المحيطين به خبرة بتلك الشؤون كلها فإذا ذكرنا ما عمله محمد علي وجب علينا أن لا ننسى أنه كان المؤسس الأول لمصر الحديثة وأنه استطاع أن يحقق ما حققه وأن يدرك ما أدركه من دون أن يقترض قرشا واحداً من الخارج

ومن الكتب النفيسة التي صدرت باللغات الأجنبية عن عهد محمد علي كتاب بالفرنسوية اسمه « الاصلاحات في مصر » وضعه المرحوم المسيو جيمار وطبعه في سنة ١٩٣٦

ويقع الكتاب في أكثر من ٤٥٠ صفحة وقفها المؤلف على الاصلاحات التي حققها محمد علي لمصر في أربعين سنة

ومع أن المسيو جيمار راعى الإيجاز في ما كتبه عن تلك الاصلاحات فلم ينوه إلا بأهمها ولم يقل إلا أقل ما يمكن قوله عند الكلام عنها لم يستطع أن يفي الموضوع بعض حقه الا في سفر ضم بين جلدتيه أكثر من ٤٠٠ صفحة

فلما خطر لنا أن نتكلم عن « محمد علي المصلح » حرنا في المسلك الذي نسلكه : انكتفي بسرد اصلاحاته على سبيل التسجيل أم نتبسط في ايرادها بشيء من التطويل

و بعد التفكير قلنا لا فائدة من تعدادها باقتضاب لأن الكتب التي تعلمنا فيها تاريخ مصر ألمعت اليها . ولا سبيل الى الافاضة فيها لأن الكتاب ليس وقفاً عليها وحدها فاستقر رأينا على أن ننهج منهجاً آخر وهو أن نرجع الى طائفة من أوامره وكتبه في شؤون الحكم الداخلي فنستخرج منها مجموعة كافية لأن تصور لنا صورة ناطقة لروحه التواقة الى الاصلاح فتجيء خيراً من كل بيان وكلام ثم نعقب على ذلك بفذلكة عن أبرز اصلاحاته

فليس أدل مثلاً على عطفه على الفلاحين من أنه بلغه يوماً أن معاون « الفبريقات » في الوجه القبلي أساء معاملة بعض الفلاحين وحبسهم ظلماً فكتب إلى المفتش العام للفبريقات يقول : « ألم أقل لك أن أولياء نعمتي أثنان : أحدهما السلطان محمود والآخر الفلاح . و إن قصدي من هذه الحكاية عدم النظر إلى الفلاح بعين العداوة و إزالة ذلك من الوجود لأن أخذنا وعطاءنا ونيلنا هذا الشرف هو من وجودهم أي بسببهم فعليه ولكون الفلاح ولي نعم الجميع يجب النظر لما فيه أصول رفاهيته . . . »

و بلغه مرة أخرى أنه في أثناء الاحتفال ببعض وحدات الجيش المصري في دمياط تهكم (علي أغا) ناظر السلخانة على الجنود المصريين وقال : « أن الفلاحين العمي أصبحوا عساكر ولكن مهما كانوا فلا يكونوا مثل عساكرنا الترك » فاستشاط غضباً وكتب إلى خليل بك محافظ دمياط بأن « يضرب علي أغا مئة نبوت و ينفيه و إن عاد يصلبه »

ولما أراد حث الناس على زرع القطن والعناية به أمر بسجن كل من تحدثه نفسه بقلع شجيراته . . . وإعدامه إذا لزم الأمر . . . قال في كتاب منه إلى أحد مديري الوجه البحري في ٢٩ ربيع الثاني ١٢٥١هـ إنه تلقى تقريره عن الرجل الذي تجرأ على قلع زراعة قطنه ليزرع مكانها ذرة « فيجب إرساله إلى اللومان مؤبداً عبرة له وعظة لغيره »

ولكن بلغه يوماً أن مدير البحيرة صلم أذني فلاح وجدع أنفه لأنه رآه يقلع شجيرات القطن ويلقيها في البحر فكتب إليه في ٢٢ رمضان ١٢٥١هـ يؤنبه على ما بدر منه لأنه لم يأمره بتعذيب الناس على هذا المنوال « فيمكنك أن ترسل الزارع الذي يقلع القطن إلى اللبان أو أن تطلب إعدامه ولكن لا تستطيع أن تعذبه بصلم أذنيه وجدع أنفه »

ونمي إليه في شهر ربيع الأول ١٢٥٢هـ أن « مدير نصف الشرقية » اعتدى على أولاد حسن أباظة من دون أن يعملوا ما يستوجب « الأذية » فكتب إليه يأمره بأن لا يتعرض لهم « لحين حضوري لطرفكم وتحقيق ما ذكر بنفسي »

وكان ينتهز كل فرصة تسنح له ليكتب إلى المديرين يحثهم على مراقبة الحالة الزراعية في البلاد ومعاقبة كل موظف يبدر منه تقصير أو توان في هذا الصدد . كتب في ١٦ محرم ١٢٥٢هـ إلى مديري الوجه البحري يقول أنه كان ماراً بناحية ما في الوجه البحري فشاهد زراعة الشيخ حسن الجزار ينقصها الري وقد امتلأت المساقي بالحشيش فأمر بضربه ٢٠٠ نبوت « وإذا رئي في المستقبل ما يماثل ذلك يضرب ناظر القسم ١٠ نبابيت والشيخ ٢٠٠ نبوت »

وقال في أمر آخر له إلى مدير الدقهلية « إنه لرغبته في اتساع نطاق الزراعة قد

صمم على المرور بنفسه وأنه توجه فعلاً لجهة منيا القمح ورأى بعد الذي شاهده فيها ضرورة تعيين دوريات من الضباط والجنود لحث الأهلين على العمل »

وكتب مرة إلى تفتيش الأقاليم البحرية يقول: «سمعت أن تخضير أراضي قسمي نبروه وكفر الشيخ متأخر . ياولدي ان أقسام القليوبية قد تم تخضيرها وأن تأخير هذين القسمين مما لايجوز مطلقاً فيلزم القيام بنفسك والتوجه إليهما وتوزيع المعاونين بسائر جهاتهما واستعمال النبوت حتى يتم تخضير جميع الأراضي . . . فعليك ترك الاستراحة وعدم الاكتفاء بالمكاتبات وبإخباري عن إتمام وإنهاء ذلك فأكون ممنونا »

وسمع أن بعض الأهالي يفرون من مراكزهم تخلصاً من الزراعة فكتب إلى جميع المديرين « بضرورة منع ذلك منعاً باتاً من الآن فصاعداً وأن الأهالي المنسحبين في سنة ١٢٨٨ يجري البحث عنهم ورجوعهم لبلادهم مع دوام الإلتفات إليهم وتشويقهم إلى فن الزراعة »

وكان غرضه الأول من تقسيم القطر إلى أقسام ما جاء في كتاب كتبه إلى حكام الأقاليم . قال لهم: « إن قسمة القطر إلى أقسام هي لغرض تسهيل عمارته وتقدم زراعته وأنه تحقق له عدم حصول الدقة والالتفات من مأموري تلك الأقسام خصوصاً في الاعتناء بزراعة الأصناف المجلوبة من الخارج وتأخير جني ثمارها وتمتع الأهالي بها وأن جل قصده واهتمامه هو إصلاح أطيان القطر فلذا صمم تصميماً قاطعاً على زيارة أنحاء القطر بنفسه وإذا وجد تقصيراً من المأمورين والقائمقامية ومن حكام الأخطاط والمشايخ والنظار يجمعهم في وسط الغيط الحاصل فيه التأخير ويأمر بحفر حفرة ويدفنهم فيها أحياء على رؤوس الأشهاد »

وفي غرة ذي القعدة من سنة ١٢٤١ هـ — ١٨٢٦ م صدر أمر منه إلى

كتخدا بك مصر «بتعيين مأمورين لهم دراية بالزراعة وأن يرسل إليه المأمورين المهملين مكبلين بالحديد»

وجاوز اهتمامه برفاهية البلاد زراعة القطن والقمح إلى تربية النحل والدواجن والمعزى ومن ذلك كتابه إلى كتخدا بك مصر «بأن انتشار محصول عسل النحل يعود بمنافع على مصر فلذا يجب جلب أشخاص من الخارج لهم دراية بتربية النحل لتوزيعهم على الأقاليم ليتعلم الأهالي صناعة الخلايا وغير ذلك»

وقال في كتاب آخر «إن الغرض من إنشاء معامل الدجاج هو اكثار هذا الصنف في القطر المصري وأن بعض المأمورين غير ملتفتين لذلك ولعدم التفاتهم يلزم تعيين مفتشين لفحص أسباب عدم النمو وابلاغه نتائج بحثهم»

وكتب في ١٨ ذي القعدة ١٢٤١ هـ ١٨٢٦ م إلى محمد أغا الشنقيري في بومباي يقول «إنه لاتجاه فكره في تقدم القطر المصري في الزراعة والتجارة وتأسيس الفنون والصناعات و بذل مجهوده في ذلك ترآءى له لزوم جلب نوع من المعزى الجاري إعمال أصوافه شيلان كشميري في ممالك كشمير ويرجوه مداركة أربع مئة رأس من هذا النوع و إرسالها بواسطة إحدى السفن المصرية المتواردة على ميناء بومباي حتى بذلك يصير ممنوناً منه»

وكان في ٥ شعبان من السنة التي قبلها قد أصدر أمره إلى كتخدا بك «بأن أحضر خبيراً انجليزياً بزراعة القصب لتعليم الأهالي زراعته وأحضر آلات لكبس القطن»

أما حرصه على توزيع الماء بين الزراع بالعدل فيتجلى في كتابه إلى «عموم باشمهندسي الأقاليم» في ٢٠ ذي الحجة ١٢٥١هـ — ١٨٣٦م. قال لهم: «أمرت المديرين بعدم التدخل في أشغالكم المختصة بالمياه لأنها من متعلقاتكم وإذا سمعت

بحصول أي غدر في توزيع المياه فإني أجري دفنكم في الترع فعليكم عدم الخروج عن حد الاعتدال وتقسيمها على المواقع والمحال بقـدر اللزوم على وجه الحق كما هو مطلوبي »

وعاد في ٣ ربيع الأول ١٢٥٩ هـ — ١٨٤٤ م فكتب إلى كتخدا باشا يقول : « من الأمور البديهية أن أساس عمران المملـكة مرهون على تقسيم المياه بوجه العدل في أوانه بدون امتياز بين الأمير والحقير . . . ولذلك عينت مفتشين من رجال الهندسة على المديريات . . . وانه وإن كانت صدرت أوامري المشددة إلى مفتشي ومأموري الجفالك والعهد وخلافهم بعدم مخالفة أوامر وتنبيهات مفتشي الهندسة لكن لزيادة حصول الإهتمام ينبغي أن تبادروا بالتنبيه والتشديد على مفتشي ومأموري جفالك زراعاتكم بالامتثال والإذعان لأوامر رجال الهندسة وليكون في علم الجميع أن من يخالف تكون معاملته بدون شك الإعدام عبرة للغير » وكذلك كان يريد من كبار الموظفين أن يكونوا قدوة للأهالي في العناية بالزراعة . ولاحظ مرة أن أرضاً يمتلكها بعض نظار الأقسام وأقاربهم ليست في حالة تبعث على الإرتياح لعدم ريها ووجود حشيش فيها بكمية كبيرة فكتب إلى مدير المنوفية في ٢ ربيع الأول ١٢٥٢ هـ — ١٨٣٧ م يأمره بدعوة كل ناظر منهم إليه ويقول له : « إذا كانت أرضك هذه حالها فكيف تكون أرض غيرك » وإذا كانت الأرض لقريب له فيسدي إليه النصيحة عينها ثم « يجري تأديبه على رأس الغيط عبرة لغيره »

وقد مر بنا كيف كان شديد الاهتمام بإنشاء الترع فنقول هنا أنه كان دائماً يقول أن الوقت يمر بسرعة فلا بد من مقابلة هذه السرعة بسرعة مثلها في العمل . ومن ذلك أنه كتب في ٢٢ ذي القعدة ١٢٥١هـ — ١٨٣٦م إلى مدير الشرقية

يقول : إن ثلاثين يوماً لحفر ترعة الوادي كثير « بل يلزم السعي والاجتهاد في إتمامها في ظرف عشرة أيام وبدلاً من أن يشتغل يومياً ١٨٢١ عاملاً اجعلوهم ٥٤٦٠ عاملاً يجري تشغيلهم يومياً بالأجرة » ولكن بينما كان يدعو إلى الإكثار من العمال الذين يعملون في مثل هذه الأعمال والمشروعات كان من جهة أخرى يلح في عدم زيادة الموظفين ومن كتبه اللطيفة في هذا الصدد الكتاب الذي كتبه في ٢٦ ربيع الثاني ١٢٦٠هـ — ١٨٤٥م إلى شريف باشا ناظر الخزينة يوجه نظره فيه إلى تزايد عدد الموظفين في الخزينة من دون أن يكون لذلك مسوغ . قال له : « شريف . شريف ! تبصر . تعقل ! أن إيراد الخزينة لا يزيد على ١٢٠ ألف كيس والخواجات تتونجه وانسطاسي لا تقل وارداتهم عن ٤٠ ألف كيس ومع ذلك ليس في إدارة محلهم سوى أربعة موظفين وقياساً على ذلك يجب أن يكون في إدارة الخزينة ١٢ موظفاً ولا يلزم شحن هذه المصلحة بالعدد الذي فيها من الموظفين وأن ما تلاحظ ليس بخيال بل هو من طريق العقل فإن كانت الواردات أضعاف ما ذكرت فأتني بدليل »

وكان يبدي الاهتمام عينه بالاقتصاد في نفقات دوائر الحكومة ولا يفتأ يردد أن الاسراف في الأمور الصغيرة والتافهة دليل على أن هناك إسرافاً في الأعمال الكبيرة وبلغ من شدة تدقيقه أن كتب إلى وكيل الجهادية في ١٧ رجب ١٢٥١ هـ — ١٨٣٦ م بأنه « علم من اطلاعه على المضبطة الخاصة بمشترى ٦٠٠ دستة أقلام رصاص سعر الدستة الواحدة ١٥ قرشاً من المدعو الخواجه جبران جباره وبناء عليه يشير بأن المحقق لديه أنه جار مبيع الدستة بثمانية قروش وإن أخذها بالقيمة الموضحة غبن فاحش للميري فيلزم عند ما يشرع في مشترى شيء من ذلك التحري جيداً من أهل الوقوف قبل الممارسة مع الإفادة عن المدة التي تكفيها تلك الأقلام »

ومن كتبه المماثلة للكتاب المتقدم كتابه في ٦ رجب من السنة عينها إلى برهام بك وكيل المجلس الخاص « بأنه اطلع على تقرير المجلس بعدم نفع المداد الجاري استعماله في الديوان الخديوي وسائر الدواوين ولزوم استحضار ذلك من الآستانة على أن الأقة من هذا الصنف تكلف الميري قرشين وجاري استعماله بعموم الدواوين وفي كتابة التحريرات الخصوصية من قديم فكيف لا يليق استعماله بطرفهم حتى يقرر المجلس استحضاره من الخارج فلا شك أن الغرض من التقرير هو منفعة المستجلب له و بناء عليه يشير بإبطال ما قرره المجلس عن ذلك و بإستعمال المداد المصري كسائر الدواوين » .

ولكن الرخص ليس كل شيء بل لا بد من مراعاة الجودة كذلك . ألم يكتب إلى وكيل الجهادية في غرة جمادى الأول من تلك السنة يقول : « إنه علم أنه تقرر صرف مئة طربوش وارد أوربا من مخزن المهمات برسم تلامذة مكتب فارسكور على أنه إذا كان الطربوش الأفرنجي أرخص وأقل قيمة فإنه من المعلوم عدم تحمله في الاستعمال فهل تقرير المجلس بالصرف منه عائد إلى عدم وجود طرابيش فوه أو بالنسبة لرخص الثمن . . . نشير بإيضاح الكيفية »

ولم يكتف بإنشاء الكتاتيب والمدارس و إيفاد البعثات إلى أوربا بل كان يتتبع بإهتمام مدى إقبال الطلبة على المواظبة على الدراسة ويقول إن جانباً كبيراً من هذا الإقبال يتوقف على المجهود الذي يبذله المدرسون . تلقى في أوائل رجب سنة ١٢٥١ هـ — ١٨٣٦ م ما يدل على أن مجلس الجهادية قرر ضرب ١٢ تلميذاً فروا من مكتب دمياط ٢٠٠ جلدة فكان رده على ذلك إنه لولا إهمال المدرسين لما هرب الطلبة !

وعاد فكتب في ١٢ ربيع الثاني من تلك السنة إلى رئيس مجلس التعليم

أو المعارف بأنه يرى إنشاء « نياشين » مدرسية توزع على الطلبة المجدين « لتشويقهم على الدراسة »

أما في ما يتعلق بالعائدين من البعثات فكان يأمر بامتحانهم عقب وصولهم إلى مصر ليستوثق من أنهم اكتسبوا دراية وخبرة في أثناء إقامتهم في أوربا

ففي ٢٤ رجب ١٢٥١ هـ أمر « بامتحان الشابين اللذين حضرا من أوربا بعد تعلمهما صنعة الصياغة وإعطائهما فضة ليعملا منها طاسة شرب الماء وشوكة ويبعث بذلك إليه لرؤية شغلهما »

وكتب في ١٨ محرم ١٢٥٢ هـ — ١٨٣٧ م إلى وكيل الجهادية « بأنه علم حصول امتحان محمد افندي الذي تعلم صناعة دباغة الجلود في أوربا واتضح أن الجلود التي جرى دبغها بمعرفته هي أقل من جلود الخواجه روسي ولكونه علم من محمد افندي المذكور عدم حصول مساعدته في طلباته لا سيما أن الجلود لم تعط له خاماً ولضرورة معرفة مهارة المذكور يأمر بإعادة امتحانه »

ولم يكن تعليم الأولاد هو وحده الذي يهمه بل كان حريصاً على تعليمهم ومعالجتهم معاً . ففي سنة ١٢٥١ هـ مثلاً كتب إلى جميع المديرين بأنه « علم من تقرير مفتش المكاتب إصابة كثير من تلامذة مكاتب مديريتي المنوفية والبحيرة بعلة الجرب بالنسبة لعدم الإلتفات لنظافة أثوابهم فمع التحرير لمديري المديريتين المذكورتين بما لزم فإن أمر نظافة واختصاصات التلامذة ملزومة من المديرين بأي حال وأن ذلك فرض واجب عليهم وللملاحظة عدم حصول ذلك بمكاتب المديريات الأخرى يشير بدقة الإلتفات لكي لا يقع ما يوجب تغيير خاطره »

وبعد ذلك بأيام كتب إلى وكيل الجهادية « بالتحتيم على تلامذة مكاتب الأقاليم بأخذ الحمام كل ما مضت أيام بالنسبة لما ورد من مدير الدقهلية الذي علم منه إصابة التلامذة بالأمراض والجرب »

وفي ١٨ محرم ١٢٥٢ هـ — ١٨٣٧ م . كتب إلى رئيس لجنـة المعارف « بضرورة الاهتمام بتلقيح الأطفال وتلامذة المكاتب باللقاح الواقي من الجدري »

وكانت عنايته بالتعليم تشـمل جميع مراحله فيعير تعليم الأطفال المبتدئين ما يوجهه إلى التعليم الفني والعالي . كتب إلى أحد عملائه في لندن في ١٩ ربيع الثاني ١٢٤٣ هـ — ١٨٢٨ م . يقول إنه « اتصل بعلمه تأليف وطبع كتاب يختص بالسفن الجاري إنشاؤها برسم الحكومة الإنجليزية وبه مقدار المصاريف التي صرفت عليها وكتاب آخر يختص بتعليم الأطفال المبتدئين ويشير عليه بمشترى بعض نسخ من هذا وذاك وإرسالها بسرعة للزومها بطرفه »

وكان يستعين بالخبراء الأجانب كلما رأى في دعوتهم إلى مصر فائدة لنهضتها على أن يستغني عن خدماتهم في اليوم الذي يتم فيه تدريب مصريين على الحلول محلهم ولكنه كان من جهة أخرى لا يسمح لهؤلاء الخبراء بأن يشتغلوا بغير صناعاتهم لئلاّ ينافسوا الصناع الوطنيين . كتب في ١٣ جمادي الآخر إلى كتخدا مصر « بإعطاء نقدية مساعدة لاثنين من الأسطوات حاضرين من أوربا لتصليح الساعات لا لعملها جديداً وإسكانهما بالموسكي والتنبيه عليهما أن لا يحصل منهما ما يخل بالأدب وأن لا يشتغلا بغير صنعتهما »

أما ما كان عليه من قوة الملاحظة والتدقيق في العمل فيتجلى في كتاب منه في ٢٩ شعبان ١٢٥٣ هـ — ١٨٣٨ م إلى الديوان الخديوي « بأنه لاحظ من بعض المكاتيب المرسلة إليه من الإسكندرية أنها تأخرت ٣٩ ساعة عن ميعاد البريد فمن ذلك علم حصول تكاسل من مأموري وخدمة البوستة فيلزم التأكيد والتشديد عليهم بدقة الإلتفات »

وفي ١٦ ربيع الثاني ١٢٥١ هـ — ١٨٣٦ م صدر أمر منه إلى مديري بحري

ما عدا الجيزة والبحيرة « بأنه قد رأى حال مروره بمديريات الوجه القبلي عمل الفحم من أشجار السنط ألم تروا ذلك بمديرياتكم و إلا عدم وجود أسطوات هو السبب فاذا كان السبب يستحضرهم من وجه قبلي لأن في ذلك منفعتين مفيدتين أحداهما للأهالي والأخرى للميري »

وحتى المحافظة على الآثار القديمة لم تغرب عن باله مع كثرة مشاغله ومشكلاته فصدر أمر منه في ٢١ ربيع الثاني ١٢٥١ هـ — ١٨٣٦ م بشأن « عدم إخراج الأحجار القديمة وما يماثلها من الآثار وعدم هدم المباني العتيقة الكائنة بالأقاليم الصعيدية من الآن فصاعداً وإحالة دقة النظر والإلتفات لهذا الخصوص على النظار والمديرين والتقرير بإعطاء ذهبية إلى ضياء افندي للمرور بها في السنة دفعة واحدة على الأقل للتفتيش ولكون أن التفتيش دفعة واحدة في السنة لا يكفي فيلزم الإكثار منه ولا سيا أن بعض الأهالي جارون استخراج الأحجار القديمة والتوابيت وما يشابهها من المباني العتيقة وجاري إرسالها من قبلهم إلى الإسكندرية و بيعها إلى الإفرنج وانهم بذلك يتلفون الأشياء القديمة وأن هذا الخصوص مما يجب الإعتناء به بمزيد الإلتفات ولا بأس من مرور السياح فقط بدون مس شيء »

ولاحظ أن كثيرين من السودانيين الذين يجيئون إلى مصر يموتون بعد مدة قصيرة بسبب تبدل الأقليم عليهم فأمر في غرة ربيع الثاني ١٢٣٩ هـ « باستحضار طبيبين من أميركا لتعهد السودانيين الذين يجيئون إلى مصر لحفظ حياتهم من التلف لخبرتهم بذلك »

وعلى ذكر السودان نقول إنه كان يرى ضرورة التدقيق في اختيار الموظفين المصريين الذين يوفدون إلى السودان مهما بذلت الخزينة في هذا السبيل . كتب

إلى حفيده عباس باشا كتخدا مصر في ١١ محرم ١٢٥٥هـ — ١٨٤٠ م إنه «بمروره على الأقطار السودانية والتأمل في أحوال الرعية والمصالح تبين له عدم وجود كتبة ذوي دراية في تصريف الأشغال الكتابية والحسابية مع أنه سبق صدور أمري بشأن تعيين كتبة ذوي كفاءة ولم يتم أمر تعيينهم للآن فينبغي تخصيص وتعيين الكتبة اللازمة وكذلك انتخاب بعض الذوات من ذوي الاستقامة و إرسالهم لسعادة حكمدار السودان لتوظيفهم بمعرفته وأنه لا يلتفت لما يترتب على ذلك من المصاريف بل الواجب هو النظر والالتفات للأسباب والوسائط الموصلة لعمار المملكة»

وإليه يرجع الفضل الأول في أول قرار صدر بمنع زرع الحشيش لما تبين له أن العمال يدخنونه على منوال أخذ يؤثر في صحتهم فكتب في ١٨ شوال ١٢٥٣ هـ ١٨٣٨م إلى مدير الإيرادات «بأنه علم من إفادته حصول ضرر للأهالي من تعاطي الحشيش ودأب أغلب العمال الشغالة على تعاطي هذا الصنف وناشىء عن ذلك حصول تأخير في الأشغال وحيث قد تحقق مضرة هذا الصنف فيلزم إلغاء هذا القلم من الإيرادات. وقد صدرت أوامر لكافة المديرين في تاريخه بمنع زرع هذا الصنف»

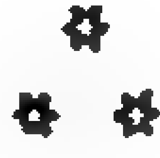
ولاحظ في سنة ١٢٥٩هـ — ١٨٤٤م أن بعض رجال معيته لا يعرضون عليه كل ما يصل إلى علمهم أو يخطر لهم أو يرون فيه محلاً لانتقاد فأذاع عليهم منشوراً يحثهم فيه على مكاشفته بآرائهم وخواطرهم وملاحظاتهم ولو كانت غير مسايرة لأوامره. ومما جاء في هذا المنشور قوله: «نظراً لأهمية مركزي وجسامة مسؤوليتي عن الرعية كثيراً ما أكدت ونصحت قرنائي الموجودين بمعيتي بعرض وأخطار كافة ما يطرأ بأفكارهم من سائر أمور ومعضلات مواد الحكومة بدون مراعاة

هيئة سندي . . . فهؤلاء الرجال مرخص لهم بعرض كل ما يطرأ في ذهنهم من الأمور التي يترتب عليها نفع للمصالح وكل ما يردد في أفكارهم من الأعمال التي ينتج منها نجاح ويكون مرخصاً لهم بتبليغ كل ما يتراءى من الشوائب والشك في المواد التي صدرت أوامري عنها ويمكنهم حضورهم لطرفي وعرض كل شيء يكون فيه إشكال »

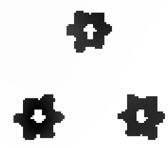
ولم يكن يستثني حتى أولاده وأحفاده من أوامره وفيها تتجلى كذلك قوته على تقدير الإصلاحات التي يقتضيها سير الزمان ومشيئته في أن يكونوا قدوة لغيرهم ورغبته في بث روحه فيهم . ومن ذلك كتابه إلى ابنه سعيد بالاسكندرية في ٢٦ ربيع الأول ١٢٥١هـ — ١٨٣٦م ومما قاله فيه « صار مسموعي عدم التفاتك للدروس وميلك للراحة والرقاد ومعاشرة القبودانات القدم الذين لا يدرون شيئاً من الآداب وترك مجالسة من تكتسب منه مسلك الإنسانية على أننا سبق نبهنا عليك بدوام الانتباه للدروس والسير بالمشي والحركة لعدم حصول السمن واللازم عليك الائتلاف بمن لهم معرفة بالأصول الجديدة العارفين بالحالة والوقت والاهتمام في تعلم تلك الأصول منهم حتى لا يقال أن محمد علي سيئ الخلق وأن هذا السير ليس سير الأدامية فلا تغير نشأتك الأصلية كما سبق النصح لك وتعظيم كبرائك والتزام التواضع مصداقاً للحكم والأحاديث وتسعى في ما يكون به علو شأنك . وبمنه تعالى سأحضر للاسكندرية لامتحانك أمام أحد المدرسين فإذا ظهر عدم الالتفات للدروس وعدم إزالة ثقل جسمك فرحمة بحالك أجري تأديبك . بناء عليه يلزم أن تترك تلك الأدوار والسير على مقتضى هذا مع الدوام على الحركة وإتعاب جسمك وعدم الاجتماع على عادمي الأدب والاقتداء بسير فارس افندي المدرس والتطبع بأخلاقه لاتصافه بحسنها وعدم تناول الطعام معه بالنسبة لاستنكافه استعمال

الشوكة والسكين فيلزم الإصغاء لهذه النصائح وترك ما أنت عليه والميل والرغبة إلى التواضع لتكون مقبولاً عند والدك وعند الناس فضلاً عن علو شأنك »

وكتب إلى حفيده عباس باشا — وكان يومئذ مديراً للغربية في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٢٥٠هـ — ١٨٣٥ م يقول إنه «علم من الكشوف الواردة طي مكاتبته تأخره في الرد على الاستعلامات الخاصة بالمصلحة فكيف يهمل وقد عينه مديراً ليكون قدوة للمديرين فإذا كان قد ملّ من العمل فيمكنه أن يستريح فيعين بدلاً منه وإذا كان التأخير من الباشكاتب فمن الواجب مجازاته . عباس التفت لشغلك واترك الراحة لأنه بتأخير أشغال المصلحة تعزل ويعين بدلك وتكون ملوماً بين العالم وما كان أملي فيك ذلك »



هذه هي المجموعة التي اخترناها من أوامر محمد علي وكتبه لتساعدنا على تصوير صورة ناطقة للحاكم المصلح . وأول ما يستوقف النظر فيها أن إصلاحاته لم تكن من نوع واحد أو مقصورة على مرافق معينة دون اخرى بل كانت من كل نوع ومن كل صنف فتناولت كل شيء وشملت كل شيء فهو الذي يمكن أن يقال عنه بحق إنه كان لا يدع كبيرة أو صغيرة تفلت من رقابته فقد كان دائم اليقظة متنبهاً لكل شيء على الدوام وإذا رجعنا إلى ما يقابل هذه الأوامر والكتب في ما تقدم من فصول هذا الكتاب تبين أنه كان في كل تاريخ منها منهمكاً إما بمشكلات سياسية خطيرة أو بحملات عسكرية يتوقف عليها مصير حكمه أو مستقبل مجده ومع ذلك كان يجد في مضاء عزيمته تلك القوة الخفية التي كانت تمكنه من الإشراف على كل شيء بنفسه لأنه كان مصلحاً وقائداً وبناء بفطرته فكان هو مصر وكانت مصر إياهُ فاستحق أن يوصف بأنه مؤسس مصر الحديثة »



وقد تكلمنا في فصل سابق عن النظام الذي أدخله على كيفية جباية الضرائب وقال البروفسور دودويل في كتابه « مؤسس مصر الحديثة » إن هذا النظام قد يبدو ظالماً في هذه الأيام ولكن إذا علمنا أن كل « ملتزم » كان ظالماً ومستبداً في دائرته أدركنا أن محمد علي أنقذ الفلاحين من مئات من الظالمين المستبدين وأخذ ينشئ تدريجاً نظاماً للحكم قائماً على الأسس المطابقة لروح العصر من جهة ولأحوال مصر فى ذلك الزمان من جهة أخرى ففي سنة ١٨١٣ قسم القطر إلى سبع مديريات . أربع في الوجه البحري وثلاث في الوجه القبلي وعين لكل مديرية مديراً . ثم قسم المديريات إلى مراكز . والمراكز إلى أقسام . والأقسام إلى قرى

وقد رأينا كيف أنشأ لكل إدارة في الحكومة مجلساً خاصاً بها فكانت هذه المجالس نواة الوزارات في المستقبل

وفي ٥ ربيع الثاني سنة ١٢٤٠ هـ ٢٧ نوفمبر ١٨٢٤ أصدر أمره إلى كتخدا بك بتأسيس المجلس العالي وكيفية إدارة مناقشاته وحسن معاملة أعضائه فكان ذلك المجلس أول مجلس عرفته الحياة النيابية في مصر

وهذا هو نص الأمر :

« من الجناب الخديوي إلى البيك الكتخدا

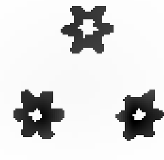
« لقد كان دأبنا إزاء كل أمر مما يتعلق بالمصالح المصرية وتقضي حكمة الحكومة بتنظيمه وتسويته أن نجتنب عند البت فيه الانفراد برأينا والاكتفاء بحكمنا ، بل نحوله على المجلس وفقاً لأصولنا المقررة وأسلوبنا المعلوم ، كما قد جرت عادتنا إزاء كل شأن من الشؤون المرهونة تسويتها بقرار المجلس أن نحمل التسوية التي سوي بها على ما أبداه رجال المجلس من تضامن واتحاد ، وما أظهره كل واحد منهم من سعي واجتهاد . وأن نعتبرها و يعتبرها معنا النظار والحكام كافة جديرة

بالقبول ليتاح لها أن توضع موضع التنفيذ والإجراء ، وما دام هذا دأبنا وأسلوبنا ، فإنه لواجب عليك محتوم الأداء ، وفرض مستلزم الوفاء والقضاء ، أن تراعي مقتضيات الحال ، فتنسج في المجلس على هذا المنوال

« كن في كل خطيرة وحقيرة من المسائل التي تقضي الأصول ببحثها في المجلس حريصاً على أن تحيلها برمتها على أعضاء المجلس ، مفوضاً إليهم وحدهم أن يتصرفوا فيها حلاً وعقداً ، وفتقاً ورتقاً ، ومتوقياً أن تسوق فيها حرفاً واحداً من الكلام قبل أن يبلغ المجلس من بحثها الختام ، ومتوخياً كمال الدقة في التزام الإنصات لهم إذكاء لشوق المتكلمين منهم ، حتى إذا فرغ المجلس من تمحيصها ، ورئيت الحاجة ماسة إلى التكلم فيها ، فإياك أن تنسب الكلام إلى نفسك ، بل انظر : فأي الأعضاء كان في ملاحظته مصيباً ، فإليه وجه خطابك قائلاً : إن رأيي أنا الآخر لموافق لرأيك ، وإني لأراك قد أحسنت التدبير ، وأجدت التقدير ، ثم تناول من قوله ما كان مبهماً ، فاخلع عليه بالنيابة عنه حلة من البيان ، وما كان مجملاً فأوضحه عن لسانه حتى تجلوه للعيان ، لئلا يطرأ على همته فتور ، ولا يتطرق إلى نشاطه وهن أو قصور ، ولتوفِ كل أمر حقه من تداول الرأي والملاحظة ، وتبلغ به غاية المقدور من البحث والمناقشة ، وليحظ أعضاء المجلس في أثناء المناقشة وينعموا بمرتبة من الحرية والترخيص تضطرهم إلى إبداء آرائهم في غير مبالاة ، وإلى الإدلاء بثمرة تدبيراتهم بدون ممالأة ولا محاباة ، ذلك لأن اضطرارهم هذا يستوجب منهم الاهتمام بالمناقشة المحولة على عهدتهم ، فيعيرون هذه المناقشة صميم عنايتهم ، كما يستنجز تسويتهم لكل أمر من الأمور الموكول إليهم تسويتها فيقدمون هذه التسوية بموجب ما تفضي إليه المناقشة ، حتى إذا قيض لأحدهم أن يجد الحل المنشود أقبل الآخرون على إمضائه ، فيكونون كلهم على اتحاد ، سواء في

استنباط الحل ومعرفته أو في صوغه ووضعه ، وليس المراد سوى هذا الاتحاد الذي متى جعل دستوراً للعمل صدز حكم المجلس موفقاً للمرام ، وتحققت الغاية المرجوة من نظامنا وأصولنا ، ووفق كل ذي جهد إلى رؤية ثمرته ، وهي ثمرة من شأنها أن تبعث في المجلس القوة وتسبغ على أعضائه العزة ، حتى يصيب رأيهم من الغرض السويداء ، وتكون تدابيرهم محمودة في نظر العقلاء ، هذا وإلى جانب التزامكم حيالهم لكل هذه المعاملة الطيبة ينبغي عليكم كلما أنستم منهم استهتاراً بأمر المناقشة أن تفتحوا للسانكم باب الكلام فتخاطبوهم في إنصاف بما يناسب المقام ، كأن تقولوا لهم : أيها الإخوان الزملاء إن هذا المجلس منوط بكم ، فما عرض فيه من أمر فمناقشته موكولة إليكم ، وبحثه محول على عهدتكم ، وأنا مأمور بأن أقتصر على الحضور بينكم وأضم قلبي إلى قلبكم ، فإن تخلفت عنكم في ميدان القول ولزمت الصمت مراعاة لمقتضى الوظيفة ، فإني في ذلك لمعذور وما دامت هذه المصلحة مفوضاً أمرها إلى المجلس ، فإني مجبر على الإهابة بكم أن ابدوا فكرتكم وقولوا كلمتكم ، فإن قدرتم مهمتكم ونطقتم بما تؤدون به من واجب البحث والمناقشة ، كنتم ملبين لدعوتي ، مستمعين لكلمتي ، ناهضين بعملكم على وجه الإحسان والإتقان ، وإن قعدتم دون إيفاء لوازم المجلس ولم تؤدوا للنعمة حقها ، فما علي إلا أن أكتب إلى صاحب المجلس ، فأبلغه الحقيقة ، وأنبئه بالواقع ، فكونوا على هدى وبينة لكيلا ترموني يومئذ بالدعاوى الباطلة ، حرضوهم واحداً واحداً بهذه الأقوال ، واقنعوهم بوجوب الأخذ بهذا المثال ، فإن تلقوا شرطكم هذا بالقبول ، وأعاروا نصحكم أسماع الرضا والانتباه فبها ونعمت ، وإلا فاكتبوا إلينا بفحوى الحال لنجد الوسيلة التي بها يقبلون ويسمعون ، ولنحافظ على ثمرات ما أنفقنا من السعي ، فلا تضيع هباء ولا تذهب جفاء ، وبالجملة فإن مما يحتمه

الواجب أن ينظر بعين الرعاية إلى هذا الأسلوب الذي بينا أنه أعظم أساس لحكومتنا وأهم دعامة لمصلحتنا ، وما أكثر ما بصرتك بهذا الواجب ونبهتك إليه ، فإن يكن قولي لم يحظ منك بالإصغاء ولا لقي ما يستحقه من التنفيذ والإجراء ، فإنه قد أصبح لزاماً عليك من الآن فصاعداً أن تضعه نصب عينيك ، وتشمر لتحقيقه عن ساقيك وساعديك ، وإن شيئاً سميناه قاعدة وأصولاً ، وأجمعنا الرأي على اتباعه لجدير منك أيضاً بالاتباع والامتثال ، وما دمنا محاذرين أن تمنى هذه الأصول بعوارض الإهمال والتعطيل ، فجدير بك كذلك أن تحذر ، فلا تمسها أو تعرض نفسك للندامة من أجلها »



ومن أبرز ما نشرناه من أوامره الخاصة بالزراعة شدة اهتمامه بشؤون مصر الزراعية وتقديره لما سيكون للقطن من تأثير في حياتها الاقتصادية . ومن الخطأ أن يعتقد بعضهم أن القطن لم يكن معروفاً للمصريين قبل محمد علي فمن المحقق أنهم كانوا يزرعونه من زمان طويل و إن يكن من المتعذر تعيين منشأه غير أن القطن الذي كان يزرع في مصر في القرن الثامن عشر كان من أصناف واطئة وكان محصوله صغيراً جديداً فتستهلكه الصناعات المحلية على قلتها . ويقال إنه لم يكن يزيد على ثلاثين ألف قنطار في السنة . وكان القنطار يباع يومئذ بأربعة عشر دولاراً فلما جاء الفرنسوي « جومل » إلى مصر في عهد محمد علي بالقطن الذي عرف باسم قطن « جومل » لم يلبث سعر القنطار من القطن القديم وكانوا يسمونه القطن البلدي أن نزل إلى ستة دولارات

وبدأ « جومل » تجربته في ضاحية « المطرية » بالقرب من القاهرة وفي سنة ١٨٢٠ أخرجت أرضه ثلاث بالات أرسلها إلى أوربا فلقيت تقديراً عظيماً

فاتفق عندئذ مع محمد علي على زرع مساحات كبيرة في الدلتا فلم تأت سنة ١٨٢٣ حتى كان المحصول يقدر بمئتي ألف قنطار !

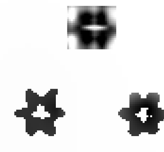
ولم يفسح الأجل في حياة «جومل» ليجني ثمرة مجهوده فتوفي في يونيو ١٨٢٣ وكأنما شق على خصومه الذين حاربوه في حياته أن يظل قطنه يعرف باسمه فسموه قطن « ماهو » وزعموا أن درويشاً جاء ببذوره من الهند

ونقص المحصول بعد ذلك فترة من الزمان بسبب كثرة التجنيد ثم عاد فازداد باطراد فبلغ ثلاث مئة ألف قنطار في سنة ١٨٣٦

ولم يكن عند الفلاحين الوسائل المادية التي تمكنهم من استغلال الأراضي التي نزل لهم عنها محمد علي فكان لا مندوحة له عن أن يبيعهم التقاوي والمواشي والآلات الزراعية بالتقسيط على أن يسددوا له ثمنها من محصولهم ولكي يتمكن من خزن القطن والحبوب بكميات كبيرة أنشأ عدداً من « الشون » الواسعة في جميع أرجاء البلاد وأراد بهذا الخزن غرضاً آخر وهو أن لا ينزل المحصولات إلى السوق ما لم تكن الأسعار المعروضة لها ملائمة ولما رأى أن التجار الأجانب الذين باع القمح للانجليز بواسطتهم قد ربحوا أرباحاً عظيمة عزم على عقد صفقات القطن مباشرة فأضحى بطبيعة الحال أكبر تاجر في مصر بعد ما كان أكبر مالك فيها وهذا هو ما سماه بعضهم احتكاره للتجارة وقد انتقد بعض المؤرخين هذا النظام وبنوا ما كتبوه على احتجاجات بعض التجار المصدرين على مسلك الباشا والواقع أنه لم يلجأ إلى النظام الذي نحن في صدده إلا لسببين الأول أنه خشي أن تعجز إيراداته في السنوات التي ينقص فيها بيع المحصولات فيضطر إلى الإقتراض من الخارج في حين أن سيطرته على السوق كانت تمكنه من تكييف سير الصفقات تبعاً لمصلحة البلاد

أما السبب الثاني فهو أنه أدرك بثاقب بصره أنه إذا ترك للفلاحين حرية التصرف في محصولاتهم ذهبوا ضحية المضاربين والمرابين فقد كان هؤلاء في عهد حكم المماليك يسلفونهم مبالغ يسيرة على محصولاتهم ثم لا يلبثون أن يستولوا على المحصولات على أهون سبيل

ومع ذلك فسح محمد علي المجال للنزهاء من التجار الأجانب بأن رضي أن يبيعهم بآجال طويلة مع إصراره على أن يستمر هو في تعيين السعر الأدنى الذي يرضاه لما يبيعهم إياه . وفي سنة ١٨٢٠ كان في القاهرة والإسكندرية ٣٥ بيتاً أجنبياً لإصدار المحصولات المصرية وهذا ضعفا العدد الذي كان فيها في عهد المماليك وفي هذا أكبر دليل على أن النظام الذي أنشأه محمد علي لم يزعج سوى المضاربين والمرابين



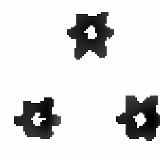
وقد رأينا في صفحات سابقة كيف كان محمد علي شديد الاهتمام بحفر الترع حريصاً على إنجاز العمل فيها بسرعة لأنه أدرك من اليوم الأول أن الترع هي شرايين الحياة في مصر

. ولما نزلت الحملة الفرنسوية مصر ألفت نظام الري فيها لا يزال على ما كان عليه في عهد الفراعنة فمما لا ريب فيه أن إلى محمد علي ومستشاريه الفرنسويين يرجع الفضل الأكبر في تقرير إصلاحات الري الجديدة فشملت المرافق العامة من البحر إلى أصوان وكان « موجل » (أو موجل بك) و « لينان دي بلفون » (وهو الذي عرف فيما بعد باسم لينان باشا) في طليعة أولئك المستشارين ثم انضم إليهما مختار بك فكان أول مدير وطني لمجلس الأشغال العامة

وفي ١٨٤٧ وضع محمد علي بيده الحجر الأساسي في بناء القناطر الخيرية وبلغ

من شدة اغتباطه في ذلك اليوم أن أمر بنحر ٥٠ عجلاً وتولى ٣٥٠ طباخاً إعداد الطعام الذي أعد للمدعوين إلى الوليمة التي أولمها لرجال الدولة وأمر كذلك بصنع مدالية تذكارية للحفلة

وكان محمد علي إلى جنب اهتمامه بحفر الترع الجديدة باستمرار يتتبع بشغف البحوث التي كان كبار مهندسيه يعدونها لمشروع حفر قناة السويس استيفاء للبحوث التي بدأت في عهد الحملة الفرنسوية



ولا نغالي إذا قلنا أن التعليم كان معدوماً تقريباً في مصر قبل أن يتولى محمد علي حكمها فلم تكن هناك سوى كتاتيب تعلم تلاميذها القرآن الكريم ومبادئ القراءة والكتابة وأحياناً قليلاً من الحساب أما المعهد الوحيد الجدير بأن يسمى معهداً فكان الأزهر الشريف وكان الطلبة يؤمونه من جميع البلدان الإسلامية من الصين إلى المغرب

وقد رأينا في الفصل الذي أفردناه للنهضة العسكرية كيف أن غرض محمد علي من المدارس التي أنشأها بادئ الأمر كان غرضاً عسكرياً أي اعداد شبان متعلمين للجيش وللمصالح العسكرية وفعلاً لم يكن هناك في السنوات العشرين الأولى من سني حكمه مجلس للمعارف بل كانت جميع المدارس تتبع مجلس الجهادية . غير أنه بعد حرب سوريا الأولى أخذ يهتم بإنشاء مدارس لا صلة لها بالجيش فلم تأت سنة ١٨٣٥ حتى كان في مصر مدرسة للهندسة ومدرسة للادارة ومدرسة للترجمة (مدرسة الألسن فيما بعد) ومدرسة للكيمياء ومدرسة للمناجم ومدرسة للطرق والكباري ومدرسة للتاريخ والجغرافيا . ولكن لم تكن هناك رابطة تربط هذه المدارس بعضها ببعض فلم يلبث محمد علي أن لاحظ ذلك كما أن عدد المدارس الأولية

والثانوية لم يكن كافياً لتغذية المدارس الفنية فأحدث في أواخر سنة ١٨٣٥ إصلاحاً كبيراً في التعليم كان من نتائجه أن قسم التعليم إلى ثلاثة أقسام وهي المدارس الإبتدائية والمدارس التحضيرية والمدارس الخاصة

وأنشئ في الوقت عينه مجلس للمعارف شملت سلطته المدارس المدنية والمدارس العسكرية على السواء وكان سليمان باشا الفرنساوي أول مدير له

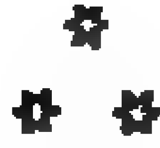
وكان التعليم كله مجاناً وكانت الدولة إلى جنب ذلك تطعم الطلبة وتكسوهم وتصرف لهم مرتبات شهرية على سبيل التشجيع !

وهذا علاوة على البعثات التي أوفدها إلى أوربا على نفقة الحكومة

وفي سنة ١٨٤٤ قرر محمد علي إنشاء مدرسة عسكرية مصرية في باريس وقرر أن يوفد إليها نجليه حسين بك وحليم بك وحفيديه أحمد بك واسماعيل بك (الخديوي اسماعيل باشا) ليتعلموا الفنون العسكرية فيها

وافتتحت المدرسة في سبتمبر ١٨٤٥ برعاية المارشال « سولت » وزير الحربية الفرنسوية إذ ذاك وتولى إدارتها كولونل من ضباط أركان حرب الجيش الفرنسوي وهو الكولونل « ركنكور »

و بلغ عدد الشبان المصريين الذين أدخلهم محمد علي هذه المدرسة خمسة وثمانين ولكنها لم تعمر أكثر من ثلاث سنوات فعاد معظم طلبتها إلى مصر وظل الآخرون في باريس ليكملوا علومهم فيها



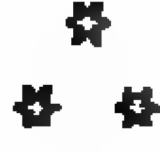
وقد مر بنا في صفحات سابقة شيء عن عناية محمد علي بالصحة العامة في مصر فإنه لم يكن عسيراً على عبقريته أن تقدر أن الخدمة الصحية لازمة لجيشه لزوم التدريب له فكان ذلك بداية النهضة الصحية التي نهضتها البلاد في عهده وكان

ساعده الأيمن فيها الدكتور كلوت بك . نعم إن مصر قد عرفت قبله بعض الأطباء الماهرين الأكفاء كالإيطالي مندريشي وموربورجو والفرنسوي دوساب والأرمني بوساري ولكن هؤلاء الأطباء لم يكونوا يعالجون سوى كبار رجال الدولة والنزلاء الأجانب . أما الأهلون فكانوا لا يجدون سوى الحلاقين والمنجمين والأفاقين . فما كاد كلوت بك يصل إلى مصر حتى وضع برامج سياسة صحية واسعة النطاق بدأ تنفيذها في التكن ثم شرع في إنشاء المستشفيات وأوجد مجلساً للصحة العامة مؤلفاً من ستة أعضاء كانت باكورة أعماله تقرير التطعيم الواقي من الجدري فإن عدد ضحايا هذا الوباء الخبيث كان لا يقل عن ستين ألف نسمة في السنة

ولاحظ كلوت بك أن عدد الأطباء في البلاد أقل جداً مما تحتاج إليه فاقترح على محمد علي إنشاء مدرسة للطب فرحب باقتراحه وفي سنة ١٨٢٧ فتحت المدرسة أبوابها ولم يمض على افتتاحها فترة قصيرة من الزمان حتى أصبح عدد طلبتها ٢١٥ طالباً . واقتبست برامج التعليم في مدرسة الطب المصرية عن البرامج التي تدرس في الكليات الفرنسوية وكان بعض الذين يجيدون اللغتين الفرنسوية والعربية يترجمون محاضرات الأساتذة من الفرنسوية إلى العربية

وفي سنة ١٨٣٢ سافر كلوت بك إلى باريس ومعه اثنا عشر شاباً مصرياً من خيرة طلبة المدرسة فامتحنوا أمام هيئة مؤلفة من أشهر أطباء فرنسا ومستشرقيها فنجحوا نجاحاً عظيماً وكان أول من تولى التدريس منهم في مدرسة قصر العيني الدكتور علي هيبه

وفي سنة ١٨٣٧ كان محمد علي يزور قنا فقال في مجلس حافل إنه مدين ديناً عظيماً لثلاثة من الفرنسويين وهم سليمان باشا وسريزي وكلوت بك



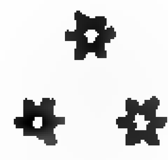
وظل محمد علي يسهر على إصلاح الاداة الحكومية حتى أواخر حياته . وفي سنة ١٨٤٧ — وكان قد ناهز الثامنة والسبعين من عمره — جمع عنده مديري المديريات والمصالح الأميرية وخطب فيهم خطبة حثهم فيها على محاربة المحسوبية والإقلاع عن مداراة بعضهم بعضاً وتسيير دفة الأعمال بما تمليه المصلحة العامة وحدها وربما كانت تلك الخطبة آخر حديث له في حفل كهذا ولذلك رأينا إيرادها هنا برمتها لما تضمنت من آراء ونصائح . قال بعد مقدمة قصيرة :

« إن الذي أذكره من أحوال العالم لا بد أن يكون معلوماً لديكم إجمالاً وذلك أن أهل الملل الموصوفين بالقدرة والقوة لم يكونوا في الأصل من أصحاب الاقتدار واليسار الذي هم عليه الآن بل كان كل منهم جارياً على طراز قديم ثم ظهر فيهم بعد ذلك ذوات من أصحاب الانتباه فأخذوا يجهدونهم بوسائل شتى حتى أنهم بسبب ما أثمر من سعيهم واجتهادهم في حقهم علموا قيمة محبة الوطن فكان ذلك سبباً في تقدمه ونحن لم نزل غافلين عن التأمل في معنى قدر الوطن وقيمته إلى هذه الأزمنة القريبة و بسبب كوننا متكاسلين وقاعدين عن الاقدام والاهتمام قد تأخرنا إلى غاية ما نحن فيه من الدرجات والآن قد صارت الأسماع والأبصار تسمع وترى ما صنعه أهل الملل أصحاب الاقتدار في هذا الأوان وعلى هذا إذا حصل أن الذين سمعوا أخبارهم وشاهدوا أمورهم بلغوا الذين لم يسمعوا ولم يبصروا وأروهم ما يلزم لتيسر وجود الأشياء التي يظن بها طول المدة في زمن قريب وما ذاك إلا أن منشأ هذا الأمل الحقيقي إنما هو عبارة عن كمال رعاية حق المصالح وأعني بذلك حصول الانتباه الزائد في عدم إضاعة حق المصلحة نظراً إلى جلب رضى الكبار والصغار ورعاية خواطرهم فلتعلموا أني قد ناهزت سن

الثمانين ولست في تمني شيء لنفسي بل كان تركي للنوم والراحة وبذلي لاجتهادي ليلاً ونهاراً إنما هو من أجل سعادتكم وإصلاح حالكم وحيث أني قد ربيتكم جميعاً من صغر سنكم وعلمتكم القراءة والكتابة في المكاتب وأوصلتكم إلى ما أنتم فيه من الدرجات وقبلتكم أولاداً لي وصرت لكم أباً بحق وجب أنكم لا تمتنعون من قبولي أباً لكم بل تقبلونني وبقياسي هذه الأمور صرت مؤملاً بذل الجهد منكم حسب الفترة وطالباً لراحتكم ورفاهيتكم في مدة قليلة ومع هذا فإن خدمتكم عائدة على أنفسكم ورؤية الفوائد المهمة سريعاً منوطة برفع المداراة ودفع رعاية الخواطر الحاصلة بينكم لأن المعاملات المذكورة سبب في إيراث السكتة للمصلحة الداعية إلى عمار الوطن وإن احترام الخاطر للمحبة ولو كان من لوازم الإنسانية لكن التزام المنفعة الذاتية في الشيء المضر بمنافع العامة والمماشاة والموافقة في الأمور المضرة بالمصلحة والأصول الموضوعة من أعظم الجرائم والقبائح التي لا يمكن الصفح عنها أصلاً فيجب الاجتناب عن ذلك حتى إذا كنت آمر أحدكم شفاهاً أو تحريراً بقولي له أجر المادة الفلانية بهذه الصورة وحصل منه اعتراض عليّ وذكرني وأفادني شفاهاً أو تحريراً بأن المادة المذكورة مضرة فهذا يكون منه عين ممنونيتي الزائدة وقد أثبت لكم مراراً كسب محظوظيتي من الأخطارات الواقعة حتى الآن التي يترتب عليها ممنونيتي في أعلى درجة وها أنا مرخص لكم في ذلك الرخصة التامة المرة بعد المرة فإذا قدر وحصل لأحدكم أن شخصاً من الكبار أو الصغار ترجاه في قضاء مادة تتعلق به وقال له اقضها بهذه الصورة فأجابه بقوله أنت تريد حصول هذه المصلحة ولكنها بهذا الوجه فيها مضرة منافية لسائر الوجوه وأنا معذور في عدم إجرائها فاعفني منها وحيث أجاب كل منكم الأعلى أو الأدنى بذلك من غير خوف ولا اكتراث كان مستلزماً لرعاية حق المصلحة ووقاية حقوق العامة وكانت هذه نعمة عظيمة لكم فعلى

هذا إذا سلكتم جميعاً هذا المسلك وأجريتم عليه صغار الدرجة الذين تحت أيديكم و قابلتموه بالرغبة والتشويق والتربية منكم فلا بد لكم من أن تشاهدوا فوائدهم الجليلة التي لا يمكن حصولها و إني سأبين لكم ما في هذا اجمالاً في طراز التفصيل وذلك هو تضاعف الثروة واليسار والافتخار لكم داخلاً والاعتناء في عدم رعاية الخاطر والاغيار خارجاً و إذا خطر ببالكم أن بعض الناس ربما يحصل له اشمئزاز في ابتداء فتح هذا الطريق فهو مجرد تخيل عبث لأنه متى أظهر أحدكم للآخر اشكالاً في أول وهلة يتحقق بسبق التجربة كون ذلك من الحق الصريح ويستصوب لديكم وتحبونه أخيراً إذا كانت التجربة تظهر أن حق المحبة عين الاستقامة في الانسانية ولا يكون لكم في مدة حياتي خوف من أحد ما فإذا فرضنا ذلك فلا يكون ذلك إلا من أولادي و إذا قدرنا ذلك فهو محض خطأ لأني مؤمل من ربي جل شأنه أن يكون أولادي قد تنبهوا لهذه الدقيقة وعلموها و إذا لم يدركوها فإن أفكارهم ستجد منفذاً لما قام بأذهانهم وعلى هذا أخبركم بأنكم إذا فعلتم ما ذكرته لكم من الحركات وتمسكتم بالمصلحة الخيرية وصرفتم فيها السعي بالروح والبدن وأثبتم مدعى الصداقة فإنه يكون ذلك عين صفائي الروحاني وسبب عافيتي من جهة الهيكل الجسماني فإذا منّ ربي سبحانه وتعالى عليّ بقوة ذهني وجودته وازدياد عمري و بركته في مقابلة هذا الفرح والانبساط والسرور والنشاط فإنه تتحصل أمور كثيرة من ثمرات سلوك ما أظهرته لكم من الطريق وتعلم الأمة عين صواب مسلكي ويتحقق لديهم أن أولادي أيضاً كما انتبهوا واختصوا بما نالوه من إيقانهم بما أوجدته وأثبته منذ نشأتي إلى الآن وشاهدوا ذلك مراراً وتكراراً كذلك يتخذونه جلاء لعين عبرتهم و يقفون على ما بسطته من الدقائق بتمامها ولا يبقى قول غير هذا بل سيحصل لكم من عائلتي كما حصل لكم مني من جهة الالتفات وترفيع

الدرجات لكم ما دامت الحياة وكلما شاهدوا أطواركم وأحوالكم جارية على ما سبق بيانه من الكيفيات علموا قيمتكم وقتاً مؤقتاً وأخذوا يقولون أنهم خدموا في زمان آبائنا وأجدادنا هكذا وسلكوا مسلك الحق والاستقامة حتى كان منهم أنهم إذا رأوا أمراً غير لائق يخالفونه في إجراءاته رعاية الأصول الحق وهذا برهان ساطع على خدمتهم في أيامنا بهذا الشكل وما فعلوا ذلك إلاّ لأملهم الخدمة والاستقامة في أيامنا ويعرفون درجتكم وقيمتكم ويكثرون شرفكم طبيعة كواجب تكونوا على بصيرة وتسلكوا على نسق هذه الحركات الشهيرة إذ كان هذا من قبيل التنبيه والإشعار لكم ولتعلموا أنكم إذا لم تحولوا عن خصالكم القديمة من الآن فصاعداً ولم ترجعوا عن طرق المداراة والمماشاة ولم تقولوا الحق في كل شيء ولم تجتهدوا في طريق الاستواء ولم تسلكوا سبيل الصواب لصيانة ذات المصلحة فلا بد لي من أن أغتاظ منكم جميعاً وإذا كنت موقناً بتقدم هذا الوطن العزيز على أي صورة كانت وملتزماً فريضته عليّ صرت مجبوراً على قهر كل من لم يسلك هذا الطريق المستقيم اضطراراً مع حرقة كبدي وسيل الدموع من عيني فالذي أرجوه من الخالق سبحانه وتعالى أن يجعل نصيحتي مؤثرة في قلوبكم حتى أشاهد منكم حسن الحركة آناً فآناً وأعاين ما تستحقونه من الخير وتقر عيناي بامتياز كل منكم حسب أقصى أملي »



هذا عن حكمه في مصر . أما عن حكمه في كريت فقد أتينا في الفصل الذي عقدناه عن حرب الموره على ما فيه الكفاية . وبلغ من شدة اهتمامه باصلاح الحكم فيها أن زارها بنفسه سنة ١٨٣٣ . وقد قال البروفسور « دودويل » في كتابه عنه « أن حكمه لكريت يستحق أن يعد نجاحاً له »

واختلفت آراء المؤرخين الإفرنج في تقديرهم لحكمه في سوريا ومما لا ريب فيه أن هناك أخطاء ارتكبت ولكن هذه الأخطاء ما كانت لتسوغ الفتن التي نشأت في سوريا ولبنان لولا الدسائس التي اتفقت الدولة العلية وانجلترا على بثها فيها فأشعلت النار في جميع أرجائها .

ولما سكنت العاصفة ، وحلت الأزمة وهدأت أعصاب أوربا كتب المسيو ولدن بروك قنصل روسيا في سوريا إلى حكومته في سنة ١٨٤٣ يقول : « إن هذه البلاد التعيسة لم تعرف سوى محسن واحد في خلال أجيال وهو إبراهيم باشا وقد أقصوه عنها و إني أرى بدهشة أنه ليس هناك رجل واحد من أي دين كان لا يتمنى عودة الحكم المصري إلى هذه الديار »

وكتب المسيو باتون قنصل فرنسا من جهة إلى حكومته يقول : « إن الحكم المصري كان العهد الذهبي للمسيحيين في سوريا »

والخلاصة أنه بالرغم من كل ما حدث استطاع الحكم المصري أن يحقق عملاً مجيداً في سوريا في خلال السنوات التي قضاها إبراهيم باشا في ربوع الشام

« ان مجد البلاد التي أحكمها وضمان رفاهية دائمة لها أعز أماني وقد وقفت حياتي كلها على هذا الغرض وحده »

محمد علي

كيف كان محمد علي ؟

نعتقد أن خير وصف يمكننا الاعتماد عليه هو الوصف الذي تركه لنا الدكتور كلوت بك في كتابه « لمحة عامة إلى مصر » فقد أتيح له أن يعرفه معرفة جيدة وكان علاوة على ذلك كاتباً مجيداً فصوره صورة قلمية حية لم نعثر في ما قرأنا عنه على ما يفوقها دقة و بياناً

قال : « هو ربع القامة لا يتجاوز ارتفاع قامته خمس أقدام وبوصتين بدين الجسم دموي المزاج عصبيه إلى الدرجة القصوى . كان شعر رأسه ولحيته في إبان شبابه على شيء من الصهوبة . مكشوف الجبهة بارزها وفي حاجبيه نتوء ظاهر . أما عيناه فكستنيتا اللون في صفاء ووضوح وغائرتان في الحاجبين . متوسط حجم الأذن في سعة وانتفاخ عند المنخرين . صغير الفم ملتوي الشاربين في طرفيهما . أبيض شعر اللحية في غير كثافة . و يتألف من مجموعة هذه الملامح فيه سحنة محبوبة جذابة للدرجة القصوى . ووجه تبدو فيه نضرة الحياة وعلائم الحركة والقوة تسطع منه عينان براقتان شيمتهما البحث والتنقيب وفي منظره العام ما يدل على دقة الفكر ورقة الشعور وشرف الميول

«وله يد صغيرة جميلة مفتولة الأصابع وقدم صغيرة كذلك وهو حسن الخلقة تنم مشيته على الوثوق بالنفس وتدل على ما يطلب في الجندي من الضبط والنظام العسكريين . إذا سار دفع إلى الأمام طرف القدمين محترزاً عند تحريك جسمه

إلا بمقدار ما تقضي الضرورة به في نطاق ضيق تكاد تتلامس جوانبه . و إذا وقف وقف مستقيماً واضعاً إحدى يديه في الأخرى وراء ظهره . ومما يحسن بنا ذكره في هذا المقام لأنه غير مألوف عند الترك ميله إلى الرياضة والفسحة في داخل حجرته . و إذا وضع عمامته على رأسه جعلها منحرفة قليلاً إلى الجانب الأيسر منه . ومع أنه يكره التحلي بعلامات الشرف والرتب و يرغب عن لبس الثياب المزركشة بأسلاك الذهب على العادة الشائعة عند العثمانيين فهو شديد الحرص على نظام ملابسه وهندامها . و بالجملة فإنه في أحواله وأطواره وسلوكه ومعاملته يتوخى السهولة والبساطة في رفعة قدر وعزة نفس »(١)

و بعد ما قابله البارون « دي بوالكنوت » في أول مايو ١٨٣٣ كتب إلى وزير خارجية فرنسا عن مقابلته له فوصفه بقوله : « وهو رجل ربعة وقد ناهز السبعين تقريباً (كذا) ولكنه ممتلئ نشاطاً وحيوية ونظرته حادة نفاذة تخترق الحجب وتزيد لحيته البيضاء وجهه نبلاً وهو وجه تتجلى فيه قوة العزيمة وتتعاقب عليه الانفعالات المتباينة بسرعة »

وقد أجمع « كيرزون » و « بترك » و « سان فيريول » على التنويه « بقوة نظراته» في ما كتبوه عنه وقال «راي ولسون» . إن عينه كانت « حادة ونافذة كعين الصقر » . وقال البرنس « بوكلر موسكو » في وصف زيارته الأولى له : « وخيل إلي أن عينيه وهما تلمعان كعيني الصقر تريدان اختراق شغف ذهني لتكتشفا أعمق أفكاري »

ونوه البرنس « بوكلر موسكو» بعد ذلك بما تجلى له من حسن هندامه. قال : « إن بزته كانت تنم على « الأناقة » مع البساطة التامة ، وكان يلبس على رأسه طربوشاً أحمر لا تزينه حلية ما ولم أر في أصابعه خاتماً ولا ذلك الشيء المألوف

(١) « لمحة عامة إلى مصر » ترجمة محمد مسعود بك

رؤيته في الشرق وأعني به السبحة وبهذه المناسبة أذكر أن أنامله جميلة جمالاً قد تحسده عليه النساء »

فيتبين مما تقدم أنه كان يلبس العمامة تارة والطربوش تارة أخرى وقد ظل يلبس الملابس الوطنية إلى أن قرر السفر إلى أوربا في آخر سني حياته فصنع لنفسه بذلة عسكرية تتألف من سترة طويلة مقفلة عند الرقبة والصدر وبنطلون واحتفظ بلبس الطربوش في الرحلة كلها

وكان عند ما يتعب أو يغضب يسعل سعالاً عصبياً يعاوده من وقت لآخر

وكانت له تقاليد شتى في كيفية استقبال زائريه فبينما كان يستقبل بعضهم وهو جالس على ديوانه كان ينهض للبعض الآخر فإذا أراد أن يكرم زائره تكريماً خاصاً سار خطوات لاستقباله في وسط القاعة وكان إذا أراد تجنب استقبال زائره جالساً أو الوقوف له يدعه يدخل قاعة الاستقبال أولاً ثم يوافيه فيها بعد قليل

و إذا كان الزائر ذا مقام خاص أجلسه على ديوانه إلى جنبه و إلا أجلسه على مقربة منه . أما مساعدوه فكانوا يظلون واقفين في حضرته . ويقول البارون «دي بو الكونت» في ما كتبه عنه أن باغوص بك كان يترجم لهما حديثهما وهو واقف ولم تكد الزيارة تبدأ حتى جاء الخدم بغليونين أحدهما لسيد البلاد والآخر للبارون . وكان الزوار الأجانب يعلقون أهمية كبيرة على نوع الغليون الذي يقدم إليهم فإذا كان مماثلاً لغليون الباشا عدوا ذلك تكريماً خاصاً لهم . و إذا كان الزائر أميراً أجنبياً أو مبعوثاً من لدن ملك أجنبي قدموا إليه القهوة وهو في حضرته

وتقضي المراسم المتبعة الآن في استقبال سفراء الدول ووزرائها المفوضين عند تقديمهم لأوراق اعتمادهم إلى جلالة الملك أن يحييهم قره قول شرف التحية العسكرية عند وصولهم إلى القصر وتعزف الموسيقى السلام الوطني للدولة التي ينتمي إليها السفير أو الوزير المفوض

وروى البارون « دي بو الـكونت » أنه لما وصل إلى سراي رأس التين حيته فصيلة من الجند التحية العسكرية بينما كانت موسيقاها تعزف « المارسليز » وذلك بوصفه مبعوثاً خاصاً من لدن ملك فرنسا وكان محمد علي قد أرسل إليه إحدى مركباته لتقله إلى السراي وكان يجرها أربعة من الجياد العربية المطهمة وقد نوه البارون « دي بو الكونت » في تقريره إلى وزير خارجية فرنسا بأن نابليون ركب هذه الركبة غير مرة وكان شعار الأمبراطورية لا يزال باقياً عليها .

ومما لاحظه البرنس « بوكلر موسكو » أن مسلك رجال الحاشية والمعية كان ينطوي في كل وقت على الاحترام التام « ولكنهم كانوا إلى جنب ذلك لا يشعرون بحرج وهم في حضرته لأنه كان يعامل كل فرد منهم برقة وعطف »

وهنا قال الأمير الألماني « وليس هناك أسهل من أن يحظى المرء في مصر بمقابلة الباشا ولا أظن أن في استطاعة حاكم ما أن يجعل الوصول إليه أيسر مما يفعل ولا أن يذهب إلى ما يذهب إليه في التقليل من التدابير التي تصون سلامته فإنه يعرض نفسه كل يوم غيرَ وجلٍ لاعتداء أي طائش قد تحدثه نفسه بالاعتداء على حياته فهل كان يسلك هذا المسلك لو كان طاغية كما تسميه أوربا في جهلها المضحك أو تقديرها المغرض »

وقال «بوكلرموسكو» في موضع آخر : إن محمد علي كان يأكل على الطريقة الأوربية عند ما يكون وحده . أما عند ما يكون على سفر أو في جماعة فيأكل على الطريقة الشرقية وقد لاحظ في سنة ١٨٣٧ أنه كان يأكل «بشهية الشباب» وكان يومئذ في الثامنة والستين من عمره . ولما سافر في تلك السنة إلى الصعيد دعا البرنس « بوكلر موسكو » إلى مرافقته في رحلته « فرأيته يأكل برشاقة الجنتلمان الإنجليزي » وفي إحدى المرات قال له سموه مازحاً : « لقد تعلمت الأكل على

الطريقة الأوربية ولكني لم أتعلم بعد تماماً فن تشريح الديوك الرومية فأرجو منك أن تعطيني درساً في كيفية قطعه » وأشار إلى ديك أمامهما

وكان شديد الحفاوة بضيوفه . حدث لما وصلا إلى أسيوط أن لاحظ أن الكرسي الذي أعد للبرنس « بوكلر موسكو » يختلف عن الكرسي الكبير (الفوتيل) الذي أعـد له هو فأمرهم بأن يأتوا للأمير البروسي بكرسي مماثل لكرسيه فقيل له إن كرسيه هو الوحيد من نوعه وأن الكراسي الأخرى كلها من خيزران فأمر عندئذ بأن يكون الكرسيان من خيزران فنقلوا كرسيه الكبير ووضعوا بدلاً منه كرسياً من الخيزران

ووصف البرنس « بوكلر موسكو » طريقة محمد علي في السفر براً فقال : « إن مئة خيمة كانت تسافر في ركابه . نصفها يلازمه والنصف الآخر يتقدمه إلى المحطة التالية وينصب فيها حتى إذا وصل إليها ألفى كل شيء معداً لاستقباله بينما تكون الخمسون الأولى في طريقها إلى المحطة التي بعدها فلا يضطر إلى الانتظار لحظة واحدة في مكان ما »

وقال إن مدير المنطقة هو وحده الذي كان يسير إلى جنبه على صهوة جواده . أما رجال الحاشية فكانوا يتبعونه على مسافة غير قصيرة وهم على جيادهم كذلك . وكان خادم سموه الخاص يسير دائماً على مقربة منـه حاملاً منديله ومنشته وعلبة النشوق

وقد استوقف نظر الأمير البروسي شيئان في أثناء هذه الرحلة . الأول أن محمد علي كان يسمح للأهالي بالاقتراب منه ومحادثته في ما يرومون محادثته فيه من دون أن يكون محاطاً بحرس ما

والثاني شدة مواظبته على مواعيده وهنا أعرب عن إعجابه بنشاطه فقال :

« وكان سموه دائماً آخر من ينام وأول من يستيقظ » وكان البريد يصل إليه مرتين في اليوم فلا ينام إلا بعد ما يكون قد اطلع على جميع الرسائل والتقارير وأصدر أمره إلى سكرتيره فى كل منها وكان يسمح لضيفه الأمير البروسي بأن يطالع الصحف الأوربية في تلك الأثناء . وفي ذات يوم التفت إليه وقال له : « هل تعلم ماذا أمضيت الآن ؟ » فقال بوكلرموسكو : « لا يا صاحب السمو » . فقال : « أمضيت أمراً بإنشاء بنك فى القاهرة يسلف بفائدة قدرها ١٢ فى المئة ليتسنى له أن يدفع ١٠ في المئة فائدة على الأموال التي سيقترضها لتسيير العمل »

فلاحظ عليه الأمير البروسي أنه ينهك نفسه بالعمل المضنى فقال سموه : « إني مضطر إلى التفكير بالنيابة عن الجميع . ومما لا ريب فيه أن رجلاً واحداً لهذا كله قليل »

وقال له مرة أخرى « إني أرجو أن تنصفني الأجيال المقبـلة كما أنصفت بطرس الأكبر قيصر الروس بعد ما كان شعبه يئن منه في أثناء حياته . و إذا مد الله في حياتي ووهبني سنوات أخرى لأعزز ما شرعت فيه فإني لن أخشى حكم الأجيال المقبلة . ولمـاذا أعمل الآن نهاراً وليلاً بالرغم من تقدم سني ولمـاذا لا أرحم جسمي وذهني بل أتعب وأشقى وأسعى لرؤية كل شيء بعيني إن لم يكن لأكمل بناء الصرح الذي شيدته من زمان طويل في مخيلتي . إني أمتلك أكثر مما يلزم لمعيشتي بمراحل وكل شيء رهن إشارتي ولكنك تراني أضني نفسي بالعمل المستمر بدلاً من الإخلاد إلى الراحة . . . لمـاذا ؟ . . . لأن مجد البلاد التي أحكمها وضمان رفاهية دائمة لهـا أعز أمانيَّ وقد وقفت حياتي كلها على هذا الغرض وحده »

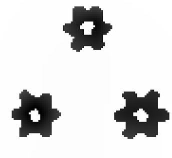
وكان كل ما يتمناه هو أن يعيش عشر سنوات أخرى « وأظن أن ذلك

يكون كافياً لأتقدم في عملي تقدماً يمكن لأولادي الإستمرار فيه بسلام وأن يحكموا شعبي في ظروف أسعد من الظروف الحاضرة »

واستأنف حديثه فقال : « وإذا كنت حياً عندئذ — أي بعدعشر سنوات — أرسلت إليكم مندوباً خاصاً يدعوكم إلى زيارة مصر مرة أخرى فتشهدوا بأنفسكم هل برّ محمد علي بوعده »

فقال له البرنس بوكلر موسكو : إني أسجل على سموكم هذا الوعد مع الشكر الجزيل وإذا كنت حياً بدوري ففي وسعكم أن تعتمدوا على رؤيتي مرة أخرى فيتاح لي عندئذ أن أبر « لصاحب الجلالة » بالعهد الذي قطعته « لصاحب السمو »

فقال محمد علي وهو يلعب بلحيته البيضاء : « لا . لا . إني لا أريد لقباً ما ولم أمض اسمي طول حياتي إلا « محمد علي » . . . لا غير ! »

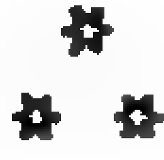


ومن المتفق عليه أن محمد علي لم يتعلم القراءة والكتابة إلا بعد ما جاوز الأربعين من عمره ويقول بعضهم أنه كان يومئذ في الخامسة والأربعين ويقول البعض الآخر إنه كان في السابعة والأربعين . وذكر البرنس بوكلر موسكو في أحد الفصول التي أفردها لأحاديثه معه أنه سمعه مرة يفوه بكلمات باللغة الفرنسوية بنطق صحيح

وكان مع جهله باللغات الأوربية شديد العناية بتتبع ما تكتبه الصحف الأوربية ولا سيما عنه وعن مصر . وكذلك كان يطلب من مترجميه أن يتلوا عليه في أوقات فراغه ترجمة أشهر الكتب الأوربية التي يسمع عنها . ولما اشتدت عليه حملات « جريدة أزمير » وكانت تصدر في أزمير باللغة الفرنسوية قال إنه يريد أن يجلب آلات للطباعة من أوربا لينشر جريدة باللغة الفرنسوية ترد على المطاعن التي

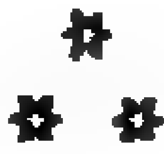
توجها إليه بعض الصحف الأجنبية . وكان قد أنشأ المطبعة الأميرية وأصدر « الوقائع المصرية » قبل ذلك بفترة قصيرة من الزمان ليطلع على أعماله كل من له إلمام بالقراءة

وكان لا يفتأ يردد أن الكتب الوحيدة التي درس فيها هي وجوه الرجال « و يندر أن أخطأت فيها »



وقد نوه معظم الإفرنج الذين عرفوه بعطفه العظيم على مساعديه عندما كان يستوثق من إخلاصهم . ومن ذلك أنه لما توفي « باغوص يوسف » بعد ما خدمه خدمة طويلة كمترجم ثم كسكرتير خاص ثم « كوزير » أمر بأن تشيع جنازته رسمياً بالإحتفال العسكري اللائق به ولكن بعض خصوم المتوفى تلاعبوا بهذا الأمر فجاءت الجنازة خلواً من مظاهر التكريم والتبجيل وحلت محلها مظاهر الفوضى والاضطراب فلما نمي ذلك إلى محمد علي غضب غضباً شديداً وأمر بأن تقام لوزيره الراحل صلاة على روحه في الكنيسة التي ينتمي إليها ويشهدها كبار رجال الحكومة والجيش ويدعى إليها قناصل الدول وتشترك فيها وحدات من الجيش فنفذ الأمر بدقة تامة هذه المرة

وبلغه يوماً أن رجلاً أوفد إلى إيران بمهمة خاصة لقي حتفه في طريقه إليها وترك عائلة برمتها من دون أن يخلف لها ما يساعدها على العيش فعين سموه معاشاً لأرملته وأرسل ابنه الى أوربا ليتعلم فيها على نفقته ودبر زوجاً لابنته



وانصرف بعد ضمانه لنظام الوراثة في أسرته إلى الاهتمام بإصلاحاته الداخلية ولا سيما الزراعي منها بما عرف عنه من همة وقوة شكيمة فوصفه بعض الأجانب

« بالرجل الذي لا يتعب » وفي سنة ١٨٤٢ أنعم عليه السلطان برتبه الصدارة (الصدر الأعظم)

وفي شهر يوليو سنة ١٨٤٤ اعتلت صحته ولكنه لم يلبث أن استرد نشاطه وعاد إلى تتبع شؤون الحكم بشدته القديمة

وفي سنة ١٨٤٦ قرر أن يرحل رحلة بحرية إلى الآستانة انتجاعاً للصحة من ناحية ورغبة منه في زيارة السلطان من جهة أخرى وكان قد أمر قبل سفره باتخاذ التدابير اللازمة لإحصاء عدد سكان مصر في أثناء غيابه فما كاد يبتعد عن الاسكندرية قليلاً حتى كتب إلى كتخدا باشا يوصيه بسرعة إنجاز اجراءات التعداد ويذكره بأن « عينه تراقبهم حتى عن بعد في ما كلفهم تأديته ».

وأكرم السلطان عبد المجيد وفادته وبالغ في الترحيب به وأهدى إليه سيف السلطان محمود مع هدايا نفيسة أخرى فأهدى إليه سموه من جهته هدايا كثيرة تضارعها جمالاً وفخامة . ويقال إن زيارته للآستانة كلفته ربع مليون جنيه

وعرج في طريق عودته إلى مصر على « قوله » فزار مسقط رأسه وقرأ الفاتحة على قبري والديه ووزع مالاً كثيراً على الفقراء والمعوزين وأنشأ في البلدة التي رأى فيها النور مدرسة أمر بالإنفاق عليها من الجيب الخاص

وإذ شعر سموه يومئذ بأن صحته تحسنت عدل عن زيارة فرنسا وعاد إلى مصر ليتتبع سير العمل في القناطر الخيرية

ولكن لم يأت شهر فبراير ١٨٤٨ حتى عاوده المرض فاجتمع المجلس الصحي وقرر إنه في حاجة إلى رحلة بحرية تبديلاً للهواء فأبحر إلى مالطة تاركاً حفيده عباس باشا في القاهرة ونجله سـعيد باشا في الاسكندرية يصرفان شؤون الحكومة فى أثناء غيابه

وبعد أيام وصلت إلى الاسكندرية سفينة إنجليزية التقت بمحمد علي ورجال حاشيته فى عرض البحر فحملت رسائل منهم بأن صحة الباشا تحسنت على هواء البحر وبأنه سيمكث يومين فى مالطة ثم يذهب إلى نابولي حيث يلتقي بإبراهيم باشا ثم يتوجهان معاً إلى مرسيليا ومن هناك يذهب الوالد إلى نيس ليكمل علاجه ويعود الابن إلى مصر

وفى ٢٠ مارس وصل إبراهيم باشا الاسكندرية . وفى ٢١ منه وصل محمد علي باشا مختصراً رحلته وقد ساءت حالته فتقرر تأليف مجلس لتصريف شؤون الدولة باسمه فتألف المجلس من إبراهيم باشا وعباس باشا وسعيد باشا وكامل باشا وشريف باشا وسامي باشا وأحمد يكن باشا وصبحي بك وحسن بك وأرتين بك وراتب بك وزكي افندي

ولم يحل فصل الصيف فى تلك السنة حتى ظهرت الكوليرا فى القاهرة ثم لم تلبث أن ظهرت فى الاسكندرية فأبحر إبراهيم باشا فى شهر يوليو إلى رودس إتقاء لخطرها وبعد ما غاب أكثر من شهر عاد إلى الاسكندرية فى ٢٨ أغسطس (١٨٤٨) ثم استأنف سفره إلى القاهرة رأساً وكان محمد علي قد انتقل إليها قبل ذلك بأيام وذاع يومئذ أن إبراهيم باشا مريض وأنه سيقيم فى الضواحي بعيداً عن زحام الناس

وفى أواسط سبتمبر احتفل إبراهيم باشا بتلاوة الفرمان الشاهاني الذي يوليه على مصر . ولاحظ الحاضرون فى ذلك اليوم أن صحته لا تبعث على الارتياح

وظلت الأخبار تتواتر بأن صحة إبراهيم باشا تسوء كل يوم إلى أن كان شهر أكتوبر فكتب القناصل إلى حكوماتهم يقولون إن حالته تدعو إلى اليأس

وفى ١٠ نوفمبر (١٨٤٨) اختطف الموت إبراهيم باشا فتولى سعيد باشا رئاسة

المجلس الخاص إلى أن يصل عباس باشا من بلاد الحجاز وكان قد سافر إليها لاختلافه مع ابراهيم باشا

وفي ٢٦ نوفمبر وصل عباس باشا

وفي ٧ ديسمبر احتفل بتلاوة الفرمان الذي يوليه على مصر في قاعة الديوان في القلعة

*
* *

وفي الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم ٢ أغسطس سنة ١٨٤٩. أسلم محمد علي الروح إلى خالقها

وأرسل القائم بأعمال القنصلية اليونانية في الإسكندرية إلى حكومته يقول : لقد توفى محمد علي « العبقري الذي لم يعرف للتعب معنى »

فكانت هذه العبارة على إيجازها خير وصف لحياة محمد علي الكبير

وكتب المستر « مري » قنصل انجلترا العام في مصر من جهته إلى اللورد بالمرستن وزير الخارجية البريطانية وخصم محمد علي القديم يقول : « إن تعلق جميع طبقات مصر باسم محمد علي واحترامها له جعلاها تنظم له جنازة أعظم من كل جنازة رأتها مصر فإن الشيوخ يذكرون الفوضى والعبث اللذين أنقذ مصر منهما والشبان يقابلون بين حكمه الحازم وحكم خلفه الهوائي . . . »

ومضى القنصل «مري» في تقريره فقال « والواقع يا سيدي اللورد أن المرء لا يستطيع أن ينكر أن محمد علي مع كل أخطائه كان رجلاً عظيماً و إذا أريد تقدير شخصيته فيجب أن لا يغرب عن البال أنه من دون أن يستند إلى حسب ونسب ما ومن دون أن يعتمد على ثروة ما ، استطاع أن يشق طريقه إلى السلطة والمجد والشهرة بشجاعته التي كان لا يقهرها قاهر و بمثابرته وحكمته . . . »

واستطرد القنصل مري من ذلك إلى القول إن مصر كلها كانت تحيط محمد علي بقلوبها في أثناء مرضه « وقد تدهشون يا سيدي اللورد إذا بلغكم أنه في كل مكان كان المرء يسمع هذه العبارة : لو أراد الله لأعطيت عشر سنوات من حياتي لإضافتها إلى حياة الباشا »

« ويجب علينا نحن المسيحيين أن نذكر إنصافاً لذكراه أنه بينما كان المسيحي لا يستطيع أن يمشي في حلب أو في دمشق أو في أي مدينة أخرى خاضعة لحكم السلطان المباشر من دون أن يستهدف لخطر الشتم أو الاعتداء ، كان السائح الانجليزي يستطيع أن يجتاز وادي النيل كله من دون سلاح وكذلك الصحاري المجاورة للنيل باطمئنان على سلامته وأمواله كأنه يجتاز حدائق هايدبارك في وضح النهار »

***

وكانت وفاة محمد علي في الاسكندرية فنقل إلى العاصمة بطريق النيل ودفن في المسجد الذي بناه بنفسه بجوار القلعة كأنما أراد أن يظل يطل على القاهرة التي أحبها وأحبته

وغاب محمد علي عن الأبصار ولكن بعد ما كفل لعمله البقاء فكان البيت العلوي الذي شيد أركانه والعرش الذي رفع دعائمه والاستقلال الذي غرس اسسه

مراجع

معاهدة لندن

(١٥ يوليه سنة ١٨٤٠)

بسم الله الرحمن الرحيم

« أما بعد فانه حيث التجأ جلالة السلطان إلى جلالة ملكة بريطانيا العظمى وإرلندا وجلالة ملك النمسا والمجر وبوهيميا وجلالة ملك بروسيا وجلالة قيصر الروس طالباً مساعدتهم ومعاونتهم في درء المصاعب التي ألمت بالباب العالي بسبب أعمال الاعتداء التي أبداها محمد علي باشا حاكم مصر ومن مقتضاها تهديد الدولة العثمانية في حقوق سيادة السلطان واستقلاله ، فقد اجتمع أصحاب الجلالة الملوك البادي ذكرهم وبالنظر لشعائر المحبة المتبادلة بينهم وبين الحضرة السلطانية الفخيمة ولما هم عليه من الرغبة في حفظ ممالك السلطنة السنية واستقلالها إذ أن في ذلك ما يوجب استتباب السلام في أوروبا وقياماً بما تعهدوا به بموجب التحريرات المسلمة للباب العالي بوساطة سفرائهم في الآستانة وتاريخها ٢٧ يوليو سنة ١٨٣٩ ولما كانت رغبتهم جميعاً منع سفك الدماء الذى ربما تسببه مداومة حوادث الاعتداء التي انتشرت أخيراً في سوريا بين حكومة الباشا المشار إليه ورعايا الحضرة السلطانية الفخيمة ، لذلك قررت الدول المشار إليها والباب العالي بقصد بلوغ الغايات المذكورة وجوب تحرير هذا الاتفاق بينهم جميعاً فعينوا من قبلهم مندوبين ومفوضين هم . . . . الخ .

« و بعد أن تبادل المفوضون المذكورون الأوراق المثبتة لانتدابهم لعقد الاتفاق وتحقق أنها مستوفاة أصولها قرروا البنود الآتية وأمضوها :

« البند الأول — حيث اتفقت الحضرة السلطانية الفخيمة مع جلالة ملكة بريطانيا العظمى وجلالة ملك النمسا والمجر و بوهيميا وجلالة ملك بروسيا وجلالة قيصر روسيا على ما يجب وضعه من شروط الصلح التي أرادت الحضرة السلطانية أن تمنحها إلى محمد علي باشا وهي تلك الشروط المبينة في ملحق هذا الاتفاق فقد تعهدت الدول المشار إليها بأن تعمل بالاتحاد التام فيما بينها وتبذل ما في وسعها لتقنع محمد علي باشا بقبول الصلح المنوه عنه . وقد حفظت كل دولة من الدول المشار إليها حقها في أن تتصرف في هذا الأمر بما في إمكان كل منها إجراؤه من الوسائل للوصول إلى الغاية المذكورة .

« البند الثاني — إذا لم يقبل محمد علي باشا إجراء الصلح على الصورة التي يعلنه بها الباب العالي بوساطة أصحاب الجلالة الملوك المشار إليهم يتعهد حينئذ هؤلاء الملوك بأن يتخذوا بناء على طلب الحضرة السلطانية الفخيمة ما يتفقون عليه من التدابير وما يقررونه بينهم من الإجراءات كي يصلوا إلى تنفيذ هذا الصلح . وحيث أن في هذه الأثناء طلبت الحضرة الفخيمة السلطانية من حلفائها الملوك المذكورين الانضمام إليها لمساعدتها على قطع المواصلات بحراً بين مصر وسوريا ومنع إرسال العساكر والخيل والأسلحة والذخائر الحربية على اختلاف أنواعها من إحدى هاتين المقاطعتين للأخرى ، بناء على ذلك تعهد أصحاب الجلالة الملوك البادي ذكرهم بإصدار أوامرهم إلى قواتهم البحرية في البحر المتوسط لأجل هذه الغاية . وقد وعدوا فضلاً على ما ذكر بأن يعطي رؤساء أساطيلهم حسب ما لديهم من الوسائل و باسم المحالفة المنوه عنها كافة ما يستطيعون من أنواع

المساعدة لرعايا السلطنة العثمانية الذين يظهرون صدق أمانتهم وخضوعهم لمليكهم .

« البند الثالث — وإذا وجه محمد علي باشا قواته البحرية والبرية نحو الآستانة بعد أن يكون قد رفض الصلح المذكور فالملوك المشار إليهم متفقون إذا مست الحاجة على تلبية طلب الحضرة السلطانية الفخيمة فيدافعون عن عرش سلطنته إذا طلب ذلك منهم بوساطة سفرائهم في الآستانة ، فيقومون بالعمل بالاتحاد فيما بينهم لوقاية خليج القسطنطينية والطونة وعاصمة الدولة العثمانية من كل تعد . ومن المتفق عليه فضلاً عن ذلك أن القوات التي سترسلها الدول المشار إليها للأماكن المذكورة لأجل الغاية المار ذكرها ستبقى في تلك الأماكن ما دامت الحضرة السلطانية تؤيد بقاءها فيها . ومتى تراءى لجلالة السلطان أن وجودها غير لازم فتسحب كل دولة حينئذ قواتها وترجع جميعها إلى حيث أتت إما في البحر الأسود وإما في البحر المتوسط .

« البند الرابع — وقد تقرر بنوع خاص أن مساعدة الدول في العمل المذكور في البند السابق — ومن شأنها وضع خليج القسطنطينية والطونة وعاصمة السلطنة السنية تحت ملاحظة الدول المشار إليها وقتياً لمقاومة كل تعد يحصل من قبل محمد علي باشا — لا تعتبر إلا كأنها مساعدة غير اعتيادية سمحت بها الدول المشار إليها بناء على طلب السلطنة السنية للدفاع عنها في الظرف المذكور وحده دون سواه . وعلى ذلك فقد اتفقت الدول البادي ذكرها بأن إجراءاتها الآنفة الذكر في الظرف المذكور لا تنفي أصالة القاعدة القديمة التي سنتها السلطنة السنية ومن مقتضاها منع سفن الدول الأجنبية الحربية منذ القدم من الدخول في مضيق خليج القسطنطينية والطونة . وقد أقرت الحضرة السلطانية بموجب هذا الاتفاق أنها في ما خلا الظرف المنوه عنه شديدة العزم باستمرار الإجراءات بمقتضى القاعدة

المذكورة المؤسسة بنوع لا يقبل التغيير لأنها قاعدة قديمة اتخذتها السلطنة ، وما دام الباب العالي بسلام فلا يقبل أن تدخل ولا سفينة واحدة حربية أجنبية في مضيق خليج القسطنطينية والطونة . وقد أقرت أصحاب الجلالة ملكة بريطانيا العظمى وارلندا وملك النمسا والمجر وبوهيميا وملك بروسيا وقيصر روسيا باحترام إرادة الحضرة السلطانية فيما يختص بالقاعدة الآنفة الذكر وباتباع الإجراء على مقتضاها .

« البند الخامس — سيجري التصديق على هذا الاتفاق ويتبادل في لندن في ظرف شهرين أو في أقرب من ذلك إن أمكن . وعلى ذلك أمضى المفوضون هذا الاتفاق وأمهروه بأختامهم »[1] . الإمضاءات

بالمرستون . نيومان . بولاو . برونا و . شكيب

أما ملحق المعاهدة فنصه ما يأتي :

« عزمت الحضرة السلطانية الفخيمة على أن تسمح لمحمد علي باشا بشروط الصلح الآتية وتعلنها إليه :

« البند الأول — وعدت الحضرة السلطانية بأن تسمح لمحمد علي باشا ثم إلى أولاده من صلبه بولاية باشاوية مصر بالتوارث بينهم . ووعدت جلالتها بأن تسمح لمحمد علي باشا طول حياته بلقب باشاوية عكا وتولية قلعتها وبولاية الجهة الجنوبية من سوريا . فتبتدئ من رأس النقار على شواطئ البحر المتوسط وتمتد من هناك رأساً حتى مصب نهر السيسبان والطرف الشمالي من بحيرة طبرية ثم تمتد طول شاطئ البحيرة المذكورة الغربي وتتبع شاطئ نهر الأردن الأيمن وشاطئ البحر الميت الغربي ثم تمتد من هناك على خط مستقيم حتى البحر الأحمر

(١) « قاموس الادارة والقضاء » لفيليب جلاد المجلد الخامس صحيفة ١٤٦

فتنتهي إلى رأس خليج العقبة الشمالي وتتبع ساحل هذا الخليج الغربي وساحل خليج السويس الغربي حتى السويس على أن الحضرة السلطانية في عرضها ذلك على محمد علي باشا تقترح عليه شرطاً وهو أن يقبل ما عرضته عليه في بحر عشرة أيام من إعلانها إليه في الإسكندرية بوساطة مندوب يرسله جلالته فيسلمه محمد علي في الوقت نفسه التعليمات اللازمة لرؤساء قواته البرية والبحرية بالجلاء حالاً عن بلاد العرب والحرمين الشريفين وجزيرة كانديه ومقاطعة أطنه وباقي أنحاء الممالك العثمانية غير الداخلة في التخوم المصرية ولا في حدود باشاوية عكا المعينة أعلاه .

« البند الثاني — وإذا لم يقبل محمد علي شروط الصلح المذكورة في خلال العشرة الأيام المعينة أعلاه فيرجع الباب العالي عما عرضه من تولية الباشا المشار إليها باشاوية عكا . ولكنه يبقي ما سمح به له ولورثته من صلبه بعده من تولية باشاوية مصر بشرط أن يقبل ذلك في ظرف عشرة أيام أخرى أي في بحر عشرين يوماً تبتدئ من يوم إعلانه بشروط الصلح وأن يسلم لمندوب الباب العالي التعليمات اللازمة القاضية على قواد قواته البرية والبحرية بالجلاء والدخول في حدود مصر ومرافئها .

« البند الثالث — أما الخراج السنوي الواجب على محمد علي باشا تأديته إلى الحضرة السلطانية الفخيمة فيكون بنسبة الأراضي التي يتحصل على ولايتها على حسب ما يقبله من أحد الشرطين السالف ذكرها .

« البند الرابع — وفضلا عن ذلك فإنه من المقرر حتمياً أن في كلتا الحالتين أي حالة قبول الشرط الأول أو الثاني قبل مضي مهلتي العشرة أيام والعشرين يوماً يلتزم محمد علي باشا بأن يسلم الأسطول العثماني ببحارته ومهماته الكاملة إلى المندوب العثماني المكلف بتسلمه ويحضر رؤساء الأساطيل المتحالفة هذا التسليم

ومن المقرر أيضاً أن ليس لمحمد علي باشا في أي حال من الأحوال أن يحتسب على الباب العالي ما أنفقه على الأسطول العثماني من المصاريف طول مدة إقامته في الموانيء المصرية ولا أن يخصم هذه المصاريف من الخراج الواجب دفعه .

« البند الخامس — أن جميع معاهدات وقوانين الدولة العثمانية تجري في مصر وباشاوية عكا المحدودة تخومها أعلاه كما هو جار العمل بها في كافة أنحاء الممالك العثمانية . ولكن الحضرة السلطانية الفخيمة تقبل بمجرد قيام محمد علي باشا بتأدية الخراج في أوقاته أن يحصل هو وورثته من بعده باسم السلطنة السنية و بصفة كونهم مندوبي الحضرة السلطانية الأموال والضرائب في كافة المقاطعات المسلمة ولايتها إليهم . ومن المعلوم فضلا على ما ذكر خاصاً بما يحصله محمد علي وورثته من بعده من الضرائب والأموال المذكورة أنهم يقومون بكافة النفقات اللازمة للإدارة المدنية والحربية في المقاطعات المذكورة .

« البند السادس — ولما كانت القوات البرية والبحرية التي يسوغ لباشاويتي مصر وعكا اتخاذها معتبرة جميعها كقوات عثمانية فهي تعد كأنها متخذة لخدمة السلطنة السنية .

« البند السابع — ولو أن هذا العقد مستقل إلا أنه ذو مفعول ونفوذ كما لو كان مدرجا بالحرف الواحد في اتفاق هذا اليوم . وسيجري التصديق عليه وتبادل التصديقات بشأنه في لندن عند مبادلة التصديق على الاتفاق الآنف الذكر . وقد أمضى المفوضون هذا العقد وأمهروه بأختامهم بلندن في ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ . »[١]

الامضاءات

بالمرستون . نيومان . بورو . شكيب .

(١) « قاموس الادارة والقضاء » لفيليب جلاد المجلد الخامس صحيفتا ١٤٧ و١٤٨

مذكرة الدول إلى شكيب أفندى

سفير الدولة العثمانية في لندن

٣٠ يناير ١٨٤١

« إن الموقعين أدناه المفوضين من قبل دول النمسا و بريطانيا و بروسيا وروسيا تلقوا بمزيد الاعتبار ما قد حرره رشيد باشا عن الآستانة بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٨٤٠ إلى شكيب أفندي سفير الدولة العثمانية في لندن لتبليغه إلى سعادة اللورد بالمرستون و إعلانه بعد ذلك إلى وكلاء الدول الموقعة على اتفاق ١٥ يوليه . ومضمون التحريرات المذكورة أن جلالة السلطان متردد في إعطاء محمد علي حكومة مصر بطريق التوارث . و بعد أن فحص الموقعون أدناه هذه المسألة بمزيد الاعتناء تقرر بالاتحاد بينهم أن يكلف شكيب أفندي بإبلاغ ملاحظاتهم الآتية إلى الباب العالي . إنهم يرون واجباً عليه التنبيه في بادىء الأمر إلى أنه في تاريخ تحريرات رشيد باشا الآنفة الذكر ما كان وكلاء الدول الأربع المذكورة باشروا بعد — باتفاقهم مع الباب العالي — المسعى الذي تقرر في لندن في ٢٥ أكتوبر . ويظهر من التقارير الأخيرة الواردة من الآستانة بتاريخ ٢٧ ديسمبر أنه في ذلك العهد لم يكن وكلاء الدول المذكورون مصممين على إعطاء الوزير العثماني النصائح التى كانوا مكلفين بإعطائه إياها . أما مقاصد الدول المتحالفة فلم تتغير في هذه الإثناء ، والدليل

على ذلك هو بعدها عن بعضها بعضاً بعداً كبيراً وأن القواعد التي اتفقت عليها لم تكن محتاجة لتجديد المخابرة بخصوصها فانها جميعها أرسلت لسفرائها في الآستانة أوامر دالة على اتفاقها . ولنفس هذه المناسبة أرسلت بريطانيا أوامرها إلى سفيرها في الآستانة بتاريخ ١٧ ديسمبر ومن شأنها تثبيت تعليماتها المؤرخة ١٥ أكتوبر وفي ٢٩ ديسمبر أرسلت دولة النمسا أوامرها القطعية بالمعنى نفسه إلى سفيرها وعقب وضع التعليمات المتفق عليها في لندن بتاريخ ١٥ أكتوبر و١٤ نوفمبر أعلن بلاط برلين الملوكي قبوله التعليمات المذكورة . وفي ٢٣ ديسمبر أرسل قيصر روسيا إلى القائم بأعمال مملكته في الآستانة أوامر محررة بذات المعنى ، هذه أمور يذكرها الموقعون على هذا ويرجون أن يكون لما أبدوه من النصائح تأثير فعال على الآراء التي أوضحها رشيد باشا يوم ٨ ديسمبر وأن تكون نتيجتها وضع حد للتردد الذي أظهره هذا الوزير فيما يجب على الباب العالي اتباعه فى مستقبل الأيام . ولكن حباً في إزالة هذا التردد وعدم إضاعة الوقت استحسن الموقعون أدناه عدم انتظار ورود التقارير من الآستانة ودون أن يتوقفوا أكثر من هذا عن إعطاء ردهم على ما أعلنه شكيب أفندي رأوا أن يظهروا مرة أخرى لسفير الدولة العثمانية آراء دولهم كتابة كما أوضحوها له شفاهاً من قبل . فالدول تكلف الحضرة السلطانية أن تعامل محمد علي ليس فقط بكرم وسماحة بإلغاء الأمر الذى أصدرته بخلعه بل أن تعده أيضاً بأن أولاده من صلبه يتولون من بعده باشاوية مصر الواحد بعد الآخر بطريق التوارث متى خلا هذا المنصب بسبب وفاة الباشا الذي كان يتولاه . ولم تكن الدول الأربع فى نصحها هذا للباب العالي البادئة بهذه الفكرة بل انها تذكر الحضرة السلطانية بآرائها التي أبدتها هي نفسها في بداية احتدام المسائل الشرقية تلك الآراء التي اتخذت أساساً لاتفاق ١٥ يوليه . هذا وان الدول الأربع إنما كانت

حال إبدائها النصائح التي تكرر ذكرها في هذه اللائحة على يقين بأنها لم تشر بصلح مناف لحقوق السلطنة وسلطة الحضرة السلطانية الشرعية ولا إلى طريقة مخالفة للواجبات المفروضة على والي مصر بوصف كونه أحد رعايا الدولة العثمانية انتدبته لأن يدير باسمها ولاية عثمانية . تلك حقيقة ثابتة ليس فقط بنصوص البنود ٣ و ٥ و٦ من ملحق معاهدة ١٥ يوليه بل ثابتة أيضاً بالتعليمات التي أصدرتها الدول الأربع إلى وكلائها في الآستانة عقب مداولة يوم ١٥ أكتوبر . وقد تقرر في الفقرة الخامسة من الملحق المذكور أن كافة المعاهدات والقوانين العثمانية الحاضرة والمستقبلة يتبع الإجراء بموجبها أيضاً في ولاية مصر كما هو الحال في سائر الممالك العثمانية . ذلك شرط تعتبر الدول أن لا غنى عنه وأنه في نظرها ضربة لازب لاتصال مصر بالدولة العثمانية كأنها جزء من ممالكها . ومذكور في الفقرة السادسة أن القوات البرية والبحرية التي تتخذها ولاية مصر وهي جزء من الجيش العثماني إنما تعتبر كأنها رهن خدمة المملكة العثمانية عموماً . وفي النهاية تقرر قطعياً بموجب التعليمات المحررة بلندن في ١٥ أكتوبر التي تثبتت في لائحة ١٤ نوفمبر أنه إذا خالف محمد علي أو أحد ورثته من بعده الشروط التي كانت أساساً لتوليته مصر بطريق التوارث تصبح حينئذ توليته معرضة للالغاء . فيظن الموقعون على هذا أن تنفيذ الشروط المذكورة أعلاه فيه ما يوافق مقاصد الحضرة السلطانية و يطابق جل أماني الدول الأربع المتحالفة و يؤدي إلى الغاية المقصودة من معاهدة ١٥ يوليه أي استقرار السلام ، فتكون الدول قد حصلت بواسطة تنفيذ هذه الشروط تماماً على الأماني التي قصدتها من اهتمامها والاحتياطات التي اتخذتها وتكون الحضرة السلطانية مطمئنة في مستقبل الأيام إلى طاعة والي مصر وخضوعه لسدتها الملوكية و يصبح المصريون أيضاً في مأمن من المظالم التي ألمت بهم في هذه السنوات الأخيرة

بسبب سوء معاملة حكومتهم المحلية وأخيراً يكون محمد علي قد حصل لنفسه ولأسرته من بعده على مركز كفيل بضمان مستقبله دون أن يمس ما عليه من الواجبات للسلطنة السنية .

« ويرجو الموقعون أدناه من شكيب أفندي أن يعرض ملاحظاتهم هذه على البلاط الملوكي العثماني وأن يوصي الحكومة السلطانية بأن تعيرها مزيد الالتفات»[1]

الامضاءات

استرهازي . بونلو . بالمرستون . برناو .

(١) « قاموس الادارة والقضاء » لفيليب جلاد المجلد الخامس صحيفة ١٤٨ و ١٤٩

فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١

« إلى وزيري

« رأينا بسرور ما عرضتموه من البراهين على خضوعكم وتأكيدات أمانتكم وصدق عبوديتكم لذاتنا الشاهانية ولمصلحة بابنا العالي . فطول اختياركم وما لكم من الدراية بأحوال البلاد المسلمة ادارتها لكم من مدة مديدة لايترك لنا ريباً بأنكم قادرون بما تبدونه من الغيرة والحكمة فى إدارة شؤون ولايتكم على الحصول من لدنا الشاهاني على حقوق جديدة في تعطافاتنا الملوكية وثقتنا بكم . فتقدرون في الوقت نفسه إحساناتنا اليكم قدرها وتجتهدون بيث هذه المزايا التي امتزتم بها في أولادكم . وبمناسبة ذلك صممنا على تثبيتكم في الحكومة المصرية المبينة حدودها فى الخريطة المرسلة اليكم من لدن صدرنا الأعظم ومنحناكم فضلا على ذلك ولاية مصر بطريق التوارث بالشروط الآتى بيانها : متى خلا منصب الولاية المصرية تعهد الولاية الى من تنتخبه سدتنا الملوكية من أولادكم الذكور وتجري هذه الطريقة نفسها بحق أولادكم وهلم جرا . وإذا انقرضت ذريتكم الذكور لايكون لأولاد نساء عائلتكم الذكور حق أياً كان في الولاية و إرثها ومن وقع عليه من أولادكم الاختيار لولاية مصر بالإرث بعدكم يجب عليه الحضور إلى الآستانة لتقليده الولاية المذكورة . على أن حق التوارث الممنوح لوالي مصر لا يمنحه رتبة ولا لقباً أعلى من رتبة سائر الوزراء ولقبهم ولا حقاً في التقدم عليهم بل يعامل بذات معاملة زملائه . وجميع أحكام خطنا الشريف الهمايوني الصادر عن كلخانة

وكافة القوانين الادارية الجاري العمل بها أو تلك التي سيجري العمل بموجبها في ممالكنا العثمانية وجميع العهود المعقودة أو التي ستعقد في مستقبل الأيام بين بابنا العالي والدول المتحابة يتبع الاجراء على مقتضاها جميعها في ولاية مصر أيضاً . وكل ما هو مفروض على المصريين من الأموال والضرائب يجري تحصيله باسمنا الملوكي . ولكي لا يكون أهالي مصر وهم من بعض رعايا بابنا العالي معرضين للمضار والأموال والضرائب غير القانونية يجب أن تنظم تلك الأموال والضرائب بما يوافق حالة ترتيبها في سائر الممالك العثمانيـة . وربع الايرادات الناتجة من الرسوم الجمركية ومن باقي الضرائب التي تتحصل في الديار المصرية يتحصل بتمامه ولا يخصم منه شيء ويؤدي إلى خزينة بابنا العالي العامرة والثلاثة أرباع الباقية تبقى لولايتكم لتقوم بمصاريف التحصيل والادارة المدنية والجهادية وبنفقات الوالي وبأثمان الغلال اللازمة مصر بتقديمها سنوياً إلى البلاد المقدسة مكة والمدينة . ويبقى هذا الخراج مستمراً دفعه من الحكومة المصرية بطريقة تأديته المشروحة مدة خمس سنوات تبتدىء من عام ١٢٥٧ أي من يوم ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ . ومن الممكن ترتيب حالة أخرى بشأنه في مستقبل الأيام لتكون أكثر موافقة لحالة مصر المستقبلة ونوع الظروف التي ربما تجد عليها . ولما كان من واجبات بابنا العالي الوقوف على مقدار الإيرادات السنوية والطرق المستعملة في تحصيل العشور وباقي الضرائب وكان الوقوف على هذه الأحوال يستلزم تعيين لجنة مراقبة وملاحظة في تلك الولاية فينظر في ذلك فيما بعد ويجري ما يوافق إرادتنا السلطانية . ولما كان من اللازم أن يعين بابنا العالي ترتيباً لسك النقود لما في ذلك من الأهمية بحيث لا يعود يحدث فيها خلاف لا من جهة العيار ولا من جهة القيمة اقتضت إرادتي السنية أن تكون النقود الذهبية والفضية الجائز لحكومة مصر ضربها باسمنا

الشاهاني معادلة للنقود المضروبة في ضربخانتنا العامرة بالآستانة سواء كان من قبيل عيارها أو من قبيل هيئتها وطرزها . ويكفي أن يكون لمصر في أوقات السلم ثمانية عشر ألفاً من الجند للمحافظة في داخلية مصر ولا يجوز أن تتعدى ولا يتكم هذا العدد . ولكن حيث أن قوات مصر العسكرية معدة لخدمة الباب العالي أسوة بقوات المملكة العثمانية الباقية فيسوغ أن يزاد هذا العدد فى زمن الحرب بما يرى موافقاً فى ذلك الحين . على أنه بحسب القاعدة الجديدة المتبعة في كافة ممالكنا بشأن الخدمة العسكرية وهى بعد أن تخدم الجند مدة خمس سنوات يستبدلون بسواهم من العساكر الجديدة فهذه القاعدة يجب اتباعها أيضاً في مصر بحيث ينتخب من العساكر الموجودة في الخدمة حالا عشرون ألف رجل ليبدأوا الخدمة فيحفظ منها ثمانية عشر ألف رجل في مصر وترسل الألفان إلى هنا لأداء مدة خدمتهم . وحيث إن خمس العشرين ألف رجل واجب استبدالهم سنوياً فيؤخذ سنوياً من مصر أربعة آلاف رجل حسب القاعدة المقررة في نظام العسكرية حين سحب القرعة بشرط أن تستعمل في ذلك مواجب الإنسانية والنزاهة والسرعة اللازمة فيبقى في مصر ثلاثة آلاف وستمائة جندي من الجنود الجديدة والأربعمائة يرسلون إلى هنا . ومن أتم مدة خدمته من الجنود المرسلة إلى هذا الطرف ومن الجنود الباقية في مصر يرجعون إلى مساكنهم ولا يسوغ طلبهم للخدمة مرة ثانية . ولكون مناخ مصر ربما يستلزم أقمشة خلاف الأقمشة المستعملة لملبوسات العساكر هنا فلا بأس من ذلك فقط يجب أن لا تختلف هيئة الملابس والعلائم التمييزية ورايات الجنود المصرية عن مثلها من ملابس ورايات باقي الجنود العثمانية . وكذا ملابس الضباط وعلائم امتيازهم وملابس اللاحين وعساكر البحرية المصرية ورايات سفنها يجب أن تكون مماثلة للملابس ورايات وعلائم

رجالنا وسفننا . وللحكومة المصرية أن تعين ضباطاً برية وبحرية حتى رتبة الملازم أما ما كان أعلى من هذه الرتبة فالتعيين فيها راجع لإرادتنا الشاهانية . ولا يسوغ لوالي مصر أن ينشيء من الآن فصاعداً سفناً حربية إلا بإذننا الخصوصي . وحيث أن الامتياز المعطى بوراثة ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة أعلاه فعدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب لإبطال هذا الامتياز والغائه في الحال . وبناء على ذلك فقد أصدرنا خطنا هذا الشريف الملوكي كي تقدروا أنتم وأولادكم قدر إحساننا الشاهاني فتعتنون كل الاعتناء بتنفيذ الشروط المقررة فيه وتحمون أهالي مصر من كل فعل إكراهي وتكفلون رفاهيتهم وسعادتهم مع الحذر من مخالفة أوامرنا الملوكية وأخبار بابنا العالي عن كل المسائل المهمة المتعلقة بالبلاد المعهودة ولايتها لكم . »(١)

(١) « تقويم النيل وعصر محمد علي باشا » تأليف أمين سامي باشا الجزء الثاني ص ٥١٠

مذكرة الدول إلى الباب العالي

(٥ مارس سنة ١٨٤١)

قد اجتمع مندوبو دول النمسا و بريطانيا العظمى و بروسيا وروسيا والباب العالي للمداولة في التقارير الواردة من الآستانة حتى ٤ فبراير فظهر من التبليغات التى تبودلت بين وكلاء الدول الأربع المتحالفة ووزير الباب العالي — أولا — أن محمد علي أبدى خضوعه لمليكه بدون أن يقترح لذلك شرطاً والتمس العفو — ثانياً — أنه برهاناً على خضوعه قد رد الأسطول العثماني وسلمه إلى المندوبين الذين عينتهم الحضرة السلطانية فغادر الأسطول العثماني ميناء الاسكندرية ودخل إلي خليج مرمرة — ثالثاً — أن العساكر المصرية جلت جميعها عن سوريا — رابعاً — أن سلطة الحضرة الشاهانية الشرعية أعيدت في سوريا وجزيرة كانديه خامساً — أن الحضرة السلطانية قبلت خضوع محمد علي ومنحته وأولاده العفو المطلق — سادساً — أن الحضرة السلطانية انقادت لآراء حليفاتها فأعلنت في الوقت نفسه أن فى نيتها إعادة محمد علي الي منصبه على ولاية مصر مع حق توارث أولاده هذه الولاية من بعده . وبهذا تكون الشروط التى اقترحتها تعليمات ١٥ أكتوبر ومذكرة ١٤ نوفمبر قد تنفذت إذ أن والي مصر أبدى خضوعه ورد الأسطول وأخلى مقاطعة أطنة وسوريا وجزيرة كانديه وأصدر أوامره برد الحرمين الشريفين . وقد منح العفو بعد أن رجع إلى واجبنا وتمت طاعته . وكذلك

قد تحقق الرجاء المعقود الموضح في المذكرة المشتركة المقدمة إلى شكيب أفندى في ٣٠ يناير . والنصائح التي أبداها ممثلو الدول الأربع قبلتها الحضرة السلطانية الفخيمة بما لها من الثقة في ولاء حليفتها لها وكان برهانه ما أبدته الدول الأربع من الاشتراك في العمل على مساعدة الباب العالي . و بناء على النصائح المذكورة أظهرت الحضرة السلطانية عزمها على إصدار فرمان بتولية محمد علي ولاية مصر بطريق التوارث مؤسسة هذه الولاية على الشروط المبينة في ملحق اتفاق ١٥ يولية . ومن الواجب تبليغ هذا الفرمان إلى سفير الدولة العثمانية في لندن و إعلانه لممثلي الدول الأربع بعد تصديق الحضرة السلطانية عليه . و بناء على ما ذكر قرر المندوبون رجوع قناصل الدول الأربع العموميين إلى الإسكندرية بعد أن رحلوا عنها بسبب الحوادث التي نشأ عنها تركهم مراكزهم . لأن الأحوال الحاضرة موافقة لرجوعهم إليها . وسيتفق ممثلو الدول الأربع المذكورة في الآستانة مع الباب العالي في هذا الشأن فيحددون الوقت الذى يسافر فيه هؤلاء القناصل إلى الإسكندرية . »[١]

(١) « قاموس الادارة والقضاء » تأليف فيليب جلاد المجلد الخامس صحيفة ١٥٠

مذكرة الدول إلى الباب العالي

(في ١٣ مارس سنة ١٨٤١)

« تشرف الموقعون أدناه بتسلم المذكرة المؤرخة ١١ الجارى التى بشرهم شكيب افندى فيها بإبداء محمد علي شعائر خضوعه وقيام الحضرة السلطانية الفخيمة بانجاز وعدها وارجاعه بشروط معلومة إلى منصب الولاية بطريق التوارث . وقد أبلغ السفير العثماني هذه البشرى لممثلي الدول الأربع المتحالفة وأعلنهم بالفرمان الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ والمذكرة التي قدمها رشيد باشا لممثلي الدول الأربع في الآستانة مبشرة بانحسام المسألة المصرية . فيعتبر الموقعون أدناه واجباً عليهم أن يظهروا للسفير العثماني باسم دولهم عظيم سرورهم بهذه البشرى التي حسمت المسألة الشرقية بصورة نهائية وحققت في الوقت نفسه تمام ما قصدته الدول الموقعة على معاهدة ١٥ يولية وتمنته من سياستها التي اتبعتها في المسألة المذكورة . وقد لبت سلفاً الدول الأربع المذكورة سؤال الباب العالي وقررت وجوب رجوع قناصلها العموميين إلى الإسكندرية . وقد كلفت في مذكرتها المؤرخة في ٥ مارس وكلاءها في الآستانة أن يتفقوا مع الباب العالي على تحديد الوقت الذي يرجع فيه القناصل إلى مصر . أما فيما يتعلق بتفصيلات إدارة مصر الداخلية التي ذكرت في الفرمان الصادر في ١٣ فبراير فقد تلقى الموقعون أدناه تحريرات من الإسكندرية مؤرخة في ٢٤ من ذلك الشهر تنبيء بأنه قد تمت معظم الأمور المذكورة وبالفعل وافق محمد علي بدون إبداء أي احتجاج أو

تحفظ على أن جميع المعاهدات والقوانين العثمانية واجبة الإجراء والاتباع كما هي جارية في سائر الممالك العثمانية وقد خضع لأوامر الباب العالي بشأن نظام سك النقود وطريقته وجمع العساكر وملبوساتهم وإنشاء السفن الحربية . وعاد فوضع القوات المصرية البرية والبحرية — التي حدد له الباب العالي عددها — تحت أوامر الحضرة السلطانية وهو بعبارة أخرى قد أصبح اليوم في نظر الباب العالي كأحد رعاياه متقلداً ولاية هي جزء من الممالك العثمانية . وإذا انتهينا من هذا المبدأ الذي كانت معاهدة لندن مكلفة بترتيبه لم يعد باقياً إلا أن تقوم السلطنة السنية بما كان متعلقاً بها وحدها وهو أن تحسم المسائل المتعلقة بالإدارة الداخلية لأنها لم تنظم بعد وأن تراعي أماني محمد علي التي عرضها على الأعتاب الشاهانية بهذا الشأن . على أن حسم المسائل المختصة بالإدارة الداخلية هو اليوم من اختصاص الحضرة السلطانية وحدها دون سواها فلتحسمها سدتها الملوكية . مع مراعاة ما قد عرضه محمد علي باشا على أعتابها من الأماني . ولا يتعرض الموقعون أدناه للبحث هنا في هذه المسائل لأن ذلك ليس من اختصاصهم بل يقتصرون على ذكر المبادىء التي أسسوها في مذكرتهم المقدمة للسفير العثماني بتاريخ ٣٠ يناير وهي مبادىء مؤسسة على الشروط المدونة في ملحق معاهدة ١٥ يوليه وواجب اتخاذها كدستور للايضاحات الودية التي ربما يرى وكلاء الدول لزوماً لتبيانها للباب العالي . والموقعون أدناه على يقين تام بأن ما يبدونه من الملاحظات عن قصد خالص في حب السلام إنما تتقبله الحضرة السلطانية بنفس العطف الذي كانت وما زالت تتلقى به آراء الدول حتى الآن فإنها قدرت هذه الآراء الخالصة المنزهة عن كل غرض حق قدرها وأتمت من فيض مراحمها عمل الصلح الذي تكفلت به حليفاتها وساعدتها على إنجازه . »[1]

---

(١) « قاموس الادارة والقضاء » تأليف فيليب جلاد المجلد الخامس صحيفة ١٥٢

مذكرة ممثلي الدول في لندن إلى الباب العالي

في ١٠ مايو سنة ١٨٤١

« يتشرف الموقعون أدناه بتسلم المذكرة المؤرخة في ٢٧ إبريل التي طلب فيها سعادة شكيب أفندي سفير الباب العالي اشتراك الدول المتحالفة مع حكومة الحضرة السلطانية في إزالة المصاعب الناشئة من تأويل بعض الشروط المدرجة في فرمان ١٣ فبراير الأخير الصادر بقصد حسم المسائل الشرقية نهائياً . أما الأحكام المذكورة فتتعلق بالمسائل الثلاث الآتية : أولها مسألة التوارث وثانيها مسألة تعيين الخراج وثالثها مسألة منح الرتب العسكرية . وقد تقررت المسائل الثلاث المذكورة في معاهدة ١٥ يوليه المبرمة بين الباب العالي والنمسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا . وقد استعان الموقعون أدناه بالمعاهدة الآنفة الذكر في المذكرتين المؤرختين في ٣٠ يناير و ١٣ مارس المقدمتين لسعادة سفير الدولة العثمانية . وبناء على هذه المعاهدة تبادر الدول المشار إليها إلى إعطاء سعادة شكيب أفندي الإيضاحات الآتية :

« عن مسألة التوارث — إن جلالة الحضرة الفخيمة السلطانية قررت ما كانت قد أظهرته من الآراء عند بداية الأزمة المتعلقة بالمسائل الشرقية فتركت لمحمد علي وعائلته إدارة ولاية مصر ما داموا مستحقين هذا الإحسان وقائمين بتنفيذ الشروط المقترحة عليهم بأمانة . وإذا تقرر هذا المبدأ لم يعد سوى تعيين

طريقة انتقال الولاية المذكورة بالإرث من عضو إلى آخر من عائلة محمد علي .
فتقرر أن يقلد الباب العالي منصب الولاية لكل مستحق جديد اقتضى توليته
بعد خلو المنصب من الوالي السابق . و بناء على هذه القاعدة صدر فرمان ١٣ فبراير
وفضلا عن ذلك فقد أعفت الحضرة السلطانية الوالي من التوجه إلى الآستانة
ليقلد منصبه . وكذلك أعفى الباب العالي إبراهيم باشا أيضاً من ذلك في حالة
ما إذا ورث الولاية عن أبيه ، فيرسل فرمان تقليده الولاية إلى مصر . وأبلغ
الباب العالي الدول المتحالفة الطريقة التي اختارتها الحضرة السلطانية بشأن إدارة
ولاية مصر الممنوحة لعائلة محمد علي بالتوارث . فبمقتضى ذلك ووفقاً للعادات
المرعية في الممالك العثمانية كان إبراهيم باشا وهو أكبر أولاد محمد علي الوارث بعد
أبيه لولاية مصر . وكذلك بمقتضى القاعدة نفسها يجب أن يعتبر كبير العائلة بعد
إبراهيم باشا وارثاً للولاية . هذه قاعدة عامة ترى الدول المتحالفة أنها أكثر فائدة
لمصلحة الباب العالي وأكثر موافقة لسنن المملكة العثمانية وتقاليدها . ولما أجابت
الدول على السؤال الذى طرحه عليها سفير الدولة العثمانية من قبل حكومته كان
من المحقق لديها أن أمر التنصيب على ولاية مصر إنما هو من اختصاص الحضرة
السلطانية دون سواها وأن هذا الحق من الواجب اتباعه كلما تقلد وال هذا المنصب .
وأخيراً ان هذه التولية الصادرة من السدة الملوكية هي التي يتولد منها الحق الذي
كان يوجبه لكل وال أن يدير ولاية مصر باسم الحضرة السلطانية لأن الولاية
المذكورة جزء من الممالك العثمانية . . . »[1]

(١) « قاموس الادارة والقضاء » تأليف فيليب جلاد المجلد الخامس صفحة ١٥٣

فرمان مايو ١٨٤١

« إن خضوعكم الأخير وتأكيدات إخلاصكم وأمانتكم التي أبديتموها لأعتابنا الملوكية وما أظهرتموه من المقاصد المستقيمة الصادقة نحو ذاتنا السلطانية وحكومتنا الشاهانية كل هذا ملأنا سروراً . فبناء على ذلك وعلى ما لكم من الاختبار والدراية في أحوال مصر وأمورها ولقيامكم في ولايتها مدة طويلة كان أملنا وطيداً بأنكم قد استحققتم احساننا إليكم وثقتنا بكم . ولا ريب عندنا بأنكم تقدرون تعطفاتنا السنية حق قدرها وأنكم اعترافاً بهذه الاحسانات ستبثون في أولادكم ما اتصفتم به من تلك الصفات الحميدة . هذا واننا قد منحناكم بموجب فرماننا هذا الهمايوني ولاية مصر بحدودها القديمة كما هي مرسومة في الخريطة المختومة التي أرسلها إليكم صدرنا الأعظم . وقد أضفنا على ذلك حق توارث عائلتكم ولاية مصر فاقترحنا عليكم في ذلك الشروط الآتية : متى خلا منصب الولاية من وال يتقلده حينئذ الأكبر فالأكبر من أولادكم وأولاد أولادكم ونسلكم الذكور . أما تقليدهم الولاية فيصدر دائماً من الباب العالي . وإذا حدث أن انقرضت ذريتكم الذكور حق لبابنا العالي أن يعين شخصاً آخر للولاية المذكورة وليس فى مثل هذه الحالة لأولاد بناتكم الذكور حق أو وجه شرعي يسوغ لهم الادعاء بالإرث . نعم إنه مسموح لولاة مصر حق توارث الولاية إلا أنهم فيما يختص بالرتب والتقدم في نفس درجة سائر وزرائنا وبمثابتهم فيعاملهم بابنا العالي كمعاملة وزرائه فيحصلون على ذات الألقاب المعطاة لسائر ولاة ممالكنا . إن القواعد الموضوعة لأمن الأشخاص والأموال

وصون الشرف والعرض الذاتي من المبادىء التي قدستها أحكام ونصوص خطنا الشريف الهمايوني الصادر عن كلخانة وكافة المعاهدات المبرمة وتلك التي ستبرم بين الباب العالي والدول المتحابة يقتضي أن تكون جميعها نافذة بكامل أحكامها في ولاية مصر وكل النظامات التي سنها أوسيسنها الباب العالي تكون أيضاً مرعية الإجراء في ولاية مصر مع ملاحظة الظروف المحلية المختصة بالعدل والحق فقط وتتحصل الأموال والضرائب في الديار المصرية باسمنا الشاهاني . وحيث أن المصريين هم رعايا بابنا العالي ومن المقتضى وقايتهم من كل فعل إكراهي فالعشور والرسوم والضرائب الواجب جمعها تتبع في تحصيلها نفس القاعدة العادلة التي تستعملها حكومتنا . فإذا حل أجل دفعها وجب التيقظ في أمر تحصيلها تماماً بنسبة الضرائب ورسوم الجمرك والعشور وباقي الإيرادات المعينة قيمتها في فرماننا الملوكي المخصوص الصادر بذلك . وحيث أن العادة جارية بأن ترسل مصر سنوياً غلالا وبقولا إلى البلاد المقدسة مكة والمدينة فيداوم إرسال عين هذه المحصولات إلى المدينتين المقدستين . ولما كانت حكومتنا السنية عقدت العزم على تحسين حالة مسكوكاتها التى هي روح المعاملات فتجعلها في حالة تكفل في المستقبل ثبات قيمتها الإسمية الشرعية والمتداولة وعدم تغييرها أذنا كم بموجب فرماننا هذا الملوكي بأن تسكوا نقوداً في مصر ينقش على الفضية منها والذهبية اسمنا الخاقاني وتكون جميعها مشابهة بالهيئة والقيمة للنقود السلطانية المضروبة في الآستانة العلية . وحيث أن ثمانية عشر ألفاً من الرجال يكفون لإدارة ولاية مصر الداخلية فلا يسوغ أن تتعدوا هذا المقدار من العساكر بأي سبب كان ولكن لما كانت قوات مصر البرية والبحرية معدة بنوع خاص لخدمة الباب العالي فلا بأس من زيادة هذا العدد في أوقات الحرب بما تراه حكومتنا مناسباً . وبمقتضى أحكام أحد

الأنظمة الجاري العمل بموجبها تستخدم العساكر المجموعة جديداً في سائر ممالكنا المحروسة خمس سنوات فاذا مضت يستبدلون بسواهم . بناء على ذلك صار من اللازم أن يتبع نفس هذا النظام في ولاية مصر مع مراعاة عوائد المصريين فيما كان متعلقاً بمدة الخدمة العسكرية واستعمال قصارى العدل في معاملة الجنود . ومن الواجب أن ترسل ولاية مصر ٤٠٠ رجل سنوياً للآستانة على أنه يقتضى أن لا يكون هناك فرق بين النيشانات والرايات المستعملة في جندية مصر و بين ما تستعمله عساكرنا منها في سائر الممالك العثمانية وأن يلبس ضباط البحرية المصرية نفس العلامة التي يلبسها ضباط البحرية العثمانيون وأن تكون رايات السفن المصرية مماثلة لنفس رايات السفن العثمانية . ومن ثم لوالي مصر أن يرقي ضباطه البرية والبحرية حتى رتبة أميرالاى أما الترقي لما فوق هذه الرتبة كرتبة الميرلوا والفريق فمن الضروري أن تطلبوا رضانا الملوكي وتحصلوا على أوامرنا الشاهانية بشأنه . وليس لولاة مصر في المستقبل أن ينشئوا ولا سفينة واحدة قبل حصولهم على رضاء الباب العالي وعلى رخصة صريحة منه في ذلك . وهذه الشروط جميعها مرتبطة كل الارتباط بحق التوارث فاذا لم ينفذ منها شرط واحد يبطل حينئذ حق التوارث المذكور ويزول في الحال . هكذا اقتضت إرادتنا السنية في كل ما سبق إيراده فلا بد لكم ولأولادكم وذريتكم أن تقدروا إحساننا الملوكي في هذا الخصوص حق قدره فتبذلوا قصارى جهدكم في سبيل تنفيذ الشروط المدرجة في فرماننا هذا الملوكي بغاية الدقة وتتجنبوا بمزيد الاعتناء كل ما كان شبيها بالمقاومة وتشتغلوا بلا انقطاع فيما يؤدي إلى سعادة أهالي مصر وراحتهم وتحموهم ضد كل مظالم وتكدير . وكل ما وقع من المسائل المهمة المتعلقة بولاية مصر اطلبوا من بابنا العالي أوامره بشأنها »[١]

(١) « قاموس الادارة والقضاء » تأليف فيليب جلاد المجلد الخامس صفحة ١٥٥

مراجع الكتاب

المصادر الإفرنجية

Hamont (P.N.) — L'Egypte sous Mehemet Ali.

Prisse d'Avennes et Hamont — L'Egypte sous la domination de Mehemet Ali.

Mouriez (P.) — Histoire de Mehemet Ali.

Paton (A.A.) — A History of the Egyptian Revolutions from the period of the Mameluks to the death of Mohamad Ali.

Barker (J.) — Syria and Egypt (1876) 2 vol.

Murray (Sir C.A.) — A short memoir of Mohamad Ali (1898).

Burckhardt (J.L.) — Travels in Nubia (1819).

Lauvergne (H) — Souvenirs de la Grèce en 1825.

Rochfort Scott (Cap. C.) — Rambles in Egypt and Candia (1837) 2 vol.

Saint-John (J.A.) — Egypt and Nubia.

Puckler-Muskau (Prince H. de) — Travels and Adventures in Egypt 3 vol.

Marmier (X) — Du Rhin au Nil (1847).

Rustum (Asad J.) — The Royal Archives of Egypt and the origins of the Egyptian Expedition to Syria.

Sabry (M.) — L'Empire Egyptien sous Mohamed Aly et la Question d'Orient.

Guémard (G.) — Les Reformes en Egypte.

Vaulabelle (A. de) — Histoire de l'Egypte Moderne (1801-1834)

Marmont (Maréchal) — Mémoires.

Thédenat-Duvent (P.P.) — L'Egypte sous Mehemet Ali ou aperçu de l'administration de ce Pacha.

Mengin (F.) — Histoire de l'Egypte sous le gouvernement de Mohamed Ali ou récit des évènements politiques et militaires qui ont eu lieu depuis le départ des Français jusqu'en 1823.

Planat (J.) — Histoire de la Régéneration de l'Egypte.

مطبوعات الجمعية الجغرافية

L'Egypte de 1802 à 1804.

Douin (Georges) — Mohamed Aly, Pacha du Caire.
L'Egypte de 1828 à 1830.
La Première Guerre de Syrie.
La Paix de Kutahia.
Mohamed Aly et l'Expédition d'Alger.
La Mission du Baron Boislecomte.

Driault (Edouard) — Mohamed Aly et Napoleon.
La Formation de l'Empire de Mohamed Aly de l'Arabie au Soudan.
L'Expédition de Crète et de Morée.

Politis (A.G.) — Le Conflit Turco-Egyptien et les dernières années du Règne de Mohamed Aly.

Nahoum (Haïm Eff.) Recueil de Firmans Impériaux ottomans adressés aux Valis et aux Khédives d'Egypte.

المصادر العربية

الجبرتي

تاريخ الحركة القومية لعبد الرحمن الرافعي (ج ٢ و٣)

لمحة إلى مصر تأليف الدكتور كلوت بك وترجمة محمد مسعود بك

البعثات في عهد محمد علي للأمير عمر طوسن

صفحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي للأمير عمر طوسن

الجيش المصري في عهد محمد علي للصاغ عبد الرحمن زكي

تقويم النيل (الجزء الثاني) — أمين سامي باشا

تاريخ الحياة النيابية في مصر

التعليم في عهد محمد علي للأستاذ أحمد عزت عبد الكريم

الذكرى المئوية لتثبيت محمد علي الكبير وأسرته للأستاذ جميل خانكي

فهـــرس

أبواب الكتاب

